منشورات مجلة المنارة
للدراسات القانونية و الإدارية
(سلسلة الكتب الجماعية)

الحركات الاحتجاجية في العالم العربي

(السياق و الرهانات)

تحت إشراف: رضوان العنبي

راجي يوسف
محمود البياتي
يونس الحياني
ياسر أحمد العجلوني

المسا هومون :
محمد أبوالقاسم
هشام عبد السيد الصافي

عبد الله الشذلي
إبراهيم العلاوي
محمد سالم باداد
عبد الله بن علي آل خليفة

هذا الكتاب:

جاءت فكرة هذا الكتاب الجماعي الذي جمع مجهودات علمية لثلة من الباحثين المنتمين لدول عربية مختلفة، في سياق معالجة موضوع الحركات الاحتجاجية بالعالم العربي من زوايا مختلفة، و انطلاقا من تجارب البلدان المعنية، وهي تجارب تشترك في العديد من الملامح لكنها تحمل خصوصيات يجب أخذها بعين الاعتبار، وقد روعي في اختيار الدراسات التي يضمها الكتاب تعدد الأبعاد و زوايا المعالجة و الاختيارات المنهجية، حتى تشمل العوامل و السياقات المنتجة للظاهرة، و تحليل و فهم عواملها و مظاهرها قبل الوصول للانعكاسات و استشراف الآفاق. فكان لابد من تحليل للثقافة الاحتجاجية و فهم أبعادها المختلفة و الفاعلين الأساسيين في التجارب العربية و في مقدمتهم فئة الشباب، و الأدوات التقنية التي تستجيب للمرحلة، مع دراسة آثارها و انعكاساتها المتعددة الأبعاد من خلال نماذج كالنموذج المصري و البحريني و الأردنـي و المغربي، مع ما يفتحه ذلك من احتمالات تتراوح بين المصالحة و الانتقال الديموقراطي الصعب و مخاطر التفكك و الانقسام. مرورا بالانفلاتات الأمنية و الكوارث الإنسانية و التدخلات الأجنبية، من هنا تأتي مشروعية الأسئلة التي تظل مطروحة للنقاش: هل ما وقع ويقع في بعض البلدان العربية أثناء ثورات الربيع العربي وبعده هو ثورة نابعة من وعي الشعوب وتشخيصها للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟،هل حققت هذه الثورات أهدافها ؟وماهي النتائج المحصل عليها حاليا؟ وهل هذه النتائج مؤسسة لمستقبل واعد واضح أم غامض؟

تقديـــــم

شاع استخدام مصطلح الربيع العربي في وسائل الإعلام منذ مطلع عام 2011م، ويعني تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد، واندلعت لتنادي بإسقاط الأنظمة القائمة، بعد أن أشعلتها نار المواطن التونسي محمد البو عزيزي في جمهورية تونس، لتنطلق حركة احتجاجية أدت لإنهاء فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي ، تلتها بعد ذلك أحداث مماثلة في جمهورية مصرالعربية أدت لتنازل رئيسها حسني مبارك عن الرئاسة، و انتهت في ليبيا باغتيال معمر القذافي ، كما اندلعت حركات مشابهة في كل من اليمن وسورية والبحرين وغيرها، احتجاجا على الركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية، وانتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة عبر عدة بلدان عربية.

سنوات مرّت على اندلاع الثورات ضد الأنظمة القمعية في عدد من الدول العربية، ولا يزال السلم والاستقرار بعيدي المنال، فقد أدى تفكك الأنظمة السياسية في هذه الدول إلى دخولها في عمليات انتقالية صعبة برز فيها العنف دائماً كأحد الاحتمالات الخطرة، و الواقع أن عمليات الانتقال السياسي تستغرق وقتاً طويلاً- يُقدّر بالسنوات إن لم نقل عشرات السنوات- والدول التي تشهد هذا النوع من الانتقال تواجه مخاطر الانزلاق إلى العنف. حيث من غير المرجّح أن تنتقل مجتمعات الربيع العربي إلى سلم واستقرار دائمين مع وجود كل هذه الانقسامات العميقة التي تعصف بها. من هنا تبرز أهمية المصالحات الوطنية التي تلعب دوراً مهماً جداً في الحد من الاستقطاب المجتمعي الذي يشل ليبيا واليمن في الوقت الحاضر ويهدد التقدم في تونس. ولتحقيق سلام واستقرار دائمين، يجب على حكومات ما بعد الثورة الانخراط في عمليات مصالحة وطنية شاملة، تشمل إطلاق الحوار الوطني، وبذل الجهود لتقصي الحقائق، والعمل على تعويض أضرار الضحايا، والتعامل مع الأنظمة السابقة، وإجراء إصلاحات مؤسساتية. يمكن للنساء والمجتمع المدني والقبائل وغيرها من القوى الاجتماعية أن تسهم في دعم العملية الانتقالية. لقد اتبعت كل من اليمن وليبيا وتونس نهج محددة للتوفيق بين مجتمعات ما بعد الثورة، الأمر الذي يزيد أو يحد من فرص نشوب حرب أهلية أو الدخول في عملية انتقالية صحيّة.

في هذا السياق جاءت فكرة هذا الكتاب الجماعي الذي جمع مجهودات علمية لثلة من الباحثين المنتمين لدول عربية مختلفة، لمعالجة موضوع الحركات الاحتجاجية بالعالم العربي من زوايا مختلفة، و انطلاقا من تجارب البلدان المعنية، وهي تجارب تشترك في العديد من الملامح لكنها تحمل خصوصيات يجب أخذه بالاعتبار، وقد روعي في اختيار الدراسات التي يضمها الكتاب تعدد الأبعاد و زوايا المعالجة و الاختيارات المنهجية، حتى تشمل العوامل و السياقات المنتجة للظاهرة، و تحليل و فهم عواملها و مظاهرها قبل الوصول للانعكاسات و استشراف الآفاق. فكان لابد من تحليل للثقافة الاحتجاجية و فهم أبعادها المختلفة و الفاعلين الأساسيين في التجارب العربية و في مقدمتهم فئة الشباب، و الأدوات التقنية التي تستجيب

للمرحلة، مع دراسة آثارها و انعكاساتها المتعددة الأبعاد من خلال نماذج كالنموذج المصري و البحريني و الأردني و المغربي، مع ما يفتحه ذلك من احتمالات تتراوح بين المصالحة و الانتقال الديموقراطي الصعب و مخاطر التفكك و الانقسام. مرورا بالانفلاتات الأمنية و الكوارث الإنسانية و التدخلات الأجنبية، من هنا تأتي مشروعية الأسئلة التي تظل مطروحة للنقاش: هل ما وقع ويقع في بعض البلدان العربية أثناء ثورات الربيع العربي وبعده هو ثورة نابعة من وعي الشعوب وتشخيصها للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟،هل حققت هذه الثورات أهدافها ؟وماهي النتائج المحصل عليها حاليا؟ وهل هذه النتائج مؤسسة لمستقبل واعد واضح أم غامض؟

استراتيجية المصالحة الوطنية وأثرها على التعايش السلمي في العراق

د/ راجي يوسف محمود البياتي
باحث في العلاقات الدولية
استاذ الدبلوماسية بكلية الكتاب الجامعة/ جمهورية العراق

المقدمة:

بعد سقوط نظام الحكم في العراق في 2003، وخلال فترة تواجد قوات الاحتلال الأمريكي في العراق، عززت سياسات الولايات المتحدة الامريكية، فكرة الطائفية من خلال تشجيع فكرة أن المجتمع العراقي يتألف من ثلاث طوائف رئيسية – الشيعة، والسنة، والأكراد - وخلق نظام سياسي مبني على تقسيم السلطة السياسية بين هذه الطوائف. وما أن شكل الحاكم المدني الذي عينته قوات الاحتلال "بول بريمر" مجلساً من (25) خمسة وعشرون عضوا يطلق عليه بـ (مجلس الحكم) على أن تبقى السلطة الفعلية للحاكم المدني وسلطة الائتلاف كما كان يطلق على سلطة الاحتلال.

فالاختلال السياسي بدا واضحاً منذ تركيبة هذا المجلس حيث منح عرب العراق(الشيعة والسنه) 18 مقعدا أعطي الشيعة فيه(13) مقعدا بينما أعطي العرب السنة (5) مقاعد بينما توزعت باقي المقاعد التي بلغ عددها (7) إلى (الأكراد، والتركمان، والكلدواشوريين). إن الخطأ الذي تم ارتكابه هو نوع من القسمة غير العادلة بين عرب العراق على صعيد توزيع المقاعد فمن غير المنصف التعامل مع العرب السنة الذين يحكمون منذ قرون مضت في العراق كونهم أقلية، وبدون أن يكون هناك ولحد اليوم أي أحصاء رسمي للسكان يبين نسبة السنة أو نسبة الشيعة فالكل يدعي الاغلبية، معتبراً أن هذا الأمر هو الذي خلق الوضع الطائفي في العراق، وما ترتب على ذلك من ضياع هوية الدولة المركزية باتجاه مركزية الطوائف والأعراق وبداية لتمزيق الوحدة الوطنية في العراق[1].

بعدها حاولت الولايات المتحدة الامريكية من خلال سلطة الائتلاف والحاكم المدني في العراق إيجاد صيغة بديلة لمجلس الحكم، وشكلت حكومة برئاسة "إياد علاوي"، وحُلت هذه الحكومة بعد انتخابات كانون الثاني 2005 وتشكيل حكومة أنتقالية جديدة برئاسة إبراهيم الجعفري، وتبنت الجمعية الوطنية مسألة كتابة دستور للعراق حيث أنجز في 15/آب/2005 وتم الاستفتاء عليه في 15/كانون أول/2005، وهكذا تطور مع هذه العملية خطابان الأول مؤيد للعملية السياسية والآخر معارض ومقاوم لذلك، ويعتبر كل عمل في ظل الاحتلال هو غير شرعي وبدأت الانقسامات العلنية في المجتمع العراقي بين السنة الذين رفضوا المشاركة في العملية السياسية كونهم يعتبرونها غير شرعية بوجود القوات الامريكية المحتلة في العراق ومن ثم رفضهم الاعتراف بها[2]. ومع بداية

1- حسيب عارف العبيدي، مبادرة المصالحة الوطنية العراقية - الواقع والآفاق، محاضرة القيت في المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بتاريخ11/7/ 2006.
2- ابراهيم خليل العلاف: هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره والياته، الحوار المتمدن، محور مواضيع وابحاث سياسية، العدد: 2182التاريخ 2008/2/5.

ما يسمى بالربيع العربي الذي كانت بدايتهُ في تونس وانتقالها إلى بعض الدول العربية ومنها العراق وهو ما عرف بـ(ساحات الاعتصام والمظاهرات) التي خرجت بالمطالبة بإيجاد نوع من العدالة الاجتماعية ومصالحة حقيقية في المحافظات ذات الاغلبية السنية وهي (نينوى، الانبار، صلاح الدين، كركوك، ديالى واجزاء من المناطق المحيطة ببغداد العاصمة) والتي جوبهت بالرفض القاطع لهذه المطالب من قبل الحكومة المركزية واستخدام القوة العسكرية في تفريق تلك الاعتصامات والتي راح ضحيتها العديد من الاشخاص، والتي كان من وراءها والسياسات الخاطئة ظهور مجاميع مسلحة وبروز تنظيم مسلح قوي إدعى الدفاع عن أهل السنة في العراق إلا وهو تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام"داعش"، والذي سيطر على مساحات شاسعة من الاراضي العراقية وخاصة في المحافظات السنية بعد2014/6/10 وبدايتها في الموصل، وما جرى بعدها من تحشيد دولي للقضاء على هذا التنظيم[3].

اما الكرد فكانوا اكثر ترتيبا من الاطراف العراقية الاخرى بسبب كونهم أقاموا على بناء مؤسسات ضمن اقليم كردستان كما ان الاحتلال الامريكي لم يدخل مناطق الاقليم. ولو اردنا ان نقسم اطراف الصراع في العراق وفقاً للطوائف ومجموعة الاحزاب السياسية ومايتبعها من مليشيات مسلحة وهي أبرز التقسيمات الواقعة فعلاً على الأرض العراقية، والتي أدت فعلاً لعدم وجود عدالة واضحة وسياسات خاطئة من قبل الحكومات التي تلت الاحتلال.

لذا سيتم دراسة الاستراتيجة التي يمكن من خلالها إلى وجود مصالحة وطنية حقيقية في العراق من خلال:

اولاً: تعريف المصالحة الوطنية:

هناك عدة معاني ومصطلحات لمعنى المصالحة التي يمكن ملاحظتها وهي:

1- المصالحة هي مفهوم جديد نسبيا في حقل حل النزاعات، وكما هو الحال مع أي مفهوم جديد، لا يوجد تعريف موحد لجميع الباحثين والممارسين يمكن الاعتماد عليه، والمصالحة مصطلح متعدد الأبعاد ويصعب تحديد تعريفه دون ربطه بجانب من الجوانب، حيث نجد المصالحة في مجال علم النفس من خلال مصالحة مع الذات مثلا، وفي المجال الاجتماعي نجد المب ومايهمنا في بحثنا هذا هو المصالحة في المجال السياسي ويمكن تعريفها على(انها احدىصالحة الأسرية كمثال اخر وفي المجال السياسي نجد المصالحة الوطنية والى غيرها من الجوان الوسائل التي يراد بها تقريب وجهات النظر وردم الفجوة بين اطراف الصراع الذي يحصل بسبب العرق او الدين اوالطائفه اوالجنس اوالجغرافية اوالصراع النخبوي او الصراع الذاتي)[4].

2- وقد عرفها الكاتب الامريكي (John paul lederach) بانها: عمليات حيوية وتكييفية تستهدف بناء ومداواة البنية الممزقة للعلاقات بين الافراد والحياة المجتمعية وهي تتعلق بالناس وعلاقاتهم فهي لاتعني ابداً العودة

3- راجي يوسف محمود البياتي: الاستراتيجية الامريكية لاحتلال العراق- داعش- الظهور والانحصار، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة2017.
4- طارق العادلي ،المركز الاعلامي لمنظمات المجتمع المدني في العراق التاريخ،(2015/2/10) متاح على الرابط:
www.iraqingos.org/uploads/publish/peace.pps

الى الحالة الأولى برغم الرغبة الشديدة في ذلك، بل انها تتعلق ببناء العلاقات، وهذه مرتبطة بأشخاص حقيقيين في مواقف حقيقية يتعين عليهم ايجاد طريقة للتقدم معا، لذا تتضمن اربع مبادئ حقيقية وهي (الحقيقة، والعدالة، والرحمة، والسلام)[5].

3- والمصالحة هي فعل او عمل يهدف الى تحقيق الود واعادة الصداقة وخلق التقارب بين اشخاص او مجموعات بينها عداء لسبب معين وهي عملية صنع اتفاق بين طرفين متقابلين ومختلفين في المعتقدات والأفكار والمواقف[6].

4- ينبغي لنا ان نحدد بشكل دقيق مفهوم المصالحة الوطنية في المجتمع العراقي: ففي العراق الذي يعاني من عدم وجود تقارب وجهات النظر بين مجاميع مسلحة تنتمي الى مذاهب دينية وقوميات مختلفة وصل الصراع بينها الى مستوى الاقتتال على الهوية كما انه في نفس الوقت يعني التعامل مع قوى واحزاب وعناصر معارضة بصرف النظر عن شكلها تقف بالضد من العملية السياسية، وايجاد قنوات اتصال وتحاور معها لاشراكها في العملية السياسية واعطائها استحقاقاتها في صنع القرار وتنفيذه، وبناء على ذلك فأن المصالحة تتطلب ايجاد مايمكن تسميته (corridor conversations) اي (قنوات اوممرات اتصال) بين اطراف المصالحة وممرات الحوار والتي تمكننا من تسوية المشاحنات بين المجتمعات والقوميات والمذاهب الدينية المختلفة التي نشبت الخلافات بينها[7].

5- تظهر الحاجة الى المصالحة عندما يشعر أطراف النزاع بانهم وصلوا الى باب مسدود بسبب الخلافات الداخلية بين مختلف الجماعات السياسية والدينية، وكذلك بسبب التدخلات الخارجية وان استمرار النزاع سينهك جميع الاطراف وهناك أهمية في الاتجاه نحو تسيير التناقضات بينها نحو طريق السلام بدل منهجية المواجهة العنيفة.

6- تتميز المصالحة الحقيقة بأن اطراف الصراع يشعرون بأنهم بحاجة الى مشروع مجتمعي طويل الأمد، يمكنهم من بناء دولة المواطنة وتحقيق التعايش السلمي والمجتمعي والسعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي[8].

7- إن المصالحة كمشروع مجتمعي طويل الأمد تعني الغاء جميع المعوقات والحواجز بين اطراف الصراع وإنجاز توافق وطني بين مختلف مكونات الإطار الحضاري للمجتمع حول خطة شمولية متكاملة، محددة، ودقيقة،

5- Herald ,Reconcile: Conflict Transformation for Ordinary Christians, John Paul Lederach
Virginia,1999,p172. ,press

6- Meaning of "reconciliation" in the English Dictionary Viewing history (15/7/2016)
.http://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/reconciliation

7- احمد العاني، المصالحة الوطنية وافاقها، جريدة الجريدة، الصفحة السياسية، العدد488 ،3ابريل، 2014.

8- المصطفى صويلح، مداخلة ألقيت في إطار ندوة المصالحة التي نظمتها، هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان / الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (المكتب المركزي)، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (المكتب الوطني)، المنتدى المغربي للحقيقة و الإنصاف (المكتب التنفيذي)، الرباط: 12 /2005/10

تسترشد بالمبادئ الأساسية المستخلصة من تجارب فض النزاعات بالطرق الهادئة وتخضع لمضمون القانون الدولي وإجراءاته الملزمة والآمرة للدولة وحكوماتها المتعاقبة[9].

ثانياً: الاحزاب والاطراف الفاعلة على الساحة العراقية: لو اردنا ان نقسم اطراف الصراع في العراق وفقاً للطوائف ومجموعة الاحزاب السياسية ومايتبعها من مليشيات مسلحة وهي أبرز التقسيمات الواقعة فعلاً على الأرض العراقية، والتي لعبت دوراً في الصراع خلال الفترة السابقة والحالية:

1- : الأحزاب والهيئات والتيارات السنية:

أ- التيارات الدينية والسياسية:

- اتحاد القوى الوطنية: كانت تسمى سابقا (جبهة التوافق الوطنية) وكانت تعد أكبر تكتل سني يمثل العرب السنة في البرلمان العراقي، وانحلت وتجمعت القوى الممثلة لها حاليا باتحاد القوى وتتكون من:(الحزب الإسلامي العراقي، مؤتمر أهل العراق، مجلس الحوار الوطني، المجلس الديمقراطي الوطني)[10].
- اما الاحزاب الاخرى فهي كالاتي :(الجبهة العراقية للحوار الوطني، هيئة علماء المسلمين في العراق وهي جهة معارضة للحكومة يقودها(مثنى حارث الضاري)، مجلس علماء العراق، تجمع المستقبل الوطني العراقي، تجمع الميثاق العراقي، التيار الوطني المستقل)[11].
- الصحوات: وهي قوات شبة رسمية تسعى إلى الانضمام إلى وزارتي الدفاع والداخلية، شكلتها العشائر العراقية السنية في مناطقها بدعم أمريكي منذ أواخر 2006 حتى باتت تغطي اليوم معظم هذه المناطق، وذلك بهدف وقف أعمال العنف فيها وأعاده التوازن للأجهزة الأمنية العراقية التي تسيطر عليها الأحزاب والمليشيات الشيعية، وتم اضعافها وبعد دخول داعش نعتقد انها ستنتهي او ستنضم الى مايسمى بالحشد العشائري السني، وقد انبثق عن مجالس الصحوة عده تكتلات سياسية أبرزها: (مؤتمر صحوة العراق، التجمع العشائري المستقل، مجلس إنقاذ الانبار)[12].

9- نزهة حانون، الاساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية نموذجاً دراسة لجريدتي النصر والخبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص الاتصال والعلاقات العامة،2008/2007، ص115.

10- دليل إلى التكتلات السياسية العراقية : موقع BBC. Arabic News متاح على الرابط:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4633000/4633782.stm

11-هكذا توزّع السنة ما بعد صدام، صحيفة الاخبار، بيروت، العدد 481، بتاريخ20 /3/ 2008.

12-مصير رجال الصحوات، تقرير تلفزيوني مصور على موقع اخبار الان نشر بتاريخ، 2010/05/11 ، تاريخ الدخول 2016/7/17متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=bGXUCH8Q7lA

ب: الفصائل المسلحة السنية وتتألف من الفصائل والحركات التالية:

- المجلس السياسي للمقاومة العراقية: أهم وأكبر جبهة ضمت اثناء تواجد قوات الاحتلال معظم فصائل المقاومة العراقية البارزة والموصوفة بالاعتدال، تأسست نهاية عام 2007 من الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع)، والجيش الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق)، وجيش المجاهدين، وجماعة أنصار السنة الهيئة الشرعية[13].
- حركة المقاومة الإسلامية - كتائب ثورة العشرين.
- حركة المقاومة العراقية (حماس العراق)[14].
- أنصار الإسلام.
- جيش الطريقة النقشبندية.
- فصائل أخرى: جيش الفاتحين، عصائب العراق الجهادية، والقيادة العامة لمجاهدين القوات المسلحة، والمقاومة والتحرير في العراق والجبهة الوطنية لتحرير العراق[15]، وجيش محمد وفصائل صغيرة أخرى[16].
- تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) الذي اعلن الخلافة في 6 محافظات سنية وهو الان يدخل حرب ضروس مع الحكومة العراقية وبدعم من فصائل الحشد الشعبي وفصائل الحشد العشائري السني بدعم من قوات التحالف الدولي بعد سقوط الموصل 2014/6/10 ولتحرير الاراضي التي احتلها بعد هذا التاريخ. وعند ظهور هذا التنظيم الارهابي واعلانه الخلافة في العراق وسوريا عمل هذا التنظيم على اذابة جميع هذه التنظيمات ودعوتها الى مبايعته او منعها من العمل وحلها او متابعة قياداتها ولم يبقى في جميع المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش اي تنظيم (جهادي لاهل السنة) بل على العكس ظهرت تنظيمات لاهل السنة لمحاربة التنظيم فاندمج ماتبقى من الصحوات مع تشكيلات عشائرية وتم تشكيل مايسمى بالحشد العشائري لمحاربة تنظيم الدولة وهو مدعوم من الحكومة العراقية بقدر محدود[17].

2- : المكونات الشيعية على الساحة العراقية:

13- الشيخ علي الجبوري: الامين العام المجلس السياسي للمقاومة العراقية, حوار مع وكالة الأخبار العراقية "واع" 4 /2/ 2012 منشور على موقع البينة، تاريخ الدخول 2016/7/17 متاح على الرابط: http://www.albainah.com/index.aspx?function=Item&id=44929&lang

14- عبد الله صبري يوسف: أبرز فصائل التحالف السني المسلح في العراق، مقال منشور على صحيفة الراي اليوم،2014/6/17.

15- راجي يوسف محمود البياتي: مصدر سبق ذكره، ص136-ص140.

16- غازي البازي: الخارطة السياسية للساحة العراقية، نشر على موقع مفكرة الاسلام بتاريخ (10 /01/ 2012)، تاريخ الدخول2016/7/17 متاح على الرابط:
http://islammemo.cc/Tahkikat/2012/01/01/141071.html

17- اسامة شحاذة، جرائم داعش بحق السنة في العراق، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التاريخ (2015/11/16) متاح الرابط:
http://www.umayya.org/publications-ar/reports-ar-ar/7945

أ: التيارات الدينية والسياسية.

- الائتلاف العراقي الموحد: وأبرز أحزاب الائتلاف(المجلس الإسلامي الأعلى، حزب الدعوة (التنظيم المركزي)، حزب الدعوة تنظيم العراق، حزب الله في العراق، الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق، حركة سيد الشهداء الإسلامية)[18].

- أحزاب وتيارات أخرى داخل الائتلاف وهي: (التيار الصدري، حزب الفضيلة وتجمع الفضلاء، منظمة العمل الإسلامي، حركة الوفاق الإسلامي، المؤتمر الوطني العراقي، الحركة الشيعية للكرد الفيلية، الحركة الإسلامية(جماعة الخالصي)، منظمة أنصار الدعوة، التيار الوطني للإصلاح، مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي)[19].

- وهناك أحزاب وتيارات أخرى ظهرت على الساحة الشيعية وهي:(الحزب الدستوري العراقي، جماعة أحمد البغدادي، حزب الطليعة، التجمع الوطني الإسلامي المستقبل، المؤتمر الإسلامي لعشائر العراق بزعامة مناتي علي مناتي، الرابطة الإسلامية المستقلة بزعامة نازك عبد الصاحب الياسري، المجلس العراقي العسكري المعارض "حركة الضباط الأحرار")[20].

ب: المراجع والحوزات الشيعية: لا يخضع شيعة العراق لمنهج فرقي واحد، فالشيعة (الاثنى عشرية) ينقسمون في العراق إلى ثلاثة مذاهب لكل اتجاهه وهي:

- مذهب الأصولية: وهو المذهب الأكثر انتشاراً بين شيعة العراق، وينقسم على نفسه لاختلاف الاجتهادات خصوصاً الموقف من نظرية ولاية الفقيه العامة التي نادى بها الامام الخميني في ثورته[21].

- مذهب الإخباريين: وهو من أقدم المذاهب الشيعية ولكن وجوده أصبح محدوداً، تمثل في العراق محمد أمين زين الدين، ومصطفى جمال الدين، ومدرسة المرجع محمد كلنتر (جامعة النجف الدينية)[22].

18- دليل إلى التكتلات السياسية العراقية : موقع BBC. Arabic News متاح على الرابط:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4633000/4633782.stm
19- فادي عيد ، كرسي المالكي والازدواج الطائفي، مؤسسة الحوار المتمدن، التاريخ(2014/6/24) متاح على الرابط:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=420812&r=0
20- دليل إلى التكتلات السياسية العراقية : موقع BBC. Arabic News متاح على الرابط:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4633000/4633782.stm
21- عادل عبدالله، الشّقاق الأخباري الأصولي في "القَدَر" الشيعي، سلسلة الراصد، دراسات، العدد 72، التاريخ(2009/10/16)
22- الفرق الشيعية الموجودة في العراق، موسوعة الرشيد متاح على الرابط:
http://www.alrashead.net/index.php?partd=3&derid=374

- مذهب الشيخية: (نسبه إلى أحمد الحساوي) أو الحساوية (نسبة إلى منطقة الإحساء في نجد في المملكة العربية السعودية)[23].

ويقدر عدد المرجعيات قبل الاحتلال بـ (24) مدرسة، بعضها يديرها السيد علي السيستاني وبعضها عائلة الحكيم وبحر العلوم وغيرهم ومن ابرز المراجع الشيعية في العراق(السيد علي السيستاني، كاظم الحائري، بشير النجفي، محمد سعيد الحكيم، محمد اليعقوبي، الشيخ جواد الخالصي، السيد مقتدى الصدر، أحمد البغدادي، الشيخ حسين المؤيد، الشيخ فاضل المالكي).

ج: **الفصائل الشيعية المسلحة:**

- جيش المهدي: الجناح العسكري للتيار الصدري، تأسس في تموز 2003 على يد السيد مقتدى الصدر الذي يعد زعيمها، ويقدر عدد أفرادها مابين 6و10 آلاف عنصر، وهو يتلقى أسلحة وتدريبات من إيران وحزب الله اللبناني[24].

- مليشيا بدر الجناح العسكري: هي مليشيا المجلس الأعلى، أنشأت سنة 1983تحت اسم (فيلق بدر) الذي تدرب على أيدي الحرس الثوري الإيراني ويبلغ عدد أفراده بين (15-10) ألاف عنصر، أمينها العام هادي العامري، رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي[25].

- حزب الدعوة (الجناح العسكري): وهي مليشيا تابعة لـ(حزب الدعوة/ تنظيم العراق)، تأسست عام 1979.

- فرق الموت: عناصر تنتمي لعدد من المليشيات الشيعية التي اندمجت في الأجهزة الأمنية العراقية (الداخلية والدفاع)، وهي متهمة بقتل وتهجير واختطاف الآلاف من أهل السنة باستخدام آليات الدولة، وقد أكد مسؤولون أمريكيون في نيسان من عام 2006 تقارير تفيد بوجود (فرق موت) وممارستها أعمال الخطف والاغتيال بحق أهل السنة[26].

- قوات العراق الأحرار: مليشيا (المؤتمر الوطني) التي تزعمها أحمد الجلبي عضو مجلس النواب العراقي والذي توفي في (٣ نوفمبر٢٠١٥) تعتبر جذور (فرق الموت)، وهو تنظيم مخابراتي أكثر منه عسكري بلغ عدد أفرادها

23- الحوزات العلمية، النشأة والتطور وآفاق المستقبل، مقال منشور على موقع المركز العالمي للعلوم الإسلامية، متاح على الرابط:

http://al-shia.org/html/ara/books/lib-tarikh/shaban-02/01.ht

24- أبرز المليشيات الشيعية المسلحة في العراق مقال منشور على موقع قناة الجزيرة متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/8

25- مليشيا بدر الشيعية وجوه عراقية وولاءات ايرانية، مقال منشور على موقع بوابة الحركات الاسلامية، متاح على الرابط:
http://www.islamist-movements.com/12148

26- فرق الموت وتشكيلاتها مقال منشور على موقع مؤسسة النبأ متاح باللغة الانجليزية على الرابط:
http://www.globalresearch.ca/index.php?context=viewArticle&code=FUL20051110&articleId=1230

في 2003 حوالي الف عنصر، وغالبيتهم من أصول كردية فيليه أو شيعية، وجرى تدريبهم في هنغاريا واسرائيل ودول أخرى[27].

- حزب حركة النهضة الاسلامية في العراق(كتائب المختار) التابعة لحزب الله اللبناني أو ماتسمى بحزب الله فرع العراق بقيادة (واثق البطاط) وهي أيضا متهمة بارتكاب جرائم بحق أهل السنة في العراق[28].
- حزب ثأر الله: حزب شيعي صغير، يتزعمه يوسف سنأوي الموسوي[29].
- عصائب أهل الحق من العراق: بقيادة قيس الخزعلي المنشق عن جيش المهدي وهي ميليشيا فعالة وتتهم بارتكابها جرائم قتل وتهجير بحق اهل السنة في العراق[30].
- فصائل الحشد الشعبي: بعد سقوط معظم المحافظات السنية في شمال العراق بيد تنظيم داعش وتهديد التنظيم بدخول بغداد وتهديده المناطق المقدسة للشيعة في كربلاء والنجف دعت المراجع الشيعية الى تشكيل تنظيم عسكري شعبي من أبناء المذهب الشيعي للدفاع عن المقدسات[31]. وانضم العديد من الفصائل الشيعية الى هذا التنظيم كونه حصل على غطاء ديني واصبح مدعوما بشكل رسمي من قبل الحكومة وقد وصل عدد الفصائل المسلحة في الى 42 فصيل شيعي مسلح واهمها (عصائب أهل الحق، سرايا طليعة الخراساني، كتائب سيد الشهداء، حركة حزب الله النجباء، كتائب حزب الله، سرايا السلام، فيلق الوعد الصادق، منظمة بدر – الجناح العسكري، لواء عمار بن ياسر، لواء أسد الله الغالب، لواء اليوم الموعود، كتائب أنصار الحجة، كتائب الدفاع المقدس، لواء القارعة، سرايا الزهراء، لواء ذو الفقار، لواء كفيل زينب، سرايا أنصار العقيدة، لواء المنتظر، بدر-المجاميع الخاصة، لواء أبو الفضل العباس، حركة الجهاد والبناء، سرايا الدفاع الشعبي، كتائب درع الشيعة، حزب الله الثائرون، كتائب الغضب، لواء الشباب الرسالي، حزب الله- كتائب الأمام الغائب، كتائب التيار الرسالي، سرايا عاشوراء، كتائب مالك الأشتر، حركة الأبدال، كتائب الأمام علي، جيش المختار، الحشد الشعبي، لواء الحمد، لواء الأمام القائم، لواء العاديات- الحرس الخاص، حركة أنصار الله الأوفياء، لواء الحرس الخاص الخامس البتار، جيش الكرار، فرقة العباس القتالية، كتائب وعد الله)[32].

ويعزو الكثيرون ان سبب كثرة عدد الفصائل التي يتكون منها الحشد الشعبي إلى الرغبة في الحصول على امتيازات سلطوية وعسكرية. فكل شخص تجتمع لديه المؤهلات الشخصية مع التغطية العشائرية العددية والتمويل، يعدّ نفسه القائد الذي على الإيرانيين والجيش العراقي التنسيق معه مباشرة. ويمكن القول إن

27- بريمر يتجه لاصدار مرسوم خلال ايام يجيز للاكراد الاحتفاظ بالسلاح ويجرد فيلق بدر وقوات العراقيين الاحرار التابعه للجلبي منه، جريدة الشرق الاوسط، العدد 25،8944/ 5/ 2003.

28- جريدة العراق اليوم العدد (986) 21 /6 / 2009.

29- حزب ثار الله، موسوعة الرشيد، التاريخ (2007/3/12)، متاح على الرابط:
http://www.alrashead.net/index.php?partd=18&derid=642(18/7/2016)

30- أبو بكر أحمد : مجلة البيان، العدد :(345) ،التاريخ، 2016/2/7.

31- صادق الطائي، الحشد الشعبي في العراق: مرجعياته ومكوناته الطائفية، صحيفة القدس العربي،2/13/ 2016.

32- الحشد الشعبي في العراق تقرير منشور على موقع الجزيرة نت: متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/12/29/

فصائل الحشد الشعبي الأساسية تأسست قبل فتوى السيد السيستاني. أما باقي الفصائل فهي انشقاقات عن الأصل ويتهم بعض المراقبين إيران بأنها وراء تعدد فصائل الحشد، وأن لها مصلحة في شق الفصائل ليسهل عليها بسط سيطرتها على الحشد الشعبي[33].

3- :المكونات الكردية على الساحة العراقية:

أ- التحالف الكردستاني: وأبرز أحزابه:

- (الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني)
- الأحزاب الأخرى: ويضم التحالف الكردستاني الاتحاد الديمقراطي الكلداني، والحزب الشيوعي الكردستاني، وحزب العمل الكردستاني، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، والجماعة الإسلامية الكردستانية، وحزب الإخوان لتركمان العراق[34].
- الاتحاد الإسلامي الكردستاني: له تاريخ طويل في تقديم أعمال خيرية وشن حملات انتخابية سياسية سليمة، وللاتحاد علاقات وثيقة مع الإخوان المسلمين.
- الحركة الإسلامية للكورد الفيلية: بزعامة اسد الفيلي هي حركة كردية شيعية لها تنسيق مع الاحزاب الشيعة وتدعو الى تعبئة الكرد الشيعة الفيليين تعبئة شيعية وهي من الحركات المتعصبة والعنصرية وفي تصريحاتها إلغاء للأدوار غير الشيعية، والحفاظ على هوية هذه الشريحة من الانصهار والذوبان وتدعي التنسيق مع الأحزاب الشيعية وغيرها (المجلس الأعلى، حزب الدعوة، حركة الوفاق الوطني، المؤتمر الوطني العراقي، الاتحاد الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني) وتدعي أنها تملك علاقة جيدة مع الحوزة [35].

ب- التنظيمات المسلحة الكردية:

- حرس الاقليم او البيشمركة واصبحت جيش نظامي يتبع رئاسة اقليم كردستان [36].
- الاسايش: قوات الامن الكردي.

33- حسن زلغوط، ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية العراقية: من هي؟ ولمن تتبع؟، متاح على الرابط:
http://raseef22.com/politics/2015/02/25/iraqi-militias-identity-and-affiliation

34-معد فياض، العراق.. وخريطة الأحزاب الكردية، صحيفة الشرق الاوسط، العدد:11175 التاريخ:3 يوليو 2009.

35- الحركة الاسلامية للكرد الفيلية الشيعية، موسوعة الرشيد، التاريخ2007/09/02 متاح على الرابط:
http://www.alrashead.net/index.php?partd=18&derid=361

36- دلشاد عبدالله، البيشمركة في مواجهة داعش،صحيفة الشرق الاوسط، العدد13337، بتاريخ4 يونيو 2015.

4- **: الأحزاب والتيارات التركمانية:** وابرز هذه الاحزاب ماياتي: (الجبهة التركمانية العراقية، الحزب الوطني التركماني، حركة التركمان المستقلين، حزب العدالة التركماني العراقي، حزب تركمان إيلي، حزب القرار التركماني).

أ- الأحزاب التركمانية الشيعية:

- (الحركة الإسلامية التركمانية ،حركة الوفاء التركماني)
- الأحزاب التركمانية الاخرى:(حزب الشعب التركماني، حزب الإخاء التركماني، حزب الديمقراطي التركماني، حزب الشروق التركماني، حزب الديمقراطي الوحدوي التركماني)[37].

ب- التنظيمات المسلحة التركمانية:

- هيئة الحشد الشعبي / قيادة محور الشمال - قوة التركمان.
- فوج قائميون للشيعة التركمان في ناحية تازة في كركوك بزعامة (زكي كمال حسين).

5- **: المكونات للاقليات الاخرى المسيحيين والازيديين والشبك:** وهي احزاب هامشية على الرغم من ان معظمها شكل افواج مسلحة ضمن تنظيمات الحشد الشعبي.

ثالثاً: الاهداف المرجوة من المصالحة الوطنية في العراق:

- رفض العنف والطائفية السياسية والتخندق المذهبي السياسي ورفض تشديد الصراع المذهبي في العراق.
- الإقرار بالعمل على أسس ديمقراطية سلمية والتداول السلمي والديمقراطي للسلطة بعد فترة زمنية من التوافق السياسي لتكريس الحياة السلمية الهادئة والمستقرة .
- العمل من أجل الابتعاد عن القوائم الانتخابية ذات الطبيعة الدينية والطائفية التي تعزز الاصطفاف والاستقطاب والدعاية الطائفية للوصول إلى برلمان يراد له أن يكون وطنياً وليس دينياً أو طائفياً، إذ أن للأديان والمذاهب أماكنها الخاصة بها، ثم الكف عن توزيع المناصب الحكومية في مجلس النواب والوزارات والدوائر على أساس المحاصصة الطائفية[38].
- أن تكون الدولة هي الجهة الوحيدة المالكة والحاملة للسلاح والمسؤولة عن الأمن والاستقرار وحماية الحدود، وأن يتم نزع السلاح من كل القوى السياسية خارج إطار الدستور والقوانين.

---

[37]- لقاء مكي، خارطة القوى السياسية في العراق، مقال منشور على موقع الجزيرة نت متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9e115e70-fedb-466b-8ca7-2f14163fcc51

[38]-كاظم حبيب، ماالمهمات التي تستهدفها المصالحة الوطنية في العراق؟، الحوار المتمدن-العدد: 1768 - 2006 / 12 / 18.

- تحقيق السيادة الوطنية ورفض التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية من جانب دول الجوار، وحصر وجود القوات الأجنبية وتحديد عددها بموافقة الدولة العراقية وهي التي تقرر وقت خروجها[39].
- الالتزام بالدستور العراقي في حل المشكلات القائمة.
- تشكيل مؤسسات قضائية وطنية عادلة تعمل على حسم ملفات المعتقلين واطلاق سراح الابرياء ومحاكمة المذنبين وفقا للقانون العراقي بعدالة تامة[40].
- ويبدو ضرورياً أن تهدف المصالحة الوطنية إلى تبني مبدأً سليماً في استثمار الموارد الأولية، وخاصة النفط الخام، وتوزيع الثروة وإعادة توزيعها في المجتمع لصالح الإنسان وبصورة عادلة على مستوى المركز والمحافظات.
- أن تتفق في البرنامج السياسي المشترك على مكافحة الفساد المالي المتفشي والفساد الإداري والمحسوبية والمنسوبية والطائفية السياسية في توزيع الوظائف وفي إحالة العقود التجارية والاستثمارية[41].

رابعاً: استراتيجية المصالحة الوطنية العراقية وأثرها على التعايش السلمي:

استراتيجية المصالحة الوطنية في العراق تتطلب العديد من الخطوات المهمة التي يجب توفرها لنجاحها، أهمها الدعم الحكومي من جانب الحكومة العراقية المتمثل في تهيئة الاجواء الملائمة لتحقيق اهداف المصالحة ويتطلب ذلك بعض المهمات التي يجب انجازها والتي تستهدف:

- الصورة: والقيم والشخصية المجتمعية فالصورة تتضمن فهم متبادل بين الاطراف الراغبين في المصالحة وهي تتطلب دعم اعلامي لتحسين الصورة الاخر وتخفيف حدة النزاع بين الاطراف.
- القيم: فيجب ان يسبق مشروع المصالحة اصلاح واعادة النظر في مجموعة من القيم الدينية والمجتمعية التي قادت الى الصراع وخصوصا مايتعلق بالفتاوى الدينية الخاصة بالتكفير والارهاب والقيم المجتمعية والعشائرية المتعلقة بالثار والفهم الخاطئ للطرف الاخر[42].
- الشخصيات الاجتماعية: ويشتمل مشروع المصالحة على استقطاب الشخصيات المؤثرة التي لها دور في حل النزاع والحصول على دعمها واستبعاد الشخصيات ذات التاثير السلبي على تطور مشروع المصالحة[43].

أ- دور الحكومات العراقية في المصالحة الوطنية:

قد كانت هناك جهود متواضعة للمصالحة الوطنية بعد عام 2003 لكنها فشلت بسبب التوترات الشديدة والتي كانت تحمل ايحاءات طائفية وتحت الضغط الاقليمي والدولي الذي طالب الحكومة العراقية باجراء

39- الملحق رقم (3) اعلان-بغداد-للمصالحة-إدانة-الدكتاتورية-والتكفير-وحرمة-الدم متاح على الرابط: http://almasalah.com/ar/news/48242/

40- الملحق رقم (2) اعلان بغداد للمصالحة مصدر سبق ذكره.

41- ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه صحيفة النبأ شهرية ثقافية عامة: مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد،العدد80،التاريخ يناير2006.

42- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2010، ص100.

43- علاء الحسيني، دور إدارة النزعات في حفظ السلام،مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات،2015/8/19، متاح على الرابط: http://ademrights.org/news131

تحقيقات بالجرائم التي تنتهك بحق المواطنين وبسكوت حكومي واضح لذلك شرع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ليعلن في جلسة مجلس النواب العادية بتاريخ 2006/6/25 برنامج للمصالحة الوطنية جاءت في مقدمتها "من أجل تأكيد التلاحم بين أبناء الشعب العراقي وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وإشاعة أجواء المحبة والانسجام بين مكوناته المختلفة ولمعالجة الآثار التي تركها الإرهاب والفساد الإداري وغير ذلك على أجواء الثقة المتبادلة وتعميم روح المواطنة المخلصة للعراق التي يتساوى عندها كل العراقيين في حقوقهم وواجباتهم ولا تمييز بينهم على أسس من المذهبية والعرقية والحزبية السياسية، ومن أجل بناء جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء العراق ورفاهية شعبه واستعادة كامل إرادته وسيادته، ومن أجل أن يستعيد عراقنا العزيز موقعه الرائد إقليمياً ودولياً، من أجل كل هذا نطلق مبادرة المصالحة والحوار الوطني فكان الهدف منه (معالجة اثار الارهاب والفساد الاداري وتعزيز الروح المعنوية كمبادرة صادقة تطبق في العراق يكون الجميع فيها متساوون في الحقوق)[44].

كما أيد البرلمان العراقي هذه الدعوة بسرعة وقدم لها الدعم من خلال تشكيل لجنة معينه لتحقيق المصالحة الوطنية تستند الى معالجة بعض المشكلات التي كانت سببا في انهيار وتأزم الوضع في العراق تمثلت في الغاء قانون اجتثاث البعث واستبداله بقانون المسائلة العدالة[45]، الذي ثبت فيما بعد انه (اسوأ من قانون اجتثاث البعث) وتم تشكيل وزارة باسم (وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية) الا ان انها بقت تراوح في مكانها بسبب عدم جدية الحكومة في انجاز المشروع[46]. ويرتبط مشروع المصالحة الوطنية في العراق ببقاء كيان الدولة العراقية حيث ان الخلافات الطائفية والمذهبية في العراق نتج عنها ضعف في بناء النسيج الاجتماعي الوطني العراقي وهو مايشكل تهديد لوجود الدولة العراقية بسبب عدم وجود الرغبة في العيش المشترك من جانب معظم الاطراف[47]. ويجب ان نفهم المصالحة في العراق على أنها: تسوية تاريخية بين أطراف الازمة العراقية تعيد إنتاج أنساق المجتمع والدولة على وفق مرتكزات: المواطنة كعضوية الكاملة بين الدولة ورعاياها، والديمقراطية التعددية كنظام لانتاج السلطات، والتعايش كقاعدة لوحدة الامة الوطنية، والشراكة والمشاركة الوطنية في إلادارة الفعلية للدولة، والتنمية كأساس مهم في تطوير وتحقيق العدالة الاجتماعية[48].

وإن رغبة العيش المشترك يؤسس له القانون وتضمنه العدالة وتجسده المصالح وتديمه المؤسسات ويضبطه النظام وتحققه شراكة المواطنة الديمقراطية المدنية غير المنحازة الى الذاكرة أو الولاء الجهوي أو تحيز الهوية الفرعية، وهذا ما يجب أن تحققه المصالحة كتسوية تاريخية لجميع الملفات التي تهدد العيش المشترك لامة الدولة[49].

44- جمهورية العراق - رئاسة الوزراء-مشروع المصالحة والحوار الوطني - المكتب الإعلامي ،الأحد 25 ، حزيران ، 2006 متاح على الرابط: http://www.iraqfoundation.org/projects_new/iri/news_rec_text.htm

45 - هدى النعيمي: قانون المسائلة والعدالة، هل يحقق الاستقرار في العراق؟. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،3فبراير2008.

46- مقال منشور على موفع العراق للدراسات، http://www.nriraq.com/news/index.1.html

47- عامر الكبيسي، العراق من عراقة الدولة الى حالة اللادولة، شبكة اخبار العراق، التاريخ 2015/8/1، متاح عى الرابط: http://aliraqnews.com/%D8%

48- حسين درويش العادلي، المصالحة كتسوية تاريخية، جريدة المواطن، العدد(2549) التاريخ 2015/11/2

49- يوسف محسن ، القتل بوصفه نمطا ثقافيا، جريدة الصباح الجديد، العدد،3361، التاريخ ،2016/03/02.

فبالتالي أذا كان مشروع المصالحة مشروع بناء الدولة، فهو يستدعي جملة من العوامل، منها:

- يجب على الحكومة العراقية العمل اعادة تنظيم السلطة في العراق بما يضمن المشاركة الديمقراطية الفعالة لجميع مكونات الشعب العراقي وفق مبادىء: المواطنة والديمقراطية والتعايش والشراكة والسلام والتنمية ودعم التنمية الاقتصادية والعمل على تعزيز الهوية الوطنية العراقية والعمل على القضاء على الولاءات الخارجية والانتماءات الاخرى خارج حدود البلاد[50].

- يجب ان تتضمن أستراتيجية مشروع المصالحة بأن تعمل الحكومة العراقية على إعادة بناء الثقة بين الفرقاء وإيقاف العنف كوسيلة كسب سياسي وتطبيق مقتضيات العدالة الانتقالية وإعادة النظر ببعض أسس العملية السياسية وما أنتجته من بناءات دستورية وقانونية ومؤسساتية مع الاحتفاظ بالمنجزات التي تحققت.[51]

- ان اشراك جميع اطياف الشعب ومكوناته الدينية والمذهبية والقومية في مشروع المصالحة تمثل أهم الخطوات التي يجب على الحكومة العراقية إتخاذها لضمان نجاح مشروع المصالحة.

- يجب ان تعمل الحكومة العراقية على بناء مشروع مصالحة شامل ومتكامل يشمل جميع انشطة الدولة السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وتسخير جميع الجهود لدعم هذا المشروع.

- يجب على الحكومة العراقية ان تعمل على خلق البيئة السياسية والاجتماعية الملائمة للمصالحة وان تضمن جاهزية جميع الاطراف المتنازعة على القبول بمشروع المصالحة لضمان العيش المشترك ودعم التعايش السلمي في البلاد والالتزام بكافة بنوده والايفاء باستحقاقاته[52].

- يجب ان تعمل الحكومة على اشراك قوى ومؤسسات ونخب المجتمع الاهلي والمدني لتدعيم أنساق التلاحم والتضامن المجتمعي اللازم لانجاح أي مشروع سياسي تصالحي.

- ان تعمل الحكومة العراقية من خلال سياستها الخارجية على تهيئة البيئة الدولية والاقليمية المناسبة التي تدعم هذا المشروع والعمل على وقف التدخلات الدولية التي تعمل على اجهاضه[53].

50- نتائج مؤتمر (دور منظمات المجتمع المدني لدعم المصالحة الوطنية) في اربيل / كردستان العراق للفترة من 1 تموز ولغاية 5 تموز سنة 2007 ، الذي اقامته منظمة المعهد العراقي / مكتب البصرة لمنظمات المجتمع المدني في العراق متاح على الرابط:
http://www.iraqfoundation.org/projects_new/iri/Conference%20Reccomendations-Arabic.doc

51- نحو مجتمع متسامح ودولة عادلة، جريدة الصباح، العدد 3565 التاريخ 2015/12/23، ص14.

52- نص وثيقة العهد الدولي للعراق، ضمن مؤتمر "العهد الدولي العراق"، "وأمن واستقرار العراق" في شرم الشيخ بتاريخ،3- 4 مايو 2007 متاح على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/nadawat%20&%20motamarat%20(08)/042.htm

53- كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد44، التاريخ 2010، ص12.

ب- **ضمانات المصالحة الوطنية وبنودها:**

يتضمن مشروع المصالحة الوطنية في بنودة العديد من الفقرات التي من شأنها ضمان حقوق الافراد واحلال السلم والامان في المجتمع وتضمن الاليات المناسبة لتمكين هذا المشروع من النمو والاستمرار ومن اهم بنود مشروع المصالحة مايأتي:

- أول الخطوات التي تمهد لتأسيس أرضية واسعة وعملية للمصالحة الوطنية أيقاف العنف الدموي بين الأطراف المتصارعة بشكل جدي وحاسم لأيجاد بدائل عملية بديلاً عن الأنتقام وملاحقة بعض الأطراف للبعض الأخر.
- السعي لإقرار النظام الاجتماعي العادل، من قبل الحكومة(التنفيذية، التشريعية، القضائية) والسعي بكل إمكانيات المتوفرة لترتيب البيت العراقي بعدالة ودون انحياز وتمييز[54].
- التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في عملية التطوير التثقيف الاجتماعي والسياسي باتجاه المصالحة في المجتمع العراقي، من خلال حركة المساهمين النشطين في مجالات القانون وحقوق الإنسان والأدباء والصحفيين والمثقفين والعلماء والفنيين والأطباء من خلال اختصاصاتهم وقدراتهم الوطنية المخلصة مع الأستفادة من التجارب العالمية التي عاشتها شعوب أخرى، مثل جنوب أفريقيا[55].
- لقطع الطريق على الخطوات الانفعالية والخروقات التي تبررها حالة الهيجان وانفلات المشاعر والتصرفات الواقعة تحت تأثير رد الفعل، يتحتم وضع أسس انتقالية يتم بموجبها تبيان ضوابط وشروط ومقدمات يطلع عليها الجميع وتتمتع بصفة الإلزام، تكون هذه الضوابط لبنة من لبنات بناء المجتمع المدني الذي يسعى أليه الجميع، وهذه الأسس والضوابط تدخل في باب العدالة الانتقالية وهي مهمة ابتدائية من مهمات القضاء العراقي باعتباره المرجع القضائي في الساحة العراقية.
- أعادة الثقة بالقضاء العراقي وتسليمه كامل المسؤولية الوطنية في تشكيل أجهزة التحقيق والإحالة وإلغاء كل تجاوز على اختصاص المحاكم الجنائية، وحصر الصلاحيات العقابية الجزائية بها وسحب الصلاحيات الاستثنائية المخولة للأجهزة الأمنية والإدارية ومن جميع الجهات المخولة أستثناءا من أحكام القوانين النافذة[56].
- من أهم مقتضيات العدالة الانتقالية حماية المجتمع من الانفلات والرغبة في الثأر واستمرار الحالة الأمنية بشكلها الحالي، وأنتشار الجريمة بين الجماعات المنظمة، والاستخفاف بالقوانين التي ينبغي أن تكون صارمة بحق الجميع وإشاعة روح الطمأنينة والعدالة والاستقرار وتهدئة الأحوال والدعوة لجميع من تهمه مصلحة العراق للمساهمة في تخطي مرحلة العدالة الانتقالية وصولا الى أسس ثابتة للعدالة وقوانين تشمل الجميع.

54- زهير كاظم عبود، خطوات تعزز المصالحة الوطنية والسلام الأهلي في العراق، صحيفة الاتحاد، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، صفحة آراء وافكار :العدد:بلا، التاريخ2014/7/28.

2- مصطفى محمد غريب، المليشيات المسلحة والمؤسسات الأمنية ومشكلة الولاءات الحزبية والطائفية البغيضة، محور دراسات وابحاث، الحوار المتمدن-العدد: 1362 - 2005 / 10 / 29.

56- زهير كاظم عبود، خطوات تعزز المصالحة الوطنية و السلام الأهلي في العراق، مصدر سبق ذكره.

- نزع الأسلحة من الأفراد من المهمات الضرورية التي تساهم في ضبط الأمن العام، كما أنها تساهم في الطمأنينة والأمان للوصول الى حالة الاستقرار للمجتمع الذي يحكمه القانون، وهذه المهمة ينبغي المساهمة بها من قبل الأحزاب والعشائر والاندفاع الوطني للمساهمة في أعادة بناء العراق[57].
- أن معالجة وضع الميليشيات والفصائل المسلحة المتنازعة في الشارع العراقي أمراً ضرورياً ويساهم حلها وسحب السلاح منها في اشاعة الطمأنينة والثقة بين الناس ويجب حصر السلاح بيد الدولة والعمل على تطبيق سلطة القانون.

وحين تكشف السلطات حقيقة التحقيقات الجارية بحق الذين يتوصل التحقيق الى حقيقتهم، وحين يتعرف المواطن العراقي الى أدوات الجريمة والأسماء التي وظفت مالها ومصالحها وعلاقاتها من اجل قتل العراقي، وحين نعرف الجناية من الجنحة في الفعل، وحين نعرف القتلة في النظام السابق وفي الزمن الجديد، وندينهم جميعا، ونلاحقهم بالقانون وبالعدالة، نستطيع حينها إن نتمسك بمشروع العدالة والمصالحة والسلام، ونستطيع أن نثق إننا تحت دولة القانون[58] .

ج- خطوات تطبيق المصالحة:

قبل الشروع بالمصالحة الوطنية يجب اتخاذ العديد من الخطوات واهمها:.

- إصلاح الطبقة السياسية: ان العراق بحاجة لحكم التكنوقراط في هذا البلد، وفي هذه الحالة، لن يهتم الشعب إذا كان الزعيم سنياً أو شيعياً، كما يتطلب الامر اصلاح النظام السياسي وتغيير الدستور الذي يرسخ المحاصصة الطائفية واصدار قانون للاحزاب يراقب تمويلها ودعم الاحزاب العلمانية التي تنضوي تحتها جميع طبقات الشعب وتغيير النظام الانتخابي بان يكون العراق دائرة انتخابية واحدة فيكون جمهور الشخص المنتخب كل ابناء الشعب[59].
- أن الكثير من القادة العراقيين يستخدمون الطائفية في الترويج لأنفسهم، وأن التوقف عن سلوكهم هذا من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو حل المشكلة، إذ أكد "علي العلاق"، وهو شيخ شيعي وعضو اللجنة البرلمانية للشؤون الاجتماعية، أن"السياسيين يجب أن يكونوا على دراية ويتحدثوا بنبرة هادئة لمنع انعكاس

57-ايفان كونوار، مجموعة عمل حول الوكالات حول نزع السلاح، التسريح اعادة الدمج، معهد تدريب عمليات السلام، يونيو 2009، ص4.
58- زهير كاظم عبود، المصالحة الوطنية واسباب نجاحها وفشلها، جريدة ايلاف الاليكترونية، التاريخ 2006/9/11، متاح على الرابط:
http://elaph.com/Web/ElaphWriter/2006/9/175954.htm?sectionarchive=ElaphWriter
59- احمد العاني، مقومات الاصلاح السياسي في العراق جريدة الجريدة، الصفحة السياسية ،بلا عدد،جريدة يومية سياسية تصدر عن الحركة الاشتراكية العربية، التاريخ :24 فبراير،2014.

الأزمات السياسية على الشارع، ففي بعض الأحيان، يلقي عضو في البرلمان خطاباً على شاشة التلفزيون، وفي اليوم التالي نشهد انفجاراً[60].

- الحد من التدخل الأجنب : خطوة هامة أخرى في نزع فتيل التوتر في العراق هي "الحد من نفوذ دول الجوار في العراق وخصوصاً النفوذ الامريكي والنفوذ الإيراني في العراق "وبعض الدول العربية التي تتدخل بشكل سلبي فيجب أن نجري محادثات جادة مع الأمم المتحدة للعب دور أفضل في منع الدول الأخرى من التدخل في قضايا العراق الداخلية، ويجب أن يتم التنسيق الأمني مع دول الجوار من أجل منع الإرهابيين والأشخاص الذين ينفذون أجندات خارجية من دخول العراق وزيادة التوتر على أراضيه.[61]
- خلق الروادع القانونية: ويتعين على الحكومة أيضاً وضع حدود قانونية لخطاب الكراهية سواء في الخطب أو على شاشة التلفزيون أو على شبكة الإنترنت، لتجعل من المستحيل على القادة دعوة أتباعهم إلى "قتل السنة" وبالعكس أو ان ينادي السنة تحرير بغداد من الشيعة.
- تجنب العنف: ويريد كل من السنة والشيعة تجنب العودة إلى نوع العنف الذي مزق البلاد في عام 2006، ولكن كيف يمكن ترسيخ هذا الفهم الفكري الا عن طريق التهدئة والشروع بالمصارحة ورفع تكلفة التوتر[62].
- بدء حوار وطني: أن "أهم جزء هو الجزء الفكري والثقافي" ويتم ذلك بعقد مؤتمرات وورش عمل يقودها "مثقفون معتدلون" للحديث عن التسامح، وتمكين قادة المجتمع المعتدلين بين السنة والشيعة.
- إعادة تثقيف الشعب: هناك حاجة إلى إعادة تثقيف المجتمع العراقي عبر كافة الوسائل من الخطب في صلاة الجمعة إلى المسلسلات التلفزيونية والكتب التي من شأنها أن تسلط الضوء على مخاطر النعرات الطائفية والأهداف المشتركة التي يتقاسمها العراقيون.
- يجب أن تلعب المرجعيات السنية والشيعية دوراً كبيراً عن طريق توعية الأئمة وتشجيع الصلوات المشتركة، وإصدار الفتاوى التي تمنع الخلط بين الدين والسياسة .
- اشاعة روح التسامح: "يجب على العراقيين السنة والشيعة أن يتعلموا كيف يغفرون، وكيف ينسون الانتقام والدم، فالإسلام يقوم على التسامح، وليس الانتقام والقتل[63].
- تحقيق العدالة الانتقالية: العدالة الانتقالية "التي يمكن تعريفها" بأنها مجموعة من الممارسات والآليات والاهتمامات التي تنشأ عقب فترة من النزاع أو الصراع الأهلي أو القمع، والتي تهدف بشكل مباشر إلى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعالجتها [64].

60- الأزمات الدولية: المالكي منشغل بولايته الثالثة.. وخصومه لا يستخدمون سلطتهم البرلمانية لتقوية مؤسسات، صحيفة المدى، العدد:2760 ،الاربعاء 27/03/2013 .

61- نهج متردد: السياسة الأمريكية تجاه النفوذ الإيراني في العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التاريخ،2015/05/18 متاح على الرابط : http://rawabetcenter.com/archives/7215

62- دليل نزع فتيل التوتر الطائفي في العراق، تقرير منشور على موقع إيرين نيوز، بتاريخ 2013/02/13 متاح على الرابط: https://www.irinnews.org/ar/report/3538/%D8%

60- الأزمات الدولية: المالكي منشغل بولايته الثالثة.. وخصومه لا يستخدمون سلطتهم البرلمانية لتقوية مؤسسات،صحيفة المدى الصفحة السياسية ، العدد:2760 ،الاربعاء 27/03/2013 .

64- Naomi Roht-Arriaza, "The new landscape of transitional justice", in Naomi Roht-Arriaza and Javier Mariezcurrena (eds.), Transitional Justice in the Twenty-First Century: Beyond Truth versus Justice, Cambridge, University Press, Cambridge, 2006, p. 2.

وهنا لابد من توضيح أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي.

اهمية العدالة الانتقالية:

على أثر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يحقّ للضحايا أن يروا معاقبة المرتكبين ومعرفة الحقيقة والحصول على تعويضات، ولأنّ الإنتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان لا تؤثّر على الضحايا المباشرين وحسب، بل على المجتمع ككلّ، فمن واجب الدول أن تضمن، بالإضافة إلى الإيفاء بهذه الموجبات، عدم تكرار تلك الإنتهاكات، وبذلك واجب خاص يقضي بإصلاح المؤسّسات التي إما كان لها يد في هذه الإنتهاكات أو كانت عاجزة عن تفاديها . (65)

أهداف العدالة الانتقالية:

- تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة وإيجاد بدائل عن وسائل الانتقام خارج النظام القضائي التي من شأنها أن تُفاقم النزاع وتزيد من حدة الخلاف بين مكونات المجتمع العراقي والملاحقات القضائية وتقديم بعض الحقائق الموضحة لتصرفات الجناة والتجارب التي مر بها الضحايا.
- إيجاد آليات متنوعة للمساءلة والشفافية بحيث تكون شاملة بشكل يمنع وقوع المزيد من الانتهاكات واسترداد ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في تدعيم وشرعية سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية[66].
- استرداد ثقة المواطنين بالدولة وبناء صورة مستقبلية جديدة إيجابية للعراق بكل مكوناته.
- تمكين وتعزيز الضحايا من جهة والمجتمع ككل من جهة أخرى للتعافي والشفاء بعد ما تعرضوا له من عنف واضطهاد واستبداد.
- جبر الضرر، الذي تعترف الحكومات عبره بالأضرار المتكبَّدة وتتّخذ خطوات لمعالجتها، وغالباً ما تتضمّن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحيّة على سبيل المثال) فضلاً عن نواحٍ رمزية كالإعتذار العلني أو إحياء يوم الذكرى[67].

استراتيجيات وأشكال العدالة الانتقالية: ***إذ هناك العديد من الاستراتيجيات يمكن ان نستفيد منها في خلق جوللمصالحة الوطنية ومنها:***

65- ماهي العدالة الانتقالية، تقرير منشور على موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، متاح على الرابط:
https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

66- صبري محمد خليل، مفهوم المصالحة الوطنية، صحيفة الراكوبة، الصفحة السياسية، تصدر في السودان، العدد :2445، بتاريخ 2013/12/13.

67- ادوات سيادة القانون لدول مابعد الصراع، تدابير العفو، منشورات الامم المتحدة، نيويورك جنيف،2009، ص27.

الاستراتيجية الأولى: تأسيس لجان للحقيقة: لابد لتنفيذ مشروع المصالحة الوطنية بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق للبحث عن حقائق مشتركة حول الانتهاكات السابقة وأنماط العنف، ولا بد من تمكين تلك اللجنة من جمع الإفادات من الضحايا والشهود وإجراء الأبحاث ووضع وصيانة نظام وطني فعال للتوثيق وإقامة الجلسات العلنية وإشراك العراقيين في عمليات الحوار[68].

الاستراتيجية الثانية: تقديم التعويضات او جبر الضرر: قد يتّخذ التعويض عدة أشكال، لكنه لا بد أن يشمل التعويض مزيجاً من:

- إعادة الحقوق: والهدف منه هو إعادة وضع الضحايا إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر.
- إعادة التأهيل: ومن ذلك اتخاذ إجراءات مثل الرعاية الطبية والنفسية اللازمة إلى جانب خدمات الدعم القانوني والاجتماعي.
- التعويض المادي[69].

الاسترتيجية الثالثة: الرضا وضمانات عدم التكرار: وتتضمن هذه رد كرامة الضحايا وتنقية سمعتهم، الإفصاح التام عن الحقيقة أمام الشعب، وضمان عدم تكرار الانتهاكات[70].

الاستراتيجية الرابعة: الدعاوى الجنائية، وتشمل هذه تحقيقات قضائية مع المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية[71].

الاستراتيجية الخامسة: تقديم الدعم النفسي – الاجتماعي: لابد من التعامل مع النتائج الفردية والجماعية للصدمات ولا بد أن يكون الدعم النفسي – الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من الإصلاح الاجتماعي في المجتمع العراقي.[72]

68- علاء الدين رشوان زيتون، مفهوم العدالة الأنتقالية ودور منظمات المجتمع المدني بتطبيقها، مقال منشور على موقع صوت سوريا، متاح على الرابط: https://syrianvoices.wordpress.com/transitional-justicecivil-society-rol

69- مجموعة باحثين سوريين، العدالة الانتقالية، مقال منشور على موقع مشروع اليوم التالي، متاح على الرابط: http://tda-sy.org

70-محمد مختار قنديل، نظرة في مفهوم العدالة الإنتقالية، محور مواضيع وابحاث سياسية،الحوار المتمدن- العدد: 3803 - 2012 / 7 / 29.

71- العدالة الانتقالية، صحيفة بلادي اليوم، بغداد،العدد 1036،التاريخ 2016/07/19.

72- مرسيلينا حسن شعبان، الدعم النفسي ضرورة مجتمعية،شبكة العلوم النفسية العربية،العدد 31، التاريخ 2013،ص52.

الاستراتيجية السادسة: الإصلاح المؤسسي: وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دوراً في هذه الانتهاكات (غالبا القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية.. وغيرها)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسئولين غير الأكفاء والفاسدينِ، غالبا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية.

الاستراتيجية السابعة: مبادرات تخليد الذكرى: لابد لتنفيذ مشروع المصالحة الوطنية بأن تقوم اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية بتأسيس مكتب لابتكار ودعم مبادرات تخليد الذكرى لإحياء وتكريم ذكرى الأحداث والأشخاص. وقد تشمل هذه المبادرات النصب التذكارية والمواقع التذكارية والمتاحف والأيام والاحتفالات التكريمية[73].

كذلك يمكن نشرروح التسامح من أجل ان يكون هناك مصالحة حقيقية فالتسامح الطوعي من قبل الضحية فيما يتعلق بما تعرض له في الماضي سيكون خطوة في طريق المصالحة الوطنية وهو يساهم في خلق إطار مشترك لتحقيق مفهوم التسامح كجزء من مكونات المشروع الوطني، عبر حوار شامل لكافة أطياف المجتمع العراقي، واستبعاد العنف في العلاقات الداخلية، مع ضرورة أن يتضمن الخطاب الإعلامي العراقي ثقافة التسامح كجزء أساسي من ركائزه والابتعاد عن ثقافة العنف، وتوسيع هامش الحريات العامة، وتوجيه أدوات الإعلام المختلفة واستثمارها بشكل أمثل، لتنمية رأي عام مضاد للنزعات المتشددة أيا كان نوعها، من خلال إشاعة فن الحوار والقبول بالاختلاف[74]. وأن فكرة التسامح منهج وأسلوب وهي تأتي من خلال الثقافة القائمة على التعددية والتنوع، وأن غياب التسامح السياسي أمر خطير على الشعوب لكون السياسي يتطلع لامتلاك السلطة والنفوذ والاستئثار بهما وما يتبع ذلك من صراعات واقتراف لجرائم فظيعة. كما أن التسامح السياسي يعني التسليم بحق الاختلاف في الفكر أو المذهب واحترام ثقافة الآخر بما في ذلك بين الدول والحضارات والاعتراف بحق الآخر أقلية وأغلبية وحقه في العمل والتنظيم وترويج أفكاره السياسة بعيداً عن القمع.

ويرى البعض أن هناك اربعة مراحل إجرائية لتحقيق التسامح وهي:

- القبول بالمسؤولية المشتركة عن أحداث الماضي.
- الاعتراف بالضرر والخطأ.
- الاعتراف بالأذى المشترك.
- اعادة الحال اي تعويض الضرر الحاصل[75].

73- الموسوعة الحرة استراتيجيات اشكال العدالة الانتقالية:
http://ar.wikipedia.org/wiki

74- صلاح عبد الرحمن الحديثي وسلافة طارق الشعلان، حقوق الإنسان بين الامتثال والإكراه في منظمة الأمم المتحدة، ط1 ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف ،2008،ص185.

75- أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع : تدابير العفو، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك _جنيف، 2009 ، ص7.

ان خطوات تطبيق المصالحة في العراق تتطلب وضع صورة واضحة للمجتمع العراقي وتحديد مستويات صناعة القرار بين الاطراف المتصارعة في المجتمع العراقي والحكومة العراقية وتحقيق شروط المصالحة الذي يعتمد على مفاهيم متعددة:

- **الحقيقة:** لايمكن ان يتم انهاء وحل الصراع بدون اقرار الحقيقة لانها كشرط للمصالحة الوطنية واحدى وسائلها تتطلب قبل كل شيء التقصي والتحري من قبل لجان خاصة والتي تسمى (لجان الحقيقة) والتي عادة ما تكون على هيئة محاكم وهي كقوة اجتماعية تختص برواية قصة ما مرة أخرى أو بشكل آخر في ميدان عام بكامل تفاصيلها، بحيث يتمكن الناس من معرفة ماذا حدث ولماذا؟[76]. ويجب الاقرار بأن الاعتراف بما حدث على انه خطأ لاتقبله المعايير الانسانية وان الاعتراف بما حدث من قبل مرتكب الجريمة يعني اقرار بوجود الضحية الذي اصابه الاذى[77].
- **الرحمة:** ورد مصطلح الرحمة في اكثر من (340) موقعا في القرآن الكريم، اختاره الله تعالى ليكون واحداً من اسمائه الحسنى وصفة من صفاته، ونعت به انبياءه ورسله، وجعله معياراً للعلاقة الطيبة بين عباده المؤمنين، وجزاء للمتقين الصالحين، ان مفهوم الرحمة يتضمن القدرة على التعايش بين الناس والاشخاص الذين تعرضوا للعنف مع الاشخاص الذين ظلموهم وهي تتضمن سمو الاخلاق والقدرة على الصفح وتناسي الماضي والعمل الجماعي من أجل بناء مستقبل مشترك والرحمة شيء ينبغي أن يحدث على كافة مستويات المجتمع – وليس فقط بين القادة بل وعلى صعيد المجتمعات وبين الافراد[78].
- **العدالة:** وهي اجراء يهدف الى تسكين غريزة العدوان والحقد والانتقام لدى الانسان واعطت الشريعة الاسلامية مرونه في تطبيق العدالة تحفظ للحق والعدالة هيبتها، فالطريق الى المصالحة يحتاج الى اكثر من القدرة على الصفح، فالمصالحة لا تحتاج للعدالة الفردية فحسب، بل الى العدالة الاجتماعية ايضا[79].

لذا ينبغي استبدال تصرفات الثأر من جانب الافراد بدعم للعدالة التصحيحية – العدالة التي تركز على تصحيح العلاقات الاجتماعية وتسعى الى بناء نوع من المجتمع يعكس قيم اولئك الذين عانوا، تحتاج العدالة الاجتماعية ايضا الى البحث بعمق في أخطاء الماضي، ليس فقط تلك التي تم ارتكابها أثناء فترات العنف. وهذا يتطلب غالبا عملية اعادة توزيع عادلة للموارد، لقد استفاد الكثيرون ماديا من الماضي وينبغي ايجاد السبل الكفيلة بتعويض اولئك الذين عانوا، وينبغي تكثيف الجهود من قبل الجميع لمحاربة تلك المظالم، ولوضع الاسس التي سيتم عليها بناء السلام والمصالحة[80].

---

[76]- John Paul Leaderach, Building Peace, Sustainable Reconciliation In Divided Societies, United States Institute Of Peace Press, Washington,1997,P39.

[77]- Editors :David Bloomfield, Teresa Barnes ,and Luc Huyse, Handbook Series, International Institute for sw,2003, p24. Stockholm,Democracy and Electoral Assistance

78- حسين الرواشدة، الرحمة والعدل ..للتذكير فقط!..، جريدة الدستور، الشركة الاردنية للصحافة والنشر،الاردن، العدد 16926: التاريخ،2014/08/29.

[79]- نجيب نور الدين، الاسلام دين الرحمة والعدالة، المركزالاسلامي الثقافي مجمع الحسنين، بيروت، التاريخ: 2014، ص18.

[80]- John Paul Leaderach, OP.Cit., P.38.

- **السلام**: ثقافة السلام تتالف من القيم، والمواقف وانماط السلوك وطرق الحياة المعتمدة على اللاعنف واحترام الحقوق والحريات الاساسية لكل شخص في ثقافة السلام، لاتستمد القوة من فوهات البنادق، بل من المشاركة والحوار والتعاون، ثقافة السلام هي رفض العنف بكافة أشكالهِ، بما في ذلك الحرب وثقافة الحرب في منطقة السيطرة والاستغلال من جانب القوي للضعيف، تحترم ثقافة السلام حقوق كل شخص بكافة اشكالها الاقتصادية وكذلك السياسية، وهي قدرة المجتمع الحريص على حماية حقوق الضعفاء، مثل الأطفال، والمعاقين، وكبار السن والمهمشين اجتماعيا[81].

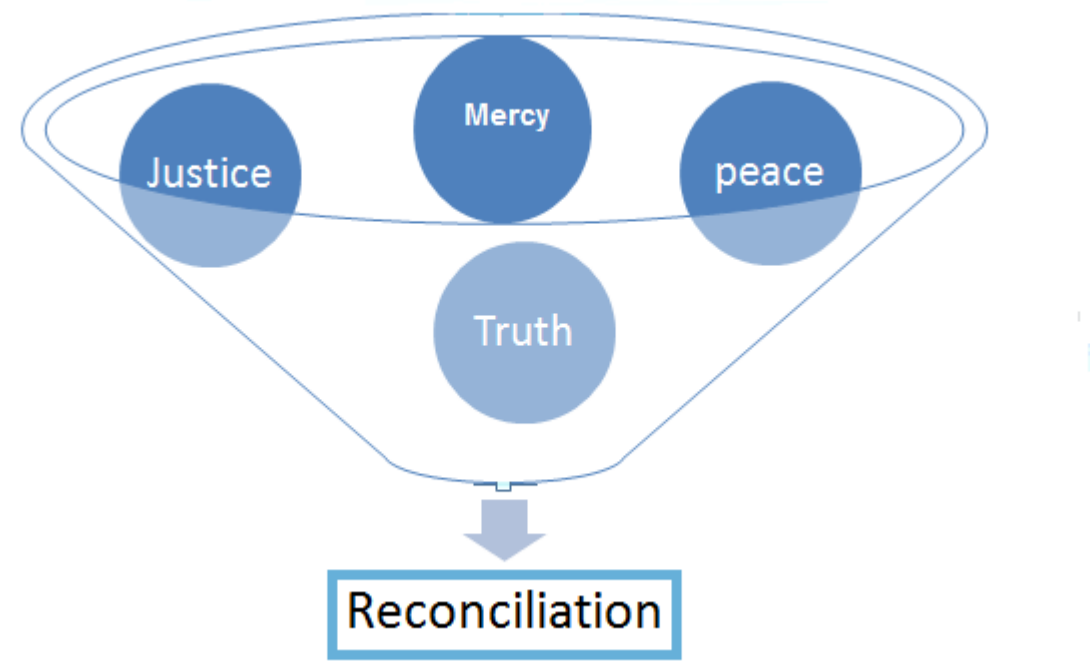

ان توفر هذه العناصر الاربعة (الحقيقة والرحمة والعدالة والسلام) يمثل اهم الشروط التي يجب توفرها لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة ولتطبيق هذا النموذج في العراق فأن المصالحة يجب أن تكون من المستوى الاعلى الى المستوى الادنى لذا يجب ان نقسم المجتمع العراقي على شكل هرمي على غرار الهرم الذي اشار اليه (JOHN PAUL LEDERACH) في كتابه دراسات السلام الذي قسم فيه اطراف الصراع وقادته الى ثلاثة اقسام في المجتمع وهي في العراق كالاتي:

المستوى الاول: الذي يشمل القادة السياسيين والمراجع الدينية والقادة العسكريين وزعماء المليشيات والفصائل المسلحة الذين يمتلكون قواعد جماهيرية ومن خلالهم نستطيع ان نتبع نهج لبناء السلام يسمى (top-down) وهذا النهج هو يمتلك خصائص معينه اهمها: اولاً: اعتماده على شخصيات معينة قد تكون دولية

Simon Fisher, Dekha Ibrahim Abdi, Jawed Ludin(eds), Op, Cit, P.136.-81

او اقليمية تكون خارج نطاق الصراع وتكون مدعومة من المنظمات الدولية كالامم المتحدة. وثانياً: يتم التفاوض مع القادة الرئيسين رفيعي المستوى في الصراع وهذا مانحتاجه في حالة الصراع في العراق لان السبب الرئيسي لخلق النزاع في العراق هو سبب سياسي وهو صراع في الاساس على السلطة ومراكز صنع القرار انعكس على المجتمع وتحول الى صراع شعبي وكرس انقسام المجتمع الى طواف ومذاهب دينية[82].

المستوى الثاني: وهذا النهج يمكن تسميته (middle-out) ان الفكرة التي يعتمد عليها هذا النهج هو وجود شخصيات وكوادر على مستوى متقدم ومواقع حاسمة في الصراع لها القدرة على ان تشكل البنية التحتية لحل النزاع الا هذا المستوى في العراق لايمكن ان يكون له الدور الاكبر في العراق في حل النزاع والسبب الاول هو وجود اطراف دولية تتدخل في النزاع كما ان اطراف النزاع في العراق هم السياسين وكبار القادة العسكرين واصحاب المستويات العليا الرفيعة في الحكومة وهم سيحبطون أي محاولة لحل النزاع يتحرك بها اطراف من المستوى المتوسط وذلك لتخوفهم من تغيير الطبقة السياسية خصوصاً وان اطراف هذا المستوى هم على اتصال مباشر بالمستوى الشعبي[83]. كما ان هذا النهج يتطلب عدة اجراءات مثل(إنشاء ورش العمل وحل المشكلات) و(التدريب على على حل النزاعات) و(انشاء لجان السلام) وغير ذلك وهذه بحاجة الى تمويل لاتمتلكه اطراف هذا المستوى كما يتطلب امكانات سياسية يجب ان تكون مدعومة من الحكومة العراقية.

المستوى الثالث: وهو المستوى الشعبي او المحلي الذي يتميز بكونه يشمل اعداد هائلة من الناس بما فيهم ائمة وخطباء المساجد والمثقفين وحملة الشهادات العليا وهم على اتصال مباشر بالشعب وهم الذين يطلبون الامن والسلام ويرغبون في حياة حرة وهادئة وأمنة وأن عمليات بناء السلام من الاسفل الى الاعلى تواجه تحديات كبيرة لكن بالامكان قيام هذا المستوى بالضغط على السلطة لدفع عملية السلام الى امام[84].

---

[82]- John Paul Leaderach, OP.Cit., P.40.

[83]- خالد عليوي العرداوي، التأثير السيئ للأحزاب في الحياة السياسية العراقية مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية متاح على الرابط: http://www.fcdrs.com/articles/p40.html

[84]- John Paul Leaderach, OP.Cit., P.41.

من خلال الحديث عن المستوى الاول فيجب الحديث عن دور الحكومة العراقية واحزابها السياسية في تحقيق المصالحة الوطنية، إذ تشير المصالحة بشكل بسيط الى "رأب الصدع" بين الاطراف المتصارعة، ثم تحرك نحو الدخول في متطلبات العدالة الانتقالية الملازمة لتحقيق معنى المصالحة، ولكن تحتاج إجراء المصالحة الى إرادة سياسية واعية بأهمية تخطي اخطاء الماضي ومن أهم العقبات التي تعترض المصالحة الاتي:

1- غياب الإرادة الحقيقية من جانب القوى السياسية العراقية والتحولات التي مر بها ملف المصالحة في العراق ان الحلول تحمل الطابع الرسمي، الذي يكتفي بإجراءات روتينية " إقامة مؤتمرات، إصدار منشورات، عقد لقاءات...الخ"، هذه الممارسات دفعت شريحة واسعة من المجتمع للنظر لملف المصالحة على انه "مماطلة سياسية" لاجل تسويف الحلول والتغاضي عن أهمية الملف.

2- الطائفية السياسية: وتخندق الشيعة في كتلة واحدة هي الائتلاف الموحد أو مايسمى بالبيت الشيعي، وتخندق السنة تحت مظلة جبهة اتحاد القوى الوطنية، وتخندق الاكراد تحت قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني[85].

3- غياب إجراءات بناء الثقة بين مختلف الأطراف، حيث زاد من واقع هذا الأمر ما قامت به الميليشيات الشيعية المسلحة من ممارسات طائفية في بعض المدن المحررة، والتي كان آخرها في قضاء المقدادية بمحافظة ديالى (55) كم شمال شرق العاصمة بغداد- وكذلك في محيط محافظة نينوى شمال العراق من

[85]-علاء العوادي، ملف المصالحة الوطنية تحديات بناء الثقة، شبكة النبأ المعلوماتية صفحة اراء وافكار، بتاريخ:2015/1/31 متاح على الرابط: http://annabaa.org/news770

عمليات قتل وتهجير وتفجير للمنازل قابلها العديد من التفجيرات قامت بها الفصائل المسلحة في بعض مناطق بغداد ذات الاغلبية الشيعية[86].

4- تفشي الفساد والمحسوبية الحزبية المناطقية، وانتشارها في مؤسسات الدولة فيما يخص توزيع الوظائف والمناصب الادارية في الدوائر الحكومية واقصاء وتهميش المكونات الاخرى وخصوصاً السنة.

5- العامل الخارجي: ويتمثل بالموقف الإيراني الداعم والمساند للميليشيات الشيعية المسلحة، كأحد أدوات النفوذ الإيراني في العراق، والتي تهدف إلى فرض السيطرة، وهو ما يمثل أحد أهم المعوقات أمام تحقيق المصالحة الوطنية، لأن من أهم مطالب وأسس المصالحة حل الميليشيات الشيعية المسلحة، مع نجاح هذه الميليشيات في إخلاء عدد من المناطق ذات الغالبية السنية وتهجيرهم لمصلحة خريطة ديموغرافية جديدة.

6- التطرف الديني بين الاطراف المتصارعة الذي قد يصل الى تكفير الطرف الاخر واستباحة دمه.

7- غياب الاحزاب العلمانية وانتشار الاحزاب الدينية التي تدمج الدين بالسياسة للحصول على مكاسب سياسية تتضمن ولاء جمهورها من الناخبين.

8- عدم وجود رقابة على الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي فوجدَ دعاة الطائفية في هذه الوسائل منبراً لهم لتمرير أفكارهم الامر الذي نتج عنه حصول فجوة بين اطراف المجتمع العراقي بدلا من استخدامها في رص الصفوف وتوحيد المجتمع ونشر المبادئ والقيم السامية[87].

9- الاختلال في البنية المؤسساتية للحكومة العراقية وسيطرة فئة معينة على أغلب الوظائف الحساسة في الدولة خصوصاً المؤسسات الامنية والجيش والشرطة وأنعكس ذلك على اداء هذه المؤسسات الامر الذي خلق انعدام الثقة بين المواطن وهذه المؤسسات[88]. كذلك مع وجود خلل في البنية التشريعية خصوصا فيما يتعلق ببعض القوانين التي وضعها **بريمر** الحاكم الامريكي في السابق في العراق خصوصاً فيما يتعلق باجتثاث البعث وحماية وحقوق الاقليات، وبعض الفقرات في الدستور العراقي التي لم تجد قبولا من قبل الاطراف المعارضة.

86- مروة وحيد، الملفان الشائكان:أزمتا المصالحة وقانون الحرس الوطني بالعراق، مقال منشور على موقع المستقبل للدراسات المتقدمة، بتاريخ:2015/2/10 متاح على الرابط: http://www.futurecenter.ae/analys.php?analys=378

87- علاء العوادي، ملف المصالحة الوطنية تحديات بناء الثقة، مصدر سبق ذكره.

88- حمزة مصطفى، العراق بعد 2003..... من الدولة المركزية إلى مركزية الطائفة، صحيفة الشرق الاوسط ، لندن، العدد 12530، التاريخ 2013/5/19.

الخاتمة:

1- كحال بقية الدساتير فأن الدستور العراقي النافذ يكتنفه بعض النقص والقصور فيما يتعلق بموضوع الحقوق والحريات، فبعض نصوصه جاءت عامة غير محددة او قد احالت تنظيم موضوع معين له علاقة بحقوق الافراد الى قوانين تصدر لاحقاً، الامر الذي يجعل مسألة تنظيم حقوق الافراد وحرياتهم بيد السلطة التشريعية، التي قد تتجاوز على حقوق الافراد من خلال بعض التشريعات او من خلال تتعطيل بعضها.

2- احاط المشرع العراقي النصوص الدستورية بمجموعة من آليات الحماية بهدف حماية الحقوق والحريات الفردية من الاعتداء او التجاوز عليها من باقي سلطات الدولة، ولذلك فهو تبنى مجموعة مبادئ ديمقراطية تعتبر من الركائز الاساسية للدولة الدستوريةولكن على الرغم من ذلك فهناك انتهاكات واضحة لحقوق الانسان في العراق نتجت عن تعطيل معظم آليات الحماية هذه وبالتالي نجم عنها مصادرة معظم حقوق الانسان في العراق.

3- عدم وجود رغبة حقيقة من قبل بعض ساسة العراق من أجل الوصول إلى مصالحة حقيقية بين ابناء الشعب الواحد، كون هولاء الساسة والبعض منهم هو المغذي الحقيقي لوجود الطائفية والنبرات القومية التي ادت إلى وصول الحالة لوجود اقتتال على الهوية الدينية والقومية.

4- بعد دخول وسيطرة تنظيم ما يسمى بـ" الدولة الاسلامية في العراق والشام" داعش على مساحات شاسعة من الاراضي العراقية وخاصة في المحافظات السنية، وقيام تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الامريكية للقضاء على هذا التنظيم، والذي كان نتيجته تحرير اخر مدينة عراقية من يد التنظيم وهي مدينة راوة الحدودية مع سوريا بتاريخ2017/11/17، اي بعد اكثر من سنوات من احتلال هذه المناطق.

5- عدم وجود مشروع وطني حقيقي من أجل الوصول إلى مصالحة وعدالة بين المجتمع العراقي بكافة طوائفه سيكون هناك من يجد المبرر للوقوف أمام سياسة الحكومة المركزية في بغداد وسيظل العراق تحت دوامة العنف الطائفي والقومي، لذا على الحكومة العراقية العمل على احتواء كافة ابناء الشعب العراقي بكافة طوائفه وقومياته، ووضع حلول جذرية لكافة المشاكل التي حصلت في العراق بعد الاحتلال وعدم اعطاء فرصة لمن يريد ان يغذي النبرات الطائفية والقومية، والتي يمكن ان تؤدي للمطالبة بنوع من الانفصال عن العراق كما حصل في2017/9/25عن طريق الاستفتاء الذي جرى اقليم كردستان العراق.

الربيع العربي والملكيات: نموذج مملكة البحرين

د. عبد الله بن علي آل خليفة[89]

كانت نهاية سنة 2010 و مطلع سنة 2011 ،مرحلة استثنائية في تاريخ المنطقة العربية ؛ حيث شهدت من الأحداث المتسارعة و المتوالية ، ما لم تشهده خلال العقود الماضية . هذه الأحداث الجسام تركت ذهولا كبيرا لدى المتتبع سواء في العالم العربي أو خارجه . وخلفت من الردود والأبحاث و التقارير ما لا يمكن رصده في هذه الورقة البحثية؛ لأن تغيير وإسقاط أنظمة و مجيء أخرى ، وسقوط الشهداء والجرحى ليست بالأحداث الهينة التي تقع في كل مرحلة ، خصوصا وأن معظم هذه الأنظمة التي حكمت البلاد العربية، قبل سقوطها ، لم تترك أي مجال للتحرك السلمي ،وأحكمت قبضتها على جميع مؤسسات الدولة ،ولم تترك أي هامش لحرية التعبير أو التجمهر، مستخدمة جميع أساليب القمع والتنكيل ؛ مما يشي أنها قوية بما فيه كفاية لتمنع أي تغيير ، و لو بقوة العنف . هذه السياسة القمعية التي ما فتأت تلعبها هذه الأنظمة ،مستغلة في ذلك دعم الأنظمة الغربية التي توفر لها فرصة البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة ،مقابل أن تحقق لها هذه الأنظمة الاستبدادية مصالحها

1- دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من جامعة محمد الخامس، مملكة البحرين. (Ali1044aziz@gmail.com).

في المنطقة ، لم تكن هي أنجع السبل لتفادي سخط الشارع العربي، بل على العكس من ذلك، زاد من شدة التوتر والحنق الشعبي ،الذي خلف توحيدا في الرؤى لإسقاط هذه الأنظمة القمعية .

هذا الذهول الذي أصاب المتتبعين و الباحثين ، خلف ردود أفعال متباينة بل ومتناقضة في كثير من الأحيان [90]، وبالتالي اختلفت التسميات التي أطلقت على الأحداث التي اجتاحت المنطقة العربية ؛ فإن كان الباحث داعما للأحداث ومستبشرا بمآلها كان توصيفه لها بالربيع العربي أو الثورات العربية ، وإن كان يأخذ منها موقفا ، جاء توصيفه لها على أنها مجرد احتجاجات و انتفاضات سرعان ما تزول ، وهناك من يقف على النقيض من ذلك كله ؛إذ لا يرى فيها إلا "مؤامرة كونية" على المنطقة العربية تحيكها القوى الإمبريالية لتفتيت الدول الممانعة للتطبيع الغربي و الصهيوني في البلاد العربية [91]، وجعلها تغوص في فوضى خلاقة[92] تعيد صياغة المنطقة على مقاس الإمبريالية الصهيوأمريكية .

وعلى أي، مهما كانت التوصيفات و المواقف المتخذة من هذا الحراك العربي ؛ فإن الذي لا شك فيه ،أن هناك محددات بنيوية لا يمكن تجاهلها ،وهناك شعورا بالظلم والتهميش من لدن فئات عريضة من أبناء المنطقة العربية بدأت تأخذ زمام المبادرة لنيل حريتها وكرامتها ، وكسرت حاجز الخوف الذي مارسته الأنظمة بأجهزتها الأمنية القمعية طيلة فترة حكمها ، تم فيها تدجين النخب ، واستنزاف الأحزاب السياسية ، واحتكار صوت الشارع من لدن مؤسسات إعلامية واقعة تحت الوصاية الفكرية للنخب الحاكمة تسير وفق أجندتها السياسية ، واتساع الهوة بين أقلية تحتكر المال و السلطة ، و فئات كبيرة لا تملك إلا كفاءتها و سواعدها ، ولا تملك إلا الفتات من الثروة . في هذه الأجواء المشحونة لا يمكن إلا انتظار ثورة عارمة بدأ صداها يلوح في الأفق .

وفي هذه اللحظة المعاشة من طرف المجتمع العربي، الشديدة الحساسية بكل زخمها السياسي و الاجتماعي ،ولد جيل سياسي جديد من الشباب غير المتحزب وغير المسيس بالصورة المتعارف عليها ، كان يظن أنه فقد فيه الأمل ، لكن سرعان ما أبان عن وعي سياسي استثنائي فاجأ به الجميع ؛حيث تمكن من قيادة حركة الاحتجاجات السلمية بشكل لافت للانتباه ،وأبان على قدرة على التنظيم السياسي والتعبئة الجماهيرية أتبث بها جدارته و أحقيته في القيادة .

ومع نجاح حركات التغيير في عدد من البلدان (تونس مصر ليبيا اليمن ..)بدأت بعض التساؤلات تطرح ، وهي في جوهرها مشروعة وصائبة عن مآل هذا التغيير ،هل سيكون نحو ضخ دماء جديدة في العملية السياسة الجامدة منذ عقود ، أم أنها مجرد تغييرات على مستوى رموز النظام السابق ،واستبداله بأنظمة أخرى لا تختلف عنه إلا في التسميات ؟! دون أن تمس جوهر المشكلة التي ترتبط بتغيير البنية المعرفية المتآكلة وخلق وعي حقيقي بضرورة

---

[90] انظر كتاب إلى أين يذهب العرب ؟رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ط1،2012 ، حيث يرصد الكتاب مختلف الآراء حول مسار ومستقبل الثورات العربية .

[91] *شفيع بومنيج ، الانتفاضات العربية :محاولة لفهم الدوافع ،واستشراف المآلات، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 398،نيسان/أبريل 2012،ص 229*

[92] *انظر عبد الإله بلقزيز على الرابط التالي :*
http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=9078

الانتقال الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة ، وهل ستجعل من الشباب الذي ضحى بدمائه يشارك في تسيير شؤون بلاده ؟ والأهم من ذلك كله ، هو جعل الحكم منوط بالإرادة الشعبية يحتكم إليها فعليا لا صوريا . لكن في ظل هذه التساؤلات المشروعة يجب أن لا نغفل أن القوى السياسية الفاعلة في الحراك السياسي تنقسم إلى تيارات عدة ؛ يمكن اختزالها في تيارين كبيرين يؤثثان المشهد العربي هما : التيار الحداثي بكل فئاته (علمانيين،يساريين ،ليبراليين..) والتيار الإسلامي بكل أطيافه ؛ مما يجعل رهان بناء المستقبل متعلق بمدى توافق هذين التيارين على أسس مشتركة حول شكل الدولة المزمع عقدها[93].

في خضم هذه الأحداث العارمة ،التي اندلعت في سيدي بوزيد بتونس ، وانطلقت شرارتها كالنار في الهشيم في ربوع العالم العربي . كانت الملكيات العربية تتحسس عروشها ، وتنظر بكثير من الريبة إلى ثورات الربيع العربي و هي تقذف بكراسي الرئاسات (تونس و مصر وليبيا ..) من بروجها العالية لتدوس عليها نعال الشعوب المتألمة من سنوات التسلط والحرمان ، و التي لم تختلف على الملكيات إلا في التسميات ، وتحولت إلى الرئاسة الوراثية الجاثمة على قلوب الشعوب بقوة الأمن و الجيش . وقد نجحت الملكيات في امتصاص الشارع و جعل الربيع العربي لا يتخذ من عروشها مسكنا له . وقد ذهبت التفسيرات الغربية كما يؤكد الأمير هشام بن عبد الله ، على أن الملكيات العربية لم تتأثر بالربيع العربي لتمتعها بشرعية دينية وتاريخية ضاربة في عمق التاريخ ، لذلك يرى، أن على الملكيات العربية أن لا تفوت عليها فرصة الانتقال إلى ملكيات دستورية وتحقيق إصلاحات جذرية [94].

ومن النظريات التي تحاول تفسير الحراك الشعبي و الاحتجاج و الانتفاض ، و حتى الثورة ، نظرية تيد روبرت غور Ted Robert Gurr ، في كتابة ، لماذا يثور البشر ، why men rebel ، التي تذهب إلى القول أن الحرمان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ؛ الذي يقصد به والحرمان الذي ينشأ عند الناس حينما يتواجدون في بيئة لا تساعدهم على تحقيق آمالهم و غير قادرين على تلبية مطالبهم المشروعة إما نتيجة للظروف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية مما يؤدي بالإنسان إلى أن يثور على أوضاعه المزرية ، ساعيا إلى تحقيق عيش أفضل[95] . وهذه النظرية تدخل في نظرية الحرمان النسبي [96] relative deprivation ، بالإضافة إلى نظرية الأبوية الجديدة الذي حاول هشام شرابي أن يعممها على العالم العربي ، التي بحسبه هي أخطر ما يهدد الكيان الحضاري للأمة العربية[97] .

---

[93] *شفيع بومنيج*، نفس المرجع السابق ،ص 230

[94] Hicham Ben Abdallah El-Alaoui , Monarchies arabes, la prochaine cible ? le monde diplomatique , janvier 2013

[95] Gregory D. Saxton , REPRESSION, GRIEVANCES, MOBILIZATION,AND REBELLION: A NEW TEST OF GURR'S MODEL OF ETHNOPOLITICAL REBELLION, International Interactions ;january 2005,P3

[96] Relative deprivation,specification ,developement,and integration,IAIN WALKER ,HEATHER J smith ,cambridge university press,2001,

[97] مقال لعلاء الدين الأعرجي منشور بموقع : http://blog.marefa.org/content

ويضيف سمير الحمادي في كتابه ربيع الغضب ، ما يسميه بالعجز الديمقراطي كمحدد رئيسي لانفجار الثورات العربية ، والذي يتمثل في الاستبداد المطلق و مسألة توريث الحكم ، ومركزية القرارات السياسية ، وغياب مسائلة النخبة عن انتاجاتها ...ثم هناك مسائل انتهاك حقوق الإنسان وتضخم المؤسسات الأمنية [98]

في هذه الأجواء المشحونة التي تمر بها البلاد العربية ، لم تكن مملكة البحرين بدعا من الدول التي اجتاحتها الاحتجاجات الشعبية ؛ حيث وصلت فيها درجة الاحتقان الشعبي ما ينبئ عن انفجار الأوضاع ؛وبالتالي دخول البلاد في دوامة من الصراعات التي قد تؤدي بالبلاد إلى ما لا يحمد عقباه . ولأن كانت البلاد العربية تتمايز عموما عن بعضها في العديد من القضايا الجوهرية، خاصة فيما يتعلق بالمكونات المذهبية والعرقية المكونة لكل بلد على حدة ، لذلك فإن لكل بلد مميزاته وخصوصياته. وفيما يخص مملكة البحرين فإنها تتمتع بحكم ملكي يمتلك شرعية تاريخية و تعاقدية [99].

لا يمكننا تصنيف ما حدث في البحرين بموجة الربيع العربي ويرجع ذلك إلى تفاوت الأوضاع الداخلية في البلدان سالفة الذكر وتطورها السياسي والاجتماعي والتركيبة السكانية للمجتمع ولا يمكننا وصفها إلى حد التطابق، رغم أنه لم تكن الاحتجاجات الطائفية التي شهدتها البحرين منتصف فبراير 2011 بمعزل عن الربيع العربي اعلاميا الا إن مضمونا إن نوصف ما حدث في مملكة البحرين على أنه ثورة[100]، أو انتفاضة أو هبة شعبية أو حتى أزمة لأن ذلك ينطوي على تعميم خاطئ ومبالغ فيه إلى حد كبير[101].

كل هذه التعقيدات التي يزخر بها المشهد البحريني ، توجب على الباحث أن يتعامل معها بقدر كبير من الحذر، لكي لا يقع في الابتسار والاختزال المخل بشروط الموضوعية ، ويبتعد عن كل صور التبسيط المتداول إعلاميا.

أمام هذه المحددات الموضوعية ارتأينا مقاربة هذا الموضوع من خلال الإشكالية التالية :

تأتي الأحداث البحرينية في سياق الموجات الاحتجاجية التي شهدها العالم العربي كدليل على تشابه الأوضاع المتأزمة التي تعيشها الأمة العربية في ظل توالي الاستبداد والتسلط ، مما يجعلنا أمام محددات بنيوية أدت بالشعب البحريني إلى الاحتجاج ضد هذه الأوضاع الصعبة التي يعيشها وتحقيق مطالب مشروعة ، أم أن الأمر لا يعدوا أن يكون حراك طائفي سيؤدي بالبلاد إلى حرب طائفية؛ خصوصا في ظل التدخل الخارجي ممثلا في دعم

---

[98] سمير الحمادي ، ربيع الغضب ، مقاربة أولية ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط1، 2012 ، ص 76 .

[99] علي محمد فخرو، انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 390 ، ص115

[100] - مفهوم الثورة يشير إلى إحداث تغير جذري وصياغة عقداً اجتماعي جديد بين السلطة الحاكمة والمحكومين عبر عمل شعبي واسع ومن ثم فإن السمتين الأساسيتين في الثورة هما السعي إلى إدخال تغييرات جذرية داخل المجتمع ومشاركة قطاعات واسعة من الشعب في هذه الثورة فلا يمكن الحديث عن عمل فردي أو فئوي أو من جانب شريحة اجتماعية محددة باعتباره عملاً ثورياً وإلا اصطدمت مع أغلبية مكونات الشعب، ومن أمثلة الثورات البارزة في هذا الإطار الثورة الفرنسية عام 1789، وثورات أوروبا الشرقية عام 1989 بعد انهيار حائط برلين وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في نوفمبر 2004

[101] - محمد عز العرب، الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1 يونيو 2011.

إيران للطائفة الشيعية، ولا يخفى على الباحث المتأني، أن ايران دولة توسعية تريد احكام قبضتها على مقدرات الخليج العربي عبر أذرعها الثاوية في المنطقة (حزب الله اللبناني، الحوثيين في اليمن، ..)[102].

للإجابة عن هذه الإشكالية سنحاول الاستعانة بالفرضيات التالية :

- ✓ الأحداث الشعبية في البحرين تسعى إلى تحقيق مطالب مشروعة من قبيل العيش الكريم و تحقيق الديمقراطية و المساواة.
- ✓ الأحداث الشعبية في البحرينية هي انتفاضة طائفية بامتياز تقودها الشيعة لتحقيق مطالب طائفية .
- ✓ التدخل الأجنبي أثر بشكل كبير على مجرى الأحداث بالبحرين .

المسار البحثي :

- **المحور الأول : السياق التاريخي التي ظهرت فيه الإصلاحات في البحرين .**
- **المحور الثاني : أسباب الأحداث في مملكة البحرين .**
- **المحور الثالث : تهديد وحدة البحرين بالمسار الطائفي.**
- **المحور الرابع : الحصيلة و النتائج .**

المحور الأول : السياق التاريخي التي ظهرت فيه الإصلاحات في البحرين .

أولا : لمحة عامة عن البحرين .

تقع البحرين في شرق الجزيرة العربية ، وتمتد من الساحل الغربي للخليج العربي شرقاً حتى الدهناء و منطقة الصمان غربا، ومن البصرة شمالا إلى عمان جنوبا ، ومن صحراء الدهناء غربا إلى البحر شرقا [103]. وقد خضعت للاستعمار البرتغالي في عام 1521 استمر فيها قرابة 80 سنة ، حتى استولى عليه عرب فارس في 1602 ، ثم انتزعها إمام عمان منهم لكنها عادت إلى غرب فارس مرة أخرى ، حتى شهدت الفتح العربي من قبل أل خليفة سنة 1783. لكن في سنة 1820 بدأ التدخل البريطاني يحوم بالمنطقة، حتى انتهى بتوقيع عدة اتفاقيات، ظاهرها التعاون السياسي والاقتصادي وباطنها فرض الهيمنة واستغلال ثروات البلاد، قامت بريطانيا بالسيطرة ليس على البحرين فحسب أنما على دول الخليج العربي إلى أن تم أنتهاء معاهدة الحماية السياسية البريطانية عام 1971[104] .

14- ابتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975، مجلة دراسات دولية، العدد: السادس والخمسون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 80.

[103] حسن علي رضى ، أحداث البحرين :الأزمة و المخرج ،مجلة المستقبل العربي ، عدد 402 ، ص 14

[104] عبد العزيز بن أحمد البداح ، التشيع في البحرين ،تاريخه ، أهدافه ، ط1، 2011 .

يبلغ عدد سكان البحرين أخر الإحصائيات حوالي 1423,726 نسمة، يشكل البحرينيون فيها حوالي 48%،أي حوالي 664707 ، بينما يشكل غير البحرينيون 759,019 حوالي 52%[105]، يمثل المسلمون فيها 70% ، و 30% من المسيحيين والهنود والسيخ واليهود . وتعتمد مملكة البحرين على التقسيم الإداري الذي يتكون من أربع محافظات : محافظة العاصمة التي تشمل العاصمة المنامة ، و محافظة الجنوبية ، و محافظة المحرق ، ثم محافظة الشمالية ،[106].

المسلمون العرب يتكونون من الجنسيات العربية ، وغير العربية وبالأخص من الجاليات الأسيوية[107] ؛ ولأن مملكة البحرين تستقبل عمالة أجنبية على نطاق واسع ، لذلك تبقى متميزة بتنوعها الثقافي وانفتاحها على مختلف الثقافات .

ويشكل الإسلام الدين الرسمي لمملكة البحرين ؛ حيث أغلب سكانها مسلمين ، ماعدا فئة قليلة من اليهود ، وتنقسم إلى طائفتين رئيسيتين يشكل الشيعة والسنة ؛ حيث يعرف الشيعة بالبحارنة ، على المذهب الاثني عشري ، و طائفة من الإسماعيلية ،أما السنة فهم على المذهب المالكي [108].

تأسست الدولة الحديثة على يد أل الخليفة ، و التي تنتمي إلى بني عتبة (آل عتوب)، والتي كانت تستقر في الكويت مع أبناء عمومتهم آل صباح حكام دولة الكويت، ثم اسسو مدينة الزبارة في قطر عام 1766 . بعد ذلك قاد الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة حملة إلى البحرين ليحررها من هيمنة عرب فارس الذين يوالون الفرس ويقعون تحت هيمنهم، ويعلن بذلك ، بداية لحكم أل خليفة على البحرين إلى وقتنا الراهن [109].

ثانيا : سياق الإصلاح السياسي في البحرين .

لفهم أعمق لما يحدث في البحرين عقب الاحتجاجات العارمة التي وسمت المشهد البحريني مطلع عام 2011 ، والتي أججتها وألهبت نيرانها الثورتين الناجحتين في تونس و مصر ؛ مما دفع بالشباب الثائر على الأوضاع التي يعيشها يحدوا حذو الشباب التونسي والمصري . في هذه الظروف كلها لا بد من العودة إلى التراكمات التي أنتجتها التجربة البحرينية في نضالها المرير نحو تحقيق عيش أفضل وبناء مؤسسات دستورية ديمقراطية، بدل البناء القبائلي والطائفي الذي يسم منطقة الخليج العربي [110] ، مما دفع لأن تكون التوازنات القبلية و العشائرية هي التي تبنى عليها الشرعيات بدل الشرعية الديمقراطية والاحتكام إلى الإرادة الشعبية من خلال صناديق الاقتراع .

---

[105]- www.bahrain.bh.com موقع الحكومة الإلكترونية ، مملكة البحرين . تاريخ الدخول 4 نوفمبر 2017.

[106] REPORT OF THE BAHRAIN INDEPENDENT COMMISSION OF INQUIRY, 10 December 2011.p13

[107] نفس المرجع السابق ، ص13

[108] نفس المرجع السابق ، ص14

[109] Ibid , REPORT , p 14.

[110] نادر المتروك، استعصاء الحل : ملامح الدكتاتورية المارقة في البحرين، مجلة الآداب 2012 ص97.

و منذ إنتهاء معاهدة الحماية السياسية البريطانية ،وفشل مشروع الإتحاد التساعي بين إمارات الخليج مطلع السبعينيات من القرن الماضي[111] ، الذي كان سيضم البحرين و قطر إلى الإمارات العربية المتحدة ،، بعد انتهاء معاهدة الحماية السياسية البريطانية في 14 أغسطس 1971 بدأت سنواتها الأولى بخطوات نحو إرساء دعائم الحكم الديمقراطي بإصدار الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1972 بشأن إنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور الدولة[112] وقد أقر المجلس يوم 9 يونيو 1973 أول دستور تعاقدي دولة البحرين فتم التصديق عليه من قبل أمير البلاد في 16 ديسمبر 1973 ويحتوي على 109 مادة[113].

أنتخب البحرينيين عام 1973 أعضاء المجلس الوطني فقد كانت أغلبية أعضائه من المنتخبين وتمثل الحكومة ما نسبته 25% سعت دولة البحرين الدفع بالبلاد إلى الأمام من خلال إنشاء بعض المؤسسات الحديثة كالبرلمان و مؤسسات المجتمع المدني غير أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً، فقد صدر المرسوم الأميري رقم (14) لسنة 1975 بحل المجلس الوطني دون إبداء الأسباب التي دفعت الأمير إلى قرار الحل بشكل علني إلا إن بعض المحللين أرجعوا إلى عجز البرلمان عن تمديد مشاريع بقوانين مثل قانون أمن الدولة الذي اعتبرته الحكومة أساساً في ما يتعلق بالأمن الوطني[114]، الأمر الذي دعا الأمير الراحل لقرار الحل خوفاً من تعرض البحرين إلى فتنة داخلية ربما يتطور إلى حرب أهلية شبيهة بتلك التي اندلعت في لبنان عام 1975 حتى 1990 بسبب الانقسامات المذهبية والاستقطابات الحادة التي يتعرض لها المجتمع البحريني في ذلك الوقت، ومن جهة أخرى عدم ملائمة تلك الانقسامات المذهبية[115] الحاصلة في المجلس الوطني البحريني بين اليساريين والإسلاميين التي قد تمتد تأثيرها إلى دول الجوار ولذلك فقد فرض قانون أمن الدولة الذي يمنح الحكومة الكثير من الصلاحيات[116].

هذه التجربة كانت رائدة وأتاحت جو من الحرية و الديمقراطية ، تتعايش فيه جميع الفصائل بمختلف أطيافها ، سيتم وأدها بعد ذلك بحل البرلمان سنة 1975 وفرض حالة "أمن الدولة"، نتيجة للتدخل الخارجي الذي يريد فرض رؤيته مستخدما المعارضة كأداة ووسيلة يتلاعب بها كما يشاء ، ستدخل معها البلاد في دوامة من الأحداث

23- الإتحاد التساعي بدأت مساعي تشكيله أثر انتهاء معاهدة الحماية السياسية البريطانية ويشمل: البحرين وقطروأبوظبي ودبي والشارقه وعجمان وراس الخيمة والفجيرة وأم القيوين

112 - جاء في مقدمة المرسوم أنه "رغبة منا في إرساء الحكم في البلاد على أسس قويمة من الديمقراطية والعمل في ظل نظام دستوري برلماني يوطد حكم الشورى ويتفق مع ظروف البلاد وتراثها العربي والإسلامي، وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء رسمنا بالقانون التالي: المادة الأولى ينشأ مجلس تأسيسي لوضع مشروع دستور للبلاد. وقد أنتخب البحرينيون 22 عضوا للمجلس التأسيسي المكلف بوضع الدستور وعين الأمير 8 أعضاء وأنظم إليهم 12 وزيراً بحكم مناصبهم، حيث انعقدت الجلسة الأولى لهذا المجلس يوم 16 ديسمبر 1972، وفي الثلاثين من الشهر نفسه أقر المجلس لائحته الداخلي

113 - الدستور البحريني أتسم بسمات مشتركة من كلا النظامين الرئاسي والبرلماني فالأمير هو رئيس السلطة التنفيذية ويمارس سلطات سياسية إذ يعين بأمر أميري رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم أميري كما يمارس سلطاته بواسطة وزرائه، ويسأل الوزراء عن تنفيذ سياسة الحكومة وفي نفس الوقت فإنه ذات مصونة لا تمس فلا يسأل أمام المجلس الوطني الذي يختص بالتشريع والرقابة على أداء الجهاز الحكومي ويحتوي الدستور البحريني على 109 مادة

114 - م.د. همسة قحطان خلف،الانتخابات البرلمانية البحرينية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد:46، 2013، ص156.

115 - ربما كان اتجاه حل المجلس الوطني في البحرين يسير في الاتجاه الصحيح لأن بعد الحل بسنة تقريباً تم اغتيال عبد الله المدني زعيم كتلة الإسلاميين الشيعة في المجلس وهو بنفس الوقت أمين السر ورئيس تحرير مجلة المواقف الأسبوعية حيث تم اغتياله من قبل أشخاص ذو اتجاهات قومية شيوعية.

116 - أسامة الغزالي حرب، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة العدد 62، 1 أكتوبر 1980

لم تشهدها طوال فترة ما بعد انتهاء معاهدة الحماية السياسية ؛ تم خلالها التفريط في كثير من المبادرات الرامية لإصلاح جوهري، لكنها لتعنت المعارضة وإصرارها على مطالب غير مشروعة جوبهت كلها بالرفض [117].

مع اعتلاء عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم خلفاً لوالده في 6 مارس 1999 إذ أكد في خطابه الأول على الانفتاح السياسي والديمقراطي وإرجاع الحياة للمشاركة الشعبية والذي عُرف بالمشروع الإصلاحي ليلبي كافة التطلعات والنظر لآفاق المستقبل وترجمة لكل ذلك فقد تم إرجاع المبعدين وإطلاق جميع المسجونين، وإلغاء قانون أمن الدولة والتوافق حول دستور جديد للبلاد مبنى على دستور (1973)[118]. وقام جلالته بعدة إصلاحات سياسية و دستورية ، فقد أمر بإلغاء قانون أمن الدولة و إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وترك المجال لتأسيس العديد من الجمعيات الحقوقية و السياسية ، وانفتح على الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني . وكان أهم ما ميز تلك الفترة هو الإعلان عن تأسيس ميثاق العمل الوطني في سنة 2000 ، الذي لقي تجاوبا شعبيا ايجابيا ، وتمت الموافقة عليه بالأغلبية [119]

تم التوافق على تلك الآفاق من خلال التصويت على ميثاق العمل الوطني الذي طرح الاقتراع عليه في 14 فبراير 2001، والذي صوت عليه كافة الشعب تقريباً بالموافقة حيث حصد 98.4%[120] ومن تلك التوافقات تحول دولة البحرين إلى مملكة دستورية في فبراير 2002 وتمت الدعوة لانتخابات بلدية في 9 مايو وانتخابات المجلس النيابي في 24 أكتوبر 2002، إلا إن كل تلك الايجابيات في التعاطي مع الشأن السياسي في البلاد لم تقنع بعض الجمعيات السياسية الشيعية وأكبرها كجمعية الوفاق الوطني الإسلامية فقد أعلنوا عن مقاطعتهم للانتخابات بدعوى اعتراضهم على دستور 2001 إلا ان جمعيات سياسية أخرى قد شاركوا ومنهم تيار الشيخ سليمان المدني صفاً إلى الجمعيات السياسية السنية[121].

وتم تعزيز هذه المكتسبات من خلال الدستور المراجع في 2002 ؛ حيث تم إصداره من طرف لجنة كونها الملك. كما تم تعزيز مجموعة من المكتسبات الديمقراطية والحقوقية والدستورية التي شكلت لا محالة دفعة قوية في سبيل تحقيق مجتمع ديمقراطي يتخذ من المؤسسة الحاكمة نموذجا في الاصلاح والثقة المتبادلة.

المحور الثاني : أسباب الانتفاضة البحرينية .

كانت المسألة الدستورية والسياسية، في مملكة البحرين تسير نحو الانتقال إلى بلد يسوده حكم المؤسسات من خلال التجربة الفتية التي قادها جلالة الملك في سبيل ضخ دماء جديدة في البلد وإرساء معالم نموذج

---

117 نادر المتروك ، مرجع سابق ، ص 97 .

118 - اندريه كافيزفسكي، الانتخابات والنشاط البرلماني في دول مجلس التعاون الخليجي في الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، تحرير عبد الهادي خلف – جاكوماتوتشني، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 114.

119 عمر الشوبكي،الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر،المغرب،لبنان،البحرين) مجلة المستقبل العربي،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،عدد 384،ص 10

120 - مثلت وثيقة العمل الوطني التي طرحت من قبل برنامج الإصلاح الذي قاده ملك البحرين للتطور السياسي بمثابة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم والذي نادا به المفكرين جان جاك روسو وجون لوك، وقد لاقى قبول من لدن الشعب الذي صوت عليه بالموافقة بنسبة 98.4% وفي طياته تغيير مسمى الدولة إلى مملكة دستورية، وإنشاء مجلس وطني ذو غرفتين مجلس النواب بالانتخاب الحر المباشر ومجلس للشورى معين، وإنشاء دستور جديد، والسماح بالعمل السياسي العلني تحت قانون الجمعيات السياسية.

121 - د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص86.

ديمقراطي متفرد في منطقة الخليج العربي. لكن التدخلات الخارجية وعلى رأسها التدخل الايراني أفسد استكمال هذه التجربة الفتية والرائدة. والتي أدت إلى تأجيج حراك المعارضة البحرينية: والتي اتخذت بعض النقاط الخلافية ذريعة للمطالبة بما لا تحمد عقباه. ومن بين هذه النقط التي تأجج حولها الخلاف، القول بعدم شرعية دستور 2002 ، مقابل دستور 1973 ؛ فهذا التراجع في نظرها عن دستور 1973 بعد الاستقلال الذي يعد أكثر ديمقراطية ، تم من خلاله تأسيس مجلس نيابي يسمى المجلس الوطني المتكون من 30 عضو بالانتخاب و 14 عضو بالتعيين ، لكن بعد مرور سنتين تم حله بمرسوم أميري ؛ مما سيعتبر انتكاسة للوراء وتراجع عن مسار الديمقراطية . لكن في واقع الحال فإن المعارضة السبب الرئيسي في هذه الخروقات و التجاوزات ، مما جعلها تدخل في صراع مع الدولة وجعلها تفوت على البحرينيين فرصة المشاركة السياسية بأيديهم وليس بأيدي عمالة خارجية تستهدف ضرب استقرار البلاد ؛ ولذلك كان الشعب البحريني شعب واع بهذه التلاعبات المغلفة بشعارات براقة من قبيل الاصلاح الديمقراطي وتشر قيم حقوق الانسان..لذلك اعتبرها الشعب البحريني أصوات نشاز تريد زرع البلبلة وإشعال الفتنة بين أبناء الشعب البحريني المتجاوب مع قيادته وولائه لهم . والتي تم تعزيزها مع مجيء الملك حمد بن عيسى أل خليفة في سدة الحكم في 6 مارس 1999، وإطلاقه مبادرة إصلاحية موسعة في سنة 2000 ، والتي شكلت منعطفا في سبيل الإصلاح السياسي. يضاف إلى ذلك منح استقلالية للمجلس التشريعي المنتخب مقابل مجلس الشورى المعين، وتفعيل قانون الانتخاب.[122] كل هذه الأوضاع السياسية والتي أخذت مساحة كبيرة من النقاش العمومي ، خصوصا بين الجمعيات السياسية (الأحزاب) والدولة ، و التي لم تعطي أي نتيجة إيجابية لتفادي الصراع السياسي وتحقيق توافق سياسي يخرج بالبلاد من متاهات الصراع والمصالح الشخصية .

وفي صعيد أخر، لا يمكن انكار أن البلاد تمر بمراحل عصيبة، منها التدخلات الإيرانية المستمرة من خلال الجمعيات السياسية التابعة لها، حاولت مملكة البحرين تفعيل العديد من الاستراتيجيات لمحاربت تلك التدخلات ، لكن ذلك لا يمكن أن يكون بين ليلة وضحاها، فهو يحتاج لعقلية منفتحة، تعتاد على تغيير مثل هذه السلوكات، وإلى تكاثف الجهود خصوصا بين الدولة والجمعيات السياسية، وليس الركوب على مثل هذه الأحداث سعيا لتحقيق أجندات خارجية، مآلها تفكيك وحدة البلاد. ورغم ما يحاك ضد البلد، فإن الحكومة خلقت مجالا واسعا من الحرية تمثل في وجود جمعيات حقوقية ومؤسسات نقابية ذات فعالية في الساحة السياسية ، ومؤسسات مجتمع مدني نشيطة [123].

كانت البحرين على موعد مع موجة احتجاجات تزعمها تنظيم حديث على الساحة السياسية من خلال خطب ووسائل التواصل الاجتماعي أطلق عليه (شباب 14 فبراير) وهو يوم ذكرى مرور 10 سنوات على استفتاء وثيقة العمل الوطني التي صوت عليها الشعب بالموافقة بنسبة 98.4%، ولدى التنظيم مستوى ملحوظ من التفاعل مع شباب الثورات العربية وتواصل وثيق مع جهات حقوقية عالمية، وكانت دعواتهم للخروج بمسيرات كما يحصل في بلدان الربيع العربي واستمدوا قواتهم من الجمعيات الشيعية سواء الحاصلة على 18 مقعد

[122] علي محمد فخرو، انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين ، مرجع سابق ، ص 113
[123] علي محمد فخرو ، مرجع سابق 114 .

بمجلس النواب أو الجمعيات الغير المرخصة[124]، فقد دعا المحتجون في البداية إلى إجراء تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي البحريني القائم والتحول إلى "المملكة الدستورية" ضاربين أمثلة عديدة كبريطانيا وغيرها إلا إن سرعان ما رفعت شعارات إسقاط النظام أسوة بالبلدان العربية التي تصاحب الربيع العربي على أرضها مدعيين بأنه حراك سلمي لا ينتهج للعنف سبيلا لتحقيق مطالبهم الديمقراطية مع دعم الجمعيات والقوى السياسية الشيعية السبع وبعض المجموعات السياسية النخبوية إلى هذا الحراك الذي بدأ يتصاعد بشكل دراماتيكي وساعده في ذلك حركة الإعلام الدولي المصاحب للثورات العربية[125].

هذه الأحداث وغيرها، استعملتها الجمعيات السياسية في الداخل المدعومة خارجيا، وعلى رأسها حركة "حق" المنشقة عن حركة الوفاق الوطني الإسلامي الشيعية ، وحركة حقوق الإنسان ، و حركة العرائض و المسيرات ، و حركة الصيادين . مختلف هذه الحركات ضمت تمثيلا شيعيا في معظمها ؛ فحركة "حق" تطالب بعدم المشاركة في الانتخابات ، وبتغيير الدستور ، ووضع دستور جديد للبلاد يكفل الحقوق و الحريات ،وحركة "حقوق الإنسان" لها قاعدة شيعية واسعة ، تلوح بأجندة الدفاع عن حقوق ضحايا التعذيب ، وعن أسر ضحايا الانتفاضات ، وعن قضايا الفقر و البطالة، وتستبطن عداء للبلاد وللشعب. ورغم أن هناك بعض الحركات الوطنية التي لها مطالب مشروعة مثل حركة "العرائض والمسيرات" التي لها مطالب مختلفة سياسية واجتماعية وحقوقية ، تدافع عن حق العمل ، و مناهضة للتجنيس ، وقامت بمسيرات عدة ضد رفع أسعار البنزين ، وحركة "الصيادين" قامت كرد فعل على عملية الدفان التي لوثت الثروة البيئة و البحرية التي كان يستفيد منها الصيادون[126]

أخذت الاحتجاجات في يوم 14 فبراير 2011 طابع الاحتقان وذلك عبر مسيرات غير مرخصة تهدف إلى الإخلال بالنظام العام والاحتكاك مع قوات الأمن العام مما أدى إلى وقوع قتيل أتبعه قتيل ثاني باليوم التالي من الاحتجاجات الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة الاحتجاجات داخل المناطق والقرى الشيعية[127]، الأمر الذي حدا بالملك ليبدي أسفه على مقتل شخصين من أبناء الوطن وأمر بتشكيل لجنة تحقيق، وكان ذلك عبر شاشة القناة التليفزيونية البحرينية[128].

المحور الثالث : تهديد وحدة البحرين بالمسار الطائفي ؟

---

[124] - وقفت الجمعيات السياسية الشيعية بجانب تنظيم 14 فبراير وسمي بعد ذلك بتحالف الجمعيات السبع وهم: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (التيار الشيعي الرئيسي)، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار قومي)، وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي (يسار)، وجمعية العمل الإسلامي (شيعة)، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي (بعث)، وجمعية التجمع الوطني الديمقراطي (يسار قومي)، وجمعية الإخاء الوطني (ليبراليون شيعة)، بالإضافة إلى حركتي حق ووفاء الغير مرخصتين والمنشقتين من جمعية الوفاق.

[125] - بارعة علم الدين، جمعية الوفاق تدعوا إلى ملكية دستورية، جريدة الحياة، لندن، العدد: 17485، 17 فبراير 2011، الصفحة الأولى.

[126] عمر الشوبكي ، ص 111.110

[127] - علي محمد فخرو، انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، أغسطس 2011، ص 115.

[128] - سارة الرفاعي، ملك البحرين يأسف لوفاة متظاهرين ويشكل لجنة تحقيق وزارية، جريدة إيلاف، العدد: 3569، 15 فبراير 2011.

قبل الحديث عن مسار الأحداث البحرينية ، يجب التنويه بأن هناك اختلافات قائمة بين الثورات والانتفاضات العربية ؛ فلكل محدداتها و مسارها ؛ فمنها من انتهى برحيل أنظمة و سقوطها (تونس ومصر)، ومنها من انتهت بالاتفاق على بعض الإصلاحات السياسية والدستورية (المغرب و الأردن) ، ومنها من اتخذ مسارا دمويا (سوريا) وانتهى دمويا (ليبيا) وهناك من مازال ينتظر دوره (العراق). أما فيما يخص مملكة البحرين هناك سببين لعدم تشابه الانتفاضة الشعبية بباقي الثورات العربية خصوصا الملكيات منها :

1. حدة الطائفية المنتشرة في صفوف المتظاهرين والمعتصمين؛ حيث أن المكون الشيعي تم استدراجه من قبل ايران للعب ورقة المظلومية، وبالتالي استنزاف قدرة البلاد على السير قدما إلى تحقيق كرامتها السياسية؛
2. الأحداث في البحرين هي استمرارية للعملية السياسية التي بدأت منذ 1991، والتي انتهت بالتوقيع على الميثاق الوطني في 2001 [129].

لهذا ، فالتظاهرات التي بدأت في 14 فبراير بدأت شيعية رغم أنها تظاهرت بالسلمية في بدايتها ؛ فلم يقذف الشباب المحتج بالحجارة و لم يحرق إطار العجلات، ولم يرفع أعلام غير بحرينية. لكن تم تغيير مسار الاحتجاجات الشعبية عندما تم قتل متظاهر في اليوم الأول وأخر في جنازة تشييع الأول، من أجل تأجيج الأحداث وخلق بلبلة لا أول لها ولا أخر، ومنها اشتعلت الاحتجاجات وتحولت إلى جراك شيعي دموي بعد 18 ساعة أزداد الأحداث تعقيداً من خلال مواجهات بين الخارجين على القانون في دوار مجلس التعاون وقوات حفظ النظام حيث أسفرت المواجهات إلى قتل أربعة من المعتصمين وإصابة العديد من قوات حفظ النظام؛ ليدخلوا البلاد لحالات من الفتنة الطائفية والتوتر السني الشيعي [130] .

سعت مملكة البحرين إلى خلق جو من الهدوؤ العام بترطيب النفوس والخواطر فأمر جلالة الملك بمبادرات مشجعة ومن حسن النوايا ما دعت إليه وزارة الداخلية عن استيعابها وخلق فرص عمل في البحرين للإنظام في السلك العسكري، وإسقاط 25% من القروض الإسكانية على المواطنين، ومنح مكرمة من جلالة الملك لكل رب أسرة بحريني مبلغ وقدره 3000 دولار أمريكي[131] وتبقى المفارقة العجيبة ان المعتصمين بدوار مجلس التعاون أخذو معهم الحواسيب الإلكترونية المحمولة للتسجيل عبر الموقع الإلكتروني لتلك المكرمة الملكية وفوق رؤوسهم شعار يسقط النظام!!!! علماً بأن مملكة البحرين لا توجد بها مشاكل اقتصادية كالتي قامت عليها الثورات الأخرى بالرغم من إنها ذات موارد محدودة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فقد بلغت نسبة النمو عام 2010 نحو 4.3% في حين كانت البطالة متدنية حيث بلغت 3.7% على الرغم من تأثيرات الأزمة

[129] Marrina ottaway ,marwan mausher,arab monarchies , chance for reform yet unmet,the carnegie papers,middle east ,december 2011,P19

[130] علي محمد فخرو ، مرجع سابق ، ص 115

[131] - د. دينا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 184، أبريل، 2011، ص137.

الاقتصادية العالمية التي عصفت بالعالم عام 2008[132]، وأعلنت حكومة البحرين يوم 25 فبراير يوم حداد وطني على أرواح من سقطوا خلال الاضطرابات التي بدأت في 14 فبراير 2011.

واصل المحتجون الشيعة يتجمهرون في دوار مجلس التعاون ، و يجوبون الشوارع رافعين مطالب إصلاحية تعدت السقف المسموح به ؛ حيث لأول مرة رفع شعار إسقاط النظام ، ولافتات تجرح الأسرة الحاكمة وتوعدهم بالقتل والتصفية، ورفع شعار استبدال الحكم الملكي بالحكم الجمهوري ؛ مما كان يعني اصطداما مباشرا بالشعب البحريني و تجاوزا لخطوط حمراء . إضافة إلى ذلك تم إغلاق الشارع الذي يؤدي من دوار مجلس التعاون إلى مرفأ البحرين المالي ، الذي يمثل مدخلا رئيسيا للمنطقة التجارية ؛ مما يهدد مصالح التجار و أرزاقهم ؛ وبالتالي شعر السنة أن الأمر يشكل خطرا عليهم ويتجاوزهم ، وأدى بهم إلى التجمع أمام مسجد الفاتح إعلانا منهم أن لهم مواقفهم الخاصة بهم مقابل المطالب التي ترفعها الطائفة الشيعية.

هكذا ، أصبح الوضع في الحقيقة تهديدا للحمة البحرينية وتنافس بين مذهبين لكل مطالبه الخاصة ، واتخذ الحراك السياسي و الاجتماعي مسارا طائفيا ومذهبيا ، نتيجة استمرار بعض رموز الطائفة الشيعية باللعب من وراء الستار بدماء الاخوة الشيعة بتفكير ايراني وأيدي بحرينية؛ مما أجج حدة الاحتجاجات ورفع سقف المطالب [133]. مما جعل مملكة البحرين تقف موقفا حازما من التلاعب بدماء الشعب البحريني وحفاظا على وحدته وتماسك نسيجه الاجتماعي ولكي لا تفلت الأوضاع وتخرج عن نطاق السيطرة، لصالح المزاعم الإيرانية وأهدافها التوسعية.

أصدر ملك البحرين الأمر رقم (18) لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية تطبيقاً لنص المادة (36) الفقرة ب من الدستور البحريني، أتت استجابة جلالة الملك لمناداة مجلسي الشورى والنواب وجاء في المرسوم[134]: نظراً للظروف التي تمر بها مملكة البحرين ولتأمين سلامة الوطن والمواطنين والسيطرة على الوضع القائم والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة وبناء على قرار مجلس الدفاع الأعلى وبعد موافقة مجلس الوزراء، تعلن السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتبارا من تاريخ صدور هذا المرسوم ولمدة ثلاث شهور[135].

---

132 - أشرف محمد كشك، تفاعلات الطائفة والدولة والإقليم.... نموذج البحرين، مجلة الديمقراطية، دار الأهرام، القاهرة، العدد:56، أكتوبر،2014، ص92..

133 عمر الشوبكي ، مرجع سابق ، ص 102 .

134 - مرسوم إعلان السلامة الوطنية، وكالة أنباء البحرين، www.bna.bh.com تاريخ الاطلاع 28 يناير 2015.

135 - المادة (1) تعلن حالة السلامة الوطنية في جميع أنحاء مملكة البحرين اعتبار من تاريخ صدور هذا المرسوم ولمدة ثلاث شهور. المادة (2) يتولى القائد العام لقوة دفاع البحرين سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على سلامة المملكة والمواطنين. المادة (3) تنفذ الأوامر الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم من قبل قوة دفاع البحرين وقوات الأمن العام والحرس الوطني وأية قوة أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وعلى كل موظف عام تقديم المساعدة المطلوبة منه ضمن دائرة اختصاصه. المادة (4) يناط بالسلطة المكلفة تنفيذ أحكام هذا المرسوم اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للمحافظة على سلامة الوطن بما يهدف إلى تأمين السلامة العامة للأفراد والحفاظ على حقوقهم وسرعة السيطرة على الوضع القائم في موقع الحدث وتمارس هذه السلطة صلاحيتها بموجب أوامر مكتوبة ولها أن تفوض بعض صلاحيتها لمن يقوم بذلك بالشروط والقيود. المادة (5) للسلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا المرسوم اتخاذ كل أو بعض التدابير والإجراءات الآتية: 1-إخلاء بعض المناطق أو عزلها لحفظ الأمن والنظام العام وسلامة المواطنين. 2-وضع ضوابط على إقامة الاجتماعات العامة ومنع التجمعات إذا كان يخشى منها الإخلال بالنظام العام أو السلامة الوطنية. 3-تنظيم الانتقال والمرور على الطرقات ومنع التجول في أماكن وأوقات معينة أو السفر خارج المملكة متى كان ذلك محققا لمصلحة المواطنين. 4-وضع ضوابط على ارتياد بعض المناطق أو الخروج منها وذلك لفترة مؤقتة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك. 5-تفتيش الأشخاص والأماكن عند الاشتباه في مخالفة أحكام هذا المرسوم أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن السلطة المكلفة بتنفيذه. 6-إذا شكل الأجنبي خطراً على الأمن العام وسلامة المواطنين يجوز إبعاده أو منعه من دخول المملكة. 7-إذا ظهرت دلائل على إن جمعية أو نادي أو نقابة أو غيرها من الأشخاص المعنوية تمارس أعمالا من شأنها الإخلال بالنظام العام، أو إنها تعمل لصالح دولة أجنبية أو تقوم ببث روح الفرقة بين المواطنين لإثارة الفتنة والعصيان في المملكة يجوز إيقاف نشاطها.

قدرت القيادة السياسية في مملكة البحرين خطورة الموقف العسكري المهدد لكيان الدولة وبما أنها عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطبيقا لاتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أقرت في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى المنعقدة في المنامة في ديسمبر 2000[136].

تم وصول طلائع قوات دول مجلس التعاون المشتركة في مساء يوم 14 مارس 2011 حيث تشكلت من الف عسكري من المملكة العربية السعودية و500 عسكري من دولة الإمارات العربية المتحدة، وشاركت دولة الكويت بقوة بحرية من أربعة زوارق حربية[137]، ولم يكن هدف هذه القوة القيام بمهام الأمن الداخلي ولكن بهدف مساعدة مملكة البحرين العضو بمجلس التعاون الخليجي في حماية المنشآت الحيوية وصد المخاطر المحتملة وتقديم المساندة للقوات البحرينية فيما كشفت لجان التحقيق فيما بعد عدم تعرض قوات دول مجلس التعاون المشتركة للمحتجين، والأهم من ذلك قطع الطريق على تدخل دولة إقليمية وهي إيران تحديدا في الشئون الداخلية لدول المجلس والاستغلال الطائفي لتلك الأحداث ومن ثم دخول هذه القوات إلى البحرين كان من شأنه توصيل رسالة إلى إيران مفادها أن أمن دول الخليج العربي جزء لا يتجزأ عن بعض[138].

أيقنت دول مجلس التعاون الخليجي بأن الذي يحصل في البحرين قد تجاوز توصيفاً كأزمة داخل حدود مملكة البحرين إنما تعتبر تحدي إقليمي لكل دول المجلس، وان البحرين تتعرض إلى محاولة انقلاب آثم على شرعية الحكم بالتدخل السياسي من إيران لدعم الشيعة الموالين لها وإضافة إلى إن ذلك يعتبر تدخلا في الشئون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة وعضو في منظمة الأمم المتحدة

8-إذا تبين أن بعض ما تحتويه وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو الشبكة العنكبوتية من شأنها الأخلال بالسلامة الوطنية أو تقويض النظم الدستورية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة جاز ضبطها ومنع نشرها أو بثها. 9-تنظيم وسائل النقل البرية والبحرية والجوية واستخدامها بصفة مؤقتة مع تعويض أصحابها أو مستغليها تعويضا عادلا. 10-القبض على المشتبه بهم والأشخاص من الخطرين على سلامة المواطنين وتوقيفهم. 11-تنظيم مواعيد وفتح وإغلاق المحلات والأماكن العامة كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك. 12-إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من كان لي وجودهم خطورة على الأمن والنظام العام وإبعادهم عن البلاد أو حجزهم في مكان أمين. المادة (6) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر =يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أوامر السلطة المكلفة بتنفيذ أحكام هذا الدستور. المادة (7)- تختص المحاكم المُشكلة بموجب هذا المرسوم بنظر الجرائم التي أدت إلى اعلان حالة السلامة الوطنية والجرائم المرتكبة خلافاً للأوامر والقرارات الصادرة من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية وما يرتبط بها من جرائم، وكذلك أية جرائم أخرى تقرر هذه السلطة إحالتها إليها وتختص النيابة العسكرية باتخاذ إجراءات التحقيق ومباشرة الدعاوي أمام هذه المحاكم. المادة (8)- تشكل محكمة السلامة الوطنية الابتدائية من ثلاث قضاة يصدر بتعينهم قرار من السلطة المكلفة بتنفيذ إجراءات السلامة الوطنية. المادة (9)- تشكل محكمة السلامة الوطنية الاستئنافية من ثلاث قضاة يصدر بتعينهم قرار من السلطة المكلفة بتنفيذ الإجراءات.

[136] - نصت وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي التي وقعها وزراء خارجية الدول الست في 4 فبراير 1981، على رغبة هذه الدول في تعميق وتطوير التنسيق والتعاون في مختلف المجالات، كما أن الهدف الأول بين الأهداف الأربعة المنصوص عليها في وثيقة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي يتمثل في: تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وهو ما يعنى أن من الممكن إدراج قضايا الدفاع المشترك كواحد من مجالات التعاون الشامل بين الدول الأعضاء وكان نتيجة ذلك ان أنعقد الاجتماع الأول لرؤساء أركان دول المجلس بعد أقل من عام على تأسيسه في الرياض في 21 سبتمبر 1981 بناء على طلب من المجلس الوزاري واتفقوا على توصيات محدودة بشأن تعزيز التعاون العسكري فيما بين الدول الأعضاء وهو الأمر الذي صادق عليه القادة الخليجيون في القمة التالية في نوفمبر من العام نفسه بهدف دفع التعاون العسكري فيما بينهم أخذا في الاعتبار إمكانيات وقدرات دولهم ومع مراعاة متطلبات الدفاع عن كل منهما من خلال آليات عمل مناسبة وكان ذلك بمثابة الأساس الذي استندت إليه جهود التعاون في مجال الدفاع المشترك بين دول المجلس والتي حققت عدة خطوات رئيسية بدأت بالاتفاق على إنشاء قوة درع الجزيرة في أكتوبر 1982 ثم حققت قفزة كبيرة بإقرار اتفاقية الدفاع المشترك عام 2000 انطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي القائم على أن أي اعتداء على أي منهما هو اعتداء عليها مجتمعة فضلاً عن تعزيز التعاون العسكري فيما بينهم ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك. يمكن الرجوع إلي: أحمد إبراهيم محمود، الدفاع المشترك الخليجي محدودية التعاون في ظل التدويل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد:172، 1إبريل2008، ص156.

[137] - د.عمر الحسن وآخرون، مملكة البحرين 2010- 2011 وعقد جديد من الإصلاح، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2012، ص 282.

[138] - وكالة أنباء البحرين، تقرير عن وصول قوات دول مجلس التعاون المشتركة، 15 مارس 2011، www.bna.bh.com.

هذا التجاذب الطائفي من طرف رموز الطائفة الشيعية، جعل البلاد تتعرض لصراع بالوكالة proxy conflit تقودها الجمهورية الايرانية التي تدفع بالمكون الشيعي للعب ورقة ليست ورقته تريد من خلاله الثأر من خصومها التقليديين الممثلة في الدول الخليجية. وقد قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتقديم أصابع الاتهام بشكل لا مراء فيه إلى إيران بنشر الفوضى و الاضطراب في مملكة البحرين[139].

ومما لا شك أن هناك تآمر من طرف إيران على البحرين ؛ خصوصا وأنها هي المستفيد الأكبر من الحرب على العراق في 2003 ، الذي خول لها تواجد حكومة موالية لها في العراق، بعدما كان لها حضور قوي عبر حزب الله اللبناني ونظام بشار الأسد في سوريا، و هي الآن تبحث لتواجد لها في البحرين عبر دعم الاحتجاجات التي تباشرها الشيعة في البحرين ، هذه الأخيرة التي تربطها علاقات جد قوية بشيعة العراق[140] .

وهكذا انفلتت الأحداث وانحرفت إلى هاوية الفتنة الطائفية ؛ فلولا تعنت المعارضة لكانت التجربة التي قادها جلالة الملك ستؤدي لا محالة لتحقيق عيش أفضل للمواطن البحريني بغض النظر عن مذهبه ودينه ولونه وعرقه، لكن اندفاع المعارضة نحو التأجيج الثوري و انحرافها عن مطالبها المشروعة في تحقيق العدالة الاجتماعية و تحقيق الديمقراطية ، إلى مطالب استفزازية تمس رموز النظام ، وإنهاء الملكية الدستورية وإقامة جمهورية إسلامية بدل النظام الملكي ، وتجاوزها لمطالب تمس الإجماع الوطني أدخلها في حرب طائفية بين السنة و الشيعة بدل استثمارها في تحقيق الأهداف المنشودة ؛ أصبحت من جرائها البحرين أكبر الخاسرين بعدما كانت أكبر الرابحين ، لولا تهور المعارضة الشيعية[141].

المحور الرابع : كيف تعامل النظام البحريني مع الاحتجاجات.

لقد أدت الأحداث التي خلقتها تدخلات القوى الخارجية إلى انزلاق الأمور إلى مآلات لا يمكن التحكم فيها لولا بصيرة القيادة الحاكمة وتأني السلطات في التعامل معها. وخصوصا بعد ذهاب بعض العناصر إلى المطالبة باستبدال الحكم الملكي بالحكم الجمهوري الإسلامي والتلويح بالصراع الطائفي.

ويمكن إجمال أساليب تدخل النظام البحريني لنزع فتيل الأحداث فيما يلي :

- ✓ إعلان حالة السلامة الوطنية؛ وذلك لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم، مع ضمان حقهم في التظاهر السلمي والتجمهر، التي يكفلها الدستور و المواثيق الدولية، كما تم تطويق دوار مجلس التعاون الذي يعبر عن تجمعات الشيعة لضرب وحدة البلد.
- ✓ أدى قرار إعلان حالة السلامة الوطنية إلى توقيف الرموز الشيعية وغيرها من الفئات التي تريد الزج بالبلاد إلى حرب أهلية.

---

[139] Marrina otaway,marwan mausher ;ibid P 6

[140] Jane kinninmont ,the arab spring implication for british policy , Conservative middle east council, october 2011,p32.33

[141] عبد الخالق عبد الله ، الربيع العربي : وجهة نظر من الخليج العربي ،مجلة المستقبل العربي ،عدد 391 ،120-121

وهكذا، دخلت البلاد إلى نوع من الفوضى العارمة، وصلت الأمور فيها إلى الباب المسدود، ولم يعد سوى التدخل الأمني هو السبيل الوحيد أمام الدولة لفك رموز المعارضة والسيطرة على الاحتجاجات الشيعية لحماية هيبة الدولة والحفاظ على أرواح الناس وعلى ممتلكاتهم.

ورغم كل الأحداث فإن الدولة فتحت باب التفاوض خصوصا إذا تنازلت الأطراف المعنية عن عنادها ، و دخلوا في حوار جاد و مجدي لتفادي إغراق البلاد في فوضى الطائفية و استدعاء التدخل الأجنبي ، ولإنجاح الحوار ، الذي لا مفر منه ؛ خصوصا و أن المعارضة و الدولة مجمعين على ضروريته في حدود الشروط المتوافق عليها والتي تتمثل في كون المعارضة تطالب بإشراكها في تسيير شؤون البلاد وصنع القرار السياسي ، وهي أمور لا خلاف عليها، وهي في جوهرها مشروعة إذا كانت صادقة[142] . ومما يسبق ، يتضح أن الحوار و لاشيء غير الحوار هو السبيل الوحيد لإخراج البلاد من الأزمة التي دخلت فيها ، هذا الحوار الذي يتأسس على الجدية بين النظام و المعارضة ، ويهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الإصلاحات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة و جعل البلد يتسع لكل البحرينيين.

الفعل الإحتجاجي العربي : قراءة لاديكارتية

د. إبراهيم العلاوي
باحث ومحاضر في تدبير الأزمات

[142] نفسه ، ص 37 إلى 39

(1)

تمهيد

تسعى هذه المساهمة لإيمانها بأن المعرفة العلمية خطاب مفتوح ضد أي دوغما أي لا تخضع للنموذج الواحد أو النسق الواحد (الهندسات اللاأقليدية مثلا افترضت مسلمات مغايرة واستنتجت من داخلها قضايا جديدة في الفكر الهندسي) إلى مقاربة الحراك العربي (وضمنه المغربي) عبر التجريد العلمي143 (L'Abstraction Scientifique) وذلك وفق مستويي الواقع المعقد والواقع المعقلن لتجاوز الفهم التبسيطي عبر عقلانية باشلارية تصر على الإنتقال والقلب (قلب النسق وإعادة النظر فيه) في آحترام صارم للهرمية والتراتبية العلمية بما يفيد حقيقة إيمانا أرثوذوكسيا بسلطة الحجة يتجاوز الخطاب السياسي والعشائري. والفعل الإحتجاجي ضمن هذا المنظور استمرارية في الزمن لصراعات لها جينيالوجيا معينه مرتبطة بالذاكرة الإحتجاجية. وبهذا المعنى فالماضي متصل بالحاضر، والحاضر متصل بالمستقبل144، وهذا الأخير موجود بشكل مضمر، مكثف، والحياة غدا هي الإفراج عما هو مكثف كي يضحي مرئيا فالفكرة تكون كثيفة ثم تغدو بسيطة ذاك ما نفيده من المونادولوجيا حيث الوجود ملاءPlenum Pleins145: هناك اتصال وليس امتداد، استرسالية غير متقطعة من المعادن، إلى النباتات، إلى الإنسان. ليست هناك قفزات بل سلم عتباته واحدة. والموناد، الذي عوض مفهوم الذرة، يحوي في جوهره كل شيء إلا أنه، في حياته، لا بد أن يكشف عن محتوياته و طياته146.وحياته أن يعرض ما هو مضمر في داخله و كثيف (الحلم عند فرويد شيء مكثف و تأويل الأحلام هو بسطها). و هنا القطع مع مبدأ التصادم، الذي يتجه إلى القبول بفراغ بين الذرات وبفجوات بينها لتتحرك من ثم طبقا لمنطق الفعل ورد الفعل، القائم في التصور الديكارتي147 إذ لم يعد كافيا

143 Zaira Rodrigues Vieira, catégories et méthode dans la théorie de la valeur de Marx, sur la dialectique, doctorat en philosophie, Université Paris Ouest – Nanterre La Défense, Laboratoire de sociologie et philosophie politiques (Sophiapol), Décembre 2012, p17 et s.

144 ليبنتز(جوتفريد فيلهم)، المونادولوجيا و المبادئ العقلية للطبيعة و الفضل الإلهي، ترجمة د.ع.الغفار مكاوي، القاهرة، دار الثقافة - 1978، ص115 وما بعدها و أيضا ص138. و انظر أيضا، كليفورد غيرتز، الإسلام من وجهة نظر علم الإناسة : التطور الديني في المغرب وإندونيسيا، ترجمة أبو بكر با قادر، بيروت، دار المنتخب العربي، ط 1-1993 ، ص 69.

145 ليبنتز(جوتفريد فيلهم)، المونادولوجيا و المبادئ العقلية للطبيعة و الفضل الإلهي، ترجمة د.ع.الغفار مكاوي، القاهرة، دار الثقافة- 1978، ص103.

146 نفسه، ص116

147 انظر بهذا الصدد:

Deleuze (Gilles), Le Pli, Leibniz et le Baroque, Paris, Collection « Critique », Les Editions de Minuit, 1988.

الذي يعد انتقادا للمفهوم الديكارتي عن الإتصال الهندسي، كما أنه ينتقد أيضا من الناحية المعرفية مفهوم ديكارت عن اليقين الدوغمائي. لقد انتهت الديكارتية، من الناحية الميتافيزيقية، إلى القول بوجود ثنائية جوهرية حادة إذ الوجود ينحل آخر المطاف إلى جوهري الفكر والإمتداد. وقد وصل ديكارت لهذين الجوهرين بعد مسح وتشطيب شوائب الماضي والتقليد الأعمى: إن الفكر كجوهر لاإشكال فيه أما الإمتداد فهو جوهر من حيث إنه أشكال هندسية أي إنه موضوع رياضي. وبعبارة أخرى فالإمتداد هنا كفكرة عقلية ذهنية وليس كشئ مادي وإلا لما كان الإمتداد جوهرا وهذا مايضفي على الإمتداد صفة المعقولية كماهية عقلية أي أن الإمتداد هو موضوع العقل الرياضي كالأشياء الهندسية كحركة منفصلة. وفي هذا الإطار ولدت الحداثة من طموح العقل الرياضي للسيطرة على المواضيع باعتباره عقلا واحدا يتساوى فيه الجميع فهو كنور الشمس لايختلف باختلاف الأماكن التي يضيئها. (René Descartes, Discours de la méthode suivi de la dioptrique, Paris, Ed Gallimard, 1991, p75.) وباعتبار أن الطبيعة لها خاصيتها الميكانيكية فالعقل الرياضي هو المؤهل ولوحده لفهم هذه القوانين الميكانيكية. وكما يقول غاليلي فالطبيعة كتاب سطر بلغة رياضية لايفهمها إلا ذو عقل رياضي.

انظر أيضا:

« l'épistémologie non-cartésienne », In : Bachelar (Gaston), le nouvel esprit scientifique, Tunis, Cérès Editions, 1993, p105-138.

ولمزيد من الإستفادة بخصوص نقد العقلانية الديكارتية من منظور علم الأعصاب يراجع:

مع تطور الفيزياء مقاربة الأشياء مقاربة فيزيائية - ميكانيكية: من " أ " إلى "ب" ذلك أن المادة، في باطنها ، تحتوي على قوة وعلى نشاط داخلي. من هنا تخطي الامتداد الديكارتي كشفا عن القوة والحياة لأن ذواتنا تشعر بقوة فعالة كامنة وراء أفعالها تجعلها تكفر بالطاعة بما أنها مخدر، وتسلم بأن الرهان هو الحياة (وليس النسق) والباقي وسائل.

(2)

مستويي الواقع المعقد والواقع المعقلن

ا- المستوى الأول من التجريد : الواقع المعقد (Le cocret chaotique non intelligible).

شكل "حراك الكرامة" الذي عم الكيانات القطرية العربية نازلة سياسية148 تم وسمها تجاوزا بالربيع العربي149 كواقع يستدعي وضعه في إطاره الطبيعي للتركيز على دراسته من جانب واحد في منظومة شمولية لأن الشئ الواقعي كما يدرك لا يعرف إلا من جانب واحد عكس الوهم الذي ينتصب شبها بلوحات "بيكاسو" التكعيبية حيث الوجه يرى من جميع الجهات بمعنى أن كل إدراك يفترض تلازما بين وجوده ووجود أفق له هو شرط من شروط الإدراك150.

ارتباطا ب / ومع هذا المستوى الأول من التجريد: "كل ماهو محتمل ممكن غير أن كل ماهو ممكن ليس بالضرورة محتملا"151. وعليه فالإحتمالات محددة فيما الإمكانات غير ذلك وعليه يتم التمييز في هذا المستوى بين إمكانية حدوث مد احتجاجي وآحتمالية حدوثه بمعنى أن إمكانية الحدوث لاتفيد ضرورة احتمالية الحدوث أي لابد من ضرورة توفر شروط موضوعية لتحقق الإحتمال. والحراك العربي، من خلال هذه الرؤية، تجاوز نظرية الإحتمالات (théorie probabiliste) بآعتبار أنه لايرتبط بظواهر الصدفة بمعنى أن "داء العطب قديم" على حد تعبير السلطان عبد الحفيظ بعد توقيعه معاهدة الحماية بمعنى أن الأزمة سيرورة هشاشات لم يتم تقييمها ثم العمل على الحد منها وفق منطق تدبير الأزمات. وإذا كان التخطيط طريقة نسقية لحمل الكيان السياسي على التفكير في دائرة أزمة محتملة، وتحديد قدرات التدخل، ووضع إطار للأدوار والمسؤوليات فالدرس السارتري تبعا يدفع إلى أنه في غياب التخطيط فالإنسان الذي يخاف الواقع ينشئ الخيال لأنه لن يفاجئه ولن يصدمه152 (فشل حزب العدالة والتنمية المغربي مثلا، بعيد الحراك السياسي والإجتماعي، في إنتاج سياسات عمومية وافتقاده للتواصل السياسي جعله يتحدث عن أشياء غير واقعية بتمام من قبيل عالم التماسيح والعفاريت153). إن التخطيط، في أحد تحديداته، يعني ضبط المستقبل أي خلقه وليس مجرد التفكير فيه نظريا

Damasio (Antonio R.), L'erreur de Descartes, La raison des émotions, Traduit de l'anglais (États-Unis) par Marcel Blanc, Editions Odile Jacob (Coll. Poches), 2001, 416 pages

148 ر: عدلان (عطية)، الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، سلسلة إصدارات الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط1-2011، ص339-367.

وأيضا: القحطاني (مسفر بن علي)، رؤى مقاصدية في الإصلاح المدني، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1-2014، ص77-81.

149 ر بخصوص أصل التسمية:

الزين (حسن محمد)، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، مقاربة بحثية توثيقية وفق منهجية تحليل سياسي ثلاثية الأبعاد، (بيروت، دار القلم الجديد، ط1-2013، ص57-63).

150 Cf. (Sartre J.P.)Psychologie phénoménologique de l'imagination, Paris, Ed. Gallimard, 1940), l'Imaginaire,

151 Tout ce qui est probable est possible mais tout ce qui est possible n'est pas forcément probable

152 Sartre (Jean-Paul), l'imaginaire, psychologie phénoménologique de l'imagination, Paris, Editions Gallimard, 1986, P253.

153 الحديث عن التماسيح والعفاريت من زاوية التحليل السياسي إهانة للمواطن المغربي بجعله مجرد "كائن للتصويت والتصفيق" وليس شخصية مسؤولة ومحاسبة حسب القانون وحسب الأخلاق الطبيعية التي تدرك الخير والشر بالفطرة أي أن هذا التوصيف بالمحصلة آستحمار، بلغة شريعتي، لذكاء المغاربة.

باعتبار قابلية تحققه. وبغيابه تكون دول مااصطلح عليه بالربيع العربي خارج سياق منطق التطور. والحال أن معاداة الغرب، وفق هذه الرؤية، لامعنى لها لأن الإحتجاج العربي في أساسه، كمخاطر سوسيوسياسية كبرى (risques socio-politiques majeurs) بلغة تدبير الأزمات، مساءلة للدولة غير الفاعلة التي لاتميز بين الإستراتيجيا والتكتيك. وعليه كان ما يسمى بالربيع العربي كارثة بمنطوق تدبير الأزمات أثرت بالسلب على بعض الوظائف الإجتماعية (الأمن، الصحة العامة، اللوجستيك، الإقتصاد، التربية...). وفق ذات الرؤية، نستطيع الحديث عن أربع موجات من "الثورات العربية" بالعالم العربي الإسلامي يعتبر الربيع العربي امتدادا لها رغم اختلاف النهج (ثورات ضد الحكم العثماني؛ ثورات وطنية ضد الهيمنة الإستعمارية؛ ثورة الجهاديين مذ تسعينيات القرن الماضي.). ووفق ذات الرؤية أيضا تعكس فرادة النموذج المغربي تقليدا احتجاجيا لم يبدأ، فقط وبالتحديد، بحكم جينيالوجياه، مع نهاية 2010 وبداية 2011 بل ترجع بداياته، على الأقل، إلى ثورة الدباغين في فاس عام 1873 أو "عيطة بنيس" كما يسمى عند أهل فاس154 لتعقبها، 20 سنة بعد ذلك، انتفاضة الإسكافيين بمدينة مراكش مما يعني أن الفعل الإحتجاجي بالمغرب، لحدود "20 فبراير" وماسمي بحراك الريف، دفع إلى المطالبة برابطة القانون (le lien de droit) في ظل تركيبة غير عادلة للثروة والسلطة على آعتبار أن المواطن - وببساطة - "مساهم" بلغة الإقتصاد contribuable. وعليه لامبرر للجهاز الأمني من الناحية الموضوعية بانتهاك الحريات وقمع الإحتجاجات ذات المطالب الدستورية. ومن هذا المنظار ف:

غياب العدالة الإجتماعية؛

مأسسة المبدأ السلطاني "أنزل الناس منازلهم"؛

وحدانية التسلط بتعبير إبن رشد155؛

عدم إنتاج سياسات عمومية وتنزيلها؛

تنامي "الباثولوجيا" الإقتصادية والإجتماعية؛

إنتاج وإعادة إنتاج الريع كآستمرار للدولة الباتريمونيالية وتجذر الولاء علائقيا ومؤسسيا (القرابة والقرابين؛ الريع والضريع !!)؛

غياب حقوق المواطنة؛

تأسيس الشرعية من خارج النظام السياسي (عسكرية، دينية، إلخ...) ...

إلخ

154 كنبيب (محمد)، المحميون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة نصوص بحوث ودراسات رقم 47، ط1-2011، ص132.

155 إبن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي المالكي)، الضروري في السياسة: مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، نقله من العبرية إلى العربية أحمد شحلان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1-1998، ص192-203.

قنبلة موقوتة تتطلب رؤية أستراتيجية تغيب (للأسف) بالكيانات القطرية العربية لغياب ثقافة التخطيط فيها. وفي سياق عدم الإرتباط بظواهر الصدفة فالفعل الإحتجاجي بالمغرب أثناء وبعيد ماسمي الربيع العربي لم يرتق لمستوى الحركة الإجتماعية بآعتبارها فعلا موجها ثقافيا وبقي أسير حركة آحتجاجية تفتقد إلى برامج نضالية تفعل أي يعوزها منظور عملي تطبيقي للمنظور الفكري وبالتالي فإفلاسها كحركة يشبه المعلقات التي كانت تعلق على أستار الكعبة في الجاهلية أي ما رماها على المر (الممارسة الإحتجاجية المفتقدة إلى برنامج نضالي) إلا الأمر منه (الإحتقان الإجتماعي المرتبط بفشل سياسات عمومية). وتبعا فهذه الحركة الإحتجاجية لم تدرك الفارق بين لحظتي الهدم والبناء في الحراك العربي أي الجهل بتميز منطق الثورة156 مما يجعلها نوعا من الريع الإحتجاجي سابحا في بلازما التيه أي حركة متجاوزة (بفتح الواو) وإن كان التحليل السياسي يجعل الحراك - كصراع دائم التطور- مؤشرا على سلامة ونضج وعي المجتمع كما أن آستمرارية الكيان السياسي مرتبطة بحسن الإنصات لصوت المجتمع أي بمعرفة مطالبه بالتدقيق بمعنى أن عدم الإحتجاج هو الخطر (دوار السكويلة في 16- 05- 2003) مما يفهم معه قول الراحل الحسن الثاني: "لو لم تكن المعارضة لصنعتها" لأنها تمنح إمكانية الحوار، الإستجابة وتدبير الأزمة...

وقد نجح النموذج المغربي في أن يميز بين النظام، بما يعتوره من تناقضات، والدولة وبالتالي استوعب مبدأ سياسيا ساميا يجد معناه في فكرة توطين المعارضة عهد الحسنII وتحققها ممارسيا أي عدم رفضها وبالتالي تهذيبها وعقلنتها وليس محاربتها. إن التميز المشار إليه يروم صون هوية الكيان والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي ويسلم، مفهوميا وتصوريا، بعدم التضحية بالدولة من أجل النظام وهو مالم يتمثله الشعب الليبي - الذي شهد غياب "دولة المؤسسات" بما فيها "المؤسسة العسكرية" المنوط بها ضمان الإستقرار وتدبير الإستثناء بلغة تدبير الأزمات (gestion de l'exception) وذلك بعد أربعين عاماً من حكم القذافي ضاعت معها الهوية الليبية نفسها بالإنتقال من "العروبة" إلى "الأفرقة" إلى "العالمية" - والشعب السوري الذي كانت معارضته، في الداخل والخارج، نضالا ضد النظام والدولة معا دون تحقيق مكتسبات أي الخلط بين مواجهة الحكومات وبين هدم الكيانات الوطنية وهو ما يعني انزلاقا من نظرية الدولة إلى مظاهر الفوضى السياسية والأمنية، وأبرزها اندثار الهوية الوطنية واستبدالها بالهويات الفرعية. عطفا على هذا المستوى ترتبط المعارضة بالمشاركة عملا بقاعدة أن اللاعب هو من يغير النتيجة وليس المتفرج. ومن ثم فالديمقراطية الراديكالية157 (radikale) Demokratie، كديمقراطية غير نخبوية، شرط مسبق لدولة القانون158، وهي تتطلب إنتاجية المواطن ومشاركته في العملية السياسية159 لأن القانون، كعقل مجرد عن الهوى، لم يعد مجرد أداة لتنظيم العلاقات بين الأشخاص والسلط وإنما وسيلة يعبر من خلالها المجتمع عن إدراكه لذاته وإرادته المستقلة.

156 ر عامل (مهدي)، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الإشتراكي في حركة التحرر الوطني، بيروت، دار الفارابي، ط7-2013، (الفصل الثاني: أزمنة البنية الإجتماعية).

157 Habermas (Jürgen), Droit et démocratie, entre faits et normes, Paris, Éditions Gallimard, 1997, surtout p. 311-340.

158 Ibid., p. 13 : « (...) sous le signe d'une politique intégralement sécularisée, il n'est guère plus possible d'obtenir ou de maintenir l'Etat de droit sans démocratie radicale. »

159 للإستئناس تراجع تجربة الميزانية المفتوحة ب"بورطو أليغري" في:

Gret (Marion) et Sintomer (Yves), Porto Alegre : l'espoir d'une autre démocratie, Paris, Éditions La Découverte, 2002.

وعصرنة تدبير المرافق العمومية في:

[Barnes (Marian), Newman (Janet), Sullivan (Helen), Dir.] Case Studies in Public Participation, Bristol, the Policy Press, 2007.

وهكذا فإذا كان دور الكوجيطو الديكارتي، ككوجيطو ماهوي/ جوهري، يتمثل في إخراج الأنا وربطها بالعالم الخارجي عن طريق غزو هذا الأخير وتغييره بالعلم: أنا أفكر إذن أنا موجود،

فالصيغة الكانطية المركزة على وظيفة الكوجيطو لاطبيعته تفيد: أنا أحكم إذن أنا موجود (je juge, donc je suis) أي كيف يزاول الأنا أفكر نشاطه ويمارس فعاليته المتمثلة في خاصية الربط بين الأفكار، مجموعة إحساسات لتكوين المعنى، تأثرات... إلخ

أما الكوجيطو المستفاد من الدرس العربي للحراك، ومن اعتبار الفعل الجماعي أو العمل الجماهيري سيرورة النضج المدني كشرط لازم للمشاركة السياسية فيعني: أنا أشارك، إذن أنا موجود (je participe donc je suis). وهذه المشاركة تستدعي، مفهوميا وممارسيا، استحضار المواطنة كنظرية سياسية:

تعلي من شأو الفرد في التنظيم الإجتماعي لأن الحرية كقيمة تتأسس عليها جميع المؤسسات السياسية بالدولة الليبرالية تجعل الفرد، خلافا للدولة الكليانية، سيد نفسه أي يختار حقيقته ومن ثم تقييد السلطة لحماية القيمة المشار إليها. وتبعا فالفعل الإحتجاجي بشكل عام يناصر حقوق الفرد بما أنه وسيلة لممارسة مجموعة من الحريات، من قبيل حرية التعبير والتظاهر والتجمهر؛

توحد الذوات المواطنة من خلال جعل الصراعات قابلة للتفاوض بمعنى التسليم بالصراع دون القبول بتجذره وتحوله إلى عنف أي التطبيع معه كشكل من أشكال المشاركة السياسية والتي تجعل المحتج مواطنا يقطع تصوريا وممارسيا مع مايسميه إبن رشد "وحدانية التسلط" أي عدم تمثل الطاعة كانضباط سياسي160. بالمحصلة إن مجتمعا خاليا من الصراعات هو مجتمع كلياني161 (totalitaire) ؛

وبالتالي فالمقاربة الأمنية بالكيانات القطرية العربية متجاوزة (بفتح الواو) وتبعا لامعنى لما يسمى بالشرطة المواطنة (la police citoyenne) لأنه مفهوم فارغ وإنما من باب "التسليم" يمكن الحديث عن شرطة في خدمة المواطن (police au service du citoyen). إن التجاوز المشار إليه هو لسبب بسيط يفي بأن:

الضبط اجتماعي في سويدائه وليس أمني (contrôle social) والحال أن هذا الضبط بالمفهوم الذي كانت تمارسه وزارة الداخلية متوارثا عن "مديرية الشؤون الأهلية" أضحى متجاوزا مذ تسعينيات القرن الماضي162 ودخول المغرب خانة المجتمعات العضوية رغم أن

---

160 نميز في الصراعات، والتي تبقى محددات انبثاقها معقدة، مابين الكامنة (conflits latents ou larvés) لمجموعات اجتماعية لها قيم، مصالح وتطلعات غير معلنة؛ والمفتوحة (conflits ouverts ou patents) لمجموعات اجتماعية تعبر عن معارضتها بشكل مادي (احتجاجات، مواجهات، مواقف...). والدور الإجتماعي للصراعات يدفع إلى التمييز أيضا مابين المظاهر الإيجابية فيها (الإعلاء من هويات الفاعلين في الصراع، إعادة توزيع السلطان، التكيف وتطور البنيات الديمغرافية، الإجتماعية أو الإقتصادية...) وكذا المظاهر السلبية (مساءلة التلاحم الإجتماعي، انحراف الصراع...) بحيث تنتصب الصراعات محددا رئيسا للتغير الإجتماعي. وتبعا فالصراعات تقوم بعملية تحويل للمجتمع عبر التأثير في القيم والمعايير السائدة من خلال جماعات الضغط، الحركات الإجتماعية... كما أنها تخضع في نفس الوقت لوقع المجتمع وتأثيره عليها..

161 Cf. Arendt (Hannah), condition de l'homme moderne, Paris, Éditions Pocket, 1997.

162 يرجى التأمل في خطاب البيضاء 1999 وقرار التخلي عن المرحوم إدريس البصري.

العقيدة القانونية التي آنبنت عليها الدولة المغربية منذ الإستقلال163 مرتبطة أيما آرتباط بالمعيار العضوي (critère organique)164 وليس ب المعيار الشكلي والمادي (critère formel et matériel)؛

الهشاشات المرتبطة بالمؤسسة الأمنية وبالعاملين بها تدخل ضمن دائرة اللامفكر فيه من لدن الأنظمة السياسية العربية والتي تحصر الأمن إطلاقا في كونه يد النظام الحديدية التي يبطش بها بقوة (police du Prince et non du Peuple). نشير إلى أن العمل العربي المشترك لم يفعل قط إلا في مجال «أمن الأنظمة»165 وبقيت مصالح الشعوب العربية في التنمية والتكامل معلقة رغم تشكيل مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1957 وتوقيع مشروع السوق العربية المشتركة العام 1964 وهو ماجعل الحراك العربي يتحول إلى ميكانيزم استراتيجي لإعادة تفتيت الخريطة الجيوسياسية للمنطقة؛

عدم آستحضار معطيي اللايقين والتعقد في المقاربة الأمنية بالعالم العربي166 حسب ماتسمح به نظرية الإمكانات يجعل الحديث عن جودة الأمن (qualité de sécurité) غير ذات معنى خصوصا وأن الحراك العربي أبان بما لايدع مجالا للشك عن قصور التدبير الأمني الذي لم يكن مستعدا، إلى حد ما، للنمط الإحتجاجي المدشن. ويدفع التحليل السياسي على المستوى النظري على الأقل إلى اعتبار الجريمة الإرهابية مبتدعة بالأمصار العربية إلى حد ما بمعنى أن الهدف منها سياسي يحضر فيها الرأي العام بشكل كبير وتحضر فيها كذلك المصلحة العامة بشكل أكبر. وفي واقع الأمر، في مجموعة من الكيانات القطرية العربية، لاهذا ولاذاك وإنما ورقة تلعب بها

---

163 الرجوع لخطاب الراحل باحنيني في 1970 بمناسبة آفتتاح السنة القضائية: " من خطل الرأي أن يناقش الأدنى الذي يعلوه درجة، إنكم معشر القضاة تمارسون مهامكم بالتفويض وبالنيابة".

164 ضرورة العودة إلى أعمال ميشال كيبال التي نشرها أواسط السبعينيات من القرن الماضي:

- Guibal (Michel), "essai d'identification des règles constitutionnelles marocaines", RJPIC, 1977.
- Guibal (Michel), "la suprématie constitutionnelle au Maroc, RJPIC", 1978.

165 مجلس وزراء الداخلية العرب الذي ولد في العام 1977، وحده الذي جرى تفعيله وتنشيطه. وحري ذكر اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت العام 1950 وكانت من أصداء حرب فلسطين العام 1948 والتي جرى تجميدها في واقع الأمر، حيث لم يتم تنزيل المؤسسات الدفاعية التي دعت إليها الاتفاقية (اللجنة العسكرية التي تضم رؤساء الأركان ومجلس الدفاع المشترك الذي يضم وزراء الدفاع والخارجية). ومع ذلك، فإن فكرة التعاون العسكري التي كان لمصر خبرتها فيها برزت إلى الوجود منذ ستينيات القرن الماضي. وظهر ذلك جلياً في نجاح قوات السلام العربية العام 1961 في ردع الرئيس العراقي آنذاك عبدالكريم قاسم حين هدد بغزو الكويت، وفي مشاركة القوات العربية العام 1973 في إخراج مايسمى إسرائيل من سيناء وقسم من الجولان، وفي قوات الردع العربية التي عملت على إعادة السلام إلى لبنان العام 1976.

166 لم يركز الشارع الجامعي على مفهوم الوطن لأنه يحمل شحنة عروبية قومية/علمانية ولم يركز على مفهوم الأمة كونها تحمل بعدا دينيا وإنما اختار مفهوم العالم العربي الإسلامي كمفهوم محايد لا يحمل خطوطا سياسية واضحة. عبارة "العالم العربي" إذن الما- تحت سياسية Infra-politique تدعي نوعا من الحياد العلموي على حد قول د. عبد الصمد الديالمي. أنظر له القضية السوسيولوجية : نموذج الوطن العربي، إفريقيا الشرق - 1989، ص 10 . من جهة ثانية ف"العربي" كمفهوم يمكن أن نميز فيه مابين:

- **المفهوم المعطى**: العرب كذات وكهوية (في مقابل الآخر...)

- **المفهوم المبني**: العرب كمفهوم سياسي يوحد بين كل الإثنيات المتوحدة على الأرض في وحدة سياسية. وتبعا، ف"العربية" لها دور دال في عملية الوحدة كلغة حضارة الأمر الذي يجعلنا نفهم بأن اللغات أعظم شعائر الأمم وأن التكلم بغير العربية لغير ضرورة نفاق (ر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د ت، ص203و205.) فلولا العربية "لتشرذمت الأمة العربية، كما تشرذمت من قبل الشعوب اللاتينية، عندما تحولت كل لهجة محلية لاتينية إلى لغة جديدة مستقلة، وإلى شعب متميز جديد بالتالي".(انظر ياسين الحافظ، الأعمال الكاملة لياسين الحافظ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1-2005، ص1/115.). ولعل **قرار منع تداول لفظة "أكليل" في النشرات الإخبارية الأمازيغية يحمل إشارة عميقة تفيد أن "الملك" هو لكل المغاربة عكس "أكليل" التي تعني ملكا للبربر فقط**. و"العربي"، في إطار المفهوم المبني، "... ذات وصفات وتاريخ ومستقبل، فالعربي إنسان، ولكنه في الوقت نفسه قضية، فعروبة الإنسان ترتب عليه مسؤولية تجاه نفسه، وتجاه أمته وعصره. والهامشيون وحدهم لايشعرون بالمسؤولية، وهم يعيشون انفصام الشخصية، إذ ليست لديهم قضية، فهم منبتون لايحملون هم هوية، وحلم مستقبل، وتراثا ماضيا. والتاريخ عند المنبت يقصر ليكون لحظة فقط، وتنتهي إلى العدم، والتاريخ عند حملة الهوية عمل مبدع، وتواصل ثقافي باتجاه التحام الذات بالصفات، ضمن دينامية التطور الذي لايتوقف". عفيف البوني، "في الهوية القومية العربية"، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، أحمد بعلبكي...[وآخ.]؛ تحرير وتقديم رياض زكي قاسم، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ع68، بيروت، ط1-2013، ص54. انظر أيضا د/ محمد عابد الجابري، مسألة الهوية، العروبة والإسلام...والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4-2012، ص7-17.

إذن، **ضمن المفهوم المبني، نتكلم عن أمة عربية إسلامية بمدركاتها الجماعية أي ب"جيناتها الثقافية".**

الأنظمة العربية التي لم تبل البلاء الحسن في إنتاج سياسات عمومية وتنزيلها في مجال السكن والتعليم والصحة... بالرغم من أنها لاتستلزم وسائل بشرية ولوجستية كتلك التي يستدعيها الأمن؛

تعدد المتدخلين في المنظومة الأمنية يطرح إشكالية التنسيق بينها سواء على المستوى العمودي (داخل الجهاز الواحد) أو الأفقي (الأجهزة فيما بينها) زد على ذلك أن ضعف فاعلية المنظومة الأمنية يرجع في جانب منه إلى الإشتغال بمقاربة تقليدية تمتح من معالجة تشريعية لم تؤطر عمل الأجهزة الأمنية بشكل يمكن أن يؤدي إلا إلى ما أدى إليه من مساس بحقوق الإنسان. أيضا مايجعل المنظومة الأمنية عاجزة تحرر المواطن من عقدة الخوف و امتداد عدوى الإحتجاجات التي لم تبق في نطاق المدن الكبرى فقط. وما يثبت نسبية التعاطي المشار إليها طريقة مواجهة المحتجين (العنف الممارس) وهو أمر وارد خصوصا وأن أجهزة الأمن لم تخضع لسنة التطور بدليل بقاء هياكلها كما هي منذ الإستقلال إضافة للفساد الذي ينخرها واستمرار لوبي يتحكم في كل مكوناتها وهو ماأشار إليه الملك محمد السادس في ذكرى العرش بتاريخ 30 يوليوز 2016 في إشارة مواطنة بقوله: "... كما يتعين مواصلة تخليق الإدارة الأمنية، وتطهيرها من كل مامن شأنه أن يسيء لسمعتها، وللجهود الكبيرة التي يبذلها أفرادها، في خدمة المواطنين". واللوبي المشار إليه لايهمه إلا إرضاء مايسمى بالسلطة الرئاسية المرتبطة بمنظور تكتيكي وليس آستراتيجي للأمن والمقصود أن من أهم مؤشرات نجاح الإصلاح أمنيا التنزيل المادي لمفاهيم الدمقرطة، الحكامة، الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة (لأن المسؤولية ترتبط بالنتائج والنتائج يتعين أن تكون قابلة للقياس عن طريق مؤشرات) ذلك أن هذه المفاهيم هي ضوابط للإنجاز وبتفعيلها تتحقق الأهداف. واللوبي المتحدث عنه يتنافى ويتعارض كلية وبشكل جذري والرؤية الملكية المتبصرة للإصلاح أمنيا والتي لخصها الملك محمد السادس بقوله: " إن صيانة الأمن مسؤولية كبيرة لاحد لها، لافي الزمان ولافي المكان، وهي أمانة عظمى في أعناقنا جميع"[167] بمعنى أن المسؤول الأمني لايحتكر سلطة أمنية يعتبرها "سجلا تجاريا" بل هو مجرد وسيط (ce n'est pas un détenteur de pouvoir mais un médiateur). وتبعا فإن هذا اللوبي يتأسس على ترف سلطوي لايجعل الكيان السياسي جزء من الثروة ويرتبط بمنظور أمني متجاوز يجعله شبيها بالحرية بإطلاق بما تعنيه أنثروبولوجيا من آرتداد لمرحلة ماقبل الحضارة. إضافة لذلك يفيد النظام العام في الأنظمة الكليانية العربية ليس فقط مسألة "حدود الحرية الفردية" بل "دولنة" المجتمع بما يعني معارضة الصالح العام وازدياد تغول الدولة؛

الفعل الإحتجاجي كما الإرهاب ليس مشكلا أمنيا بل إجتماعيا بالأساس أي أن المسؤول عنه هو الفاعل السياسي وليس الأمني أي له علاقة بإنتاج سياسات عمومية؛

الفعل الإحتجاجي لم يعد في الإمكان تفكيكه انطلاقا من تدخل أمني كما في السابق خصوصا مع بروز مفهوم البدعة السياسية[168] وتنامي الفوضى المطلبية مما أجبر الأنظمة العربية على إعادة النظر في آليات الإشتغال خصوصا مع الموجة الرابعة من دساتير مايسمى السياسات العمومية أي الإنتقال من دستور المؤسسات إلى دساتير الحقوق والمشاركة المدنية[169] لنزع فتيل الصراع والإنقسام وللحيلولة دون تجذر الصراع وتحوله إلى عنف بمعنى أن نظام المشاركة أداة أساسية لسيادة القانون وضمان احترام المبدأ الديمقراطي

---

[167] من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2016.

[168] راجع بخصوص هذا المفهوم: العلاوي (إبراهيم) ، "الحراك العربي رؤية من منطق المدركات ومنظور تدبير الأزمات"، مجلة القانون المغربي، الرباط، مطبعة دار السلام، عدد 34، 2017.

[169] ر: طارق (حسن) ، الربيع العربي والدستورانية. قراءة في تجارب المغرب، تونس ومصر، الرباط، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "مؤلفات وأعمال جامعية"، ط1-2014.

بكل ما يترتب عنه من نتائج على اعتبار أن الديمقراطية لعبة (jeu) يتواضع عليها مواطنو الجماعة السياسية على أساس القبول بالنتائج. وغياب هذه المشاركة هو ماولد طموح المواطن العربي توقا للانتقال من الدولة القانونية إلى دولة القانون؛

التواجد المشتت في أطراف الدولة (عدم مركزية الإحتجاجات)، بنفس القوة، أدى إلى تشتيت عمل السلطات العمومية وبالتالي صعوبة اتخاذها قرار مواجهة الحركة الإحتجاجية تطبيقا لمركزية القرار الأمني؛

الفعل الإحتجاجي ليس شذوذا مهددا للإستقرار وللإلتحام الإجتماعي أي ليس جرما مرتبطا بالأمن العام ومن ثم فالعصيان المدني نفسه، من وجهة التحليل السياسي، معارضة سلمية (أي دستورية وشرعية) لقوانين وسلطات "غير مشروعة" أي أنه ممارسة لحق دستوري يفيد أن من مبادئ المواطنة حق الإحتجاج وعلى الكيان السياسي ضمان هذا الحق وربط آستعمال العنف الأداتي للدولة (violence instrumentale) بدرجة خطورة أعمال الشغب بمعنى صون حق الإحتجاج السلمي في إطار حق ممارسة الحريات العامة لتبقى فقط مسألة الإنحرافات التي يمكن أن تواكبها فيما يتعلق بالنظام العام (OP) وهنا آختصاص القوات العمومية التي تخضع الفعل الإحتجاجي المرخص له أو الممنوع لثلاثة أنواع من التدابير (قبلي وآستباقي/ مصاحب/ بعدي). على أن فكرة النظام العام لا يمكن أن تكون معيارا دقيقا يمكن استخدامه للكشف بسهولة عن نوع القواعد القانونية (قواعد القانون الخاص والعام على السواء) وعن مدى اتصالها بمقومات الدولة الأساسية ومصالحها زد أن مدلول النظام العام يتسع ويضيق بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي. وعلى ذلك فمسألة التعريف، في نظر التحليل السياسي، تحد من سلطة الدولة ولاتترك لها السلطة التقديرية كصاحبة سيادة لذا فالقوة تصحح الحياة إذا لم يصححها القانون.170

التصور الإستراتيجي بخصوص البحث عن التوازن بين حرية المواطن والمستلزمات الأمنية لدولة المواطن ضعيف (إلى غائب) ومن ثم نسبية تعاطي المقاربة الأمنية ومحدوديتها في معالجة الإحتجاجات التي تستمد قوتها من مطالب وجهة يكفلها الدستور ومن المساهمة في الوعي بأن مصدر المشروعية السياسية هو الديمقراطية والمؤسسات والإنجاز وليس التأخر عن حركة التجديد المجتمعي المطلوب.

وعموما فالحركة الإحتجاجية (وليس الحركة الإجتماعية بما أنها فعل موجه ثقافيا) أثناء وبعيد الرجة التي سميت ربيعا عربيا تفيد:

شكلا من أشكال الإحساس بالتهميش (انظر المستوى الثاني من التجريد). كعلاقة بين مركز ومحيط بحيث إن هذه العلاقة بين ما يمثل " سلطان الكلام" وما يمكن اعتباره " كيانا تابعا " مرتبطة بسلطة معينة. و هذه العلاقة جدلية بحيث إن المركز مؤشر (في دلالته البيرسية171) على الهامش والعكس صحيح. وهكذا فالمهمش ليس بالضرورة عدوا للمجتمع وإنما يعبر عن حالة رفض يمارسها كاختيار، بدون عنف، ضد مجتمع انتصب إلها ولم يعد وسيلة172 أي أنه يحيى المجتمع احتجاجيا دون تركه (سقراط؛ المسيح؛ غاندي...). وهنا نتساءل: أيكون المركز سلطة مسيطرة تتغذى وتنمو على حساب مايدعوه المصريون حزب الكنبة؟ كما نتساءل أيضا: أيكون المهمش كائنا للإستغلال يحتاجه السياسي للتصويت و/أو التصفيق (=التصفيق لا يترك مجالا للإختيار) في ظل تنمية لم تتحقق

170 راجع بهذا الخصوص: سيف الدولة (عصمت)، الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي، على الرابط: http://al-taleaa.net

171 نسبة إلى Charles Sanders Peirce

172 « vouloir que la société soit le Dieu, c'est une idée de sauvage. La société n'est qu'un moyen ». Alain (Emile-Auguste Chartier), Politique, p138.

بعد من خلال مؤشرات قابلة للقياس بالعالم العربي؟. على ذلك تنبري ضرورة الديمقراطية التداولية173 (démocratie délibérative) كنموذج معياري فعال حسب "هابرماس"174 والتي هي ديمقراطية جذرية (radicale) وإجرائية (procédurale) في آن فلما نتكلم عن "المواطن" فالأمر يحيل على "ديمقراطية جذرية" تهم الإندماج السياسي للمواطنين في مجتمع "المعيوش" (monde vécu) أما حين الحديث عن القانون فالأمر يحيل على "ديمقراطية إجرائية" تهم القواعد الشكلية المرتبطة ب "اللعبة السياسية" حسب "غ. هيرمت"175. وهكذا تتأسس الديمقراطية التداولية على مفاهيم معينة من قبيل التواصل الذي يعني استحضاره استحضار الديمقراطية بالضرورة. يتعلق الأمر في هذا المقام بالتفكير في الديمقراطية التواصلية (démocratie communicationnelle) كفضاء عام ضد التغول العولمي والدولتي أي التفكير في "المشترك" الذي لا ينبغي إلغاؤه، هذا "المشترك" الذي سعت (وتسعى) أطياف الإسلام السياسي إلى وأده خصوصا بعد ماسمي تجاوزا بالربيع العربي علما أنها مجرد وسيط لنقل مشاريع "فريدوم هاوس" ومثيلاتها لتفكيك الكيانات السياسية العربية بطرق القوة الناعمة وما مراكز من قبيل "كارنيجي" و "راند" سوى قنوات لتمكين هاته الأطياف من التجذر في السلطة؛

أن المحفز على تحريك الشارع، كفضاء للتواصل السياسي، هو الإحتقان الداخلي وليس ارتفاع وتيرة التدوين الإلكتروني وهو الأمر الذي يجعل ماسمي بالربيع العربي انفجارا عربيا حرر "الإجتماعي" (social) من عقاله وربط بشكل وثيق بين الحراك وإعلاء القيمة الكونية للكرامة رغم مأزق تحديد المسار الذي وسمه منذ البداية وتحدد بشكل بين بعد مرحلة قيام سلطات جديدة أي المرحلة الثانية مما دعي بالربيع العربي وإن كانت حصيلة هذا الإنفجار السياسية مشرعة على عدم اليقين (incertain) بلغة تدبير الأزمات. على صعيد آخر وتناغما مع ذات الرؤية فالنضال والفعل الإحتجاجي مرتبط بميزان القوى والفعل الواقعي وهو مايفسر كيف أن تحول النشاط السياسي للفضاء الأزرق أثناء وبعيد ماسمي بالربيع العربي ترك فراغا استغلته أطياف حركات الإسلام السياسي. وبالتالي فتوصيفات من قبيل "الثورة الرقمية"، "ثورة الفايسبوك"... ليس دقيقا ويعكس رؤية غربية للوضع ترجع إلى 2009 على الأقل حين طفقت وسائل الإعلام الغربية تعلي من الدور التحريري للأنترنت بعد الإحتجاجات المناوئة لأحمدي نجاد فيما سمي ب"الثورة الخضراء176" والتي جعلت إيران تولي أهمية على المستوى الرفيع إلى أمن الإنترنت177. والمثال اليمني والسوري ينسف مثل هاته التوصيفات المرتبطة بالفكر اليومي178 والتي تحيل على نوع من "اليوتوبيا الرقمية Digital Utopianism " التي جعلت البعض يعلي من شأن الفضاء الرقمي بشكل غير موضوعي. والحال أن ربط الحراك العربي بشكل علي وسببي بالشبكات الإجتماعية لايستقيم منطقيا خصوصا وأن

173 تعد الديمقراطية التداولية أحد مظاهر الديمقراطية التشاركية إلى جانب الديمقراطية المحلية. غير أن تجارب غربية من قبيل قانون Barbier بفرنسا عام 1995، قانون فبراير 2002...أثبتت دورا تخديريا (rôle d'anesthésiant) للنقاش العمومي والذي يبقى شكليا رغم مساهمته في تسييس المواطنين.

174 حول النماذج المعيارية للديمقراطية ر:

Habermas (J.), l'intégration républicaine, essais de théorie politique, Ed Fayard (1998)2003, PP 259-274.

175 La démocratie procédurale selon Guy Hermet « se caractérise, en effet, comme un ensemble d'institutions et, plus encore, comme une sorte de règles du jeu politique son objectif est limité bien qu'important. Il tend à préserver les individus tout autant que la société contre tous les risques de dictature ou de despotisme, qu'il s'agisse aussi bien de ceux qui sont représentés par des régimes totalitaires ou autoritaires…». Hermet (Guy), culture et démocratie, Ed Albin Michel, Unesco, 1993, p23.

176 ر: الغريب (فنسان)، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009.

177 لويس (جايمس آندرو)، أمن الإنترنت والاستقرار في منطقة الخليج، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، يناير 2014.|

178 Voir : CIA, World Fact Book (www.globasat.com.)

التفسير في العلوم الإجتماعية ليس سببيا بل عن طريق المحددات (facteurs) ومن ثم نفهم عبارة سارتر: "بول فاليري مثقف بورجوازي صغير، لكن ليس كل مثقف بورجوازي صغير هو بول فاليري"179.

في تفاعل منهجي مع ما مر يمكن اعتبار الحركة الإحتجاجية بالمغرب أثناء وبعيد ماسمي بالربيع العربي "بدعة سياسية"180 تمخضت عن حركية اجتماعية معينة. بهذا المعنى فالربيع العربي، كنازلة سياسية، جر على الكيانات القطرية العربية لونا آخر من التجمعات لم تعهده من قبل لايمكن تصنيفه لامظاهرة يسمح به ولاتجمهرا يجب منعه الأمر الذي جعل الفعل الإحتجاجي حاضرا في أذهان واضعي الدساتير الجديدة أملا في إيجاد معالجة لمثل هذه الإحتجاجات وفق تنظيم قانوني محكم. والحال أن "الحضور" المشار إليه لابد وأن يراعي، من الناحية المعيارية وكذا الواقعية، آستجابة الكيان السياسي للحراك من منظور إستراتيجي وليس تكتيكي يقوم على:

تجاوز منطق الرعية والتفاوض إنتخابيا حول احتياجات المواطن الأساسية؛

عدم التباعد بين الإجتماعي والسياسي؛

أخذ المطالب الإجتماعية بعين الإعتبار؛

إلخ.

خصوصا وأن القوة تصحح الحياة إذا لم يصححها القانون181 ذلك أن المجتمع يتطور أكثر من القانون ويبحث عن حلول أخرى لمشاكله بعيدا عن القوانين.

بعد هذه القراءة تتراءى شرعية الانتقال للمستوى الثاني من التجريد

II - المستوى الثاني من التجريد: الواقع المعقلن (Le concret pensé)

179 Sartre (J.P), Questions de méthode, Paris, Ed. Gallimard, Coll. Tel, 1960 (2005), p55.

180 راجع بخصوص هذا المفهوم: العلاوي (إبراهيم)، "الحراك العربي رؤية من منطق المدركات ومنظور تدبير الأزمات"، مجلة القانون المغربي، الرباط، مطبعة دار السلام، عدد 34، 2017.

181 راجع بهذا الخصوص: سيف الدولة (عصمت)، الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي، على الرابط: http://al-taleaa.net

يسعى هذا المستوى إلى مقاربة موضوعة الحراك أو الفعل الجماعي182 (Action collective) أو العمل الجماهيري (Mass Action) كنموذج عقلاني عبر إعادة تكوين الواقع المعقلن من خلال موشور التجريد العلمي183 وذلك لأجل الخلوص إلى المفاهيم غير القابلة للتجزئة (notions indivisibles) بمعنى آخر ماهي الخلاصات المعرفية المنتهى إليها وفق هذا المستوى من التحليل (forme phénoménale) ؟.

إن الحركة الإحتجاجية بالمغرب انبرت، أثناء وبعيد ماسمي بالربيع العربي، خصوصا مع تحول الويب إلى سلاح للاحتجاج، لتعكس شكلا من أشكال الإحساس بالتهميش الذي يتخذ على المستوى السوسيو/ سياسي مظاهر عدة تتمثل في:

عزوف الشباب عن الانتخاب كفعل سياسي مؤسسي استعيض عنه باللجوء للحراك الإجتماعي كتعبير عن مساءلة تورط الدولة في عدم تسييس المجتمع من خلال تجريد الأحزاب من المشروعية الشعبية (اصطناع أحزاب فوق المجتمع؛ أغلبية غير موجودة؛ معارضة

182 ر بخصوص **المقاربة السيكوسوسيولوجية للفعل الجماعي**:

- , Les origines de la France contemporaine, Paris, Editions Robert]1828-1893[TAINE (Hippolyte) Laffont, collection Bouquins, 1986, Première édition : 1884.
- , Les lois de l'imitation : étude sociologique, Paris, F. Alcan, 1890.]1843-1904[Tarde (Gabriel),
- Tarde (Gabriel), L'Opinion et la foule, Collection Recherches politiques, Paris, Les Presses universitaires de France, 1989.
- LE BON (Gustave), Psychologie des foules, Collection : Bibliothèque de philosophie contemporaine, Paris, PUF, 1963, Première publication, 1895.
- Kornhauser (William), « Société de masse et ordre démocratique », Hermès, La Revue, 1988/2 n° 2, C.N.R.S. Editions, p. 238-245.
- Davies (James), "Towards a Theory of Revolution" in: American sociological Review, vol.27, (Feb1962), pp3-19.
- غير(تيد روبيرت)، لماذا يتمرد البشر، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1-2004.

في مقابل المقاربة أعلاه، تتأسس **مقاربة "تعبئة الموارد"** على اعتبار الحركات الإجتماعية محصلة اختيار عقلاني:

- Olson (Mancur), Logique de l'action collective, Collection Sociologies, Traduit de l'américain par Mario Levi, Paris, Presses universitaires de France, 1978, 199 pages. (النسخة الإنجليزية متوفرة على تطبيق Scribd).
- McCarthy (John D.) and Zald (Mayer N.), Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory, the American Journal of Sociology, Vol. 82, No. 6 (May, 1977), pp. 1212-1241.
- Oberschall (Anthony), Social Conflict and Social Movements, Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1973, 371 p.
- Oberschall (Anthony), « une théorie sociologique de la mobilisation » in Birnbaum (P.) et Chazel (F.), sociologie politique, Paris, Editions Armand Colin, 1971.
- Tilly (C.), From mobilization to revolution. - Reading, Mass., Addison-Wesley Publishing Co., 1978.
- Chazel (François) , Tilly (Charles), From mobilization to revolution. In: Revue française de sociologie, 1980, 21-4. pp. 653-658.
- Tilly (C.), Chapitre 8. Action collective et mobilisation individuelle in : Birnbaum (Pierre), sur l'individualisme, Presses de Sciences Po, 1991, pages 211à243.

ر أيضا :

- Grojean (Olivier), La cause kurde, de la Turquie vers l'Europe, Contribution à une sociologie de la transnationalisation des mobilisations, Thèse de doctorat en sociologie politique, Paris, l'EHESS, 2008, 748 p.

183 Construire le concret pensé via le prisme de l'abstraction scientifique en partant du concret chaotique

مصطنعة...) عبر مايسميه الخطيبي بالتحكم الممنهج والذي أضعف الممارسة الديمقراطية184 بأن أدى إلى العزوف، ولاحقا إلى مايمكن وسمه بالتصحر العربي. وهذا العزوف ترك فراغا "قاتلا" إستغلته أطياف الإسلام السياسي أثناء وبعيد "هوجة" ماسمي الربيع العربي185 الأمر الذي يجليه عموما الدرس المستشف من التاريخ السياسي والذي يظهر أن الأحزاب ذات التوجه الشعبوي المتطرف هي المستفيد الأول من عدم المشاركة الإنتخابية (تاريخ الإنتخابات الألمانية العام 1934 وصعود الحزب النازي للحكم؛ وصول الفاشية في إيطاليا زمن موسوليني؛ صعود نجم الإسلام الحركي في بلدان ماسمي بالربيع العربي..)؛

التصوف كشكل من أشكال مناهضة الإقطاع (الإقطاع العسكري، إقطاع الفقهاء لما لهم من نفوذ روحي على المجتمع ....) كما كانت عليه حال الحركة المسرية في الأندلس عهد السلطة الأموية والتي تحول فيها التصوف من فكرة " الخلاص الفردي" إلى " الخلاص الجماعي " إذ لم يعد مسألة فردية يزاولها أناس مشتتون لا يجمعهم هدف وإنما أمسى يمارسه أشخاص يكونون جماعات لها أهداف مشتركة ويقيمون في متعبد خاص بهم تعبيرا عن رفض للأوضاع السائدة صريح وإعرابا عن موقف سياسي مناهض للسلطة القائمة186. بعبارة أخرى يمكن النظر للتصوف187 على أنه رد فعل عن فساد الحياة السياسية188. ومن ثم فالتوظيف السياسي للطريقة البودشيشية للتفاعل وخطاب "9 مارس 2011"189، كمنطق أداتي للدولة logique instrumentaliste، يميط اللثام عن الدور السياسي للتصوف وحضوره في المجال السياسي؛

الكرامة الصوفية كانعكاس لإكراهات اجتماعية190، وكطرف سياسي "خفي" كانت له توجهاته ومواقفه191. وعلى هذا الأساس فظهور الكرامات، كمظهر اجتماعي للتصوف192، يمثل رد فعل ضد استفحال الأزمات193. بمعنى آخر ترتبط الكرامة بشكل وثيق بالشروط التاريخية مما يدفع لمقاربتها على بساط الأوضاع العامة194؛

القومية بما أنها "استجابة" و"تضاد حتمي جدلي وضروري" أي كما يورد ذلك عالم الإجتماع الإيراني علي شريعتي على لسان " شاندل": " إن القومية لا تتحقق عندما تولد الأمة، لكنها تتحقق عندما تهدد الأمة بالفناء " (القومية الإيرانية ظهرت في ق 3 و4 هـ حيث دونت الشاهنامة195 هذه الفترة وهو أمر دال بمعنى آخر: وجودها مرتبط بالهجوم عليها والسعي للقضاء عليها أيام الأمويين والعباسيين /

184 ر: الخطيبي (عبد الكبير)، التناوب والأحزاب السياسية، ترجمة عز الدين الكتاني الإدريسي، الرباط، منشورات عكاظ، ط2-1999.
185 المضمون العربي لمصطلح ثورة يرادف كلمة "الهياج مع الإنتشار" حسب إبن منظور. لذلك أطلق المصريون على ثورة عرابي مصطلح "هوجة عرابي". انظر د نبيل راغب، الغيبوبة العربية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1-2006، ص 281 وما بعدها.
186 القادري (إبراهيم)، الإسلام السري في المغرب العربي، سينا للنشر ط 1- 1995 ، ص 59.
187 حول الأعراض-الظواهر التي تسبب فيها التصوف والتي أفسدت صحة المجتمع الإسلامي طوال 5قرون منذ سقوط بغداد على أيدي التتر عام 1258م إلى ظهور الوهابية عام 1747م يراجع:
الفاروقي (إسماعيل راجي) و الفاروقي (لوس لمياء)، أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة د. عبد الواحد لؤلؤة، الرياض، العبيكان، ط1-1998، ص436-438.
188 حول علاقة التصوف بالسياسة أواخر العصر العباسي الأول وبداية العصر العباسي الثاني ر: عبد الخالق مصطفى (نيفين)، "المعارضة والرد على أهل الفرق للتستري"، القاهرة، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 42، الجزء الأول/ مايو1998، ص155-186.
189 Lanier (Valérie) et Portteilla (Raphael) [coord.], les révoltes arabes contre l'humiliation : Processus et acteurs, Editions du Cygne, 2012, p69.
190 القادري (إبراهيم)، الإسلام السري في المغرب العربي، سينا للنشر ط 1- 1995، ص 131.
191 نفسه ، ص 147
192 زيعور (علي)، الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم القطاع اللاواعي في الذات العربية، بيروت، دار الأندلس، ط2-1984، ص69.
193 القادري (إبراهيم)، م س، ص 135-136.
194 زيعور (علي)، الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم القطاع اللاواعي في الذات العربية، بيروت، دار الأندلس، ط2-1984، ص23.
195 الفردوسي (أبو القاسم)، الشاهنامة ملحمة الفرس الكبرى، ترجمة سمير مالطي، بيروت، دار العلم للملايين، ط2-1979.

القومية العربية برزت حين قامت الحركة الشعوبية التي سلحت بمنطق " المساواة الإسلامية" وطرحت كباطل / القومية اليهودية ظهرت منذ أن تعرض وجودها وقيم وجودها للإنكار في المجتمع المسيحي الغربي ولم تظهر في المجتمعات الإسلامية)؛196

الحكاية (Conte) وهي في كليتها قصدية "Intentionnalité"197 حيث وجود ثقافة عالمة (culture savante) مسؤول عن انبثاق ثقافة شعبية198. وهنا نتساءل على غرار الأستاذ الديالمي : أليس الشعبي le populaire ما يعلن ثانويا ومهمشا؟199. وفي هذا الإطار ف "حكاية عائشة" تجسد مثالا دلاليا لتبدل أدوار الفاعلين الإجتماعيين (Acteurs Sociaux) بحيث تنتصب المرأة ضدا على التاريخ الأبوي l'histoire Patriarcale - والذي ينهل من ذهنية بدوية يستمد منها الرجل سلطته كذات ووحدانيته ككينونة200 - كشيخ روحي يقود المريد / الرجل نحو الحكمة مما يعني القطع مع منظومة رمزية تتأسس غيريا إن بالإستيلاب التأويلي أو القمع القانوني.201 وفي هذا الإطار فالاغتصاب مرتبط أساسا بالنظام القانوني للجسد بحيث إن الإعتراف لصاحب الجسد بشخصيته القانونية يعني أنه سيد جسده بما أن الجسد يعني هوية مغايرة identité différente وهو مالم يتحقق في العصور الوسطى الأوربية حيث كان سائدا مايعرف ب"le droit de cuissage" عند السيد الإقطاعي. وقد تفطنت فلسفة "عصر الأنوار" لهذا الأمر وأقر ثوار 1789 أن بني البشر "يولدون أحرارا ومتساوين في الحقوق وأمام القانون" وهو مالم يترسخ بعد في البنية الفكرية للكائن العربي الذي عوض الكوجيطو الديكارتي (cogito ergo sum) بكوجيطو آخر (cowito ergo sum) أي "بدنا وحده عربية" وليس "وحدة عربية"!!. وإذا جاز أن نميز في الأدوار بين دور " معطى " (Rôle Attribué) أو مسند لا يمكن تغييره وآخر محقق (Rôle Réalisé) يمكن تغييره فالمرأة في الحكاية Conte تتعالى عن الدور المسند ويضحي الرمز في هذه الحالة فعلا قصديا (Intentionnel) أي أن وجود المرأة هنا لم يعد مؤسسا على براديغم الوجود غير المرئي ذي الطبيعة اللاسياسية202 بل انفتح على دلالات "تحرير" تتجاوز المطلق المرجعي الإسلامي203. ومن حسنات ماسمي بالربيع العربي أنه تجاوز البيولوجيا الإختزالية وحفز المرأة على حضور يقطع وآستغلالها فالجسد تحرر أي "أخد للكلمة - الفعل" وتجاوز ل"الحريم" ولرهاب الأمكنة (agoraphobie)...أي إبداع يتجاوز كل أشكال التسطيح بما فيها التسطيح الإسلاموي الذي يغتصب المرأة بالشريعة ويعكس تصورا باثولوجيا للجسد الأنثوي (من المهد إلى اللحد) كما أن النشأة الأخرى في تصوره (المتعهر) تعني آنشغالا بآفتضاض العذارى ليس إلا (في شغل فاكهون !!). وبالمحصلة فالثورة - إسلامويا- تعني حصرا وثبة ليبيدينيالية (ماجنة) وكأن كوجيطهم هو "أنا أنكح إذن أنا موجود" (cowito ergo sum) !! ذلك أن التصور الإسلاموي للجسد الأنثوي هو، بالبداهة، تصور حيواني لايرتفع (ولايستطيع) إلى يفاع الجمال أي أنه أسير مبدأ الغريزة ولايرتقي لمبدإ الموضوع فالغريزة تقتل الحس الجمالي لأن من يحتكم لغريزته لايرى الجمال. على ذلك يغدو التنوير204 (Aufklarrung) مطلبا ملحا حماية للمجتمع من التسطيح الإسلاموي (القائم على تقمص عصابي لمفاهيم الرداءة والتخريف والشلل الفكري العام وهدم المشترك) ومن الأدلجة المهيجة للمشاعر ومن إنتاج وإعادة إنتاج الخواء

196 شريعتي (علي)، العودة إلى الذات ت. د. إبراهيم الدسوقي شتا ، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي ، ط 2 – 1993 ، ص 180 – 189 و ص 320 وما بعدها.

197 Dialmy (A.), Féminisme Soufi : conte fassi et initiation sexuelle, Casablanca, Afrique Orient, 1991, p 14.

198 Ibid, p 7.

199 Ibid, p 113.

200 الجزار (محمد فكري)، معجم الوأد: النزعة الذكورية في المعجم العربي، في تحليل الخطاب المعجمي، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1- 2002، ص13 ومابعدها.

201 نفسه، ص113-136.

202 أمر دال أن يشجب الرئيس اليمني المخلوع التجمعات الإحتجاجية المختلطة وينعتها باللاأخلاقية. انظر:

Filiu (Jean-Pierre), la révolution arabe, dix leçons sur le soulèvement démocratique, Paris, Ed. Fayard, 2011, p213.

203 رؤوف (هبة)، "التحيز في دراسات المرأة، بحث مستخلص من كتابات د منى أبو الفضل"، إشكالية التحيز، محور إدراك التحيز في الفكر العربي الحديث، تحرير المسيري (عبد الوهاب) ، هيرندن-فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3-1998، ص 165-176.

204 Voir : Kant (Emmanuel), critique d la faculté de juger, Paris, Coll. Folio essais, Ed. Gallimard, 1985, p245 et s. /pp 497-505.

الذي يهدد الكيان من جذوره وهي كلها، على الأقل عند تأمل التشريع الجنائي في الحالة المغربية، تسمح بتفعيل المتابعة لآرتكاب الإسلاميين يوميا وبلا كلل جريمة "زعزعة عقيدة مسلم" .

(3)

على سبيل الختم

إن مستويي التجريد اللذين أطرا طرق الفعل الإحتجاجي بأمصار ماسمي الربيع العربي يسمحان بإبداء الملاحظات التالية:

الحكامة، كآلية لتدبير الشأن العام، وسيلة لضبط الحراك الإجتماعي بما أن الإشراك يقلل المقاومة علما أن منطق الحكامة يقضي بأن مبادئها غير ثابتة باعتبارها تجيب على لحظة معينة سرعان ما تبقى قاصرة، بمنطق تدبير الأزمات، في مواجهة اللامتوقع (حراك سياسي واجتماعي) وهذا ما يتطلب، ضمن ما يتطلب، استراتيجيات وبرامج لإعمال الحكامة لتحديد اتجاه المستقبل. وفق هذا المنظور يكون عدم الوعي بمخاطر امتداد الأزمة هدما للمستقبل من خلال عدم التخطيط205. وغياب آلية الحكامة بالكيانات القطرية العربية يجعل التحديات المطروحة أمامها تستلزم رؤى آستراتيجية وليس فقط "تكتيكات" مرحلية؛

الدرس المستشف من الحراك يفيد أنه من الحسنات السياسية للمؤسسات ومن أكبر مزاياها الحيلولة دون بروز الزعامات الفردية وحماية المجتمع من آستمرار عقلية صناعة الأصنام وعبادتها. ولعل عدم آكتمال بناء دولة المؤسسات وغياب سياسات عامة يحمل في جيناته احتقانا اجتماعيا وسياسيا مشرعا على عدم اليقين بلغة تدبير الأزمات ("20 فبراير" في مرحلة أولى ثم حراك الريف في مرحلة ثانية في النموذج المغربي) وينذر بشرخ الوحدة الوطنية إن لم يحسن النظام الإنصات بحكمة لنبض المجتمع (لفظة "فهمتكم" للرئيس التونسي السابق تجلي هوة بين السلطة والمجتمع). وقد تفطن الراحل الحسن الثاني في خطابه بمناسبة إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب، 8 ماي 1990 للأهمية الإستراتيجية لدولة المؤسسات بقوله: "لذا قررنا أن تكون جلستنا هذه جلسة مخصصة لا لخلق دولة القانون، ولكن لاستكمال دولة القانون، الدولة التي تريد قبل كل شيء أن تضع حدا للقيل و القال فيما يخص حقوق الإنسان كي ننهي هذه المسألة. والنقطة الثانية لإعطاء المواطنين الوسيلة القانونية والسريعة والجدية ذات الفعالية للدفاع عن حقوقهم كمواطنين إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها"؛

205 Mintzberg (Henry), grandeur et décadence de la planification stratégique, traduit de l'américain par Pierre Romelaer, Paris, Editions Dunod, 1994, p24 et s.

فعل الإنتقال الديمقراطي في أي كيان سياسي لايتحقق إلا ب:

سيادة علاقات إجتماعية قائمة على مبدإ "الإشراك يقلل المقاومة" وعلى المواطنة الكاملة والمساواة أمام القانون .

القطع مع منطق الريع الإقتصادي والسياسي وضرورة المنع الدستوري لتعدد "الإنتدابات العامة"(برلماني ووزير ورئيس جماعة...) والقضاء على ظاهرة احتراف السياسة بغية تجديد النخب السياسية؛

تجاوز تيارات مايسمى الإسلام السياسي مسألة آستراتيجية خصوصا وأن هذه التيارات لها نواة صلبة - كما الفعل الإرهابي- تحمل رسائل تحد للسلطة والمجتمع؛ ونواة مدعمة (بكسر العين)؛ ونواة نائمة بحيث إن الهشاشة السوسيوسياسية قد تفرز إرهابيين محتملين بمعنى أن القضاء على الأصولية حاجة آجتماعية يفرضها المنطق الإستراتيجي لأن العبرة إنما بدرجة الخطورة كامنة كانت أم معلنة. في هذا الإطار أظهرت تجربة مابعد 2011 بالمغرب حزب العدالة والتنمية، خصوصا بعد فشله في إنتاج سياسات عمومية، نموذجا للتسلط على رقاب الشعب بآسم الدين أي "ولي الله فالصو"206 - كما ورد في أحد مسرحيات أحمد الطيب العلج- وذلك بآستبطان نظام التقية الذي يكون فيه الولاء للتنظيم وليس للوطن بمعنى السعي إلى أخونة الحياة العامة207 وآعتماد آستراتيجية التمكن أي البحث عن مفاتيح آمتلاك أجهزة الكيان السياسي من خلال تعجيل العدالة والتنمية مثلا بتنزيل القانون التنظيمي الخاص بالتعيين في المناصب السامية قبل التفكير في القوانين التنظيمية التي نص عليها دستور 2011 على آعتبار أن بناء السلطة وتثبيت الحكم يمر حتما عبر سلطة التعيين في هاته المناصب. وعموما فمشروع الهيمنة لدى تيارات الإسلام السياسي سياسيا وإعلاميا وماليا و...مآله الفشل بدون تقية بمعنى هناك علاقة تناسب بين التقية والتمكين ومن ثم فهاته التيارات تهديد صريح للأمن "القومي" في كل تمفصلاته. من جهة أخرى، تفاعل المغاربة مع فلسفة "العدالة والتنمية" في تدبيرها للشأن العام بشكل ينم عن وعي سياسي عكسه توصيف أتباع هذا الحزب ب"الباجدة" (Les poujadistes) [نسبة إلى Pierre Poujade (1920-2003)] وتبعا يغدو هذا الحزب وفق هذه الرؤية (الواعية) حزبا يستهلك الخطاب الديني (بشكل مرضي)208 لبلوغ السلطة مرتهنا في ذلك بشكل كلي و "ذرائعي" بمحورية الملكية في النسق السياسي المغربي وهو مايفهم معه التعبير السياسي "حكومة سيدنا". وبالجملة، فالتجاوز الإستراتيجي للإسلام السياسي يبدأ بالتعليم كشرط للنهوض الحضاري وهو تحد لبناء المستقبل أمام الكيانات القطرية العربية لم يلامس خبره هنا والآن !!! وعليه فالإسلام السياسي كما هو الشأن بالنسبة للتسلط العربي الأشبه بالفاتوم الروماني - أي ذاك القدر

206 أحمد الطيب العلج، ولي الله: مسرحية اجتماعية فكاهية انتقادية عن مسرحية "طرتيف" لموليير، الرباط، منشورات مؤسسة الفنون الجميلة (2)، دار أبي رقراق، 2011، ص121.

207 آستبدال تسمية زنقة "مونبلان" بالمعاريف بالبيضاء ب "النحوي"، تحويل زنقة "لوي باستور" إلى زنقة ابن تيمية، "جول فيري" إلى "الأزهر الشريف"/ ضرب مبدأ "التخصص الوظيفي" الكوني بمنظومة التكوين والبحث العلمي عرض الحائط...

208 الغريب، بعد الإفلاس السياسي، هو تحول المقابر إلى منصات منبرية (كما يلاحظ لدى عبد الإله بنكيران بعد خروجه من الحكومة) وكأننا في مدينة الأكفان !!

الأعمى الذي يبطش بالأفراد ولايستطيعون حياله أي شيء - مؤسس لخراب العمران لأن كليهما يحيل الإنسان (رغم أنه مستخلف) إلى لاشيء والعالم إلى فراغ صامت من الكائنات غير العاقلة بمعنى أن كليهما ينافح (بشكل مرضي) عن تخلف السياسة والإجتماع. إذن فالإسلام السياسي إقصائي بهذا المعنى لأنه لايؤسس القول على ماهو مشترك بين الجميع: العقل، وهو ظلامي لأنه لايدرك بأن اللوغوس هو المعيار الأبدي الذي يوجد وراء التغيير الدائم للظواهر وهو المقياس والغاية لجميع الأشياء (أفلا يعقلون، أفلا يتدبرون...).

انعكاسات الثورات والحركات السياسية علي الدساتيروالقوانين المصرية

د. هشام عبد السيد الصافي محمد بدرالدين

جامعة حلوان – مصر

مقدمة: لا يقاس نجاح الثورات أو اخفاقها بحجم ضحاياها أو حتى بمكاسبها الآنية، وإنما يقاس بصداها وتأثيرها التاريخي، والذي يؤكد ذلك أن العالم لا يزال يذكر بل يرتكن عند حديثة عن أي ثورة إلى الثورتين الأولي: الأمريكية التي وقعت عام 1776 والتي انهت موجات الاستعمار الأوربي للقارة الأمريكية، واضعة حجر الأساس لتأسيس أعظم دولة في العالم الآن، والثانية: الفرنسية والتي قامت عام 1789 لتؤدي للتحول في الفكر والوعي الأوربي حيث احتضنت الثورة أفكار وأراء المفكرين التنورين في ذلك الوقت المنادين بالفصل بين السلطات كأساس للحكم، وبمبادئ المساواة بين المواطنين، والحريات الإنسانية المختلفة، والتي اضحت ما تبنته من أفكار وأراء نصوصا في أغلب دساتير العالم الآن، ونجد أن تأثيرهما رغم قدمهما ظهر للسطح مرة أخرى في عدد من الثورات الشعبية التى شهدها العالم في العقود الثلاثة الأخيرة في بعض دول أوربا الشرقية، ودول أمريكا الجنوبية، ودول أفريقيا وآسيا حيث استلهمت تلك الثورات روح الثورتين السابقتين.

أهمية البحث: لا شك أن الحديث عن الثورات شغل العالم بأسره مرة أخرى في الآونة الأخيرة خصوصا مع ما شهده العالم العربي منذ يناير عام 2011 من حركا شعبيا غير مسبوق في كافة دولة؛ إلا أن ذلك الحراك الشعبي اختلف في حجمه وقوته ومطالبه من دولة إلي أخرى، كما اختلفت نتائجه أيضا من دولة لأخرى، فهناك دول تنبهت انظمتها واستجابة حكوماتها سريعا للمطالب الشعبية، وهناك دول فشلت أنظمتها الحاكمة في التعامل مع ذلك الحراك الشعبي فانتهى بها الحال لاندلاع ثورات بها نجح بعضها، وبعضها لازال في مرحلة المخاض، ومن الدول التى أدى فيها الحراك الشعبي لثورة نجحت في تغيير النظام السياسي مصر، ونظرا لأن الثورات لا تظهر آثارها ونتائجها إلا بعد مرور العديد من السنوات عندما تؤسس لنظامها السياسي والاقتصادى والاجتماعي الخاص بها، فكان لزاما عليا أن نحاول دراسة تأثير الثورات والحركات السياسية المصرية في تاريخها القانونى الزاهر علي الناحية التشريعية بمصر وبصفة رئيسية الوثائق الدستورية خصوصا ، مع محاولة التأسيس القانونى للوضع الدستورى في ظل نجاح ثورتى 25 يناير 2011 ، 30 يونيو 2013 ، في ظل غياب شبه تام لتناول أثر الثورتين علي النواحى الدستورية والقانونية في مصر.

الصعوبات التى واجهت الباحث: ترجع أغلب الصعوبات التى واجهتنى عند الشروع في كتابة بحثي هذا إلي ندرة المراجع القانونية التى تناولت فكرة الثورة وأثرها علي القانون الدستورى، علي الرغم من كثرة مراجع القانون الدستورى وفقهائه في مصر، خصوصا مع خوف أغلبهم من اختلاط الفكر القانونى بالفكر السياسي والخروج من المجال العلمى البحت إلي الحديث عن العلم من قناعة سياسية، كما لاقيت ندرة في المراجع السياسية التى تناولت بشيء من التفصيل أسباب إندلاع الثورتين 25 يناير 30 يونيو.

منهج البحث: اقتضت دراستي هذه اتباع عدد من المناهج البحثية منها المنهج التاريخي: للوقوف على التطور الدستورى المصري في ظل الحراك السياسي والثورات المصرية، والمنهج التحليلي: للتركيز علي شرح أراء الفقهاء

المختلفة والمتباينة حول مفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، تصنيفاتها، وآثار الثورات علي الدستور والقوانين المختلفة، والمنهج التطبيقي: وانتهينى بإنزال الدراسة النظرية علي الواقع المصري في ظل ثورتى 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013 موضحين مدى قدرتهما علي تغيير الواقع المصري وأثارهما الفعلية علي دستورى 2012 ، 2014، والقوانين المختلفة، وسنسعي لتوضيح فكرتنا من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: الثورات المصرية بين المفهوم والمضمون.

المبحث الثانى: الثورات المصرية والدستور.

المبحث الأول

الثورات المصرية بين المفهوم والمضمون

قبل الخوض في مدى تأثير الثورات المصرية على الوثيقة الدستورية والقوانين المصرية ، كان لا بد لنا من التعرض لمفهوم الثورة، حيث يعد مصطلح الثورة من أكثر المصطلحات تعقيدا. فارتبطت الثورة في العصور القديمة بفكرة العنف، فكانت الثورة مجرد عمل قهري من أعمال السيطرة، تظهر حينما ترفض الجماهير طاعة حكامها لسبب من الأسباب، تزيلهم من مراكز السلطة بالقوة ، ومع انتشار المذهب الفردي في القرن الثامن عشر تغيير المقصود بالثورة، فلم تعد الثورة حركة سلبية لمقاومة الظلم أو إعلان السخط، ولكنها تحولت إلى حركة جماعية إيجابية تقوم علي أسس محددة، وتستهدف إحداث تغيير في نظام الجماعة، بل امتدت لتشمل التغيير الجذري في النظام الاجتماعي والاقتصادي، وأصبح لا ينظر إلى تغيير نظام الحكم كهدف في ذاته وإنما كوسيلة تسهل تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بنظام أكثر عدالة([209]).

المطلب الأول

مفهوم الثورة

أولاً: المفهوم اللغوي للثورة: تعرف الثورة في اللغة بأنها الهيجان والوثب تعبير عن عدم الرضا فكلمة ثار –ثورانا وثورة" هاج وانتشر ، فهو ثائر، يقال ثار الدخان والغبار. وثار به الشر والغضب. وثار به الناس: وثبوا عليه، أثاره: هيجه ونشره، استثاره: أثاره، الثورة: تغيير أساسي مفاجىء في الأوضاع السياسية والاجتماعية، يقوم به الشعب أو فريق منه في دولة ما"([210]).

([209]) **د. رمزي طه الشاعر**: القانون الدستوري، الرسالة الدولية للطباعة، 2002، ص317، 318.
([210]) راجع المعجم الوجيز، الصادر عن مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم،2002، ص89.

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي للثورة: هناك عدد من التعريفات التي تبناها الكتاب لتعريف الثورة اختلفت فيما بينها على محاور التركيز والانطلاق فهناك من جعل من استخدام العنف مكونا أساسيا للثورة، وآخرون ركزوا على نتائج العمل الثوري ودرجة ومستوى التغيير المحقق داخل المجتمع.

عرفها البعض أنها" انقلاب جذري في حياة المجتمع عن طريق الإطاحة بالبناء الاجتماعي البالي وتثبيت أخر جديد وتقدمي، وهو ما يستتبعه انتقال لسلطة الدولة من أيدي طبقة إلى أيدي طبقة آخري"([211])، وعرفها البعض بأنها" حركة للتغيير والتجديد علي كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الدولة، والسعي إلي تطوير المجتمع وإخراجه من نظام بالٍ إلي نظام جديد ومواكب للتطورات ومدافع عن حقوق الشعب ومصالحه، فهي حركة سياسية يحاول الشعب أو الجيش أو مجموعات آخري في الحكومة اسقاط نظام الحكم والعمل علي تأسيس حكومة جديدة في الدولة بعد اسقاط الحكومة السابقة"([212])، وعرفها جانب أخر بأنها" فعل مادى يرتبط بتغييرات ذات طبيعة جذرية للواقع الاجتماعي والسياسي والفكري كما يرتبط التغيير بالرغبة في تحقيق أهداف إنسانية نبيلة" فهي" علم تغيير المجتمع"([213])، وعرفها جانب آخر بأنها" تغيير داخلي سريع وعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفي مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادات والنشاط الحكومي والسياسات، أي انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل"([214])، وتعرف بأنها" تحول هائل في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك في المؤسسات المختلفة بالدولة، يؤدي هذا التحول إلي اسقاط نظام قائم؛ أما التحول الضخم الذي يحدث دون سقوط نظام الحكم القائم لا يطلق عليه ثورة بل يعتبر نوعا من التطور والارتقاء كما حدث في العديد من الدول خلال المائة سنة الماضية، إذ تحولت مجتمعات زراعية إلي أخرى صناعية"([215])، كما تعرف بأنها" عملية تغيير جذري في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي ويقترن مفهوم الثورة عادة بوجود انتفاضة شعبية عارمة واستخدام العنف والقوة ضد النخبة الحاكمة، وفي حالة نجاح الثورة تقوم المجموعة الحاكمة الجديدة – سواء كانوا من قاموا بالثورة أو من ارتضاهم الثوار – بعمل تغييرات جذرية في هياكل النظام السياسي"([216])، وعرفت بأنها" حركة ذات نطاق واسع يقوم بها أفراد الشعب وتهدف إما إلي تغيير النظام السياسي في الدولة أو إلي إحداث تغيير جذري في المجتمع في جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضع أسس ومقومات جديدة لمجتمع جديد([217]).

ويتضح مما سبق أن المفهوم الاصطلاحي للثورة ارتبط في البداية بالعنف من أجل مقاومة الظلم أو إعلان السخط ثم أخذ بعد ذلك مدلولا سياسا ثم تطور المفهوم وأخذ مدلولا اجتماعيا ولهذا لم تعد الثورة تستهدف

([211]) أ. **سيرجى قرة مورزا**: الدولة والثورة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سوريا، العددان (48، 49)، 2013، ترجمة أ. **عياد عيد**، ص231.

([212]) أ. **اسراء محمود بدر**: أثر الثورة على الدستور (مصر أنموذجا)، مجلة حولية المنتدى، العراق، عدد(14)، 2013، ص357.

([213]) د. **أيمن تعليب:** أسئلة الثورات العربية" الثورة والوجود"، الجزء الأول، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة المصرية، الطبعة الأولي، 2014، ص31.

([214]) أ. **أحمد عبد الحكيم عبد الغنى محمد:** الولايات المتحدة الأمريكية و" الثورات العربية" دراسة في إدارة الأزمة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص42.

([215]) د. **علي الدين هلال وآخرون**: معجم المصطلحات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص193.

([216]) أ. **محمد عتريس**: الموسوعة في المصطلحات السياسية والبرلمانية، مكتبة الآداب، الطبعة الأولي،2011، ص147.

([217]) د. **محمد جمال عثمان جبريل، د. علاء محى الدين مصطفي**: القانون الدستورى، دون ناشر، دون سنة، ص244.

مجرد تغيير الفئة الحاكمة بل أصبحت تستهدف إحداث تغيير جذري في الأوضاع الاجتماعية بقصد تحقيق حياة أفضل للمواطنين، ومع ذلك لا يعتبر الاستيلاء على السلطة هدفا للثورة تنتهي عنده بل وسيلة من أجل القيام بعملية التغيير الاجتماعي ([218])، فما يتم في الظروف العادية في سنوات ببطء وبوتيرة عادية قد تصل إلي حد الركود أو التطور غير المنظور،لا يتم في أثناء الثورة بنفس الوتيرة، فقد يتم في أيام أو ساعات، فالثورات تقوم بعمليات تسريع للتحولات باعتبارها نقلات نوعية في التاريخ،، فالثورات إذا تنتمي لمفهوم التغير الكيفي، استكمالا لما تم في السابق من تراكم كمي، والتراكم الكمي إذ يكون بطيئا وغير منظور فإن التغير النوعي يكون سريعا ومنظورا ومتسما بالثورية، فكل ثورة إذا تنطوي على عمليتين الهدم والبنا([219]).

مكونات العمل الثوري: يمكن من التعريفات السابقة للثورة استنتاج مكونات العمل الثوري والتي تتمثل في عدد من العناصر هي:

1- تبديل قيم ومعتقدات المجتمع.
2- تبديل البنية الاجتماعية.
3- تبديل المؤسسات.
4- الانتقال غير القانوني أو غير الشرعي للسلطة.
5- تغيرات في تكوين القيادة سواء في الأشخاص الصفوة أو التركيبة الطبقية.
6- سيطرة السلوك العنيف على الأحداث التي تؤدى إلى سقوط النظام.

المطلب الثانى

الثورة والمفاهيم القانونية القريبة منها

هناك عدد من المفاهيم القانونية التي تختلط بمفهوم الثورة وتحدث لبسا عند بعض من يتناولونها من الكتاب والباحثين ومن هذه المفاهيم:

الثورة والإصلاح السياسي: القاعدة أن فكر الإنسان يتغير دائما، وأنه كلما تغير هذا الفكر فإنه يصبح من الضروري أن تتغير الأنظمة القانونية والاجتماعية والسياسية التي تحكم حياته والتي تدور علاقاته في إطارها بالقدر الذي يسمح بتحقيق مطالبه وأهدافه، ويمكن أن نميز في هذا المجال بين طريقين للتغيير **الأول**:هو طريق الإصلاح السياسي ، **والثاني**: هو طريق الثورة ، ويعرف الإصلاح السياسي بأنه" مجموعة العمليات التي تتم علي مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات والمؤسسات والآليات والسلوكيات والثقافة السياسية السائدة لمواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية علي نحو يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة مع التأكيد علي حماية الحقوق والحريات الأساسية"([220])، كما عرفه البعض بأنه" مجموعة الإجراءات والخطوات التي تهدف إلي الانتقال من

([218]) **د. سالم بن سلمان الشكيلي:** الثورة وأثرها على القواعد الدستورية والقانونية، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية "لثورة والقانون"، مصر، ديسمبر، 2011، ص1313.

([219]) أ. **محمد فرج**: الثورة والصراع بين القديم والجديد، مجلة الديمقراطية وكالة الأهرام، مصر، عدد (44)، 2011، ص55.

([220]) راجع **د. شريف محمد شاكر محمد عفيفي**: الإصلاح السياسي في ظل التطورات الدستورية في مصر عقب ثورتي 25 يناير، 30 يونيو، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس،2016، ص9، 10.

نظم حكم تتسم بالتسلطية إلي نظم حكم تقوم علي قاعدتي المشاركة والتمثيل، وذلك من خلال عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل نظام الحكم والممارسات السياسية داخل الدولة استنادا إلي مفهوم التدرج"([221]).

وبالتالي طريق الإصلاح يتضمن تغييرات جذرية مع المحافظة علي البناء الأساسي للمجتمع، فهو يأخذ من الماضي ويعدل فيه بالإضافة إليه أو الحذف منه طبقا لمقتضيات الحياة المتجددة، غير أن المنطق الإصلاحي في تحقيق التطور الهادئ البطيء لا يكون مقبولا في جميع الظروف وعند كل الاحتمالات، فهو لا ينجح إلا في حالات نادرة، فالترميم لا يجدى في بناء انهارت أسسه، ولكنه يجدى لتدعيم بناء ما تزال أسسه سليمة، وقادرة علي تحمل الظروف الجديدة، أما الثورة فهي تقوم بتغيرات جذرية في الأوضاع ، إذ تعنى الثورة هدم بناء، وإقامة بناء جديد يختلف عن البناء القديم، فضلا عن أن الأفكار الجديدة تجعل معتنقيها يرفضون دائما منطق المهادنة، مما يؤدى بالضرورة إلي صراع ثوري حاد تكون الغلبة فيه للأفكار الجديدة المتقدمة([222]).

الثورة والانقلاب: حرص الفقه الدستوري على التمييز بين الثورة Revolution، والانقلابCoup d'Etat ، إلا أن كل جانب من الفقه فرق بينهما من خلال زاوية معينة فهناك جانب فرق بينهما **علي أساس الجهة الي تقوم بكل منهما**، فالثورة يقوم بها الشعب أما الانقلاب فيقوم به صاحب الحكم أو السلطان كرئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير الدفاع أو قائد الجيش أو مجموعة من ضباط؛ في حين ذهب البعض الأخر إلى أن مرجح التفرقة بين الثورة والانقلاب لا يكمن في مصدر الحركة الثورية أي في الجهة الي قامت بتلك الحركة، **وإنما يكمن في الأهداف التى يسعى كل منهما إلى تحقيقها**، فالثورة تهدف إلى تغيير جذري وأساسي في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون شاملة تستهدف التغيير في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون جزئية إذا كانت لا تهدف إلا لتغيير النظام السياسي فقط؛ أما الانقلاب فإن القائمين به يهدفون فقط إلي تغيير الحكومة وإحلال حكومة جديدة محلها لتستأثر بالسلطة دون تغيير في النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

وعلي الرغم من الخلاف الفقهى السابق حول الاختلاف بين الثورة والانقلاب إلا أنهما يجتمعان في الواقع أن كليهما يتم خارج الإطار القانوني القائم ([223])، علي الرغم من محاولة البعض الباس لباس المشروعية للثورة مجردا إياه للإنقلاب، مستندا في ذلك إلي أن الثورة تعتبر عملا مضادا موجه ضد نظام سياسي وقانوني فاسد

([221]) راجع:
P.H Collin,dictionary of politics and government. London: Bloomsbur,2004,p.207.

([222]) **د. رمزي طه الشاعر**، مرجع سابق، ص319، 320.

([223]) راجع بالتفصيل **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، ص231، 232، **د. حسن مصطفى البحري**: القانون الدستوري" النظرية العامة"، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، الطبعة الأولي، 2009، ص236، وما بعدها، **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص598، **د. محمد جمال عثمان جبريل، د. علاء محى الدين مصطفي**، مرجع سابق، ص243، **د. محمد علي عبد السلام:** الوجيز في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، 2016، ص215، وما بعدها، **د. فاطمة حمادة عبد العظيم عمران**: النظام الانتخابي في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، 2017، ص345، وما بعدها.
والانقلاب مثلما يعرفه الكثيرون بأنه يتم بالعنف واستعمال القوة العسكرية، فإنه أيضا يتم بإجراءات سلمية بقصد الاستئثار بالسلطة كأن يعمد رئيس الدولة إلي الغاء أو إيقاف الدستور أو إلي تعديله في حدود اختصاصاته من أجل صالحه الخاص كأن يعدل الدستور ليصبح رئيسا مدى الحياه في حين أن الدستور يحدد مدة رئاسته بعدد محدد من السنوات لا يجوز تجاوزه، وهو ما نجد له صدى في التاريخ فقد قام نابليون عام 1799 ، ونابليون الثالث عام 1851 بإلغاء الدستور وانشاء دستور جديد هيأ له الاستئثار بالسلطة وإقامة حكم دكتاتوري، ومن صور الانقلاب التي يذكرها الفقه هي مخالفة رئيس الدولة أو أي من رجال السلطة والقائمين عليها الدستور في نصه مثل أن يقوم رئيس دولة بإصدار قانون لم يحظ مشروعه بالأغلبية البرلمانية متجاهلا ما تطلبه الدستور من أصول وإجراءات، بل وأيضا يمكن أن يحدث الانقلاب من مخالفتهم للدستور في روحه، راجع في ذلك **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص599.

فهي تجسيد حقيقي لإرادة الأمة صاحبة السيادة الأصلية، وأنها بذلك تعد بمثابة حق الدفاع الشرعي المقرر للشعب والمعروف في القانون الجنائي، إضافة إلي أن الشعب عندما يقوم بثورة فهو ليس في حاجة إلي قواعد قانونية تبرر هذه الثورة ([224]).

فهناك جانب من الفقه يري – بحق- أن التبريرات النظرية والجدل لا يصلح في الواقع للحكم بالشرعية أو عدم الشرعية علي الثورة أو الانقلاب، ذلك لأن الفيصل في الواقع العملي هو نجاح أو فشل الثورة أو الانقلاب، ففي حالة الفشل فإن الثورة والانقلاب يعد عملا غير مشروع، ومن ثم كل من ساهم فيهما يقاد إلي ساحة القضاء لمحاكمته ليس فقط علي جريمة محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وإنما علي جرائم متعددة منها محاولة افساد الحياة السياسية، تهديد المواطنين في حياتهم وأمنهم، الاعتداء علي أموال الشعب.. الخ من العبارات البراقة والتي يتسابق الكثيرون حول اطلاقها ؛ أما في حالة النجاح فالأمر جد مختلف حيث يوصف القائمون على الثورة أو الانقلاب بكونهم أبطال زمانهم، وبأنهم هم الذين أنقذوا البلاد من الفساد والطغيان وحافظوا علي الأمن والأمان للمواطنين فهم الثوار الأحرار ورجال الأمة الأبرار. وهذا في ذاته يعتبر بل ولا بد أن يعتبر مبررا شرعيا للعمل الثوري وسندا قانونيا له ([225])، كما أنه من الناحية الواقعية لا توجد ثورة شعبية خالصة فكثيرا ما تعتمد الثورات على بعض العناصر الحكومية في النظام القديم، كما أن الانقلاب الذي تقوم به الهيئة الحاكمة أو جزء منها يحتاج دائما لاستقراره إلي قدر من التأييد الشعبي ([226]).

الثورة والثورة المضادة: الثورة الحقيقية تستهدف- كما قلنا– إلى احداث تغيير في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة، وهذه التغييرات الثورية تتميز بالسرعة والجذرية؛ إلا أنها مع ذلك لا يمكن أن تتم دفعة واحدة في يوم وليلة، وعلى مستوى واحد من العمق والفاعلية، بل تحتاج إلى عمل متواصل يستغرق سنوات عدة حتى تتخلص الثورة من القوى السياسية والاجتماعية الموروثة من الماضي، ومن المؤكد أن الثورة الحقيقية وهي تقوم بكل هذا البناء ستجد أمامها عقبة كؤود تتمثل في القوى المعادية للتغيير والتي بالطبع ستحاول أن

([224]) راجع:
Vedel(G),manuel élémentaire de droit const,sirey,1949,p.317,et s; Waline(M),Cours de droit const.Paris,1954,p.116 et s.

([225]) راجع بالتفصيل **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، ص232، 233، **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص600، 601.
والذي يؤكد هذا الرأى ويدعمه ما تعرض له الرئيس التركي رجب طيب أردغان في 15 يوليو 2016 من محاولة انقلاب عسكري فاشلة لمجموعة من ضباط القوات المسلحة التركية ، وإعلانهم إنشاء مجلس السلم من أجل أن تكون الهيئة الحاكمة في البلد، من خلال بيان بث بعد سيطرتهم على قناة تي آر تي الرسمية التركية والذي تضمن خلاله حظر التجول في أنحاء البلاد وإغلاق المطارات، ثم دعى الرئيس التركى أردوغان في حديث له عبر مواقع التواصل الاجتماعي الناس للنزول إلى الشوارع لصد محاولة الانقلاب، وبالفعل نزل الاتراك إلي الشوارع وأوقفوا الانقلاب وفشل الانقلاب في صباح اليوم التالي ووصل الرئيس التركى وسط ترحيب شعبي معلنا عن إنهاء محاولة الانقلاب وتحدث بأن المتورطين سيعاقَبون بغض النظر عن المؤسسات التي ينتمون إليها، وشهدت المدن التركية مظاهرات حاشدة دعما للحكومة الشرعية وللرئيس رجب طيب أردوغان، ورفضا لمحاولة الانقلاب، هذا وقد لاقت محاولة الانقلاب رفضاً من قيادات حزبية وعسكرية وبرلمانية تركية وكذلك رفض قائد القوات البحرية التركية ، وأيضا زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كليجدار أوغلو الذي قال بأن "تركيا عانت من الانقلابات، وأننا سندافع عن الديمقراطية، راجع ما نشر علي موقع روسيا اليوم يومى 15، 16 يوليو 2016 علي شبكة الإنترنت:*rt.com* . Russia Today مقالة باللغة الإنجليزية تحت عنوان:
" Shootout with mass casualties reported in central Ankara, over 150 injured in Istanbul "

([226]) **د. رمزي طه الشاعر**، مرجع سابق، ص321.
فمما يذكر أن غالبية الانقلابات التي عرفها التاريخ الساسي الحديث والتي كانت تهدف إلي إقامة حكم دكتاتوري كانت تؤيدها الشعوب في بداية قيامها تحت تأثير الدعايات التي يتبناها القائمون علي الانقلابات في استمالة وتحريك عواطف الشارع العام تحت شعارات الثورة والإصلاح والتقدم، ومع ذلك فقد عرف التاريخ بعض الانقلابات التي قاومها الشعب ولم ينخدع بدعايتها مثل الانقلاب الذي قام به ملك فرنسا شارل العاشر عام 1830 والذي قاومه الشعب الفرنسي، راجع:
Giequel,Jeanet Hauriou,Andre:Droit constitutionnel et institutions politiques Montchrestein,Paris,1975,p620.
، **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص600.

تنتهز الفرصة للقضاء على ما حققته الثورة من مكاسب، هذه القوى المعادية للتغيير هي ما يطلق عليها اصطلاح "الثورة المضادة"، فالثورة المضادة باختصار هي "حركة عكسية لمنطق التطور الذي تحدثه الثورة الحقيقية، وإن هذه الحركة العكسية تهدف إلى استمرار المجتمع القديم بتركيباته وهياكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دفاعا عن مراكز القوى والسيطرة والامتيازات الي تعمل الثورة الحقيقية من أجل القضاء عليها([227]).

وتأسيسا علي ذلك فإن الثورات الحقيقية مطالبة دائما بتحليل واقعى للمجتمع وقواه المختلفة بحيث يمكن تحديد القوى الاجتماعية الثورية القادرة علي القيام بالأعمال الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، والقوى المعادية لهذه الأهداف، حتى يمكن الوقوف أمام وسائل هذه القوى المعادية التي تلجأ دائما إلي المراوغة والتآمر وأحيانا إلي أساليب الإرهاب السري، ومما يساعد القوى الثورية الحقيقية علي القضاء علي الثورة المضادة توثيق ارتباطها بالجماهير ديمقراطيا، بما يسمح بتوسيع القيادة الثورية ويخلق قاعدة ثورية صلبة تكون خط الدفاع الأساسي للمكاسب الثورية، مما يساعد علي أن تصل إلي أهدافها المقررة، كما يجب أن يلاحظ أن موقف القوى الاجتماعية من العمل الثوري يتغير بتغير مراحله، فبعض القوى التي تظهر قدرتها علي العمل في مرحلة من المراحل تفقد هذه القدرة في مرحلة تالية، بل قد تصبح قوى معادية، وكذلك بعض القوى التي تكون سلبية في مرحلة معينة قد تصبح إيجابية وقادرة علي العمل الثوري في مرحلة تالية([228]).

الثورة والحق في مقاومة الطغيان: قد يختلط مفهوم الثورة وما تحدثه من تغيرات جوهرية في المجتمع بمقاومة الشعب للسلطة الحاكمة للحد من طغيانها، والحق في مقاومة الطغيان وهو رد الفعل الاجتماعي للإخلال بالقاعدة الدستورية المقررة، وبالحريات الأساسية إخلالا على درجة كبيرة من الجسامة، ولمواجهة هذه الأوضاع يكون للشعب- في مجموعه- الحق في تغيير هذا المسلك لتحل الأحكام الدستورية محل الأحكام التي فرضتها السلطات الحاكمة دون سند دستوري أو قانونى، هذا وقد اختلف الفقه في نظرته إلى فكرة مقاومة الطغيان **فقد أنكر جانب من الفقه هذا الحق** لأنه لا يجد له أسسا قانونية يقوم عليه فليس من السهل على الحكام أن يضمنوا دساتيرهم الاعتراف بمثل هذا الحق الذي يكفل للمحكومين الاعتراض على تصرفاتهم ومقاومة سلطاتهم بالقوة عند الاقتضاء، لذلك كانت الأسس الي يقوم عليها هذا الحق أسسا سياسية([229])، بينما **اعترف جانب آخر من الفقه بحق** الأفراد في اللجوء إليه باعتباره أحد الوسائل التي تحمى الأفراد من تعسف سلطة الحكم في الدولة واستبدادها، مستندا في رأيه إلي أن علاقة الشعوب بالحكام علاقة عقدية ترتكز علي أساس أن الشعب هو صاحب السيادة وأنه يظل رغم ما يبرمه من عقد مع الحكام محتفظا بها، لا يتنازل عنها لأحد كائن من كان، وإنما يقتصر في هذا العقد علي مجرد تفويض هؤلاء الحكام مباشرة مظاهر تلك السيادة باسمه ولحسابه وتحت

([227]) **د. سالم بن سلمان الشكيلي**، مرجع سابق، ص1314، وما بعدها.
ومن أشهر الثورات المضادة في التاريخ الثورة الفرنسية المضادة عام 1793 والتي سميت أنذاك بثورة الفلاحين والتي بدأت في فيندى غربي فرنسا وسرعان ما تم مناصرتها من جيش أطلق على نفسه أسم الجيش الملكي الكاثوليكي وهو الاسم الحركي للثورة المضادة مستغلا كراهية الثوار للكنيسة ورجال الدين ، وحدوث حالة من التذمر بين صفوف الشعب الفرنسي، وكان الهدف الأساسي للثورة المضادة إعادة النظام الملكي، وامتدت هذه الثورة لمناطق أخرى في فرنسا وأخذت صورة حرب العصابات مع الجيش الجمهوري واستمرت ثلاثة سنوات حتى تمكن الجيش الجمهوري من القضاء علي الثورة المضادة وجيشها في ثلاثة سنوات وقدرت أعداد القتلى قرابة 170 -250 ألف قتيل أغلبهم من المدنيين فيما أرخ له المؤرخون باعتباره جريمة من جرائم الإبادة الجماعية، راجع **أ. حسان عمران**، مرجع سابق، ص12.

([228]) **د. رمزي طه الشاعر**، مرجع سابق، ص323، 324.

([229]) **د. محمد علي عبد السلام**، مرجع سابق، ص30، 31، **د. سالم بن سلمان الشكيلي**، مرجع سابق، ص1317، وما بعدها.

رقابته، بحيث يستطيع إذا تجاوز الحكام حدود التفويض، أو انحرفوا علي مقتضيات الصالح العام، أن يفسخ العقد، ويسترد بالتالي منهم التفويض، بل وأن يعلن عليهم العصيان والتمرد والمقاومة([230]).

المطلب الثالث

أنواع الثورات

هناك تقسيمات وتصنيفات مختلفة للثورات صنفها الفقه القانونى والسياسي حسب الزاوية والرؤية التى يري بها الثورة وعرفها من خلالها، فالبعض صنفها علي حسب قوتها واكتمالها، والبعض صنفها حسب الأثر المترتب عليها، والبعض قسمها علي حسب مقدار العنف الحادث فيها، والبعض تحدث عن مراحلها وتحولها من طور لأخر .

تنقسم الثورات من حيث قوتها واكتمالها إلى نوعين هما:

أولاً: ثورات شاملة: هي الثورات التي تهدف إلى تغيير ليس فقط النظم السياسية والدستورية في المجتمع، وإنما أيضا النظم الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تؤدى وبصفة تلقائية إلى إلغاء وتعطيل كافة التشريعات واللوائح والقرارات السارية المفعول بها وقت قيامها، ودون حاجة لأن تعلن عن ذلك صراحة، باعتبار أن مثل هذا الإلغاء أو التعطيل إنما يعد نتيجة منطقية للتغييرات الجذرية التي تحدثها الثورة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: ثورات جزئية: فهي الثورات الى تتعلق فقط بنظام الحكم أو بالتنظيم السياسي والدستوري في المجتمع، وبالتالي لا تكون في حاجة إلى تغيير معظم التشريعات العادية سواء أكانت قوانين أم لوائح وقرارات والتي تكون نافذه عند قيامها، ولذا فإن الغاء أو تعطيل أي من هذه التشريعات إنما يتطلب أن يعلن القائمون على الثورة عن ذلك صراحة ([231]).

تنقسم الثورات من حيث أثرها إلى نوعين هما:

أولاً: ثورات تأسيسية أو عظمى Foundational Revolutions : وهى الثورات التي يتم فيها محو وإزالة البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، وتضع الأساس لبنية جديدة لا يمكن محوها إلا بثورة آخري أكثر قوة وتأثيرا.

ثانياً: ثورات تحويلية Transformational Revolutions: وهي الثورات التي تقوم بنقل المجتمع من وضع لآخر؛ إلا أنها لا تتمتع بالديمومة والاستمرارية لأسباب مختلفة بعضها أيديولوجي، والأخر سياسي واستراتيجي([232]).

ومن أمثلة **النوع الأول:** الثورة الفرنسية عام 1789 والتي انهت حكم الملك لويس السادس عشر وحولت الحكم إلي نظام جمهوري، ورفعت شعار الحرية والإخاء والمساواة، كما استندت إلى دستور ينص علي حقوق

([230]) **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، ص509، وما بعدها.

([231]) ويري جانب من الفقه – بحق- أن الثورة سواء أكانت شاملة أم جزئية، فإنها لا تؤدى إلي سقوط كافة التشريعات العادية من قوانين ولوائح وقرارات وإلغائها بصفة تلقائية، فهذا أمر يتنافى في الواقع مع طبيعة الحياة البشرية التي تتطلب دائما أن تكون هناك تنظيمات قانونية تعمل في إطارها وتدور في فلكها، وإلا عمت الفوضى وشاع الفساد، ولا يعقل أن يكون ذلك من بين أهداف الثورة، فالأمر إذن يجب أن يترك للقائمين علي الثورة بحيث يسقطون ما يشاءون من تشريعات عادية ويبقون ما يشاءون من هذه التشريعات، راجع بالتفصيل **د. رمضان محمد بطيخ:** النظرية العامة للقانون الدستوري وتطبيقاتها في مصر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1995-1996، ص239، وما بعدها.

([232]) **د. نعمان أحمد الخطيب:** الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السابعة، 2011، ص598، **أ. خليل العناني:** الثورة المصرية" التداعيات الإقليمية والدولية"، مجلة الشئون العربية، مصر، عدد(145)، 2011، ص73.

الأفراد وواجباتهم، واعلنت قيام دولة المؤسسات ممثلة في الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مؤكدا علي حق الأفراد في التنظيم وحريتهم في الاعتقاد، وكذلك الثورة الروسية عام 1917 والتي لم تكتف بعزل القيصر بل عملت علي احداث تغييرات اجتماعية أساسية كإلغاء نظام الملكية الفردية؛ ومن أمثلة **النوع الثاني:** الثورات ذات الأهداف المحدودة، والتي ينحصر هدفها الأساسي في الاطاحة بالحكومة القائمة غالبا مثل ثورات أوربا الشرقية كالثورة البرتقالية في أوكرانيا، والتي كانت عبارة عن سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات السلمية التي خاضها مؤيدو زعيم المعارضة الأوكراني فيكتور يوشينكو الذي كان مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية في انتخابات 11 نوفمبر عام 2004 ، بعد اعلان فوز خصمه في الانتخابات رئيس الوزراء في ذلك الوقت يانوكوفيتش، حيث تفجرت الاحتجاجات وارتدى فيها مؤيدو يوشينكو الملابس البرتقالية اللون الدالة علي علم حزبه، وانتهت المظاهرات بحكم المحكمة الدستورية بطلان الانتخابات واعادتها، وفوز يوشينكو بها فيما بعد بنسبة 52% وتنصيبه رسميا رئيسا لأوكرانيا في 23 يناير 2005([233]).

تنقسم الثورات من حيث مقدار العنف إلى نوعين:

أولاً: ثورات دموية: وهي التي تنجح عابرة نهرا من الدماء والضحايا مثل الثورة الفرنسية عام 1789 التي تم فيها اعدام الملك لويس السادس عشر بتهمة الخيانة العظمى وزوجته وقتل أغلب حرس قصره، وصاحبها انشاء محاكم ثورية تم فيها محاكمة وإعدام كافة قادة الثورة من زملائهم الثوار، وكانت المقصلة هي الأداة المستخدمة في الإعدام، بل كانت تهمة معارضة الثورة كافية لقتل أي فرنسي حتى صارت الثورة مثال لأكثر الثورات دموية في العالم بعدما صار ضحاياها خلال العشر سنوات الأولى من عمرها يقدروا بمئات الآلاف من الفرنسيين([234]).

ثانياً: ثورة سلمية: وهي التي تنجح دون أن تتسبب في إراقة الدماء مثل الثورة الإيرانية عام 1979، والثورة المصرية في 25 يناير 2011 والتي تميزت بشبابها، وطريقته في عمليات الحشد والتعبئة ورفع الشعارات والتوحد حولها، والضغط عن طريق الانتفاضات السلمية المليونية، وقدرتها على إزاحة رأس النظام، والقضاء على شرعية النظام القديم (دون القضاء عليه) ، والمطالبة بنظام ديموقراطي جديد يستهدف إقامة دولة مدنية ديموقراطية ([235]).

تنقسم الثورات من حيث اكتمال مراحلها إلى نوعين هما ([236]):

([233]) **د. أيمن تعليب**، مرجع سابق، ص43، وما بعدها.

([234]) **أ. حسان عمران**: الثورة الفرنسية الأولي(1789-1799)، مركز أدارك للدراسات والاستشارات، مارس 2016، ص3، وما بعدها، متاح على شبكة الإنترنت على موقع:www.idraksy.net

([235]) أ. **محمد فرج**، مرجع سابق، ص55، **أ. محمد عتريس**، مرجع سابق، ص147.
وذلك علي الرغم من سقوط العديد من الشباب شهداء خلال هذه الثورة، فقد صرح وزير الصحة في ذلك الوقت أن عدد الذين ماتوا جراء الثورة حوالي 365 حتى فبراير، 2011؛ بينما رجحت مصادر أهلية أن عددهم يتجاوز الـ 500 خاصة أنه يوجد بعض الموتى لم يتم التعرف عليهم كما يوجد عدد غير قليل من المفقودين. وفي الرابع من أبريل من العام نفسه صرح مصدر مسئول بوزارة الصحة أن أعداد الوفيات في جميع المستشفيات ومديريات الصحة التابعة لوزارة الصحة في الأحداث وصلت إلى 384 شخصًا، ووصلت أعداد المصابين إلى 6467 شخصًا، لافتًا إلى أن مكاتب الصحة أرسلت بيانًا آخر يفيد بأن عدد المتوفين أثناء الأحداث في جميع مستشفيات مصر بلغ 840 شخصًا، راجع في أعداد شهداء ثورة يناير موقع موسوعة ويكيبديا علي شبكة الانترنت https://ar.wikipedia.org

([236]) **د. علي الصالح مولي**: الديمقراطية والثورة" تأملات في السياق والواقع والمآل"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، لبنان، العددان"26، 27"، 2014، ص39، 40.

أولاً: حركات احتجاجية في ظل أنظمة ديمقراطية: يكون الغرض من هذه الحركات الاحتجاجية إعادة تمركز المعارضة في وضعية أفضل مما هي عليه، أو الضغط السلمي علي الحكومة القائمة لتنفيذ مطالب المعارضة، وهو نتيجة للعقيدة الديمقراطية التي تتبنها وتسمح بها هذه الأنظمة، ويشترط في هذه لحالة ألا تتحول الحركات الاحتجاجية المعارضة إلى الانقلاب على فكرة الديمقراطية والاستحواذ على السلطة.
ثانياً: حركات احتجاجية في ظل أنظمة مستبدة: ويكون الغرض منها احداث تغييرات جذرية لا في الطبقة الحاكمة فحسب، بل في فلسفة الحكم نفسه، وهذه الاحتجاجات تنتهي عادة بثورات تنشأ بمقتضاها مسالك سياسية وأفاق ثقافية جديدة.

تنقسم الثورات من حيث مدلولها إلي نوعين هما([237]):

أولاً: المدلول القديم للثورة: كان الطابع الغالب للثورات في التاريخ القديم أنها وليدة اطماع سياسية تقوم بها أحد القوى السياسية بغية الوصول إلي سدة الحكم كرد فعل لليأس من نظام الحكم القائم بالفعل، فهى لم تقم علي أسس أو مبادىء واضحة أو نظريات أو برامج محددة، فالثورة وفقا لهذا المفهوم تقف عند حد الثورة السياسية التى لا تمتد إلي أكثر من تغيير نظام الحكم وشكل ممارسة السلطة، دون أن تمتد إلي إعادة تنظيم القواعد الأساسية التى تحكم حياة الجماعة سواء في القطاع الاجتماعي والقطاع الاقتصادى، ومن وحى المدلول قامت الثورات السياسية في انجلترا عام 1688، وفي أمريكا عام 1787، وفي فرنسا عام 1789، كرد فعل ضد المظالم السياسية التى كانت تقوم عليها الملكيات المطلقة.
ثانياً:المدلول المعاصر للثورة: الثورة عنده ليست مجرد صراع بين الشعب والحاكم طمعا في حقوق أكثر أو حريات أشمل، ولكنها أعمق من هذا بكثير فالثورة تحمل في طياتها التغيير الجذرى للأساس القانونى والاقتصادى للمجتمع، وليست التغيرات السياسية التى تحدث في اعقاب الثورات أو ملازمة لها إلا نتيجة منطقية لما تحدثه هذه الثورات في القطاع الاجتماعى والاقتصادى، لأنه مما لا شك فيه أن لكل ظاهرة اجتماعية صداها السياسي، ومتطلباتها الخاصة في شأن نظام الحكم وشكل النظام الدستورى.

المطلب الرابع

مبررات ثورتى 25 يناير و30 يونيو وتوصيفهما القانونى

تكشف الثورات السياسية والاجتماعية عما في باطن المجتمع من حقائق وأوهام، ومن تناقضات وصراعات في الأفكار، والأيديولوجيات، والمعتقدات المختفية غير المنظورة فهي في ذلك مثل الزلازل والبراكين([238]).

المبررات السياسية والقانونية لثورتى 25 يناير و30 يونيو: قامت ثورتى 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013 علي أسباب مختلفة، واوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة، وهو ما سيظهر من الأسباب التى سيتم سردها للثورتين فيما يلي:

([237]) **د. محمد جمال عثمان جبريل، د. علاء محى الدين مصطفي**، مرجع سابق، ص245، 246.
([238]) أ. **محمد فرج**، مرجع سابق، ص55.

أولاً: أسباب ومبررات ثورة 25 يناير 2011 ترجع إلى الآتي([239]):

1- شيخوخة النظام وانتهاء صلاحيته وهو ما جعله غير قادر علي تجديد شرعيته بما يكفي لدعم بقائه في السلطة. فقد عانت مصر من حكم الفرد، مما ترتب عليه أمراض ومضاعفات اوهنت الجسد المصري، فحكم الفرد أدى إلى شخصنة الحكم فارتبطت المصلحة الشخصية بالمصلحة العامة، واندمجت المصلحة العامة في المصلحة الشخصية للحاكم، ثم ارتبط الحاكم بقدر معين مع أشخاص بذواتهم كممثلين وحيدين للدولة موالين له يأتمرون بأمره ويستفيدون من مزايا قربهم من الكرسي، واضحوا لاحقا يشاركون في الحكم تحت سيطرته الفردية، واندمجت العلاقة الوظيفية الموضوعية بالعلاقة الذاتية الشخصية، وتحول المال العام إلى مال خاص، فتحولت مصر من دولة إلي شبه دولة([240]).

2- التلاعب بالدستور المصري بادخال تعديلات عليه ترسخ لتوريث الحكم.

3- ارتفاع درجة الاحتقان الداخلي لأسباب سياسية ومظالم اقتصادية واجتماعية.

4- زيادة درجة الوعي السياسي والحقوقي لدى فئات عديدة من المجتمع المصري، فلم يعد الصمت خيارا مطروحا أمام انتهاكات حقوق الإنسان، كما أن كثير من الشباب المصري لم يعد يطالب فقط بتحسين ظروفه المعيشية، وإنما يطالب أيضا بالحصول على حقوقه السياسية التي كفلتها له الدساتير المصرية من الحق في التعبير، والحق في تكوين الأحزاب، وحق التجمع والتظاهر.

5- دخول رموز فكرية وثقافية ظلت لفترة طويلة على الحياد إلى ساحة النضال السياسي.

6- زيادة المناعة الاحتجاجية لدى شباب المعارضة الجديدة، وتراجع ثقافة" الخوف والرهبة" من السلطة تدريجيا.

([239]) راجع في تفاصيل اسباب ثورة 25 يناير **د. محمد جمال عثمان جبريل، د. علاء محى الدين مصطفي**، مرجع سابق، ص247، وما بعدها، أ. **خليل العناني**، مرجع سابق، ص76 ، وما بعدها.
ظهرت ارهاصات ثورة 25 يناير 2011 وقبل إسقاط النظام السياسي القديم، في قيام الكثير من حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي، وتشكلت العشرات من الجبهات بين قوي المعارضة المختلفة-حزبية وغير حزبية-تضم بين صفوفها ليبراليين، وعلمانيين، وإسلاميين، وقوميين، وناصريين، ويساريين، وقد جمعهم هدف واحد هو إسقاط النظام المستبد، رفعت الثورة المصرية -ثورة 25 يناير 2011 - شعارا نمطيا يتطلع إليه المصريون جميعا على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية، وهو الدولة المدنية الحديثة وقوامها حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية . والأهداف هنا واضحة وتعني ببساطة لا سلطوية، لا حكم عسكريا، ولا حكم دينيا. والترجمة العملية لذلك، مثلما عكستها ورسختها جميع الثورات الإنسانية الكبرى في التاريخ القديم والمعاصر هي إقامة نظام ديمقراطي ليبرالي، راجع **د .هالة مصطفى:** الثورة المصرية.. عودة الروح والوعي، مجلة الديمقراطية، السنة الحادية عشرة، عدد (24)، أبريل 2011، ص12، 13.
وكانت بداية ظهور مؤشرات الثورة ما حدث في نجاح اللجنة الشعبية لمساندة الانتفاضة الفلسطينية في تنظيم أول تجمع جماهيري في الشارع المصري في أول أكتوبر عام 2000 والذي يعد الأول من نوعه منذ احداث 18، 19 يناير عام 1977 وقد تم ذلك التجمع أمام مبنى مجمع التحرير الخدمي بميدان التحرير احتجاجا علي القمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية الثانية ، ثم تلي ذلك المظاهرات التي نظمتها اللجنة أمام مبنى جامعة الدول العربية ومبنى الأمم المتحدة بالقاهرة في 20، 21 مارس 2003 احتجاجا علي الغزو الأمريكي للعراق ، وفي هذه الفترة تشكلت عدد من الحركات السياسية المعارضة منها جماعة 9 مارس لاستقلال الجامعات، وحركة كفاية التي كان لها دورا هاما في تحريك الحياة السياسية في مصر والتي قامت بتنظيم أول مظاهرة في ميدان التحرير يوم 12 ديسمبر عام 2004 تحت شعار " لا للتمديد لا للتوريث" ، ثم تطور الأمر عقب الانتخابات الرئاسية لعام 2005 وزادت ذرة الاحتجاجات علي تزوير الانتخابات الرئاسية والتي انضم فيها القضاة للمتظاهرين من الشعب منتقلين بالأوشحة من أمام نادي القضاة المصري حتى دار القضاء العالي، ثم عقب ذلك العديد من الإضرابات العمالية والتي أشهرها إضراب 6 إبريل 2008 بمدينة المحلة الكبرى، وقد كانت للحركات السياسية في مصر طرق جديدة مبتكرة في الاحتجاج علي النظام السياسي المصري منها استخدام الطبول والنعوش والشموع تعبيرا عن السخط وعدم الرضا عنه، كل ذلك كان من العلامات الدالة علي ميلاد ثورة 25 يناير، راجع أ. **هشام أنور مراد**: تحليل الثورة من الماضي إلي الحاضر ودستورها المستقبلي، المؤتمر السنوي السادس عشر" أثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي" ، والمنظم بكلية التجارة جامعة عين شمس، ديسمبر 2011، ص515، وما بعدها.
([240]) المستشار. **طارق عبد الفتاح سليم البشري:** ثورة مصر، مجلة شئون الشرق الأوسط، لبنان، عدد(138)، 2011، ص85.

7- إدراك المعارضة الجديدة أن مسألة التغيير هي واجب وطني محض يجب القيام به، دون التعويل على الدعم الخارجي.

8- هشاشة البنية الأمنية للدولة حيث اقتصر دور الأمن على تأمين النظام الحاكم فقط.

ثانيا: أسباب ومبررات ثورة 30 يونيو 2013 ترجع إلي الآتى: بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي كأول رئيس منتخب في انتخابات حرة ونزيهة بعام واحد، حدثت مظاهرات واحتجاجات من القوى المعارضة في مصر علي حكمه مؤيدةً، بفصيل كبير من الشعب المصري مطالبة أياه في البداية بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، تطورت فيما بعد لمطالبته بالرحيل، وانتهت بالفعل بعزله يوم 2013/7/3 ، بواسطة القوات المسلحة المصرية، بعد الاتفاق علي ذلك بينها وبين ممثلوا المعارضة، ومختلف المؤسسات الرسمية بالدولة، وتولية رئيس المحكمة الدستورية العليا البلاد لمرحلة انتقالية تنتهى بتعديل دستور 2012، وانتخاب رئيس جديد للبلاد([241])، **وترجع اسباب ثورة 30 يونيو 2013 إلي الآتي**([242]):

([241]) حيث جاء نص بيان القوات المسلحة يوم 2013/7/3 والخاص بعزل الرئيس مرسي كالأتى:
"بسم الله الرحمن الرحيم ... شعب مصر العظيم
1- إن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم أذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب 1 التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.
2- ولقد استشعرت القوات المسلحة - انطلاقا من رؤيتها الثاقبة - أن الشعب الذى يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم وانما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته ... وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي أملة وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسؤولية والأمانة.
3 - لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهودا مضنية بصورة مباشرة وغير مباشرة لإحتواء ،الموقف الداخلي واجراء مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر 2012 بدأت بالدعوة الى حوار وطني استجابت له كل القوى السياسية الوطنية وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة ... ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه
4- كما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مرة بعرض تقدير موقف استراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن على المستوى الأمني والإقتصادي والسياسي والإجتماعي ورؤية القوات المسلحة كمؤسسة وطنية لإحتواء أسباب الإنقسام المجتمعي وإزالة أسباب الإحتقان ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.
5- إجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد رئيس الجمهورية في قصر القبة يوم 2013/6/22 حيث عرضت رأي القيادة العامة ورفضها للإساءة الى مؤسسات الدولة الوطنية والدينية كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب المصري.
6- ولقد كان الأمل معقودا على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والإستقرار لهذا الشعب بما يحقق طموحه ورجائه، إلا أن خطاب السيد الرئيس ليلة أمس وقبل إنتهاء مهلة الـ 48 ساعة جاء بما لا يلبي ويتوافق مع مطالب جموع الشعب ... الأمر الذي استوجب من القوات المسلحة إستنادا الى مسؤوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد ... حيث اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته وينهي حالة الصراع والإنقسام ... وتشتمل هذه الخارطة على الآتي:
- تعطيل العمل بالدستور بشكل موقت.
- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
- إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الإنتقالية لحين إنتخاب رئيس جديد.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الإنتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله موقتا.
- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون إنتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للإنتخابات البرلمانية.
- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيادة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكا في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
– تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات .
7- تهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكافة أطيافه التزام التظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدي إلى مزيد من الإحتقان واراقة دم الأبرياء ... وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج عن السلمية طبقا للقانون وذلك من منطلق مسؤوليتها الوطنية والتاريخية.
8 - كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاء الشرفاء المخلصين على دورهم الوطني العظيم وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم.
حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته " .

([242]) **راجع في أسباب ثورة 30 يونيو 2013 كل من الآتي:**

1- هيمنة حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي للإخوان المسلمين علي مقاليد السلطة بداية من مؤسسة الرئاسة، مرورا برئاسة مجلس الوزراء وأغلب الوزارات الحيوية، والمحافظين، منتهين بالسيطرة علي السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي الشعب والشورى، مع عدم التفاهم مع المعارضة في ذلك الوقت المشاركين لهم في الثورة واقصائهم.

2- الازمات الاقتصادية المختلفة التى مر بها الشعب المصري من نقص في البنزين والجاز وانابيب البوتجاز، نهاية بأزمة انقطاع التيار الكهربائي.

3- سوء الحالة الأمنية في البلاد وتنامى الإرهاب في مصر مرة أخرى بعد تجفيف منابعه في تسعينات القرن الماضي.

4- خوف المسيحيين من وصول التيار الإسلامى للحكم خصوصا مع وصول بعض المتشدين منهم لمناصب هامة في الدولة آنذاك.

5- الوعود الانتخابية البراقة التى وعد بها الرئيس مرسي وحزبه الحرية والعدالة مع ضعف تنفيذ وعوده علي أرض الواقع.

6- تنامى ظهور التيارات الإسلامية المتشددة، وظهورهم إلي جوار الرئيس محمد مرسي، وفي اجتماعاته ولا سيما ظهور شخصيات تم محاكمتهم وإدانتهم في قضايا إرهابية في ثمانينات القرن الماضي.

7- المشاكل الدبلوماسية التى ظهرت في عهد الرئيس محمد مرسي وتفاقمها، منها أزمة سد النهضة بأثيوبيا، وموقف مصر أنذاك من الثورة السورية، ومن دولة إيران، ومن الثورة الليبية، وغير ذلك من المشاكل الدبلوماسية.

8- صدام الرئيس محمد مرسي مع سلطات الدولة ومؤسساتها المستقرة منذ عهود طويلة فاصطدم بمؤسسة القضاء وكان أشهر هذا الصدام عزله للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود ، وعزله

د. عمار علي حسن: هل تصحح 30 يونيو مسار الثورات العربية، مجلة الشئون العربية، مصر، عدد (155)، 2013، ص33، وما بعدها، **أ.مصطفي عبد العزيز مرسي:** تأثير ثورة 30 يونيو علي علاقات مصر العربية والإقليمية، مجلة الشئون العربية، مصر، عدد (155)، 2013، ص18، وما بعدها، **أ. أحمد عاطف عبد الرحمن**: 30 يونيو تصحيح ثورة من أجل إصلاح الثورة، مجلة المال والتجارة، مصر، عدد(531)، يوليو 2013، ص2، وما بعدها، **د. أحمد الصاوي**: 30 يونيو الشعب المعلم يبهر العالم، مجلة المجلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد(16)،سنمبر 2013، ص7، وما بعدها، **أ. محمد نور الدين:** تحديات ثورة "30 يونيو"، مجلة شئون الشرق الأوسط، لبنان، عدد(145)، 2013، ص2، وما بعدها، **أ. حسين عبد الغنى:** دور الرأسمالية في خطف ثورتى يناير ويونيو، مجلة المستقبل العربي، لبنان، عدد(419)، يناير 2014، ص132، وما بعدها،**أ. أسامة الرشيد:** استراتيجية الإعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الإنقلاب ، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، عدد(6)، يناير 2014، ص101، وما بعدها،**أ. سيد محمدين:** قراءة في مصر المستقبل بعد العبور الأول للثورة باقرار دستور 2014، مجلة إدارة الأعمال، مصر، عدد (144)، مارس 2014، ص6، وما بعدها.

وراجع في أسباب ثورة 30 يونيو 2013 مقالات منشورة علي شبكة الإنترنت لكل من:

د. أحمد سامح: 30 يونيو بداية ثورة التصحيح المصرية .. للاطاحة بحكم الأخوان، مقالة منشورة يوم 23 يونيو 2013 علي الموقع الإلكترونى لجريدة الرأى: http://www.alraimedia.com

أ. هاني نسيره: ثورة يونيو مخاضات ثورة طويلة الأجل، مقال منشور بتاريخ 24 يوليو 2013 علي الموقع الإلكترونى : http://medium7.blogspot.com.eg

د. شريف درويش اللبان: ملامح تاريخية في ذكرى ثورة 30 يونيو، مقالة منشورة بتاريخ 15 يوليو 2014 علي الموقع الإلكترونى للمركز العربي للبحوث والدراسات: http://www.acrseg.org

, Egypt Independent. 2012-11-17,"Egyptian churches withdraw from Constituent Assembly"Article: http://www.egyptindependent.com. Available at:

, New York Times. 30/3/2013,"Short of Money, Egypt Sees Crisis on Fuel and Food" Article: Available at:http://www.nytimes.com.

ومقالة تحت عنوان" الفرحة تعم شوارع مصر بعد عزل الجيش للرئيس مرسي"، منشور علي موقع فرانس 24 علي شبكة الإنترنت يوم 2013/7/4 : http://www.france24.com.

لقائد القوات المسلحة المشير حسين طنطاوى، ورئيس أركانه سامى عنان، مع وجود تصريحات من المقربين من رئيس الدولة أنذاك باعادة هيكلة جهاز الشرطة، مما يعنى أنه سيتم تصفية قيادات الصف الأول والثانى والثالث من هذا الجهاز.

9- حدوث استقالات جماعية في هيئة المستشارين الخاصة بالرئيس محمد مرسي، والتى برروها أنه لا يستجيب لنصائحهم واطروحاتهم له.

10-تركيز الإعلام المصري علي سلبيات حكم الرئيس محمد مرسي مما ساعد في زيادة السخط عليه وعلي الحزب الذي ينتمى إليه.

11-عدم المرونة وسوء التقدير الذي أصاب الرئيس محمد مرسي، وحزبه السياسي في التعامل مع الأزمة حتى صارت الدولة المصرية علي حفى حرب أهلية.

التصنيف القانونى لثورتى 25 يناير و30 يونيو: وبانزال ما استعرضناه من مفاهيم وتقسيمات مختلفة للثورة يمكن القول أن ثورتى 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013 يمكن تصنيفهما علي أنهما ثورتين شعبيتين مدنيتين تحتيتين فهما لم يفرضا من أعلي السلم السياسي والاجتماعي، وإنما قامت بهما فئات مجتمعية وطبقية متباينة، كما أنهما لم يكونا ثورتين نخبويتين أو فئويتين، وإنما هما ثورتين شعبيتين، ولم تكونا فوضويتين غير منضبطتين، وإنما كانتا ملتزمتين بأهدافهما واضحتين في سلوكهما الجمعي، ومتسقتين في استراتيجياتهما، وتحركاتهما الميدانيتين، أما كونها مدنيتين: فلأنهما كشفت عن الحضور الراق للمكون الإنساني والأخلاقي في الشخصية المصرية، فضلا عن إحياء المكون المدني في السياسة العربية الذي ظل مهملا طيلة العقود الستة الماضية فقد كان المحدد العسكري هو الضابط لقيام الثورات في البلاد العربية، وقد كان " العسكر" هم الفاعلين الرئيسين في هذه الثورات ليس فقط باعتبارهم أهل القوة والمكنة، بل باعتبارهم الأجدر والأكفاء علي إدارة شئون الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات، بيد أن الثورة المصرية اسقطت هذه الأطروحة حين دفعت بالمحدد المدني (الشعب) إلي الواجهة([243]).

غير أن ثورتين 25 يناير 2011 ، 30 يونيو 2013 حتى الآن هما ثورتين جزئيتين لم تكتملان، فلم يحدث تغير جذري وفعلي في النظام السياسي والاقتصادى والاجتماعي للدولة المصرية، بل كل ما حدث هو تغيير في رأس السلطة الحاكمة مع منح بعض الحريات الساسية للشعب المصري لم تكن متاحة لهم في ظل الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، فهما ثورتين بالمفهوم التقليدى القديم للثورة، كل ما قاما به هو تغيير جزئي اقتصر علي نقل مقاليد السلطة من فئة حاكمة لفئة أخرى فيما يطلق عليها البعض **ثورات القصر**، والتى أقصي ما تستطيع تحقيقه في الأمد الطويل هو استبدال نخبة اصبحت في حالة انحلال بنخبة أخرى قوية، وسرعان ما تلبث هذه

([243]) راجع في هذا السياق **أ. خليل العناني**، مرجع سابق، ص74.

النخبة الجديدة أن تعود إلي وسائل النخبة القديمة التى حلت محلها، أى أن الأوركسترا تتغير وتظل الموسيقي كما هي([244]).

المبحث الثاني
الثورات المصرية والدساتير

الدستور هو التأطير القانوني للظواهر السياسية، فالدستور هو تكريس للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبلد ما، ويتعين عليه الإحاطة بالأحداث والمتغيرات التي تلحق بهذا الواقع ([245])، وسنحاول في هذا المبحث التعرف مفهوم الدستور والمفاهيم القانونية المرتبطة بالثورة، ثم نحاول أن نلقي نظرة فاحصة علي التاريخ السياسي المصري من حركات سياسية، وثورات تاريخية محاولين استخراج واستنباط أثر الحراك السياسي أيا كانت قوته ونهايته علي النظام الدستورى المصري ، وبعد ذلك نعود لآراء الفقه المختلفة التى جاءت متناوله أثر الثورات علي الدساتير بصفة عامة والقوانين محاولين تطبيق ذلك علي الحالة المصرية، وذلك فيما يلي.

المطلب الأول
الوضع الدستورى للثورات

قبل الخوض في الوضع الدستورى للثورات باعتبارها أنها خروجا علي أحكام ونواميس الدساتير كان لابد من التعرض للمفهوم الفقهي للدستور، ثم نتاول بحث مدي مشروعية الثورة، وشرعيتها وذلك فيما يلي:

مفهوم الدستور: يمثل الدستور أهمية بالغة باعتباره الإطار القانوني العام لنظام الحكم في المجتمع وكيفية ممارسة السلطة، وهي كلمة فارسية الأصل معناها" الأساسي"، ويقابل هذه الكلمة في اللغتين الإنجليزية والفرنسية مصطلح" Constitution" والتي من معانيها" التأسيس أو البناء أو التنظيم أو التكوين Establishment,Institution,Building&Composition"، ولهذا يقال في بعض الدول العربية على الدستور"

([244]) راجع قريب من ذلك **د. فاطمة حمادة عبد العظيم عمران**، مرجع سابق، ص344.
بينما يري البعض أن كلا الثورتين مرتبطين ببعضهما من حيث الشكل؛ إلا أنهما متناقضين من حيث الأهداف والغايات حتى ولو تشابها في بعض التفاصيل ، فقد استغلت 30 يونيو 2013 نقاط الضعف التى ظهرت في 25 يناير2011 ، والتى تمثلت في الآتي:

1- ثورة 25 يناير 2011 عجزت عن اسقاط النظام صحيح أنها أجبرته علي تقديم تنازلات مهمة وجذرية بحساب اللحظة تمثلت في إجبار مبارك علي التنحى وحل الحزب الوطنى والبرلمان بغرفتيه (الشعب والشورى)، بل وقد ذهبت إلي ما هو أبعد من ذلك عن طريق وضع رجال النظام القديم في السجن ومحاكمتهم الواحد تلو الأخر بما فيهم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك؛ إلا أنها لم تتمكن فعليا من هدم النظام السياسي ذاته فبقيت أجهزته وجماعات مصالحه وخطابه السياسي كما هو بلا تغيير ولعل عدم القدرة علي إصلاح وتطوير قطاعات الأمن والقضاء كانت حاسمة في فشل الثورة في التخلص من النظام القديم.
2- عدم اتحاد الثوار فالخلاف والاختلاف بين الثوار تحول لصراع كامل بينهم .
3- عجزت ثورة يناير عن تحسين الأوضاع المعيشية والأمنية للمواطنين. راجع **د. أحمد عبد ربه**: بين يناير ويونيو: المقايضات الخمس، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد(59)، يوليو 2015، ص32، 33.

([245]) راجع:
Giequel,Jeanet Hauriou,Andre:Droit constitutionnel et institutions politiques Montchrestein,Paris,1975,op.cit,p.p15-16.

القانون الأساسي"، ولم تعرف مصر اصطلاح الدستور إلا منذ صدور دستور عام 1923 فحتى هذا التاريخ كان سائدا اصطلاح " القانون النظامي" أو " القانون الأساسي" للدلالة على الوثيقة الدستورية ذاتها ([246]).

ويعرف الدستور بأنه" الوثيقة القانونية التي تصدر عن هيئة خاصة غير الهيئة التي تضع القوانين العادية، وطبقا لإجراءات خاصة مغايرة للإجراءات التي تصدر بها القوانين العادية، وتتضمن القواعد المتعلقة بنظام الحكم في دولة معينة في وقت معين"([247])، كما يعرفه البعض بأنه" له معنيين **الأول: مادى أو موضوعي**: وهو يراد به مجموعة القواعد المتعلقة بتنظيم نشاط وفعاليات الدولة أي كل ما يتعلق بتنظيم شئون السلطات العامة بها، **والثاني: شكلي**: ويقصد به الوثيقة التي تنظم عمل مؤسسات الدولة والتي تشير إلي أن تحضير موادها وتعديلها لا يمكن أن يتم إنجازه إلا وفق شروط خاصة تختلف عن القواعد القانونية الأخرى"([248])، كما عرفه البعض بأنه" المبادئ والقواعد الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في دولة ذات سيادة، هذه المبادئ والقواعد هي التي تحدد سلطات الحكومة وواجباتها وتضمن لأفراد الشعب حقوقا معينة، فالدستور يتم وضعه والموافقة عليه ليكون مرشدا لحكم الدولة، وهو الذي يقيم الحدود بين العلاقات بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية سواء فيما بينها أو بينها وبين المواطنين، ويقسم الدستور إلي مواد يراعي في صياغتها الإحكام والإجمال"([249]).

الثورة ومشروعية السلطة وشرعيتها: المشروعية " La légalité" تعنى بإيجاز شديد احترام القانون بمعناه العام، وفي معنى أخر تعنى: خضوع الجميع حكاما ومحكومين لحكم القانون، هذا فضلا عن خضوع القاعدة القانونية الأدنى للقاعدة القانونية الأعلى منها طبقا لما يمليه مبدأ تدرج القواعد تدرج القواعد القانونية، كما تحتم أن تتوائم تصرفات الهيئات الحاكمة الدنيا للهيئات الأعلى منها التي تحتل الدرجة الأعلى في السلم القانوني أو التدرج الهرمى للهيئات الحاكمة([250]).

وبالتالي يمكن تعريف السلطة المشروعة Pouv légitime بأنها" السلطة التي يقبلها المحكومون ويرتضونها إيمانا بالمبدأ الذي تقوم عليه، سواء تمثل ذلك في الإيمان بحق الأقوى، أو في الاعتقاد في المصدر الإلهي للسلطة، أو في اسنادها إلي اختيار الشعب والتعاقد معه ..الخ، ويلاحظ من ذلك اختلاف الأسس التي يمكن أن تقوم عليها مشروعية السلطة وتنوعها عبر الزمان، والسلطة الشرعية أو القانونية Légal حاليا تعنى" الحكومة التي يتقلد فيها الحكام السلطة بعد اتباع الإجراءات والأوضاع التي نص عليها الدستور أو القانون"([251]).

وفي حين يري جانب من الفقه أن مبدأ الشرعية ينم عن فكرة سياسية بحته Purement politique ، وعن مبدأ دستوري Constitutionnel، وهو فكرة أو مبدأ عملية تأسيس السلطة أو عملية اسنادها، فالسلطة

([246]) **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، 17، وما بعدها، **د. محمد علي عبد السلام**، مرجع سابق، ص40، 41.

([247]) وليس المقصود بأن الدستور هو الوثيقة القانونية ضرورة أن يصدر في وثيقة واحدة، فمن الممكن أن يصدر الدستور في أكثر من وثيقة، ومثال ذك ما حدث في فرنسا حيث صدرت ثلاثة وثائق دستورية في 24، 25 فبراير، 16 يوليو عام 1985، وهي التي تكون من مجموعها دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية، راجع **د. رمزي طه الشاعر**، مرجع سابق، ص44.

وعلى الرغم من الوثيقة الدستورية تصدر في معظم الحالات عن هيئة خاصة طبقا لإجراءات خاصة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض الوثائق الدستورية التي تتبعها السلطة التشريعية في اصدار القوانين العادية. راجع **د.محمد علي عبد السلام**، مرجع سابق، ص41.

([248]) **د. ثامر كامل محمد الخزرجي**: النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة، دار المجد لاوى للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2004، ص281.

([249]) أ. **محمد عتريس**، مرجع سابق، ص196.

([250]) **د. محمد أبوزيد محمد علي**: القضاء الإداري، دون ناشر، الطبعة الثانية، 2009، ص23.

([251]) **د. محمود عاطف البنا**: الوسيط في القضاء الإداري، دون ناشر، الطبعة الرابعة، 2012، ص6.

الشرعية هي السلطة التي خرجت بأساليب شرعية إلى حيز الوجود، أما مبدأ المشروعية فهو تعبير قانونى بحت قصد به أن أعمال السلطة الشرعية ليست بالضرورة كلها مشروعة ([252])، فالشرعية تتطابق مع المشروعية في حدود ما تتضمنه الأخيرة من قواعد عادلة، فالشرعية فكرة مثالية تحمل في طياتها معنى العدالة وما يجب أن يكون عليه القانون، فمفهومها أوسع من مجرد احترام قواعد القانون الوضعي([253]).

ومن هنا كانت شرعية الثورة علي المشروعية الظالمة، فالثورة بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون مشروعة لأنها خروج علي قواعد القانون المطبق التي تمثل المشروعية، ولكنها تكون شرعية إذا اتفقت مع قواعد الشرعية القائمة علي الحق والعدل([254])، ومن هنا كانت السلطة أو الحكومة الواقعية أو الفعلية gouv.de fait التي تصل للحكم بعد الثورة، دون اتباع الأوضاع والشروط المقررة في النظام القانوني القائم، حكومة شرعية لالتقاء الأهداف التي تسعى إليها وتطلعات الجماعة وأمالها([255]).

المطلب الثاني

التاريخ السياسي للدساتير المصرية

يظهر من المتابع والمفحص للتاريخ الدستورى المصري القديم والمعاصر أن كافة الوثائق ذات الطبيعة الدستورية في مصر جاءت مواكبة لأحداث سياسية كبري، باعتبارها انعكاسا لحالة توازن القوى الاجتماعية والسياسية في لحظة معينة، وايذانا بالانطلاق نحو مرحلة جديدة.

الوثائق الدستورية المصري خلال الفترة من عام 1882 وحتى عام 1913: جاءت ارهاصات صدور دستور 1882 إلي الحراك السياسي المصري في ذلك الوقت والذي نتج عنه، اللائحة الأساسية بمجلس شورى النواب المصري في 23 أكتوبر عام 1866، ثم اللائحة الأساسية لمجلس النواب في 7 فبراير عام 1882 تجسيدا للتوازن بين توجهات الحركة الشعبية التي بلغت أوجها في **الثورة العرابية** بين عامي (1881، 1882)، فصدر دستور عام 1882 عن طريق الجمعية الوطنية في صورة عقد بين خديوي مصر من ناحية، ونواب الشعب من ناحية أخرى، وهو ما يظهر من ديباجته والتي جاءت " نحن خديوي مصر ... بناء ما قرر مجلس النواب وموافقة مجلس نظارنا

([252]) **د. رأفت فوده:** أصول وفلسفة قضاء الإلغاء، دار النهضة العربية، 2017-2018، ص28.
وهذا الجانب من الفقه يري أن المشروعية والشرعية مترادفان لأن المبدأ يعد قيدا على تصرفات السلطات العامة ويتطلب الالتزام بكافة القواعد القانونية، ومن بين هذه القواعد المبادئ القانونية العامة التي يستقر عليها المجتمع فضلا عن الالتزام بقواعد المشروعية الوضعية، وطالما أن هذا المبدأ يعنى احترام الأفكار المثالية التي تحمل في طياتها معنى العدالة، ويعنى احترام قواعد المشروعية الوضعية، فلا مجال للتفرقة بينهما، راجع **د. طارق فتح الله خضر**: القضاء الإداري، دون ناشر، 2003-2004، ص18.

([253]) **د. طارق فتح الله خضر**، مرجع سابق، ص17.

([254]) **د. محمد أبوزيد محمد علي**، مرجع سابق، ص19.
ويبقي من الأهمية بمكان أن نوضح أن السلطة الشرعية بتوجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو التضاؤل فكثير من النخب الحاكمة قد تستولي على السلطة دونما سند من مصادر المشروعية، إلا أنها تكتسب شرعيتها بمرور الوقت مع قبول المحكومين لها (ليس مجرد إذعانهم)، وهنا نظام حاكم يبدأ حكمه مستندا إلى قواعد المشروعية إلا أنها مع مرور الوقت تفقد شرعيتها، ومن هنا تحاول كل الأنظمة الحاكمة أن تكرس شرعيتها، راجع **د. ثامر كامل محمد الخزرجي**، مرجع سابق، ص178.

([255]) راجع قريب من ذلك **د. محمود عاطف البنا**، مرجع سابق، ص6، 7.
فالشرعية تعنى" اقتناع أغلبية المجتمع بأن السلطة المعنية تعمل لخير الشعب وتوفر خلاص البلاد، وأن هذه السلطة تحافظ على قيمها الرئيسية مثل هذه السلطة يحترموها الشعب بالفعل، ويحبها بالقلب"، راجع **أ. سيرجى قرة موزا**، مرجع سابق، ص230.

نأمر بما هو آت.."، وكان لصدور الوثيقة الدستورية إيذانا بتغيير إيجابي في اتجاه الحركة السياسية سريان ما تم إجهاضه بالاحتلال البريطاني لمصر عام 1882، وبالطبع الاحتلال البريطاني لم يرض عن ذلك الدستور والغي بناء علي تقرير اللورد دوفرين في 7 فبراير عام 1882 ، ثم صدر عقب ذلك قانونى نظامي جديد في أول مايو عام 1883، والذي جعل من المجلس النيابي في الدولة مجلسا خاضعا ومستسلما تمام لسلطات الاحتلال، حتى بدأت الحركة الوطنية ضد الاحتلال الإنجليزي والتي تزعمها الزعيم مصطفي كامل، وانتهت بإلغاء دستور 1883 ووضع قانون نظامي عام 1913([256]).

الوثائق الدستورية المصري خلال الفترة من عام 1923 وحتى عام 1952:: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولي قامت الثورة المصرية في عام 1919 ضد الاحتلال البريطاني مطالبا باستقلال مصر استقلالا تاما، وكان من نتائج الثورة أن اصدرت الحكومة البريطانية تصريح 28 فبراير لسنة 1922 والذي اعلنت فيه إلغاء الحماية على مصر والاعتراف باستقلالها، وكان نتيجة ذلك صدور دستور عام 1923 والذي وضع على غرار أحدث الدساتير العالمية المطبقة في ذلك الوقت، وبهذا الدستور انتقلت مصر إلي مرحلة جديدة قوامها النظام الدستوري الذي يكون فيه الحاكم مرتبطا بما جاء بالدستور من مبادئ وأحكام، وانتهت به فترة الحكم المطلق التي سادت مصر خلال تاريخها الطويل؛ بيد أن البلاد ما كادت تحظى بالحياة الدستورية في ظل دستور 1923 حتى دب الخلاف بين الملك والسلطات الدستورية في الدولة، فقد كره الملك القيود التي فرضها عليه النظام الدستوري والتي كان يحتمها النظام النيابي البرلماني، مما جعل هناك خلاف بين الملك والبرلمان من جانب، والملك وبعض الوزارات من جانب أخر([257]).

ونتيجة رغبة الملك في توسيع اختصاصاته علي خلاف ما يقضي به النظام البرلماني السليم الوارد النص عليه في الدستور، وقام الملك بحل مجلس النواب والشيوخ علي خلاف ما تقضي به أحكام الدستور، وقام بإلغاء دستور 1923، وإصدار دستور عام 1930، والذي وسع من صلاحيات الملك، واضعف من اختصاصات السلطة التشريعية لمصلحة السلطة التنفيذية، وضيق إلي حد كبير من الحقوق والحريات الفردية، وقد قوبل هذا

([256]) راجع **د. محمد عبد الشفيع عيسى**: الدستور والثورة درس الماضي ونداء المستقبل (حالة مصر)، مجلة المستقبل العربي، لبنان، عدد (40)، يوليو 2012، ص136، **د. شريف محمد شاكر محمد عفيفي**، مرجع سابق، ص16، وما بعدها.

([257]) ومن الأمثلة الدالة على تلك الأزمة الدستورية ما حدث عندما حضر الشيوخ والنواب في الموعد المحدد لانعقاد جلستهم في 23 يونية 1930 – قام ويصا واصف رئيس مجلس النواب بتكليف البوليس المخصص لحراسة البرلمان بتحطيم السلاسل الحديدية المغلق بها الباب ودخل النواب والشيوخ كل فريق إلي قاعته حيث تلي مرسوم تأجيل الاجتماعات ثم أقسم كل من أعضاء المجلسين اليمين بالمحافظة علي الدستور وأرسل كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ خطابي احتجاج علي هذه التصرفات الاستبدادية الاستفزازية والمخالفة لأحكام الدستور إلي رئيس الوزراء إسماعيل صدقي، كما أصدر الأعضاء من النواب والشيوخ مذكرات احتجاج واستنكار لما ارتكبته الحكومة من مخالفات دستورية، وعقب ذلك تم اجتماع مؤتمر من الشيوخ والنواب من أعضاء مجالس المديريات في(313) نادى الحزب السعدى يوم 26 يونية 1930 وسجلوا علي الحكومة تجاوزاتها بالآتي:

1- بأن الوزارة عمدت إلي حكم البلاد حكما مطلقا بعد تشكيلها ولم تتقدم إلى نواب الأمة لتنال ثقتهم والتي بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكما دستوريا.
2- أن الحكومة أجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر بمرسوم ملكي وتدخلت في صميم الإجراءات والقواعد الدستورية لمنع تلاوة هذا المرسوم داخل قاعات البرلمان على نواب الأمة وشيوخها.
3- أوصدت الحكومة أبواب البرلمان بالقوة المسلحة في وجهة ممثلي الأمة وشيوخها ونوابا لتمنعهم من القيام بأداء واجبهم الدستوري.

وقرر المؤتمر:

أولا: الدفاع عن الدستور.

ثانيا: عدم التعاون مع الحكومة والدعوة لتنظيم هذا الموقف وخاصة إذا تعمدت الحكومة إيقاف العمل بالدستور واغلاق البرلمان.

ثالثا: القسم على ما سبق وإبلاغ هذه القرارات إلى الأمة بكافة طوائفها. راجع في تفاصيل هذا الصدام وما تبعه من أحداث أ**. محمد عبد الفتاح أبو الفضل:** تأملات في ثورات مصر 1919، الجزء الثالث، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016، 269، وما بعدها.

الدستور بمعارضة شعبية عنيفة فشلت الحكومة في القضاء عليها بكل وسائل البطش والإرهاب التي لجأت إليها، واضطر الملك فؤاد في النهاية في الإذعان لإرادة الشعب والغي دستور 1930، واعاد العمل بدستور 1923 بمقتضي الأمر الملكي الصادر في 12 ديسمبر سنة 1935([258]).

الوثائق الدستورية المصري خلال الفترة من عام 1952 وحتى عام 1971: قامت مجموعة من ضباط الجيش المصري أُطلق عليهم أسم الضباط الأحرار بالانقلاب علي الملك في 23 يوليو عام 1952 نظرا لتردى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالبلاد، ولاق ذلك الانقلاب تأييدا شعبيا فانقلب إلى ثورة شعبية اسقطت دستور 1923 بموجب إعلان دستوري صادر من القائد العام للقوات المسلحة بصفته قائد الثورة المصرية في العاشر من شهر ديسمبر سنة 1952، وقرر الإعلان تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يقره الشعب، وبالفعل قامت لجنة مؤلفة من خمسين عضوا من كبار رجال الفكر والسياسية أنذاك بإعداد دستور عام 1954، إلا أنه لم يلق قبولا ([259]).

وعهد الرئيس جمال عبد الناصر إلي مكتبه الفني بإعداد دراسة دستورية مقارنة، وإعداد دستور يستمد نصوصه ويستوحى أحكامه ومبادئه من ظروف المجتمع المصري والبيئة المصرية ويحقق أهداف الثورة، ويستوحى منه الشعب أحلامه وأمانيه، وعرض بعد إعداده علي مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء، وذوى الرأي وأصبح نافذا في 23 يونيو 1956 بعد موافقة الشعب عليه في استفتاء شعبي عام([260]).

لم يستمر دستور سنة 1956 طويلا حيث شاءت الظروف أن تتم الوحدة بين مصر وسوريا في 21 فبراير سنة 1958، وباندماج مصر مع سوريا قامت دولة جديدة وزالت بهذا الاندماج الشخصية القانونية للدولة القديمة وظهرت شخصية قانونية أخرى للدولة الجديدة المندمجة، مما يستتبعه نهاية الدستور القائم الذي كان معمولا به في الدولة القديمة، وظهور نظام دستوري جديد يتطابق والوضع الجديد الذي ظهر بقيام وميلاد الدولة الجديدة ([261])، وصدر بالفعل دستور الجمهورية العربية المتحدة في 5 مارس 1958، ولم تستمر الوحدة

([258]) **د. رمزي طه الشاعر**، مرجع سابق، ص405، وما بعدها.
ولا شك أن دستور 1923 كان يعكس روح العصر ومتجاوبا مع قوة الدفع الشعبي الممثلة في ثورة 1919، كما أنه يعكس حالة توازن القوى الاجتماعية والسياسية وقت صدوره وحال دخوله حيز النفاذ من حيث طبيعة الدولة ملكية وراثية، ونظامها السياسي ملكي شبه برلماني، وشكل الحكومة نيابي، ومن حيث توزيع السلطات بين البرلمان والملك مع ضمان حقوق الاحتلال البريطاني، راجع **د. محمد عبد الشفيع عيسى**، مرجع سابق، ص138.

([259]) يري البعض أنه بسقوط دستور 1923 كان إعلانا بنهاية العصر الليبرالي ليس في مصر فقط بل في معظم أنحاء الوطن العربي، فقام النظام السياسي في جميع الدول العربية التى قامت بها ثورات تحررية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي علي غرار النظام المصري الذي يلعب فيه الحاكم الفرد دور رب الأسرة الذي يخضع الجميع لسلطته المطلقة، وينفرد وحده باتخاذ القرارات، وتندمج فيه كل السلطات فهو المشرع والقاضي والجلاد، وهو منبع الفضائل كلها، وخلاصة الشجاعة والحكمة والعقل، وكل ما هو صالح يتم من خلال توجيهاته، فهو وحده الذي يقرر والجميع ينفذون وليس لأحد الحق في أن يراجعه في قرار اتخذه، أو يتطاول فيشير عليه، وهو ما يظهر من البيان الصادر من مجلس قيادة الثورة بسقوط الدستور والذي أوضح أن الحكومة الجديدة ستتولي جميع السلطات لحين وضع دستور جديد، مع أشارة – بشكل غامض - لمراعاتها المبادىء الدستورية العامة وصالح جميع المصريين دون تفريق أو تمييز؛ كما يرجع البعض اسباب عدم إقرار دستور 1954 فيما بعد والموضوع من لجنة مكونة من كبار اساتذة الجامعة والقضاة ومثقفي مصر وفنانيها أنذاك لأنه كان ذو نزعة ليبرالية صرفة وهو ما يتناقض مع فكر قادة الثورة أنذاك، راجع في تفاصيل ذلك **أ. صلاح عيسي :** دستور في صندوق القمامة، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، 2013، ص111، وما بعدها.

([260]) **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، ص159، 160.

([261]) **د. رمزي طه الشاعر**، مرجع سابق، ص525، 526.

كثيرا فحدث الانفصال في 28 سبتمبر 1961، مما استتبعه صدور اعلان دستوري في 27 سبتمبر 1962 ، وبتاريخ 24 مارس 1964 صدر الدستور المصري المؤقت([262]).

وكان ما ورد في مقدمة دستور 1964 ملزما لمجلس الأمة المنتخب انتخابا شعبيا مباشرا في العمل على وضع دستور دائم للبلاد وطرحه على الشعب للاستفتاء، وبالفعل بدأ المجلس بتشكيل لجنة من بين أعضائه لتحضير مسودة الدستور الدائم وبدأت اللجنة أعمالها في شهر يونيه 1966 وانتهت في شهر مارس 1967 ، لكن نكسة 1967 حالت دون الاستفتاء علي هذا الدستور ، وجاء بيان 30 مارس 1968 والذي جرى الاستفتاء عليه في 2 مايو 1968 ليعلق الاستفتاء الشعبي علي مشروع الدستور الدائم حتى انتهاء عملية إزالة آثار العدوان، إلا أن موت الرئيس جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970، واختيار الرئيس محمد أنو السادات في 15 أكتوبر 1970 ليخلفه.

الوثائق الدستورية المصري خلال الفترة من 1971 وحتى 2011: بعد تولي الرئيس أنور السادات الحكم في مصر حدث صدام داخلي شديد بينه وبين حائزي السلطة في مصر، انتهى بانقلاب الرئيس أنور السادات عليهم فيما اطلق عليه في ذلك الوقت ثورة التصحيح في 15 مايو 1971 ضد مراكز القوى([263])، فطلب السادات من مجلس الشعب التعجيل بإنهاء مشروع الدستور الدائم وذلك في 20 مايو 1971، وقد قامت لجنة مشكلة من ثمانين عضوا بمجلس الشعب بوضع مشروع الدستور وعرضة في 23 يوليو 1971 علي المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي، وقد تم استفتاء الشعب عليه في 11 سبتمبر سنة 1971، ويتميز دستور 1971 بكونه دستورا شعبيا في إعداده لكونه موضوع بمعرفة لجنة مشكلة من أعضاء مجلس الشعب، وشعبيا في إقراره لإقراره عن طريق الاستفتاء الشعبي، وهو ما يجسد قمة الديمقراطية في وضع الدساتير([264]).

وتم تعديل دستور عام 1971 أكثر من مرة **الأولي**: عندما تقدم أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشعب في 16 يوليو سنة 1979 بثلاثة طلبات لتعديل لدستور، وفي 18 يوليو سنة 1979 شكلت لجنة لدراسة التعديلات المقترحة والتي شملت المواد (1، 2، 4، 5، 77)، والمتعلقة بنظام الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، والاساس الاقتصادي للدولة، والاتحاد الاشتراكي العربي، ومدة الرئاسة بفتحها لمدد متتالية،

([262]) **د. محمد عبد الشفيع عيسى**، مرجع سابق، ص141.

([263]) وترجع أحداث ثورة التصحيح التي جرت وقائعها في منتصف شهر مايو عام 1971 في عهد الرئيس الأسبق محمد أنور السادات، لتأتى على غرار "خطوة التصحيح" في "تشيكو سلوفاكيا" عام 1968 ضد الجمود العقائدى والتزمت والرجعية. وثورة التصحيح سارة في خطين واضحين منذ البداية كما بررها المؤيدين لها أحدهما خط يهدم كل سلبيات التى قادت مصر إلى نكسة 1967، وما أعقبها من مرارة، وخط آخر يستهدف تعميق الإيجابيات والسير بها إلى آفاق رحبة، وترجع ارهاصات ثورة 11 مايو عام 1971 وصل إلى بيت السادات ضابط شرطة يعمل في إدارة الرقابة على التليفونات في وزارة الداخلية، وكان يحمل مجموعة من الأشرطة المسجلة من بينها شريط عليه تسجيل لمكالمة بين اثنين ممن أطلق عليم مراكز القوى" وهم أصحاب السلطة والنفوذ فى نهاية عهد عبد الناصر، وبداية عهد السادات"، و يتضح فيها تآمرهما على السادات وبها مخطط لاغتياله، فقام السادات بإقالة وزير الداخلية شعراوى جمعة، وقررت مراكز القوى مفاجأة الرئيس باستقالات جماعية، ومنهم نائب رئيس الجمهورية أنذاك علي صبري، ووزير الدفاع أنذاك محمد فوزي ، ووزير الداخلية في ذلك الوقت شعراوي جمعة، وزير الإعلام أنذاك محمد فائق، ورئيس البرلمان فى ذلك الوقت محمد لبيب شقير، سكرتير رئيس الجمهورية أنذاك سامي شرف. بما يهدد بإحداث فراغ دستورى في البلاد، الأمر الذي تداركه السادات بحنكة شديدة، فقبل استقالاتهم وشكل فى 14 مايو سنة 1971 أول وزارة تخلو من مراكز القوى منذ ثورة يوليو 1952، وقام بالقبض عليهم بمعرفة قائد الحرس الجمهوري الفريق البيثي ناصف أنذاك، وتقديمهم للمحاكمة أمام القضاء. راجع أ. **غادة نعيم**: الذكرى الـ43 لـ "ثورة التصحيح".. السادات يقيل وزير الداخلية بعد كشف مؤامرةالحرس القديم.. مراكز القوى تسعى لإحداث "فراغ دستورى" في البلاد.. والشعب يستقبل التغييرات بحماس كبير، مقالة منشورة يوم الخميس 15/مايو/2014 علي موقع جريدة فيتو علي شبكة الإنترنت : http://www.vetogate.com

([264]) **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، ص 160، وما بعدها.

وإضافة مواد جديدة تتعلق بتنظيم مجلس الشورى، والصحافة كسلطة شعبية مستقلة([265])، وجاء **التعديل الثانى**: تم تعديل الدستور مرة أخرى في 25 مايو عام 2005، تحت ضغط الحراك الشعبي في مصر وتصاعد حدة الأصوات المطالبة بالاصلاحات الديمقراطية مع بداية عام 2005، لينظم التعديل اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب الحر المباشر بين عدد من المرشحين بعد أن كان يتم الاستفتاء علي شخص الرئيس (أى لايوجد اختيار بين متعدد)، فيما عرف بتعديل المادة (76) من دستور 1971 ، ثم عدل **تعديله الثالث**: عام 2007 فتم تعديل عدد من المواد حيث شملت التعديلات حذف الاشارات إلي النظام الاشتراكى للدولة، ووضع الاساسي الدستور لقانون الارهابي([266]).

الوثائق الدستورية المصري خلال الفترة من 25 يناير 2011 وحتى صدور دستور 2012: بعد ثورة 25 يناير عام 2011 دخلت مصر مسارا دستوري متقلب متحول شابه قدر غير قليل من الغموض، وأول هذا الغموض هو مصير دستور 1971، فالإعلان الدستوري الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الصادر في 13 فبراير 2011 قضي بتعطيل العمل بدستور 1971 وتشكيل لجنة لتعديل الدستور، وقامت اللجنة بتعديل تسع مواد هي المواد ارقام 75، 76، 77، 88، 93، 193، 148، 179، 189، وجميع هذه المواد تتعلق بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية وشروطه، ومدة الرئاسة، وبعض صلاحيات الرئيس المتصلة بتعيين نائب له أو أكثر، وبإعلان حالة الطوارئ، وقد تم الاستفتاء الشعبي العام علي التعديلات بتاريخ 19 مارس 2011 وجاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة عليه بأغلبية المشاركين في عملية التصويت؛ إلا أنه في 30 مارس 2011 صدر الإعلان الدستوري المؤقت مكونا من 63 مادة بما فيها المواد التسع المعدلة وجميعها مأخوذ من دستور 1971، وهو ما دعا البعض إلي القول بأن دستور 1971 لازال قائما([267]).

وقرر الإعلان الدستورى السابق أن يقوما مجلسى الشعب والشورى المنتخبين باختيار أعضاء جمعية تأسيسية من 100 عضو لكتابة دستور جديد في غضون ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، وفي 24 مارس 2012 تم تشكيل الجمعية التأسيسة لوضع دستور جديد للبلاد([268]).

([265]) **د. رمزي طه الشاعر**، مرجع سابق، ص547، 548.
ولأن جميع تلك التعديلات التي تمت على دستور 1971 قد تمت بشكل جزئي، ووفق ما ينطلق منه النظام السياسي الحاكم في كل فترة من فترات تطوره، مما جعله دستورا مليئا بالمتناقضات، ولا يلبي طموحات الشعب، راجع **د .هالة مصطفى**، مرجع سابق، ص9.

([266]) راجع في ذلك **د. أحمد محمد مصطفي نصير**: المواطنة والتحول الديمقراطى دراسة في تاريخ الثورة الشعبية المصرية في ضوء أحكام القضاء، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2013، ص1425.

([267]) **د. محمد عبد الشفيع عيسى**، مرجع سابق، ص148.

([268]) ومر تأسيس هذه الجمعية بعدد من المراحل حيث قام مجلسا الشعب والشورى بعقد ثلاثة اجتماعات مشتركة في قاعة المؤتمرات في مدينة نصر وذلك بهدف اختيار الأعضاء المائة للجمعية التأسيسية علي النحو التالي:
الاجتماع الأول: عقد هذا الاجتماع يوم السبت 3 مارس 2012، وتم فيه الاتفاق على تشكيل لجان فنية لتلقي الاقتراحات من النواب وأفراد الشعب حول آلية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية وطريقة ونسب تشكيلها من أطياف الشعب المصري كله، ثم عقد **الاجتماع الثانى**: يوم السبت 17 مارس 2012 وتم فيه التصويت علي مقترحات نسب تشكيل الجمعية التأسيسية من داخل وخارج البرلمان، وتراوحت الاقتراحات من أن تكون الجمعية التأسيسية بالكامل من داخل البرلمان إلي أن تكون بالكامل من خارج البرلمان. وجاءت نتيجة التصويت لصالح أن تكون نسبة نواب البرلمان 50٪ من أعضاء الجمعية التأسيسية و50٪ من خارجها، وجاء **الاجتماع الثالث**: يوم السبت 24 مارس 2012 وتم فيه التصويت علي اختيارات أعضاء الجمعية التأسيسية. إلا أن تشكيل الجمعية التأسيسية كان محل إنتقاد ونقاش، فعلى سبيل المثال:

1- غياب للمعايير والإشتراطات الواضحة لإختيار واضعي الدستور من قبل مجلسي الشعب والشوري المصريين، وأنها لا تقوم على الخبرة والعلم والكفاءة.
2- الطريقة التي تم بها تشكيل الجمعية التأسيسية كان فيها "سعى للهيمنة واقصاء الغير".

بيد أنه في 10 إبريل 2012 أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها في الدعوى رقم 266507 لسنة 66 ق بحل الجمعية التأسيسية، لمخالفته لنص المادة 60 من الإعلان الدستوري، وقام البرلمان بتاريخ 13 يونيو 2012 بتشكيل جمعية تأسيسية أخرى بعد الحكم بحل التشكيل الأول للجمعية، وتم رفع دعوى أمام القضاء الإداري مرة أخرى لحل التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، ولكن المحكمة بتاريخ 23 أكتوبر 2012 حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن التشكيل الثاني للجمعية صدر بقانون، ولا يجوز للمحكمة النظر في مدي دستورية القوانين، وأنهت الجمعية التأسيسية الثانية كتابة الدستور بتاريخ 30 نوفمبر 2012، واعتمد رسمياً كدستور للبلاد في 25 ديسمبر 2012([269]).

الوثائق الدستورية المصري خلال الفترة من صدور دستور 2012 وحتى الآن: لم يستمر الأمر طويلا في ظل حالة الاستقطاب السياسي الشديد التي واجهها المجتمع المصري تحت حكم الإخوان، لتأتي الموجة الثانية من الثورة المصرية في الثلاثين من يونيو 2013، وأعقبها إصدار الرئيس المؤقت رئيس المحكمة الدستورية المستشار «عدلي منصور» إعلانين دستوريين في 5 ، 8 يوليو 2013، جرى بمقتضى الأخير تعطيل العمل بدستور 2012، وتشكيل لجنتين لتعديل دستور 2012: **الأولي:** سُميت «لجنة العشرة» ضمت ستة من القضاة وأربعة من أساتذة الجامعات في القانون، أما **الثانية:** وعُرفت بـ«لجنة الخمسين» فضمت بين عضويتها مختلف فئات المجتمع وأطيافه، وانتهت من تعديلاتها خلال الستين يوما التي حددها الدستور للانتهاء من تلك التعديلات، لنصبح إزاء مشروع تعديل لدستور 2012 يجري طرحه لحوار مجتمعي دعا إليه رئيس الجمهورية قبيل الدعوة إلى الاستفتاء المزمع إجراؤه في الرابع عشر والخامس عشر من يناير عام 2014، وقد تم إقراره بموجب هذا الاستفتاء.

والملاحظ - من وجهة نظرنا- أن دستور 2014 لم يكن تعديلا لدستور 2012 علي الرغم أن بيان عزل الرئيس محمد مرسي وإيقاف العمل بدستور 2012 والصادر في 3 يوليو 2013 لم يتحدث عن سقوط دستور 2012 ، بل ايقاف العمل به حتى تعديله، كما أن الإعلان الدستورى الثانى الصادر في 8 يوليو عام 2013 نص علي إدخال تعديلات علي دستور 2012، وتم إقرار التعديلات من قبل لجنتين لجنة العشرة ولجنة الخمسين، وحتى الاستفتاء الذي تم يومى 24، 25 يناير 2014 والذي تم تحت وصف الاستفتاء علي تعديل دستور 2012؛ إلا أننا في الواقع أمام دستور جديد منفصلا عن دستور 2012 حيث تم إدخال تعديلات كبيرة علي شكل نظام الحكم، بالإضافة إلي اختلاف صياغة مواده علي الرغم من تشابه اغلبها في المضمون مع دستور 2012، واختلاف أرقامها

3- استبعاد أشخاص اعتبرهم البعض من "الرموز والقامات الوطنية" من القوائم الأولية للمرشحين.

4- ضعف نسب تمثيل قطاعات رئيسية في المجتمع المصري مثل الفلاحين والعمال والفنانين والمثقفين والمبدعين، وعدم تمثيل قطاعات أخرى مثل ذوى الاحتياجات الخاصة وأسر شهداء الثورة وقدامى المحاربين والكتاب، راجع في ذلك مقالة منشورة تحت عنوان" تصاعد الجدل حول تشكيل الجمعية التأسيسة للدستور"، علي بوابة الأهرام علي شبكة الانترنت : http://www.ahram.org.eg ومقالة منشور تحت عنوان" أعضاء الشعب والشورى يبدأون في اختيار تأسيسية الدستور المصري" علي موقع المصري اليوم علي شبكة الانترنت : http://www.almasry alyoum.com.

([269]) راجع مقالتين منشورتين تحت عنوانى" الشعب يسميان معايير اختيار لجنة المائة"، " الموافقة علي اقتراح حزب الحرية والعدالة بتكوين تأسيسية للدستور بنسبة 50% من البرلمان" علي بوابة الأهرام علي شبكة الانترنت: http://www.ahram.org.eg

هذا وقد اعلنت اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء نتيجة الاستفتاء لتعلن موافقة الشعب على الدستور بأغلبية قاربت الثلثين حيث وافق على الدستور نسبة 63.8% من المشاركين في الاستفتاء؛ بينما رفض الدستور نسبة 33.2% من المشاركين في استفتاء ، هذا وقد شارك في الاستفتاء 17,058,317 ناخباً من أصل 51,919,067 ممن لهم حق التصويت، لتكون نسبة المشاركة في الاستفتاء 32.9% ونسبة الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء 67.1% ، راجع في ذلك مقالة منشورة تحت عنوان" رئيس اللجنة العليا للانتخابات يعلن نتيجة الاستفتاء علي مشروع الدستور "، علي بوابة الأهرام علي شبكة الانترنت : http://www.ahram.org.eg، وموقع اللجنة العليا للانتخابات علي شبكة الانترنت: https:referendum2012election.eg

وترتيبها، بل وترتيب الفصول والديباجة، وإلغاء مجلس الشوري، بالإضافة لحذف مواد وإضافة مواد جديدة، فليس من المتصور أن نكون أمام مبنى جديدا مختلفا عن المبنى السابق جملة وتفصيلا ونقول بأننا أمام تعديل، مما يجعلنا نؤكد أننا أمام دستورا جديدا تم استفتاء الشعب عليه([270]).

ولعل ما يؤكد هذا الطرح السابق من قبلنا أن التعريف الفقهى لمفهوم التعديل الدستورى أنه" العملية التى تسمح بتغيير أحكامه سواء بوضع حكم جديد في موضوع لم يسبق للدستور تنظيمه، كما يشمل تغيير أحكام منصوص عليها في الدستور بالإضافة أو الحذف"، كما أن عملية تعديل الدستور قد تكون جزئية، وقد تكون كلية والتعديل الجزئي يقتصر علي بعض أحكام الدستور؛ بينما التعديل الكلى فيشمل كافة أحكام الدستور بالتغيير، وهذا التعديل الكلي يمكن أن يطلق عليه الغاء الدستور، فالتعديل الكلي لاحكام الدستور هى عملية الهدف منها الالغاء الضمنى للدستور القائم، واستبداله بدستور جديد([271]).

المطلب الثالث

الأثر القانونى للثورات المصرية علي الدساتير

يعنى ذلك معرفة النتائج القانونية التى تترتب علي نجاح الثورة بالنسبة للدستور، هل تتجسد تلك النتائج في سقوط الدستور تلقائيا، أى دون حاجة إلي تشريع يقرر ذلك؟ أم أن هذا السقوط يتوقف علي إرادة القائمين بالثورة؟، وسنحاول توضيح الأراء الفقهية التى قيلت لتبرير الوضع القانونى للثورة وأثره علي البيئة القانونية المحيطة بها.

الأثر القانونى للثورات علي الدساتير: هناك عدد من الاتجاهات الفقهية التى حاولت تأطير الوضع القانونى للدساتير عقب نجاح الثورات، وتتمثل تلك الاتجاهات في الآتى:

الاتجاه الأول: السقوط التلقائي للدستور: يري غالبية الفقه الدستورى أن نجاح الثورات ضد نظام الحكم يؤدي إلي السقوط التلقائي للدساتير فورا من تلقاء نفسه، ودون حاجة إلي تشريع ما يقرر ذلك السقوط، فهدف الثورات هو القضاء علي نظام سياسي معين، ومعنى نجاح الثورات هو سقوط النظام السياسي، وفقدانه لقوته القانونية التى يستند عليها وهى الدستور، دون حاجة لإعلان هذا السقوط أو النص عليه، وعلي ذلك فإن جاء

([270]) **د. أحمد عبد ربه**، مرجع سابق، ص32.

([271]) راجع كلا **من د. علي يوسف الشكرى:** تعديل الدستور بين الضرورة الشخصية والتوافقات السياسية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العراق، عدد(2)،2007، ص37، وما بعدها، **أ. أكرم فالح أحمد، أ. دولة أحمد عبد الله**: تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير،مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل، العراق، عدد(14)، 2009، ص262، ص263، **د. مصطفي سالم مصطفي النجيفي**: تعديل الدستور العراقي لسنة 2005، مجلة الرافدين، كلية الحقوق جامعة الموصل، العراق، عدد(53)، 2012، ص247، 248.

والتعريف اللغوى لكلمة تعديل : عدل –عدلا وعدولا : مال ، ويقال: عدل عن الطريق: حاد، وإليه: رجع في أمره، عدلا وعدالة: استقام في حكمه أو حكم بالعدل، والشيء عدلاً: اقامه وسواء به وجعله مثله قائما مقامه ، عادل بين الشيئين: وازن والشيء بالشيء : سواء به وجعله مثله قائما مقامة منه معادلة الشهادات، راجع المعجم الوجيز، مرجع سابق،ص408.

نص في الدستور التالي علي قيام الثورة، ينص علي الغاء الدستور السابق لقيامها يكون ذلك النص كاشف لوضع حدث بالفعل بنجاح الثورة، وليس منشأ له([272]).

ويرجع البعض هذه النتيجة التى انتهى إليها هذا الرأى الفقهى إلي نظرية العقد الاجتماعى التى يجسدها الدستور ، ويحدد ابعادها ونتائجها، فذهب هذا الاتجاه إلي القول بأن الثورة ما هى إلا تعبيرا عن رفض الأفراد لما التزموا به وتنازلوا عنه بمقتضي الدستور؛ بينما يحاول البعض تفسير السقوط التلقائي للدستور إلي نظرية سيادة الأمة، فالأمة هى التى ارتضت الدستور ميثاقا لها، لتبين من خلاله كيفية ممارسة السلطة، وهى حين تسحب هذا الرضي وتعبر عن عدم ارتياحها أو موافقتها علي هذا الدستور بل مقاومتها له إنما تعلن نهايته بالكامل([273]).

الاتجاه الثانى: عدم السقوط التلقائي للدستور القائم: ذهب هذا الاتجاه عكس ما ذهب إليه الاتجاه السابق فهو يري أن الوثائق الدستورية لا تسقط بشكل تلقائي بمجرد نجاح الثورات، وإنما يلزم لسقوطها أن يفصح القائمون بهذه الثورات عن هذا الأمر صراحة، وذلك إما بصدور تشريع من جانبهم يقرر ذلك السقوط " إعلان دستورى"، أو بالنص في الدستور الجديد علي سقوط الدستور القديم الذي كان قائما وقت الثورة، ويستند هذا الاتجاه في رأيه هذا إلي أنه قد يكون الهدف من الثورة هو المحافظة علي الدستور القائم، فكيف إذن يسقط الدستور فور قيام الثورة وكنتيجة لها، هى ما قامت إلا للمحافظة عليه في الأساس؟. كما أن القول بالسقوط التلقائي للدساتير نتيجة لنجاح الثورات قد يوجد حالة من الفراغ السياسي والدستورى الذي يصعب علي القائمين بها مواجهتهما، ولذا يفضل أن يستمر الدستور فترة من الزمن حتى تستقر الأمور وتستقيم الأوضاع، ثم يتم الإعلان عن سقوطه واستبداله، هذا بالإضافة إلي كل ما سبق فإنه في الواقع العملي ليس كل نصوص الدستور القائمة وقت الثورة تتعارض مع الأفكار الثورية، مما يعنى في النهاية امكانية الابقاء علي الدستور القائم وقت الثورة مع تعديله بحذف ما هو طالح منه والابقاء علي ماهو صالح فيه([274]).

ويؤكد البعض ويدافع عن وجهة نظر هذا الاتجاه مستندا إلي أن نجاح الثورة المصرية في 23 يوليو عام 1952 لم يؤدى إلي السقوط الفورى للدستور القائم آنذاك وهو دستور عام 1923، لأن هدف الثورة لم يكن اسقاط الدستور، بل كان هدفها اصلاح الفساد الذي كان متفشيا في الجهاز السياسي والإداري المصري في ذلك الوقت، إلا أن قادة الثورة بعد فترة تزيد عن الأربعة أشهر ونصف تبين لهم أن الدستور القائم لا يتمشي مع تحقيق أهداف الثورة ولا يساير رؤيتها في بعض الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فأعلنوا في 10 ديسمبر عام 1952 عن سقوط دستور 1923([275])، وهو ذاته ما حدث عقب ثورة 25 يناير 2011 حيث تم تشكيل لجنة لتعديل دستور عام 1971 في 13 فبراير 2011، وتم استفتاء الشعب في 19 مارس 2011 علي تعديل

([272]) راجع :

Barthelemy etDeuz,traité de dr. const,Dalloz,1926,p.234 ets.

،**د. رمزى طه الشاعر**، مرجع سابق، ص336، **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص601، أ. **اسراء محمود بدر**، مرجع سابق، ص360، 361.

([273]) **د. فاطمة حمادة عبد العظيم عمران**، مرجع سابق، ص348، 349.

([274]) **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، ص235، أ. **اسراء محمود بدر**، مرجع سابق، ص361.

([275]) **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص604.

تسع مواد من دستور 1971 وإلغاء مادة، إلي أن حسم الجدل وتم إلغاؤه بالإعلان الدستورى الصادر في 30 مارس 2011، من قبل المجلس الأعلي للقوات المسلحة رغم الاستفتاء علي التعديل([276]).

الاتجاه الثالث: الاتجاه الوسطى: هذا الاتجاه يجمع بين الاتجاهين السابقين فهو يري أن الثورات يمكن أن تسقط الدساتير بشكل مباشر في حالات معينة ولا تسقطها في حالات أخرى إلا أن هذا الاتجاه الفقهي أسس وجهة نظره علي مفاهيم مختلفة منها الأتى:

1- اتجاه يري وجوب التفرقة بين حكومة الثورة التى تحترم الدستور القائم وقت الثورة وتلتزم بنصوصه ومبادئه وتكون بالتالي حكومة دستورية، والتى في ظلها لا يمكن القول بسقوط الدستور بمجرد نجاح الثورة بل لا بد من إعلان ذلك السقوط بقرار صريح؛ بينما حكومة الثورة التى تأتى دون احترام لأحكام الدستور القائم فتكون حكومة واقعية، وهنا يسقط الدستور فور نجاح الثورة لانها لا تحترم أحكامه بل ترفضه ولا تستند إليه([277]).

2- اتجاه يري أن نتيجة الثورة وأثرها علي سقوط الدستور تتوقف علي نوع الثورة فإذا كانت الثورة سياسية سقط الدستور القائم فور نجاحها، بينما إذا كانت الثورة اجتماعية تهدف إلي تغيير اجتماعي فقط دون الإطاحة بنظام الحكم فإننا لاتؤدى إلي السقوط التلقائي للدستور([278]).

3- اتجاه أخر يقيم فكرته في أثر نجاح الثورة علي بقاء أو سقوط الدستور القديم علي أساس نوع الثورة والهدف منها فيميز بين حالات ثلاث([279]):

الحالة الأولي: حالة الثورة الشاملة: حيث الرفض الشامل لكل أساليب وقيم ومبادىء الواقع القائم قبل الثورة، فبنجاح الثورة يسقط الدستور القائم فورا دون الحاجة إلي إعلان ذلك.

الحالة الثانية: حالة الثورة الجزئية: التى لا تحمل الرفض الشامل لما هو قائم بل تقوم علي الرفض الجزئي أو النسبي لبعض المفاهيم والقيم والأسس القائمة، وفي هذه الحالة الثورة لا تسقط الدستور بأكمله بل تسقط فقط الأحكام المتعارضة مع أهدافها.

([276]) **د. محمد علي عبد السلام**، مرجع سابق، ص228، 229.

([277]) **د. محمد جمال عثمان جبريل ، د. علاء محى الدين مصطفي**، مرجع سابق، ص257.
فالحكومة الواقعية لا تستند إلي تفويض دستورى يضفي عليها صفة الشرعية، وإنما تستمد سلطاتها من الواقع وتمارس اختصاصاتها حسب الحاجة، وبالطريقة التى تراها ضرورية للحفاظ علي مكاسب الثورة واستقرارها، ولعل أهم ما يميز حكومة الواقعية أنها: (1) حكومة مؤقته تتولي السلطة مؤقتا لحين استقرار النظام الدستورى بعد وضع الدستور الجديد.(2) حكومة تجمع في يدها كافة السلطات خاصة السلطة التشريعية، والتنفيذية، وهى تتولاه بواسطة هيئة أو هيئات تابعة لها، وتحت إشرافها ، فهى حكومة تقوم علي نظام تركيز السلطة بدلا من الفصل بين السلطات، أى أنها حكومة ديكتاتورية، راجع **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص603.

([278]) وقد انتقد البعض هذا الاتجاه لصعوبة التفرقة بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، ولأن أحكام الدستور تشمل بجانب نظام الحكم تحديد الحقوق والحريات العامة وتحتوى علي أبوابا وفصولا تحدد فيها حقوق المواطنين وواجباتهم، وتوضح أهم مقومات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، راجع **د. فاطمة حمادة عبد العظيم عمران**، مرجع سابق، ص350.

([279]) **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص605، 606.

الحالة الثالثة: الثورة السياسية المحدودة : التى لا تهدف إلي تغيير النظام السياسي أو الاقتصادى أو الاجتماعى، وإنما ينصب هدفها فقط علي تغيير الحاكم وأعوانه كرد فعل لاساءتهم لاستعمال السلطة وانتهاكهم لأحكام الدستور، وفي هذه الحالة لاتؤدي الثورة إلي سقوط الدستور كله أو جزء منه، بل تعد الثورة ضمانه لاحترام الدستور والمحافظة عليه.

4- في حين يرى اتجاه أخر أن النصوص الدستورية التى تسقط بنجاح الثورة هى النصوص التى تتعلق بنظام الحكم، وهى التى في الغالب تقوم الثورة من أجل تغييرها، ويترتب علي ذلك أن باقي القواعد الدستورية الغير متعلقة بنظام الحكم يظل باقيا رغم نجاح الثورة، ويضرب هذا الجانب من الفقه أمثلة علي النصوص التى لا تسقط بنجاح الثورة منها:

أ- **المبادىء المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم**: علي الرغم من تعلق هذه المباديء بالنظام السياسي للدولة وتأثرها به ، إلا أنها تكون في مجموعها ما يمكن أن يسمى الدستور الاجتماعي للأمة الذي لا يتغير بتغير النظام السياسي بها، وهذه المبادىء المتعلقة بالحريات واجبة التقديس والاحترام لأنها استقرت في الضمير الإنساني، كما أنها مقررة في نصوص وضعية دولية تجعلها أسمي من الدساتير، وغير مرتبطة بوجودها، وتظل قائمة رغم الغاء دساتيرها.

ب- **الأحكام التى تعتبر دستورية من حيث الشكل فقط**: التى لم ينص عليها الدستور إلا لكى يكسبها قدسية وثبات وحصانة شكلية تجعل من الصعب تعديلها، فهذه النصوص لا تتصل بالتنظيم السياسي للدولة ، ولا تختلف في موضوعاتها عن القوانين العادية، وعلي ذلك تبقي هذه النصوص رغم سقوط الدستور ولكن تزول عنها الصفة الدستورية وتعامل معاملة القوانين العادية([280]).

ومن جماع ما سبق وبتطبيقه علي الثورات المصرية المختلفة نجد أن الثورات المصرية جميعها انتهى نجاحها لاسقاط الدستور القائم ووضع دستور جديد، وذلك علي الرغم من أن بعضها قام بتغير شامل للمجتمع المصري مثل ثورة 1952، وبعضها كان جزئيا مثل ثورتى 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013 إلا أن قيامهما استتبع اسقاط الدستور القائم ووضع دستور جديد حتى ولو كان ذلك تحت مسمى تعديل الدستور القائم، كما أنه من الملاحظ أن واضعى الدساتير المصرية عند وضع دستور جديد عقب ثورة يستفيدون من نصوص كل دستور سقط خصوصا في أبواب الحقوق والحريات، فتجد نصوص تلك الأبواب تكاد تتشابه فيما بينها مما يؤكد أن الذي يسقط غالبا بنجاح الثورات من نصوص دستورية ولا يعود للحياة مرة أخرى النصوص المتعلقة بنظام الحكم، وفي جميع حالات الثورات المصرية لم تسقط الدساتير التى كانت قبلها من تلقاء نفسها، وإنما تم النص علي ذلك في إعلانات دستورية تصدر عقب نجاح الثورة، معلنة سقوط الدستور وتشكيل لجنة لوضع دستور جديد، أو معلنة ايقاف العمل بالدستور وتشكيل لجنة لتعديله.

([280]) **د. رمزى طه الشاعر**، مرجع سابق، ص339، 340، **د. محمد علي عبد السلام**، مرجع سابق، ص230، 231.

المطلب الرابع

الأثر القانونى للثورات علي القوانين الأساسية والتشريعات العادية المصرية

نحاول أن نطرح هنا بعض الإجابة الفقهية التى يساندها الواقع والتاريخ عن التساؤلات القانونية حول مدي تأثر القوانين الأساسية بنجاح الثوات في دولة ما، ومدى بقائها أو نهايتها والغائها؟، وهل لنجاح الثورات أثرا علي التشريعات القائمة؟

أثر الثورات علي القوانين الاساسية أو المكملة للدستور: لقد ترددت عبارة القوانين الاساسية في الفقه الدستورى المصري، حيث يقصد بها" مجموعة القوانين المنظمة للسلطات العامة الرئيسية في الدولة والتى ينظر إليها كقوانين ذات طبيعة دستورية من الناحية الموضوعية " فهى تعالج موضوعات دستورية بطبيعتها حيث -تتركز اساسا- في تنظيم السلطات العامة والعلاقات بينها والمقومات الأساسية للمجتمع وتنظيم الحريات العامة والحقوق والواجبات العامة، وغير ذلك من المسائل التى تعالجها الدساتير بصفة أساسية"، وإن اختلفت عن القواعد الدستورية بالمفهوم الدقيق بأنها لم ترد في الوثيقة الدستورية، وما يترتب علي ذلك من نتائج أهمها عدم وجوب اتباع الإجراءات المعقدة في وضع وتعديل الغاء القواعد الدستورية"([281]).

ونظرا لأنه طبقا للمفهوم السابق للقوانين الاساسية المكملة للدستور فهى جزء من النظام السياسي الذي قامت الثورة من أجل إحداث تغييرات جذرية فيه، فإنه يسري عليه ما سبق أن ذكرناه بالنسبة للدستور فإذا رأى القائمون بالثورة بعد نجاحها الإبقاء علي الدستور بقيت معه القوانين الأساسية ، في حين إذا ما رأوا الغاء الدستور صراحة أو ضمنا تلغي بالتبعية القوانين الأساسية المكملة له([282]).

أثر الثورات علي القوانين العادية: لكل دولة نظام قانونى عام يرتبط بصفة رئيسية بدستورها أو قانونها الأساسي، وتنفرد القوانين العادية بوضع خاص يميزها عن غيرها من القواعد الدستورية، فهى ذات نطاق واسع يحكم جميع نواحى الحياة البشرية في جزئياتها المختلفة، وهى أكثر امتداد وتشعبا من القواعد الدستورية التى تكتفي بوضع الخطوط العامة لنظام الحكم([283])، وهناك اتجاهين فقهيين في مسألة أثر الثورات علي القوانين الوضعية.

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الغالب في الفقه والذي يري أن نجاح الثورة لا يمس القوانين العادية القائمة في المجتمع سواء كانت مدنية أم تجارية أم جنائية أم إدارية أم غير ذلك من القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، ويلحق بها اللوائح والقرارات التنظيمية، وأن إلغائها أو تعديلها يتم طبقا للقواعد المقرره في ذلك

([281]) وتقع هذه القوانين الاساسية في مرتبة وسطى بين القوانين الدستورية، والقوانين العادية، راجع في ذلك **د. محمد أبوزيد محمد علي**، مرجع سابق، ص48، وما بعدها.
([282]) **د. رمزى طه الشاعر**، مرجع سابق، ص341.
([283]) د. فاطمة حمادة عبد العظيم عمران، مرجع سابق، ص352.

الشأن في الأوضاع العادية، والعلة في ذلك ترجع إلي أن الثورة تستهدف نظام الحكم وهذه القوانين وتلك اللوائح لاتتعلق بنظام الحكم، ولاتتعلق بالتنظيم السياسي للدولة([284]).

فالتشريعات العادية هدفها اشباع حاجات الأفراد، وعنصرا من عناصر استقرار الدولة، والدليل علي ذلك أن القانون المدنى الصادر عا 1948، وقانون العقوبات الصادر عام 1937، وقانون الإجراءات الجنائية المصري الصادر عام 1950، صدروا جميعا قبل ثورة 23 يوليو 1952 وهم مطبقون حتى الآن، ولم يحدث أى تغيير جذري فيهما أو حتى يكاد يذكر علي الرغم من نجاح ثورتى 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013 ([285]).

الاتجاه الثاني: والذي يفرق في مدى تأثير الثورة علي القوانين العادية بين حالة ما إذا كانت الثورة شاملة أم جزئية، ففي **الحالة الأولى** : فإن الثورة تؤدي بصفة تلقائية إلي تعطيل العمل بالتشريعات العادية واللوائح والقرارت التنظيمية السارية قبل نجاحها، حيث أن الثورة قامت بغرض التغيير الشامل للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، وتعطيل العمل واللوائح والقرارت التنظيمية بمثل هذه القوانين يعد نتيجة منطقية للتغيرات الجذرية التى تحدثها الثورة، أما **الحالة الثانية**: فإن الثورة قد لا تكون في حاجة إلي تغيير معظم التشريعات العادية من قوانين ولوائح والقرارت التنظيمية التى تكون نافذه عند نجاحها، وبالتالي يتطلب الغاء أو تعطيل أى منها من إعلان صريح من القائمين علي الثورة([286]).

إلا أنه تم توجيه سهام النقد لهذا الاتجاه من منطلق أن ما تبناه الاتجاه السابق يخالف المنطق والواقع فلا يتصور حتى في نجاح الثورات الشاملة أن تلغي أو تعطل كافة التشريعات، وتعيش الدولة في فراغ قانونى ، وإلا كان معنى ذلك أن الدولة تعيش في فراغ قانونى ، وبالتالي تؤدي الثورة إلي الفوضي وهدم كيان الدولة نفسها، وهو ما يخالف القاعدة الدستورية التى تقرر استمرار الدولة وخلودها رغم تغير نظام الحكم فيها، ولذلك فإن التشريعات العادية والقرارات واللوائح التنظيمية تبقي إلي أن تحدد الثورة النصوص التى تسقطها والنصوص التى تحل محلها، فهى التى تختار صراحة نطاق التغيير والوقت الذي يتم فيه ([287]).

ونحن من جانبنا نري أن الثورة عند نجاحها لا تؤثر في التشريعات العادية إلا بما يساعدها في تحقيق أهدافها، فنجد أن قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم صدرت عقب نجاح ثورة 23 يوليو 1952، حيث الهدف الأسمي للثورة وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، بينما نجد أن ثورتى 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013 صبت في اتجاه تعديل القوانين الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية والحريات المصاحبة لها من الحق في التظاهر والاجتماع و التعبير وإبداء الرأى.

([284]) **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، ص239.
([285]) **د. نعمان أحمد الخطيب**، مرجع سابق، ص609، **د. محمد علي عبد السلام**، مرجع سابق، ص232، 233.
([286]) **د. رمضان محمد بطيخ**، مرجع سابق، ص240.
([287]) **د. رمزى طه الشاعر**، مرجع سابق، ص342.

الخاتمة

قامت ثورات الربيع العربي ضد أنظمة مستبدة ظلت جاثمة علي صدور شعوبها عقود وعقود مصادرة أحلام أجيال وأجيال من تلك الشعوب أخذه بهم لحالة الجمود، بل أن شئنا التعبير بدقة حالة الموت فلا راحة في الحاضر، ولا أمل في المستقبل، هذه الأنظمة جعلت من شعوبها مجرد اشباح لاحقوق لهم غير التى تسمح بها، وهى لم تكن تسمح إلا بما يسمح ببقاء الحياة دون استطعامها وتذوقها، بقاء الحياة بشكل مادى لا روح فيه، فجعلت من مواطنيها تروس في آلات ضخمة تتحرك دون هدف دون هوية، وفجأة هبت الثورات كنفخة الروح للجسد البالي فاعادت لشعوبها الحياة، وكان من هذه الثورات الثورة المصرية التى قامت في 25 يناير 2011 لتسقط نظام ما كان من المتصور ولا المتخيل ولو في الأحلام أن يسقط سقط نظام مبارك ، أمام شعارات تعبر عن أبسط أحلام الشعب المصري والتى رددها المتظاهرون، وكتبوها علي لافتات وعلقوها علي صدورهم قبل كل مكان " عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة انسانية"، والأهداف هنا واضحة وتعني ببساطة لا سلطوية، لاحكما عسكريا، ولا حكما دينيا. والترجمة العملية لذلك، مثلما عكستها ورسختها جميع الثورات الإنسانية الكبرى في التاريخ القديم والمعاصر هي إقامة نظام ديمقراطي ليبرالي، وتعددية حزبية ،وتداول للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، نظام يقوم على ترسيخ مبدأ المواطنة دون تمييز، ويصون الحريات الفردية بكافة مستوياتها العامة والسياسية والشخصية التي تقوم على الاختيار الحر، دون وصاية تحت أي مسمي أو ذريعة.

كما يكفل اعلاما متنوعا حرا يضم كافة الاتجاهات والآراء ويعبر عنها دون رقابة أو توجيه، ويكفل أيضا حياة حزبية سليمة لا تقصي تيارا أو تقوض مرجعية بعينها، ولا تحد وتقيد من حرية إنشاء الأحزاب وفق مرجعيات أيديولوجية وسياسية مختلفة، مثل حالة معظم النظم السلطوية التي اعتمدت على المرجعية الشعبوية، سواء من خلال الحزب الواحد الذي يدعي تمثيل جميع التيارات من أقصي اليمين إلى أقصي اليسار، أو من خلال التعددية الحزبية الهشة والانتخابات الشكلية.

وعلي الرغم من نجاح ثورة 25 يناير 2011 شكلا إلا أن أهدافها لم تتحقق واختلف الثوار وتصارعا علي السلطة، فقامت ثورة 30 يونيو 2013 كموجة ثورية جديدة في محاولة لإعادة إحياء شعارات الثورة من قبل المعارضة التى شاركت بقوة في ثورة 25 يناير 2011؛ إلا أن المراقب للموقف بعد مرور ما يقارب السبع سنوات علي قيام ثورة 25 يناير، وأربع سنوات علي ثورة يونيو نجد أن الثورتين لم ينجحا فعليا بل يمكن أن يتم تكيفهما طبقا للمفهوم القديم للثورات ثورات القصر التى تم فيهما استبدال نخبة حاكمة بأخرى، دون أى تغيير حقيقي يذكر في النظام السياسي والاقتصادى والاجتماعي للدولة المصرية.

أما عن الجدليات السياسية والفقهية التى أثير عن دور القوات المسلحة المصرية في الثورتين فدورها واحد فيهما فلولا انحيازها للشعب في الثورتين ما نجحتا، أما عن جدلية إذا كانت 30 يونيو ثورة أو موجة ثورية جديدة ل25 يناير أم إنقلاب علي ثورة 25 يناير فالإجابة ببساطة العبرة بالتأييد الشعبي فلو فرض وهو غير صحيح أن الجيش هو من قام بثورة 30 يونيو فالسؤال هل لاق ذلك تأييد شعبيا؟ أم لا ؟ والإجابة بالفعل لاق تأييد شعبيا جارفا لأسباب عديدة ذكرناها في طيات بحثنا هذا، بل ودللنا علي أن الشعب التركي حديثا لم يرتضي انقلاب بعض قادة الجيش التركي علي رئيسه رجب طيب أردوغان، فالشعب صاحب السيادة ومانح الشرعية، وهو الذي

يصنف الفعل علي أنه ثورة وينجحه ويآزره، ويصنفه علي أنه إنقلاب ويحاكم قادته وهو ببساطة ما حدث قديما في ثورة 1952 من تأييد الشعب للضباط الأحرار المنقلبون علي الملك فاروق في ذلك الوقت، وكان فعلهم طبقا لتعاريف الفقهاء انقلابا صرفا، لكن الشعب قلبه ثورة، وهو ما يختلف عما حدث في 30 يونيو فالشعب هو من أجبر الجيش علي التدخل لإنهاء الأزمة التى أدت لأنقسام صارخ وشديد لم يعرفه المجتمع المصري من قبل في تاريخه المعاصر، والتى كادت تنذر بحدوث حرب أهلية.

وقد حاولنا في بحثنا هذا الربط بين التاريخ الثورى المصري، والحراك السياسي، وسقوط وانشاء الدساتير المصرية وتعديلها، وقد ظهر جليا أن الثورات المصرية أتت بدساتير مختلفة وقضت علي دساتير مختلفة فثورة 1919 أتت بدستور 1923 والذي وضع في ذلك الوقت علي غرار أفضل الدساتير الموضوعة علي مستوى العالم ، ثم جاءت ثورة 1952 لتسقطه، وترسخ لدستور جديد بمفاهيم مختلفة تتناسب مع فكر وايديولوجية الثورة أنذاك وهو دستور 1956 ، ثم جاءت ثورة 15 مايو 1971 لترسخ للدستور الدائم عام 1971، وجاءت ثورة 25 يناير 2011 لتسقطه ويحل محله دستور 2012، ثم تاتي 30 يونيو لتعطل العمل بدستور 2012 وتحيله للجان لتعديله ويتم الاستفتاء علي تعديله في يناير 2014 والذي نري أن التعديل قد أتى علي دستور 2012 واستبدله ضمنيا بدستور جديد هو دستور 2014 لوجود خلافات جوهرية بين الدستورين تجعل من التعديل أمر شكلي قد استغرق الدستور بالكامل، وألغاه.

وفي نهاية البحث حاولنا أن نوضح أثر الثورات علي الدساتر القائمة والذي انحزنا فيه إلي الرأى الفقهي الذي يري أن الثورات لا تسقط الدساتير مباشرة ولكن لا بد من إعلان ذلك، فقد تكون الثورات قائمة بغرض حماية الدستور من الانتهاك، بل يختلف أثر الثورة التى تستهدف تغيير النظام السياسي للدولة فتسقط مواد نظام الحكم من الدساتير فقط دون باقي المواد، والثورات التى تستهدف تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادى فهى تسقط كل مواد الدستور، أما عن أثر الثورات علي القوانين المكملة والمتممة للدستور فهى تأخذ حكم الدستور وبصفة خاصة مواد الحكم في الدستور فتسقط بسقوطه وتبقي ببقائه، وفي النهاية لا أثر للثورات علي القوانين العادية لارتباطها بحياة الشعوب أكثر من نظام الحكم، إلا ما يتدخل الثوار باقراره صراحة من تعديلات عليها، وما يتوافق مع أهداف واغراض الثورة.

وفي الختام أذكر قول الأمام الشافعي

كلما أدبنى الدهر أرانى نقص عقلي

وكلما أزددت علما زادنى علما بنقصي

المراجع

فئات مخيم اكديم ايزيك:نموذج لقدرة الحركات على التحول والانصهار.

محمد سالم باداد
باحث في العلوم السياسية،
جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق أكدال- الرباط-

نقدم هذه الورقة في إطار الأبحاث التي نقوم بها حول موضوع " اكديم ايزيك[288] ومستقبل الحراك الاجتماعي في الصحراء"[289]، وهي عبارة عن تحليل لسلسة مقابلات تم إنجازها مع بعض الشرائح الاجتماعية المشكلة لمخيم اكديم ايزيك.

اعتمدنا في هذه الورقة على منهج الاستجواب من خلال إعداد مقابلات مع كل من فئة الانعاش الوطني[290] عبر ثلاثة من أعضائها[291]، وكذا مع فئة متقاعدي فوسبوكراع[292] في شخص الكاتب العام[293]، وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة المعتمدة في المقابلات تعتمد على أسلوب المقابلة المفتوحة، من أجل ترك مجال أكبر للمستجوب بغية الحديث عن حركته، في ما كان دورنا توجيهيا عبر طرح تساؤلات، ترمي إما لضبط التواريخ وتسلسل الأحداث، أو التركيز على وقائع و أحداث بعينها، كما نعتبر أن طرح الأسئلة سيجعلنا نحصل على أكبر قدر من المعلومات، وكذلك التدقيق في كرونولجيا الفعل النضالي لكل من متقاعدي فوسبوكراع وأعوان الانعاش الوطني، كشريحتين من شرائح المخيم مادة لهذا البحث، كما استخدمنا التحقيب الزمني كأداة لإبراز محطات التحول في عمل هاتين الشريحتين، بدءا من الإرهاصات الأولى لتشكيل فعل جماعي يعبر عن مطالبهما، وصولا إلى وضعهما كحركتين اجتماعيتين داخل مخيم اكديم ايزيك .

يجب في هذه الحالة أن نجعل الحقبة الزمنية موضوع الدراسة تخضع للتجريب داخل مختبر السوسيولوجيا السياسية، من زاوية تجريب قدرة نظريات الحركات الاجتماعية خاصة الفرصة السياسية التي لاحظ دوغ ماك ادم (Doug McAdam) أن " الكثير من الباحثين قاموا بتعريف وتفسير المصطلح بطرق مختلفة كما قاموا بتقديم ظواهر امبريقية لكي تصف الفرصة السياسية وترتبط بها إجرائيا، إلا أن الأمر الذي يجب أن نلتفت إليه هو غياب أي إجماع في ما يخص وجود تعريف محدد للفرصة السياسية"[294] إلا أننا يمكن أن نعتمد

---

[288]- مخيم احتجاجي أقامه مجموعة من الصحراويين خارج المدار الحضري لمدينة العيون، بعد عملية نزوح جماعي 12 كلم شرق المدينة بتاريخ 10 أكتوبر 2010

[289]- الأطروحة مسجلة بمركز دراسات الدكتوراه، كلية الحقوق أكدال ، دجامعة محمد الخامس – الرباط- فوج 2012،

[290]- يقصد بالإنعاش الوطني مندوبية تتبع إداريا لوزارة الداخلية ، تعتبر متدخلا في الأوراش العمومية

[291]يوم الجمعة 13 مارس 2014،على الساعة 20.15 مساءا ،في منزل الكاتب العام لنقابة الإنعاش الوطني جنوب شرق مدينة العيون، بحضور كل من نائب الكاتب العام وأمين المال الكاتب العام الحالي للنقابة، دامت المقابلة:1h31mnt

[292]- فوسبكراع هي اختصار لشركة فوسفاط بوكراع التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط ومقرها مدينة العيون، وتعتبر المسؤولة عن استخراج معدن الفوسفاط من منجم بمنقطقة شرق جنوب مدينة العيون ب 100 كلم، تسمى "بوكراع"

[293]يوم السبت 14 مارس 2014،على الساعة 12:00 زوالا،في منزل النقابي الفوسفاطي ودام الاستجواب 2h 14mnt

[294] Doug McAdam « Conceptual Origins, Current Problèmes ,Future Directions, » in :McAdam,McCarthy and zald,eds.,Comparative Perspectives on Social movements:Political opportumities,Mobilizing Strucres,andCultural.Framings,p.23

بهذا الصدد على تعريف الفرص السياسية "بأنها تتمثل في قدرة الحركات الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة، من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها، الأمر الذي يمكنها من خلق فرص سياسية أخرى غير تلك التي استغلتها[295].

تتواجد لدى الفرص السياسية أبعاد تمكن من دراسة نموها وتقلصها من خلال ثلاث محددات وضعها دوغ ماك ادم وهي: الانفتاح أو الانغلاق النسبي للنظام السياسي، التحالفات المسيطرة، قدرة أو رغبة الدولة في القيام بأدوار قمعية.[296] ينضاف إليها محدد الانقسام بين النخب[297]، وتبعا لذلك فإننا ندرس من خلال هذه الورقة المحددات والأبعاد التي حددت بنية الفرص لدى حركتي عمال فوسبوكراع وعمال الانعاش الوطني في سياقها الداخلي كما ندرس دور المتغير الخارجي في سياقها الدولي من أجل **الإجابة عن سؤال محوري حول إمكانية تفسير التحول في بنية الحركات الاجتماعية عبر تحليل مراحل تطورها ونشاطها الاحتجاجي؟**

نتسائل في هذا الصدد عن المحطات الرئيسية في تحول مسار هاتين الحركتين؟ وإلى أي حد مثلت هذه المحطات فرصا سياسية لتطور حراكها؟ وهل هذه الحركات تبقى حبيسة نمط محدد من المطالب؟ أم أن شكلها وطبيعة مطالبها تتنامى وتتقلص بالنظر لتموقعها داخل الحراك الاجتماعي الذي تعرفه المنطقة بين الفينة والأخرى؟ وأي دور لتفاعلها مع المؤسسات الرسمية والسياسية في قدرتها على تعبئة مواردها في ظل هذه المحطات؟ وهل تتحول هذه الحركات فعلا بعد كل محطة من محطات الفعل الجماعي الذي تكون طرفا فيه؟

تحاول هذه الورقة الإجابة على هذه التساؤلات عبر النقاط التالية:

1) **نبذة عن حركتي عمال فوسبوكراع وعمال الانعاش الوطني.**
2) **تشكل الحركتين في ظل نمو وتقلص الفرص السياسية.**
3) **تأثير التحالفات في بنية الفرص.**
4) **تعامل الدولة مع النشاط الاحتجاجي.**
5) **تأثير المتغير الخارجي.**
6) **الخلاصة.**

[295] محفوظ صلاح عبد الحفيظ المهر، منشور الحركات الاجتماعية والفرص السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، صفحة 161.

[296] McAdam,McCarthy and zald,eds.,Comparative Perspectives on Social movements:Political opportumities,Mobilizing Strucres,andCultural.Framings,p.27

[297] Sidney.Tarrow, »States and opportinities.The Political Structuring of Social Movements, »in :Ibid.,P56

1. نبذة عن حركتي عمال فوسبوكراع وعمال الانعاش الوطني.

- **حركة عمال فوسبوكراع**

تضم هذه الحركة مجموعة من عمال فوسبوكراع الذين سلمتهم الإدارة الاسبانية للإدارة المغربية، وتم إدماجهم في إطار المكتب الشريف للفوسفاط بناءا على برتوكول ملحق باتفاقية مدريد[298]، ولكن دون تجديد للعقدة التي كانوا يشتغلون بها مع الإدارة الاسبانية، ودون مراعاة الاتفاق المبرم بين المغرب واسبانيا بخصوص وضعيتهم الإدارية والمالية والقانونية، كما تمت إحالة العديد منهم على التقاعد وبتعويض ضعيف، وفور اكتشاف هذه العقدة استخدم العمال عدة إطارات جمعوية ونقابية كغطاء للمطالبة بما أسموه الحقوق المكتسبة منها: تأسيس جمعية واد الذهب لعمال وأطر ومتقاعدي فوسبوكراع الصحراويين، ورئاسة ممثلهم السيد سيدي أحمد الدية[299] للجنة القانون الأساسي للمستخدمين بفوسبوكراع، وتمثيله عمال فوسبوكراع لمدة ولايتين، كما شغل منصب منسق لجنة الحقوق المكتسبة لعمال وأطر فوسبوكراع الصحراويين، ثم ممثلا للعمال الصحراويين العاملين بالإدارات العمومية والشبه عمومية والشركات الاسبانية والعساكر الصحراويين لدى السلطات الاسبانية، انتهاء بتأسيس الكونفدرالية النقابية للعمال الصحراويين كإطار لعمل هذه الحركة.

كما أن مسيرة هذه الحركة مليئة بالمحطات التي سنتعرض لها في إطار تحليلنا لهذه الحركة، لعل أبرزها مشاركتها في المؤتمرات الدولية وكذلك الاعتصامات التي خاضتها خلال سنوات 1996، 1999 وهي محطات نتناولها بنوع من التفصيل مع محطات أخرى من مسار هذه الحركة في إطار هذه الورقة.

- **نقابة عمال الانعاش الوطني بالعيون.**

تم تشكيل لجنة لتأسيس نقابة لعمال الانعاش الوطني سنة 2007 إلا ان رفض إيداع الملف من طرف السلطات المحلية جعل النقابة تلجأ إلى المحكمة الإدارية بأكادير والتي حكمت لصالح النقابة وظلت الحركة تشتغل حتى قبل صدور الحكم القضائي، كما كثفت من أعمالها بعد الحكم لصالحها. وبالرغم من ذلك ظلت تشتغل في إطار الفيدرالية الديمقراطية للشغل بالرغم من عدم تجاوب السلطات معها في العديد من القضايا باعتبارها جسما نقابيا. تمتلك هذه النقابة مكتبا مكونا من كاتب عام ونائب له وأمينا للمال ومقررا ونوابا، كاتبها العام هو محمد امبارك ابيه[300] الذي انتخب مؤخرا في المجلس الوطني للفيدرالية وهو معتقل سابق على خلفية

---

[298] اتفاق ثلاثي (بين اسبانيا و المغرب و موريتانيا) بتاريخ 14نوفمبر 1975 تم بموجبه تقسيم اقليم الصحراء الغربية بين كل من المغرب و موريتانيا مقابل ضمان مصالح اقتصادية و عسكرية لإسبانيا.

[299]- يتعلق الأمر بالسيد: سيدي أحمد الدية ، الذي أكد على كشف اسمه كمستجوب ونسب التصريحات التي قدمها له ، وقد سبق في المقدمة أن قدمناه باسم النقابي الفوسفاط ، وهي الصفة التي سنقدمه بها خلال هذه الورقة.

[300]- لقد أبدى المستجوب استعداده وقبوله لذكر اسمه عند الاستشهاد بتصرحاته في كل مرحلة من مراحل تحضير الورقة، لهذا السبب تم ذكر إسم المستجوب

أحداث اكديم ايزيك، ولا زالت هذه النقابة تطالب بملف مطلبي يتضمن (الضمان الاجتماعي، السكن، سن التقاعد، التغطية الصحية، إعادة الموقوفين...).

عقدت النقابة سلسلة من اللقاءات خلال السنة الأولى لتأسيسها، تنوعت بين لقاءات تواصلية مع العمال، بالإضافة إلى لقاءات مع كل من الوزير الأول، ووزير التشغيل، والوالي مدير الإنعاش الوطني، والفريق الفيدرالي بمجلس المستشارين.

تعد المشاركة في الانتخابات الجماعية 2009 إحدى أهم المحطات في عمل الحركة حيث كانت مجالا لتأطير أعضائها، واكتسبت من خلاله الحركة إشعاعا داخل المدينة.

تمثلت أنشطة النقابة في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010 في زيارات إلى مدينة الرباط كل ثلاثة أشهر. ركزت هذه الزيارات على المطالبة بإيفاد لجنة تحقيق حول ما اعتبرته النقابة تلاعبات تعرفها مندوبية الإنعاش الوطني سنة 2007، وتم تجديد الطلب سنة 2008. وتكللت مساعي النقابة بالنجاح ووصلت لجنة التحقيق للعيون وتسببت نتائج تحقيقها في إيداع مندوب الإنعاش الوطني آنذاك السجن بسبب الإختلالات التي اكتشفتها النقابة وساعدت من خلالها لجنة التحقيق، كما تعتبر النقابة أن لقائها بالوالي مدير الانعاش الوطني الجديد[301] رسخ نمطا جديدا من التعامل الايجابي مع الحركة كنقابة تتجاوب معها مؤسسة الانعاش الوطني بشكل رسمي.

- ✓ **تشكل الحركتين في ظل نمو وتقلص الفرص السياسية.**

إذا ما انطلقنا من مناقشة ديترو روخت بأنه "لا يمكن أن تناقش الفرصة بمعزل عن بيئتها الاجتماعية، وهذا يثير الانتباه إلى العوامل المجتمعية التي ترسم وتحدد البنية الخاصة بالحركات الاجتماعية وقدرتها على القيام بأنشطة احتجاجية"[302] فإن دراسة الاحتجاج في الصحراء خاصة بالنسبة للحركتين موضوع الدراسة ارتبط بالأساس بدرجة انفتاح أو انغلاق النظام الذي كان محددا أساسيا في قدرة هذه الحركات على الفعل. فنجد أن هاتين الحركتين لم تظهرا إلى العلن إلا في سياقات مرتبطة بتحولات عميقة في بنية النظام.

إن "لحظة الانفتاح التي تعتبر مؤشرا قويا على ما يسمى الفرصة الكبيرة (Big.opprtum) ويكون فيها النظام السياسي وجهاز الدولة أكثر تعرضا للتحديات السياسية من قبل جماعات مختلفة"[303]. اعتبرتها حركة متقاعدي فوسبوكراع متمثلة في وقف إطلاق النار الموقع بين المغرب والبوليساريو في شتنبر من سنة 1991 وهو محطة أساسية في ظهور إمكانيات حقيقة لإظهار المطالب إلى العلن، لكون هذه المطالب ظلت حبيسة الكتمان

---

[301]- يتعلق الأمر بالسيد: محمد عالي العظمي (عمر الحضرامي)، أحد مؤسسي جبهة البوليساريو، عاد إلى المغرب سنة 1989

[302] Dieter Rucht, »The Impactof National Contexts on Social Movement structures: Across Movement and cross sectional Comparison"in: McAdam,McCarthy and zald,eds.,Comparative Perspectives on Social movements:Political opportumities,Mobilizing Strucres,andCultural.Framings,Cambridge Studies un comparative Politics(Cambridage,CA:Cambridge university press 1996),p.188

[303] Gamson and Meyer,"Framing Political Opportunity,p.280.

بين عناصر محدودة من العمال لفترات طويلة ابتداء من سنة 1977، وهو تاريخ بدأ التسيير الفعلي لشركة فوسبوكراع من قبل المكتب الشريف للفوسفاط إلى حدود بداية التسعينات.

تعتبر هذه الفترة مصدر قوة للإدارة على حساب العمال، لأن انغلاق النظام والوضع الأمني والعسكري في المنطقة جعل أي محاولة للجهر بالمطالب أو الحقوق أو المعارضة تعرض صاحبها لخطر الاعتقال أو الاختفاء القسري أو القتل (التعبير عن المطالب = التعبير عن الانفصال ودعم مليشيات البوليساريو)، مما وفر فرصة سياسية لإدارة فوسبوكراع وباقي الأجهزة لإجهاض أي مطالبة بالحقوق من طرف العمال المورثين عن الاستعمار الاسباني.

بل إن العمال خلال المقابلة صرحوا أن فئة قليلة جدا من الذين يسمون أنفسهم ذوي الحقوق المكتسبة على معرفة بطبيعة الحقوق خلال هذه الفترة، في ما أن البقية لا دراية لها بتواجد هذه الحقوق أساسا، لكن سنة 1989 ستكون بمثابة محطة تحول في مستوى وعي العمال بطبيعة الحقوق وفي رسم المطالب، وذلك نتيجة تشكيل بعض العمال الصحراويين لشبكة علاقات مع عمال ينتمون إلى منظمة إلى الأمام. مما خلق نوعا من التعاطف بين هؤلاء العمال، وهنا يبرز مفهوم النافذة السياسية (policy window)التي قدمها كينغدون (Kingdon) أول مرة سنة 1984 بأنها "الفرصة التي تتوفر بشكل مؤقت للمطالبين والمدافعين عن اتجاهات وحلول معينة والساعين إلى جذب الانتباه إلى مشكلات محددة ترتبط بمصالحهم أو اتجاهاتهم"[304]

كانت هذه العلاقة بمثابة نافذة سياسية حقيقة، لتطور وعي العمال الصحراويين بطبيعة الحقوق وشكل المطالب التي يجب أن يطالبوا بها. لقد برز في هذه المرحلة الدور الايجابي للعمال القادمين من الشمال والمنتمين لتيار إلى الأمام من خلال إمدادهم للعمال الصحراويين بنسخة من عقدة العمل والبروتوكول الملحق باتفاقية مدريد حول وضع العمال المورثين عن الإدارة الاسبانية. كما أن هذه العلاقة ساهمت في انتخاب أحد العمال الصحراويين كممثل نقابي تابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لكن القيام بأي شكل نضالي أو احتجاجي خلال هذه الفترة يعتبر أمرا مستحيلا. بالمقابل اتسع النقاش السري وتنامى الوعي بالحقوق وحجم الإمكانات المتاحة، ولم يكن أمام الناشطين في لحظات الانغلاق والجمود السياسي غير الانتظار[305].

تعتبر هذه المرحلة بمثابة الولادة الجنينية لتشكل حركة عمال متقاعدي شركة فوسبوكراع ذوو الحقوق المكتسبة، حيث أن تحركات وتأطير العمال وعملهم السري لم يكن حافزا رئيسيا في بروز هذه الحركة إلى العلن دون تواجد النظام السياسي وإدارة فوسبوكراع في وجه تحديات سياسية مختلفة، هنا نجد حضورا قويا لفكرة غولدستون(Goldstone) بأن " التكتيكات والاستراتيجيات التي تتبعها الحركة لا تؤدي بالضرورة إلى النجاح في الحصول على فرصة سياسية، بسبب أن هناك أوقات ولحظات معينة يكون فيها النظام السياسي أكثر أو أقل انفتاحا"[306].

[304] نفس المرجع، صفحة 280.
[305] نفس المرجع،صفحة 280.
[306]نفس المرجع،صفحة 280.

فهل كانت مرحلة تشكل حركة عمال الانعاش الوطني كمادة ثانية للبحث في إطار هذه الورقة تخضع لنفس المؤثرات فيما يخص نمو وتقلص الفرص السياسية؟

إن سياق ميلاد حركة عمال الإنعاش الوطني وإن اختلف من حيث النطاق الزمني عن حركة المتقاعدين الفوسفاطيين، إلا أن ما أسميناه بمرحلة التشكل الجنيني للحركتين برزت خلاله مكانة نظرية الفرص السياسية في تحليل تشكل هاتين الحركتين. فقد ولدت حركة عمال الانعاش الوطني في جو من الانفتاح الذي عرفته المنطقة وإن جاء سياق ميلادها مختلفا من حيث النطاق الزمني عن حركة المتقاعدين الفوسفاطيين، إلا أن هذا الميلاد كان نتاج صدامات بين العمال ومسؤولين قطاعيين ومنتخبين محلين، مما أسفر عن طرد بعض العمال، ليظهر التحول في امكانيات الحركة مع اكتشاف هؤلاء العمال لاختلالات كبيرة على مستوى تدبير هذا القطاع، في ظل وجود شرائح كبيرة مهضومة الحقوق وليست على دراية بواقعها.

هنا تشترك الحركتان في كون ولادتهما كانت نتاج تفاعل بين أشخاص وفاعلين من داخل مؤسسات، وشكل هذا التفاعل فرصة سياسية لولادة هذه الحركات، لكن الملاحظ هنا هو تراجع نظرية الفرصة الكبيرة التي كانت عاملا رئيسيا في تشكل حركة فوسبوكراع في مقابل النافذة السياسية التي تبرز بشكل أكبر في حالة حركة عمال الانعاش الوطني.

وبالتالي فإننا نقول بأن الفرصة السياسية في هاتين الحالتين لم تكن فقط " تخلق الحوافز لدى الفاعلين وتوقعاتهم بقدرتهم على النجاح وهذا ما يسمح بالقدرة على التعبئة وبالعمل المشترك الفعال، وبالتالي تؤدي إلى ظهور الحركات الاجتماعية وقدرتها على الفعل."[307] بل إن الفرصة السياسية تلعب أيضا دورا أساسيا في صنع الفاعلين واكتشاف الموارد ومن ثم تظهر فرص سياسية أخرى تبرز القدرة على تعبئة هذه الموارد وقدرة الفاعلين على توظيفها، ويظهر ذلك بشكل جلي في كون العلاقة بين العمال وفاعلين داخل المؤسسات الوصية ساهمت في خلق هذه الحوافز، ولو بشكل مختلف بين الحركتين نتج عنها تحول في فهم العمال لطبيعة الحقوق وآليات اكتسابها.

حيث اكتشف عمال فوسبوكراع أنهم يشتغلون بعقدة موروثة عن الاستعمار الاسباني بنودها غير مطبقة على الواقع، وأن وضعيتهم غير طبيعية وشاذة[308]، وأنهم يشكلون كتلة كبيرة بإمكانها التأثير في انتظار الظرفية المناسبة، ويرجع مرد ذلك إلى علاقتهم بعمال من داخل الإدارة التي كانت علاقة اتحاد، في حين كان تصادم عمال الانعاش الوطني مع أطراف في الادارة فرصة لخلق حافز لاكتشاف مجموعة من الخروقات ساعدت على توسيع قاعدة المتضررين، حيث تم اكتشاف حوالي 500 بطاقة إنعاش وطني في أسماء أشخاص لا

[307] عبد الحي مودن **الرجة الثورية العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات**، ورقة أنجزت في إطار اللقاء الذي نظمته كلية الآداب بالرباط يوم الثلاثاء 15 مارس 2011.

[308] أكد المستوجب النقابي الفوسفاطي خلال مقابلة بتاريخ 14 مارس 2014 أن عمال اسبانيين يتقاضون تقاعدهم ويتمتعون بجميع الامتيازات التي توفرها العقدة ومن ميزانية المكتب الشريف للفوسفاط.

يستفيدون منها وتعود مردوديتها إلى جهات رسمية في الادارة ومنتخبين محلين على حد تعبير هؤلاء العمال[309].وفي كلتا الحالتين ساهمت الفرص في سياق سياسي معين في تشكل فاعلين وفي امتلاك موارد وبالتالي قدرة على الفعل.

لكن في المقابل ما تأثير حضور أو غياب تحالفات النخب على مسار الحركتين؟ وفي بنية الفرص السياسية الخاصة بكل حركة؟

تأثير التحالفات في بنية الفرص.

تعرف الفرص السياسية بأنها "تلك الأبعاد من المناخ السياسي التي توفر حوافز الانتصار أو تمنعها والتي تتمثل في المؤسسات السياسية، والثقافات والأزمات والتحالفات والتحولات السياسية"[310]. ويتوجب لفهم الحركات من هذه الزاوية البحث في التغيير الذي تعرفه بنيات الفرص السياسية، ودورها في التحفيز على الفعل السياسي[311] وبالتالي فإننا سنجد تفسيرا لهذه الحركات انطلاقا من البحث في التغيرات التي شهدتها هاتين الحركتين عبر تحقيب زمني نرصده من خلاله طبيعة هذه التغيرات، على مستوى المؤسسات والثقافات والأزمات الممتدة من النشأة الفعلية لهاتين الحركتين إلى حدود انخراطهما في مخيم اكديم ايزيك الاحتجاجي، وطبيعة التحالفات السياسية التي نسجت خلال هذه الفترة.

فكيف إذن كانت طبيعة هذه التغيرات؟ و كيف أثرت على بنية الفرص السياسية خلال الأزمات التي سبقت إنشاء مخيم اكديم ايزيك؟

عقد مؤتمر الاشتراكية العمالية سنة 1993 بالدار البيضاء في سياق جديد، وبعد دخول اتفاق وقف اطلاق النار حيز التطبيق، مما شكل فرصة سياسية لأحد عمال فوسبوكراع[312]، لفتح النقاش حول حقوق عمال فوسبوكراع، وذلك بالنظر إلى الصفة النقابية التي حملها ابتداء من سنة 1989 بمساعدة العمال المنتمين إلى منظمة إلى الأمام، والذين تم اكتشاف علاقتهم بالعمال الصحراويين مما ترتب عنه تنقيلهم إلى الادارة المركزية

---

309 أكد هذه المعلومة الكاتب العام لنقابة الانعاش، خلال مقابلة بتاريخ 15 مارس 2014،وكما دعمها كل من نائب الكاتب العام وأمين المال اخلال نفس المقابلة.

310يعتبر النص المؤسسي لها هو:

P. K. Eisinger, "The Conditions of Protest Behavior in American Cities," *American Political Science Review*, 67, 1973, pp. 11-28.

311عبد الحي مودن **الرجة الثورية العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات**، ورقة أنجزت في إطار اللقاء الذي نظمته كلية الآداب بالرباط يوم الثلاثاء 15 مارس 2011.

312- يتعلق الأمر بالنقابي الفوسفاطي السيد أحمد الدية، سبقت الإحالة إليه

للمكتب الشريف للفوسفاط بالدار البيضاء. وهذا يعني أن العلاقة بين المؤسسة والعمال ستفقد شكل التحالف الجزئي بين بعض أطرافها والعمال، ليبقى الصدام هو المشهد الوحيد بين العمال والإدارة.

لقد تشكلت هذه الفرص على مستويين أحدهما وطني والآخر دولي، فبالنسبة للمستوى الأول وباعتباره الصحراوي الوحيد المشارك في الوفد فقد اتيحت للنقابي الصحراوي الفرصة لحضور لقاءات بحضور وزير الداخلية ادريس البصري والكاتب العام للكونفدرالية، مما أتاح له عرض مطالب العمال على مؤسسات رسمية مركزية وذلك أثناء الأشغال التحضيرية للمؤتمر. أما على المستوى الدولي فقد كان المؤتمر فرصة لتشكيل روابط علاقات ستصبح في ما بعد موردا مهما لتشكل الحركة النقابية الصحراوية في سياقات سياسة لاحقة.

لكن ما الذي تغير على مستوى الثقافات والمؤسسات حتى نحكم على أن هذا المؤتمر يحمل مقومات الفرصة السياسية المؤثرة في الفعل الجماعي؟

لقد كان هذا المؤتمر بداية لخروج المطالب إلى العلن وبداية ترسخ ثقافة جدوائية العمل النقابي كآلية لاكتساب الحقوق التي يعتبرها العمال مهضومة، وهذا يعني أن ثقافة الخوف من الاحتجاج بدأت في التراجع، وشكلت المرحلة ما بين 1993 إلى 1996 خزانا لشريحة العمال من أجل تطوير قدراتهم للفعل النقابي وفهم أوسع لحقوقهم وطبيعة المطالب التي يطالبون بها. كما أن تطور إطار العمل من خلال انتخاب أحد العمال الصحراويين كممثل للعمال تحت إطار الكونفدرالية الديمقراطية خلق حوافز أكبر للفعل لدى العمال. ينضاف إلى ذلك أن هذا الانخراط وفر فرصة لخلق شبكة من العلاقات خاصة مع منظمة العمل الديمقراطي[313] والتي كان منخرطوها ينتمون إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. في نفس السياق كان لعمال الانعاش الوطني مسار آخر في تشكل بنية الفرص الخاصة بهم، حيث بدأت تتشكل فكرة تأسيس نقابة تدافع عن مطالب هذه الشريحة (التغطية الصحية، الحد الأدنى للأجور، العطلة السنوية..) مما عرض بعض أصحاب هذه الفكرة للطرد من العمل، هناك ستعود من جديد نظرية الفرصة السياسية، لكن في ظل صدام العمال مع المؤسسات وطردهم مما خلق فرصة حقيقية لخلق مجموعة من الحوافز من أجل الفعل النضالي، وتشبث أكثر بتأسيس النقابة كهيئة يتمكن من خلالها العمال من الدفاع عن مطالبهم.

في المقابل لقد كان للانتخابات الجماعية لسنة 2009 الأثر البالغ في تحديد طبيعة التحالفات التي ستؤطر عمل هذه الحركة في إطارها المحلي، حيث أن عمال الانعاش سيخوضون غمار الانتخابات المحلية من أجل إيصال ملفهم عبر موقعهم كفاعلين في صناعة القرار المحلي. ويبرز هنا مفهوم بنية القوة Structureof) (Powerوالذي يعتبر أن " توقيت ظهور ومصير الحركات الاجتماعية يعتمد على الفرص التي تمنح للمعارضين، والساعين إلى التغيير من خلال التأثير في بنية القوة وحائزيها[314] ففي ظل الوضع الذي عاشته حركة عمال

[313] شكلت العلاقة بين العمال ومنظمة العمل الديمقراطي موردا مهما للتعبئة من خلال الخدمة التي قدمتها جريدة أنوال التابعة للحزب والتي ساهمت في التعريف بالحركة ومطالبها.

[314] Doug McAdam « Conceptual Origins, Current Problèmes ,Future Directions, » in :McAdam,McCarthy and zald,eds.,Comparative Perspectives on Social movements:Political opportumities,Mobilizing Strucres,andCultural.Framings,p.23

الانعاش الوطني بعد فشلها في تحقيق أهدافها، ومن خلال عملها النقابي سواء على المستوى المحلي عبر علاقتها بالسلطات والمنتخبين، الذين اعتبرهم المستجوبون السبب الرئيس في الوضع الذي يعيشون، أو على المستوى الوطني في ظل عدم تجاوب المركزية النقابية بالشكل الكافي مع مطالبهم، مرجعين السبب في ذلك إلى نظرة هذه المؤسسات بنوع من الجفاء اتجاه مشاركة الصحراويين. (وفي هذه النقطة يشترك عمال الانعاش و متقاعدو فوسبوكراع في كونهم يعتبرون أن إشراكهم في أي نشاط على المستوى الوطني لا ترغب من خلالها هذه المؤسسات في الاشراك الفعلي لهم بقدر ما يعتبرونه مشاركتهم منتوجا دعائيا)، سيحاول عمال الانعاش تبعا لذلك خلق وتشكيل فرص سياسية خاصة بهم عبر المشاركة السياسية والوصول إلى العضوية في الجماعة الحضرية خاصة بعد تنصل النائب البرلماني المدعوم من لدنهم في انتخابات2007 بتمكينهم من تزكية الحزب، هذا المعطى جعلهم يلجئون إلى خلق حالة من الصدام مع هذا المرشح الذي قدم ترشيحه في جماعة حضرية أخرى[315].

تعد هذه الحالة نموذجا لفهم كيف تؤثر الحركات الاجتماعية في العلاقة بين المؤسسات، وكيف يتم تبسيط الاجراءات والمساطر نتيجة تأثير حركة معينة، وهو ما عبر عنه الكاتب العام لنقابة الإنعاش عندما صرح «بأنهم يعتبرون أن تقديم طلبات ترشيحهم يشكل أغرب شكل لتقديم ترشيح، لكونها مرت من جميع المساطر وتم إعداد الوثائق اللازمة ل 39 مرشحا في ظرف 24 ساعة، وهو رقم قياسي كما أن المحكمة مددت في أوقات عملها ساعة بأمر من وزير العدل حتى تستوفى اللائحة شروط ترشيحها"[316].

بالرجوع إلى حركة عمال فوسبوكراع فقد نظمت هي الأخرى اعتصاما سنة 1996 داخل مقرات العمل بكل من "لبلايا" (الجماعة الحضرية العيون - المرسى)[317]، ومنجم فوسبوكراع الذي دام 21 يوما في بوكراع (بالجماعة القروية بوكراع) و 8 أيام بمعمل لبلايا وكان هذا الاعتصام فرصة حقيقة لظهور الحركة العمالية، لكن هذه المرة في إطار أوسع من ذوي الحقوق المكتسبة لتشمل جميع العمال صحراويين من تركة الاستعمار الإسباني و باقي العمال الذين عملوا تحت الادارة المغربية عبر صياغة سلسلة من المطالب المشتركة من بينها مطالب ذوي الحقوق المكتسبة (ملف المتقاعدين، امتياز المناطق النائية، الصحة، العطل....)،و استخدموا هنا أيضا العامل النقابي كوساطة بين العمال والإدارة كما رأينا في حالة عمال الإنعاش الوطني، حيث لعب هذا الدور عضو من المركزية النقابية للكونفدرالية الذي كان عضوا في الادارة وعضوا في المركزية النقابية، ونجح بالفعل في فك الاعتصام، وكان هذا الاعتصام فرصة حقيقية على مستوى نقاش مطالب عمال فوسبوكراع المتقاعدين على المستويين المحلي والوطني.

لكن كيف ستتغير طبيعة التحالفات و بنية الفرص عندما تدخل هذه الحركات في نشاطات احتجاجية؟

[315]بفعل الضغوط التي قامت بها الحركة سيتم منح هذه الحركة التزكية لخوض الانتخابات
[316]- تعود هذه التصريحات للمستجوب الكاتب العام السابق لنقابة الانعاش الوطني،
[317]- يوجد في هذه المنطقة معمل نصدير الفوسفاط المستقدم من منجم بوكراع علّى بعد 100 كلم،

يعد مفهوم النشاط الاحتجاجي (Protest Activity) لبسكي" أداة للتغيرات التي تجعل الأنظمة السياسية أكثر انفتاحا وتقبلا لمطالب وضغوط جماعات محددة"[318]. وهنا تمثل أحداث سنة 1999 التي شهدتها مدينة العيون مادة مهمة لفهم النشاط الاحتجاجي لحركة عمال فوسبوكراع ومنعرجا أساسيا في تغير مسارها عبر انخراطها في شكل احتجاجي اتخذ شكل التضامن مع الطلبة الذين خرجوا إلى الشارع ودخلوا في اعتصام مفتوح، تبلورت في هذه المرحلة لدى العمال فكرة الانتقال من وضع المتضامن إلى وضع الفاعل، وانتقل العمال إلى الانخراط الفعلي في المخيم من خلال تشييد خيامهم داخل المعتصم بعد أربعة أيام من اعتصام الطلبة، وقد كان هذا الانخراط دعامة أساسية في تغيير موقف السلطات اتجاه الاعتصام، فحسب تصريح النقابي العمالي[319] فبمجرد انضمام العمال المتقاعدين إلى الشكل الاحتجاجي فإن نظرة الدولة وفاعلين آخرين تغير ب 180 درجة للمعتصم، وذلك من خلال انضمام شيوخ في الستينات والسبعينات من العمر ومنهم من حمل في كراسي متحركة مما عجل بفتح قنوات الاتصال بالمعتصمين، بل إن الاتصالات خلال هذه المرحلة تجاوزت السلطات المحلية إلى مسؤولين في بعثة تنظيم الاستفتاء بالصحراء الغربية المعروفة اختصارا بالمينورسو لمعرفة طبيعة هذه المطالب، كما أن نشر لائحة المطالب والرسائل الموجهة للجهات المعنية بالملف بما فيها تلك الموجهة للقصر الملكي اعتبرها العمال موردا مهما لنجاح المعتصم، حيث حملت هذه اللائحة رسالة قوية بكوننا قد طرقنا جميع الأبواب بما فيها رأس الدولة و أن خروجنا إلى الشارع لم يكن عبثا. فكان هذا الشكل الاحتجاجي بمثابة فرصة كبرى لإعادة انتاج المطالب والانتقال من الاحتجاج المقيد بقواعد العمل النقابي في إطار المؤسسات الرسمية إلى احتجاج يضم فئات اجتماعية أخرى، مما أدى إلى وحدة المطالب وبالتالي وحدة الملف المطلبي، من هنا فإن هذه المرحلة مثلت أول اندماج لحركة العمال بباقي الشرائح الاجتماعية بالمنطقة.

لقد خلق هذا الاندماج نوعا من التحالف خارج إطار النقابة، ونرجع هنا إلى سيدني تارو (Sidney Tarrow) الذي أبرز أن "الانقسامات التي تحدث في الصفوات وداخلها تؤدي إلى توسيع نطاق ودائرة الصراع السياسي ونقلها إلى كثير من الجماعات التي توجد خارج النظام السياسي، وتمنحهم قدرا من القوة للتأثير في العملية السياسية، بينما تنجح الصفوة المتحدة في تجنب نقل الصراع السياسي أو منح قوة لجماعات خارج النظام السياسي[320].

وفي هذه الحالة فإن حركة العمال في إطار صراعها مع الإدارة وكذا عدم قدرة المركزية النقابية على الانسجام مع مطالبها، قد لجئت إلى فضاء خارج النقابة وهو الشكل الاحتجاجي المشترك مع شرائح اجتماعية يختلف إطارها عن الإطار الذي تعمل داخله، كما ساعدت على ظهور أطراف خارج العمل النقابي وخارج إطار فوسبوكراع، مما منح الحركة قدرا أكثر من القوة في التأثير على النظام الذي أصبح في مواجهة مباشرة مع شكل

[318] Dieter Rucht, »The Impactof National Contexts on Social Movement structures: Across Movement and cross sectional Comparison"in: McAdam,McCarthy and zald,eds.,Comparative Perspectives on Social movements:Political opportumities,Mobilizing Strucres,andCultural.Framings,Cambridge Studies un comparative Politics(Cambridage,CA:Cambridge university press 1996),p.23.

[319]- يتعلق الأمر بالسيد سيد أحمد الدية، سبق تعريفه

[320] Sidney.Tarrow, »States and opportinities.The Political Structuring of Social Movements, »in :Ibid.,P56

احتجاجي ضم شرائح المتقاعدين والطلبة وعاملات الشعر[321] وانضمت بعد ذلك شرائح أخرى أدت إلى اتساع الاعتصام. كما استفادت هذه الاحتجاجات من فرصة كبرى تتمثل في انتقال الحكم في المغرب من الملك الراحل الحسن الثاني إلى الملك محمد السادس، وما صاحب هذه الفترة من تغيير في قواعد صناعة القرار في المغرب، خاصة أنه يمكن اعتبار هذه الأحداث محكا في تعاطي الدولة مع الظواهر الاحتجاجية خاصة في الصحراء ولعل تداعياتها قد تكون من بين الأسباب في إقالة وزير الداخلية السابق إدريس البصري.

إن شكل التحالفات وأسلوب المواجهة المباشرة بين الفئات المحتجة والسلطات، والظرفية السياسية كلها عوامل ساهمت في التأثير على قدرة هذه الفئات على الاحتجاج وتطوير أساليبها في صنع المطالب، وردة فعل الدولة في تعاطيها مع هذه الأحداث وتأثير ذلك على العلاقة مع الحركة الاحتجاجية وتماسك مواقف العمال داخل الحركة، حيث بدأت هذه الأخيرة تشهد أشكالا من الانشقاقات نتيجة تجاوب بعض العمال مع حلول قدمتها الدولة، لكن عمل هذه الحركة سيتخذ أشكالا أخرى في الفترة الممتدة بين 1999 وصولا إلى أحداث أكديم ايزيك 2010 وأهم ما يميز هذه المرحلة هو تأثير العامل الخارجي في تقوية قدرة هذه الحركة على التأثير على المستويين الوطني والدولي.

فكيف إذا تعاملت الدولة مع النشاط الاحتجاجي التي نظمته الحركتان؟ وأي دور للقوة والعنف في التأثير على مسار ونتائج هذه الاحتجاجات؟

تعامل الدولة مع النشاط الاحتجاجي

عرف النشاط الاحتجاجي للحركات محطات مختلفة باختلاف بنية الحركتين والسياق السياسي لكل واحدة منها، وكذلك لكون الظرفية السياسية لوضع النظام هي المحدد لتعامل الدولة مع احتجاج هذه الحركات وقدرة هذه الحركات على القيام بنشاط احتجاجي، وكذا قدرة هذا الأخير على تحقيق جزء من مطالب هذه الحركات لأن" التكتيكات والاستراتيجيات التي تتبعها الحركة لا تؤدي بالضرورة إلى النجاح في الحصول على فرصة سياسة، بسبب أن هناك أوقاتا ولحظات معينة يكون فيها النظام السياسي أكثر أو أقل انفتاحا"[322] فبالمقارنة بين الاعتصام الذي نظمته حركة عمال فوسبوكراع في سنة 1996 والاعتصام الذي نظم سنة 1999 سنلاحظ فرقا في السياق السياسي لكون الأول نظم في ظل حكم الحسن الثاني وفي ظل حركة عمالية تضم جميع شرائح العمال. لقد تعاملت الدولة في هذه الفترة حسب المستجوب النقابي الفوسفاطي بوسائل تهديدية أكثر منها وسائل عنف مباشر، وذلك بواسطة جهاز الدرك في منطقة بوكراع و أجهزة الشرطة والاستخبارات في الميناء،[323]و كذلك عبر وسطاء قبليين[324] قصد الرفع من درجة الخوف لدى المعتصمين وفي نفس الوقت فتح الحوار معهم كنقابين عبر وسطاء من الإدارة المركزية وأعضاء في النقابة في نفس الوقت، ولعل ما يزكي جدوائية تحركات

[321]يقصد بها عاملات النسيج من وبر الابل و يتقاضين أجرتهن من ميزانية الانعاش الوطني

[322] Gamson and Meyer,"Framing Political Opportunity,p.280.

[323]تضم هاتين المنطقتين مقرات العمل التابعة لشكة فوسبوكراع

[324]- يقصد بالوسطاء القبليين، ممثلين أو مفاوضين بإسم القبائل الصحراوية، وهو نظام إجتماعي في المنطقة يرتبط بالروابط الدموية ، كجامع لوحدة غجتماعية تسمى القبيلة

السلطات كون الاعتصام تم فضه في ظرف 8 أيام في الميناء لسهولة مخاطبة المعتصمين عبر السلطات والقنوات العائلية، في حين صمد الاعتصام 21 يوما في منجم بوكراع لعامل بعده عن المدينة بحوالي 100 كلم. مما جعل درجة التأثيرات النفسية على المعتصمين أقل من تلك التي تعرض لها العمال المعتصمون في الميناء. وفي المقابل فإن اعتصام سنة 1999 سينظم في مرحلة انتقالية من حكم الملك الحسن الثاني إلى حكم الملك محمد السادس. لقد كان تعاطي الدولة مع هذا الشكل الاحتجاجي أكثر عنفا من سابقه، وذلك عبر استخدام الدولة للعنف والقوة المفرطة حيث ترتب عن فك الاعتصام بعد 7أيام من إنشائه نشوب مواجهات عنيفة انتقلت إلى جميع أطراف المدينة. مما جعل الاحتجاجات تأخذ شكل العنف والعنف المضاد، عاشت على إثره مدينة العيون أوضاع استثنائية ترتبت عنها عدة اصابات واعتقالات في صفوف المعتصمين والمتضامنين.

شكل هذا الاعتصام حركة اجتماعية متنوعة الفئات، خرجت من خلالها حركة عمال فوسبوكراع من العمل النقابي في إطار الصراع مع إدارة شركة فوسبوكراع إلى عضو فاعل ومخاطب رسمي باسم هذا الحراك، حيث تم تفويض 3 عمال بمفاوضة السلطات حول الملف المطلبي المشترك لجميع الفئات المشكلة للمعتصم، وتم تشكيل لجنة مشتركة بين العمال والطلبة، إلا أن شكل المفاوضات سيتغير بالاقتصار على العمال كمخاطبين باسم الحركة الاحتجاجية في حين كانت السلطات تشرع في فض الاعتصام بالقوة.

يظهر هنا أن الدولة اعتبرت استمرار الحركة الاحتجاجية أمرا غير مقبول وبالتالي فإن انفتاح النظام لن يكون في إطار حركات احتجاجية من هذا الشكل (أي حركات تضم صحراويين ذوو مطالب اجتماعية مختلفة، والجامع الوحيد بينهم هو العرق الصحراوي يرسلون من خلالها رسائل مفادها أن هناك سياسة ممنهجة للإقصاء والتهميش ضدهم).وما يزكي هذا الطرح هو أن الدولة كانت تحاور العمال بشكل منفرد في حين كانت في نفس الليلة تفكك مخيم الاعتصام بالقوة، مما جعل ممثلي العمال ينسحبون من المفاوضات.

هنا يظهر تأثر قدرة الفاعلين على الفعل بالنظر إلى درجة انفتاح أو انغلاق النظام بشكل أوضح. إلا أن تداعيات الأحداث التي أعقبت عملية التفكيك ستجعل الدولة تعود إلى المفاوضات عبر تدخل مجموعة من الفاعلين من منتخبين وأعيان وممثلين عن الحكومة قدموا إلى مدينة العيون، وتغير منحى تعاطي الدولة مع مطالب هذه الشرائح خاصة العمال الذين رفضوا حسب تعبير ممثلهم الدفع بالعلاقات القبلية كآلية لما أسموه بالضغط والمساومة، في هذه الحالة بدلا من أن يكون عنف الدولة مساهما في إضعاف الحركة، لقد أصبح فعل العنف مصدرا لقوة الحركة، فلأول مرة منذ انطلاق عمل حركة عمال فوسبوكراع يصل وفد من الإدارة العامة ممثلا في نائب المدير العام ومدير الموارد البشرية ومستشار العلاقات الدولية في نفس الشركة، ليعقد هذا الوفد اجتماعا مطولا، وأصبحت مطالب العمال ضمن أجندة الشركة، وضمن أجندة الدولة من خلال تسليم المطالب بصفة رسمية للوفد الوزاري الذي قدم للعيون آنذاك بقيادة وزير الدولة عباس الفاسي والمكون من مستشار الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي وبن اسعيد ايت ايدر وخليهن ولد الرشيد.

نستنتج من هذا النموذج أن عنف الدولة لا يعني دائما زوالا للحركات أو إضعافا لها بقدر ما يمكن أن يكون وسيلة لفتح نافذة سياسية أو خلق فرصة سياسية كبرى تجدد من خلالها الحركات نفسها أو تحقق مطالبها أو جزءا منها على الأقل.

حاولت حركة عمال الانعاش الوطني القيام بأول وقفة لها وذلك يوم 2008/08/04 وذلك بمقر الفيدرالية الديمقراطية للشغل، فكان أول اجتماع أمني بين ممثلي الحركة والسلطات الأمنية والذي سادت فيه لغة التهديد من طرف السلطة ولغة التحدي التي خاطب بها ممثلو النقابة السلطات(لن نخاف من تهديدكم، سنقوم بوقفتنا، لماذا تجعلوننا نحس بعدم الكرامة، "نحنا الا زايدين فوق هاذي الأرض"[325] ردا على قرار هذه الأخيرة منع الوقفة والتهديد بالتدخل العنيف في مواجهتها، وهو ما تم بالفعل حيث تم حصار جميع الشوارع المؤدية للمقر وعند حدوث أول تجمع تم تفريقه بشكل قوي خلف عدة ضحايا. تعامل الدولة مع هذه الوقفة يرجع بالأساس إلى تأويل الجهاز الأمني لتوقيت الوقفة الذي تزامن مع اجتماع في جنيف حول حقوق الانسان بالصحراء، وما زكى هذا الطرح إرسال محمد عبد العزيز زعيم جبهة البوليساريو رسالة تضامن مع عمال الانعاش الوطني على ضوء تدخل القوات العمومية لمنع وقفتهم، صرح ممثلو عمال الانعاش في لقاء لاحق مع السلطات في شخص والي الجهة أنهم لا علم لهم بأي اجتماع في جنيف وليس لهم من المستوى الثقافي والامكانات ما يسمح لهم بمعرفة أجندة اجتماعات المجالس المحلية فما بالك بالمؤسسات الدولية، وألقوا باللوم على السلطات التي لازالت تأول أن أي احتجاج سيكون حتما لصيقا بأجندة البوليساريو "*إذا كانت الدولة ترغب في أن نرفع صور الملك كون أعطونا فرصة نحتجوا واحنا انجيبو لكم جميع عمال الانعاش رافعين صور الملك*"[326] ،قدم الوالي اعتذارا عن التدخل ، وشرعت النقابة في الانتقال بمطالبها إلى السلطات المركزية.

يستفاد من هذه الحالة مرة أخرى أن عنف الدولة يتحكم فيه هاجس تأويل علاقة أي حركة احتجاجية بجبهة البوليساريو.كما أن عنف الدولة اتجاه هذه الحركة عادة ما يفتح نافذة سياسية لهذه الحركات بينما يوفر فرصة كبرى خاصة عندما يتخذ هذا العنف بعدا دوليا.

فما تأثير المتغير الخارجي على بنية الفرص وعلى هامش قدرة الحركتين على الفعل والتطور؟

<u>تأثير المتغير الخارجي.</u>

تعمل محددات الفرص السياسية على خلق الفرص السياسية في السياق الدولي شأنها شأن الفرص التي يتم خلقها على ضوء متغيرات الوضع الداخلي، هذا الارتباط بين المتغير الخارجي والفرص السياسية يمكن دراسته من خلال عمل حركة عمال فوسبوكراع بشكل خاص نظرا للتطور التاريخي لها مقارنة مع حركة عمال الانعاش الوطني، وبالتي لا يسمح وضعها بلمس أي تأثير للمتغير الخارجي في تحديد بنية الفرص الخاصة بها بالنظر لحداثتها ولكوننا قيدنا دراستنا لها بمرحلة ما قبل مخيم اكديم ايزيك، ونترك الإجابة عن تأثير المتغير

[325]- يقصد بهذا التعبير:" أنه يتم النظر إليهم من طرف بعض ممثلي السلطات كعناصر ثانوية في المجتمع"
[326] تصريح للكاتب العام للنقابة الانعاش الوطني أثناء لقاء بوالي جهة العيون على لإثر تداعيات منع تنظيم وقفة نقابة الانعاش الوطني. يقصد به "إذا كان معيار الثقة مرتبط بشعارات معينة ورفع صور الملك ، فإن العمال كانوا مستعدين لذلك في حالة طلب كمهم القيام به"

الخارجي فيما يخص حركة عمال الانعاش الوطني إلى مرحلة دراسة مخيم اكديم ايزيك إذا افترضنا تأثيرا لهذا المتغير على الحركة .

فيما يخص حركة عمال فوسبوكراع وكما أشرنا أثناء دراستنا لمرحلة تشكلها فإنها استفادت من فرص كبرى، إضافة إلى مساهمة العديد من النوافذ السياسية في تعزيز قدرات هذه الحركة على الفعل خاصة من خلال المؤتمرات الدولية التي كان ممثل العمال يشارك فيها، وذلك عبر فتح قنوات اتصال مع النقابات الدولية التي تبنت الملف، وكذا لكون وعي العمال بأهمية السياق الخارجي في ملفهم المطلبي، خاصة وأن الإدارة الاسبانية معنية بصفة مباشرة بهذا الملف سيتقوى بشكل أكبر نتيجة عنصرين: الأول مرتبط بوصول العمال إلى نتيجة مفادها عدم قدرة إطارهم النقابي على المستوى الوطني لاستيعاب مطالبهم، كما أنهم بدأوا يشعرون بما سموه عدم الحماسة من طرف النقابات الوطنية، وكذا من الجهات الرسمية والأحزاب فكل هذه المؤسسات تبدي تفهما للملف ولكن لا تترجم هذا التفهم لخطوات على أرض الواقع، ويرجعون ذلك إلى التعامل مع ملفهم بمنطق سياسي مرتبط بقضية الصحراء. بينما يرجع العنصر الثاني إلى توصلهم إلى قناعة بأن المتغير الخارجي له دور هام خاصة بعد أحداث 1999، حيث أن الدولة لم تتعامل وتتعاطى مع ملفات الشرائح الاجتماعية المعتصمة بمخيم داخل مدينة العيون إلا بعد أن أصبح لها إشعاع دولي بفعل الاتصالات التي أجريت بالنقابات الدولية التي كانت مواكبة للاعتصام، بالإضافة إلى تواصل بعثة المينورسو مع عمال فوسبوكراع أثناء اعتصامهم وتقديمهم لها نسخة من الملف المطلبي لأول مرة.

تجدر الإشارة إلى أن تعاطي الدولة مع مطالب العمال لم يكن يرضي جميع العمال، لكنه كان سببا في بداية انشقاقات في صفوف الحركة من خلال قبول بعض العمال للتسوية التي قدمتها الدولة وشركة فوسبوكراع لحل مشاكل العمال.

شكل عقد مؤتمر للكونفدرالية الديمقراطية لحقوق الانسان بالدار البيضاء سنة 2000 لمدة 15 يوما فرصة كبرى لحركة العمال للقاء وفود العديد من الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية، حيث تم توزيع حوالي 500 نسخة من الملف المطلبي ورسائل يتم خلالها شرح مطالب العمال مترجمة باللغتين الاسبانية والفرنسية مرفوقة بنسخة من عقدة العمل الموروثة عن الاستعمار الاسباني، كما تم عقد لقاءات مع الوفد الاسباني الذي امتنع في البداية متحججا بكون اسبانيا ليست المسؤولة عن هذا الملف بضغط من وفود أمريكا اللاتينية.

بعد خمسة أيام سيتلقى النقابي العمالي الفوسفاطي مكالمة هاتفية من مسؤولة العلاقات النقابية الدولية في الخارجية الاسبانية دامت ساعة كاملة تستفسر من خلالها عن حيثيات الملف وتطلب تزويدها بملف إلكتروني متكامل، وهو ما تم بالفعل، ينضاف إليه إرسال نسخة من هذا الملف لكل من الاتحاد العام للعمال الاسبان والكونفدرالية الديمقراطية الاسبانية.

سيتطور هذا التواصل باستدعاء النقابي الفوسفاطي إلى مدريد، وذلك في نهاية سنة 2001 وستعرف هذه السنة تطورا مهما في شكل النقابة حيث سينضم النقابي إلى الكونفدرالية النقابية الاسبانية لكونه حاملا

للجنسية الإسبانية، وسيتم في إطار الاجتماعات التي عقدت بين النقابة ووزارة التشغيل ووزارة الخارجية تبني الملف المطلبي للحركة، إلا أن إشكالا آخر ستطرحه الإدارة الاسبانية يتمثل في أن هذا المشكل لا يعني عمال فوسبوكراع بشكل منفرد، بل يشمل جميع العمال الصحراويين الذين كانوا يشتغلون لدى الإدارة الاسبانية واستمروا في العمل تحت الإدارة المغربية. هنا فتحت نافذة سياسية في سياق دولي لحركة عمال فوس بوكراع استطاعت من خلالها أن تقود نقابة جديدة تحت مسمى الكونفدرالية النقابية للعمال الصحراويين تحت الإدارة الاسبانية، وبذلك يكون النقابي أحمد الدية اكتسب صفة النقابي الدولي، لكن حركة العمال هذه ستضم تشكيلة مختلفة الجنسيات لكون العمال ذوي الحقوق مقسمين بين المغرب والجزائر وموريتانيا واسبانيا ونفوذ البوليساريو، مما يجعل هذه الحركة نموذجا مهما لدراسة بنية الفرص في علاقتها بالسياق الدولي.

تكليف الإدارة الاسبانية للنقابي أحمد الدية، وتسجيل جميع من سبق أن اشتغل تحت الإدارة الاسبانية، وإعداد ملفات حول أوضاعهم شكل منعطفا آخر في نشاط الحركة العمالية الصحراوية التي كانت نتاجا لحركة عمال فوسبوكراع، حيث اضطرت الحركة إلى استدعاء وفد من النقابات الأوروبية قصد تمكين الحركة الجديدة من حوافز تمكنها من تعزيز مواردها، والزيادة في عدد منخرطيها خاصة في ظل عدم تقبل العمال أن اسبانيا بعد حوالي 40 سنة ستعيد لهم حقوقهم التي لا دراية لهم بوجودها أصلا، وإصابتهم بحالة من القنوط والاستهتار وعدم الاهتمام بهذا الملف المطلبي. لكن العنصر الخارجي سيبدد هذه التشكيكات حيث قدم لمدينة العيون في سنة 2008 وفد نقابي أوربي يضم 4 إسبان وفرنسيين وإيطالي وبرتغالي قصد مخاطبة العمال من داخل منزل النقابي الفوسفاطي. لتتدخل السلطات وتعتقل الأجانب والنقابي رفقة زوجته. بعدها جاء تدخل وزارات خارجية كل من اسبانيا وفرنسا وعدد من البرلمانين الأوروبيين بالإضافة إلى دخول 50 نقابة دولية على الخط، وتغطية العديد من الجرائد الدولية لهذا الحدث. ليتم إطلاق سراح الأجانب بعد 8 ساعات من التحقيق، وكان هذا الحدث عامل قوة حيث عاد الجميع إلى المنزل وتعززت الثقة لدى العمال وتم السماح بتسجيل العمال وتواصل النقابيون الأوروبيون مع العمال المعنيين. تعد هذه الحركة العمالية تبعا لما سبق نموذجا مهما لفهم خلق الفرص في السياق الدولي.

الخلاصة

- قدمت لنا هذه الورقة نظرة أولية حول قدرة الفرص السياسية على تفسير تطور الحركتين موضوع الدراسة إلا أننا نقر بأننا سنبقى عاجزين عن تفسير الأشكال الاحتجاجية بشكل أكثر دقة إذا ما بقينا حبيسين محددات الفرص السياسية، والتي قدمت إجابات مهمة حول قدرة الحركات على التطور في لحظات تاريخية على المستويين المحلي والدولي، لكن ما يجري أثناء الاحتجاج لا يمكن يفهمه دون الرجوع إلى نظرية تعبئة الموارد لفهم قدرة وطرق اشتغال الفاعلين، خاصة إذا ما تطور البحث لدراسة أحداث اكديم ايزيك أو تعمقنا في دراسة احتجاجات 1999 التي تعد مدخلا مهما لفهم ما وقع في مخيم أكديم ايزيك 2010.

- لا يجب إغفال عنصر الإطار لفهم التفاعل بين الحركات الاحتجاجية والدولة التي لا زالت عنصرا فاعلا يصعب إغفاله أثناء دراسة هذا الشكل من الاحتجاجات، لأن لها من الأدوات ما يجعلها فاعلا محوريا في بناء الإطار أو في تأويل الخطاب، إضافة إلى دورها في تقليص أو توسيع الفرص السياسية وإن كان هذا الدور لا يصب في صالح الدولة بالنظر إلى ما وصلنا إليه من خلال هذا التحليل الجزئي.
- لا يمكن اعتبار عنف الدولة عاملا للحسم في تقليص قدرة الحركات على تنمية قدرتها وتطويرها فقد يتم الاعتماد على أعمال الدولة القمعية في خلق حوافز جديدة لهذه الحركات سواء على المستوى المحلي، أو من خلال فتح المجال لها لخلق فرص في سياق دولي يجعل هذه الحركات قادرة على التأثير بشكل أقوى في تحديد شكل تعامل السلطات مع مطالبها.
- إن دراسة مخيم اكديم ايزيك تستدعي منا دراسة ظهور وتطور جميع الفئات التي شكلت المخيم، والوقوف على المحطات الرئيسية للفعل لديها من أجل فهم دوافع فكرة النزوح الجماعي كأضخم شكل احتجاجي تعرفه منطقة الصحراء.
- يظهر من خلال هذه الورقة أن الحركات الاجتماعية التي شاركت في مخيم اكديم ايزيك ليست وليدة السياق السياسي الذي أفرز تشكيل المخيم، بل إن هذا الأخير كان بمثابة فرصة لإثبات الوجود، ولخوض شكل احتجاجي جديد بعدما جربت هذه الحركات الدفاع عن مطالبها من خلال الانخراط في الأحزاب والمشاركة السياسية عبر خوض الانتخاب، والفعل النقابي، والاحتجاج داخل المدينة. لذلك فإن دراسة تأثير انفتاح وانغلاق النظام كمحدد للفرص السياسية يجب أن يضاف إليها في هذه الحالة محدد انفتاح وانغلاق الأحزاب والنقابات وتأثيره على بنية الفرص لدى هذه الحركات.
- إن من بين الأسباب الرئيسية في تنامي الاحتجاجات في شكل حركات خارج إطار المؤسسات التقليدية في الصحراء، هو عدم وجود مستوى مقبول من الثقة والتجاوب بين الهيئات الوطنية وتمثيلياتها المحلية مع المطالب الاجتماعية لهذه الحركات تحت ذريعة تأويل أي شكل احتجاجي بتعاملها مع أجندة البوليساريو، وقد لمسنا من خلال المقابلات أن اتهام الحركات الاحتجاجية في الصحراء بتهم الانفصال ظل هو المسيطر على عقلية الإدارة حتى في ظل انفتاح النظام في مراحل متقدمة.
- تعد حركة عمال فوسبوكراع نموذجا مهما لتحول فئة اجتماعية تبحث عن تحقيق مطالب من السياق الداخلي إلى السياق الخارجي، كما أنها تمتلك القدرة على الانتقال بمطالبها في سلسلة من الأنشطة الاحتجاجية بالشكل الذي تجعل من مطالبها جزءا من مطالب حركة اجتماعية أوسع كما حدث في سنة 1999 أو من خلال الانخراط في العمل النقابي على الصعيدين الوطني والدولي، أو من خلال خلق إطار نقابي جديد يضم فئات لم تكن لها دراية بوجود مطالب نقابية لها من الأساس، لتتغير بذلك من حركة لعمال فوسبوكراع إلى نقابة للعمال الصحراويين.

- إن توسيع البحث من خلال هذه الورقة الأولية في هذه الفئات وتعميق التحليل فيما يخص مراحل تطورها من خلال ما تقدمه نظريات الحركات الاجتماعية قد عزز مؤشرات كون إنجاز أطروحة حول أحداث أكديم إيزيك ستكون جد مفيدة للسوسيولوجيا السياسية، رغم كل الإكراهات والصعوبات التي تعترض البحث في هذا الموضوع لحساسيته السياسية والحقوقية، لكن لكي نتقدم بمجال البحث العلمي أظن أنه حان الوقت لإعطاء أولوية للمقاربات الأكاديمية التي يمكن أن تقدم حلولا أكثر عملية للإشكالات الحقوقية والسياسية.

الأفعال الاحتجاجية واثرها على الشأن العام

في الأردن بين المقدس والمسلوب

الدكتور ياسر أحمد العجلوني
المملكة الأردنية الهاشمية

المقدمة :

منذ نشأت المملكة الاردنية الهاشمية ولغاية يومنا هذا وهي تمر بمراحل عصيبة كما هي الامة الاسلامية وتحديدا العربية .

والافعال الاحتجاجية والثورات واكبت نشئت هذا البلد من الثورة العربية الكبرى الى ما تعرض له الأردن من ارهاصات عظيمة من قتل واغتيالات ونكايات وغيرها .

المملكة الاردنية الهاشمية تحمل رسالة حضارية سامية الى جانب وجودها الجغرافي المنيع والحصين ضد التوسع الصهيوني , حادا من هجماته المتكررة لاحتلال ارض فلسطين ودفاعا عن الارض العربية .فكانت هذة المملكة الفتية درعا صلدا واامينا يصد عن الامة الاسلامية العربية العاديات الصهيونية المتوثبة للعدوان والتاهبة للفساد والطغيان .

نعم هو الاردن الذي ما فتأ يذود عن اخوانه في كل المواقع فكان لهم ومازال يفتح اذرعه لاستقبال اللاجئيين العراقيين والسوريين والسودانيين وغيرهم فهو الاردن بارضه وشعبه وقيادتة يتقاسم كما الانصار حتى يقضي الله امرا كان مفعول .

وهذا كله لانه فلسفة الثورات والافعال الاحتجاجية تدور في رحى الإرهاب الصهيوني وعدم العدالة الاجتماعية وسنتطرق الى تاريخ الأردن السياسي ونستحضر بعض الظواهر والشواد وتحديدا قراءة في مشهد الأفعال الاحتجاجية في جامعة اليرموك الأردنية وكيفية معالجة الحالة

وسنقسم هذا البحث الى محورين رئيسيين هما :

المحور الاول : محددات المملكة الأردنية والافعال الاحتجاجية - احداث اليرموك نموذجا-

1. **المحددات والتحديات**
2. **الأفعال الاحتجاجية في جامعة اليرموك**

المحور الثاني : . مرتكزات القيادة الحكيمة وصناعة الواقع

1. **. المشهد العام في عهد جلالة الملك عبدالله**
2. **الاصلاحات الدستورية في ضل الأفعال الاحتجاجية**

المحور الاول : محددات المملكة الأردنية والافعال الاحتجاجية - احداث اليرموك نموذجا -

نبحث في هذا المحور في جزئين الأول حول التاريخ السياسي للاردن وما رافق هذا التاريخ من احداث استشكالية تعتبر أساس وأركان ودعائم لثبات الأردن مما تعرض له من عواصف ومؤامرات دبرت بليل خارجية وداخلية .تحتى مسمى المحددات والتحديات .

وكذلك في القسم الثاني احداث جامعة اليرموك نموذج حي وواقعي وفق دراسة ظهرت حديثا في الأردن عن أفعال احتجاجية طلابية راح ضحيتها عدد من الطلاب وفيات وجرحى نخلص منها سوء إدارة الازمات من قبل الحكومات المتعنفة

3. المحددات والتحديات

بداية لابد من أن نذكر أن المملكة الاردنية الهاشمية كانت تسمى بشرق الاردن بداية القرن العشرين ومن ثم امارة شرق الاردن وكان على راسها جلالة الملك عبدالله الاول في عام 1921 الى ان استقلت الاردن واصبحت تعرف بالمملكة الاردنية الهاشمية [327] . وسميت بالهاشمية نسبة الى بني هاشم الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم والهاشميين في الاردن هم احفاد النبي من ابنته فاطمة وزوجها علي بن ابي طالب .

بتاريخ 25/5/1946 استقلت امارة شرق الاردن وعرفت باسم المملكة الاردنية الهاشمية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي , واصبح يوم الاستقلال يعرف بالعيد الوطني والقومي للاردن [328] . في عام 1951 تم اغتيال مؤسس المملكة الاردنية الهاشمية الملك عبدالله الاول في باحة المسجد الاقصى بالقدس وهو ذاهب الى الصلاة هناك وعلى اثرها استلم مقاليد الحكم الملك طلال وكان من اهم انجازته هو اخراج دستور الاردن لعام 1952 الذي يعتبر من افضل الدساتير على مستوى المنطقة لما فيها من اهتمام بالشأن النيابي , وحقوق الانسان , العدالة , والمواطنة وتفعيل مبدء السلطات , والمسألة , والدور الرقابي والتشريعي لمجلس الامة , وتفعيل مبدء فصل السلطات , واهم ما في الدستور انه ينبع من القيم الاسلامية ويحض على مبادىء الديمقراطية .

وكان ولي عهده في تلك الفترة هو ابنه الحسين الذي كان في تلك الفترة في مصر لاكمال الدراسة , الا ان المرض اقصى الملك طلال عن الحكم ونودي بالملك حسين ملكا للاردن وعمرة اقل من ثمانية عشرة سنة كما ينص الدستور , وبقي مجلس الوصاية الى ان اتم الثامنة عشرة من عمرة فتولى السلطات الدستورية في (2/5/1953) [329] .

---

327 . تاريخ شرق الاردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر , منتصف القرن العشرين , رؤوف ابو جابر , دار ورد الاردنية للنشر 2009 , ص 9.
328 . الملك والدولة , سليمان الصمادي , دار الخليج للنشر , 2007 , ص 43 .
329 . الاستراتيجية الوطني الشاملة الاردن اقوى , زيد منير عبوي . دار الراية للنشر والتوزيع , 2006, ص 25 .

امتد حكم الملك حسين ست واربعون عاما , وبطبيعة الحال لم تكن فترة حكمه ترفا ملوكيا لبلد امن مستقر , بل على العكس فكما يقول جلالة الملك عبدالله الثاني في كتابة فرصتنا الاخيرة فأن هذة الفترة شهدت لوالدي أربعة حروب مع اسرائيل , وفي نهاية المطاف توصل الى معاهدة سلام . فبعد ثلاث سنوات على اعتلائه العرش انفجرت ازمة قناة السويس التي كانت ادارة بريطانيا وفرنسا , وفي عام 1956 آمم عبد الناصر قناة السويس وكانت ردة الفعل من الدولتين أن نسجتا خطة سرية مع اسرائيل تقضي بأن تهاجم اسرائيل مصر ([330]).

وفي نفس العام ايضا 1956 تم تعريب الجيش العربي الاردني , فكان اول عمل للملك الشاب يعبر عن بصيرة وحكمة . ومن ثم دخل الاردن حرب عام 1967 مع اسرائيل التي احتلت الضفة الغربية وجزء من سيناء , وعلى اثر ذلك واجه الاردن ازمة دستورية على اثرها تعطلت الحياة النيابية وأعلنت الاحكام العرفية .

وبعد اقل من سنة دخل الاردن حرب ثانية ومباشرة مع اسرائيل عرفت بحرب الكرامة والتي سطر الجيش العربي الاردني اروع صور البطولة في الاستبسال و الدفاع عن ارض الوطن , وقهر الجيش الاسرائيلي وانتصر عليه .

ونتيجة للنزوح الفلسطيني حيث كانت الضفة الغربية جزء لا يتجزء من الاردن , واللجوء نتيجة الحروب المستمرة منذ عام 1948 .

وبعد ذلك بداءت الفصائل الفلسطينية بمصادمات مع النظام الاردني وتحديدا في ايلول عام 1970 وهو ما كان يسمى بايلول الاسود وانتهت بخروج الفصائل الفلسطينية من الاردن . وبعد احتلال الضفة الغربية كان هناك فراغ سياسي في الاردن ومن ثم على اثرها كانت العديد من التعديلات الدستورية التي فيما يخص الضفة , وكانت هذة التعديلات من عام (1976-1973) . كما شارك الاردن وعبر الجبهة السورية في حرب اكتوبر لعام 1973 .

وبطبيعة الحال فأن من ضمن الارهاصات التي تعرض لها الاردن في تلك الفترة اعتيال رئيس الوزراء الاردني وصفي التل في القاهرة واخراج قاتليه من المحكمة بعد اعترافهم نتيجة الاوضاع السياسية السيئة في ذلك الوقت مع مصر .

كل هذة الظروف كانت تهدف الى اقامة وطن بديل , الا انها ذهبت ادراج الرياح بوجود نخبة من المخلصين للاردن وفلسطين وذلك من خلال مبادرة الملك الحسين لمشروع المملكة العربية المتحدة في عام 1972 وذلك لتنظيم البيت الاردني الفلسطيني وتضمن المشروع أن تتكون المملكة المتحدة من الضفة الشرقية وهي الاردن وفلسطين وهي الضفة الغربية واي جزء محرر ويكون رئيسها هو الملك حسين ومعه مجلس وزراء مركزي ومجلس الامة يتكون بالتساوي بين البلدين ولها جيش واحد وسلطة قضائية واحدة .

الا انه قوبل بمعارضة قوية من منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك عدد من الدول العربية ولا سيما مصر وسوريا وليبيا , كما عارضت اسرائيل على هذا المشروع , ولم يتوقف الامر الى هذا الحد لابل عقد المجلس الوطني

[330] . فرصتنا الاخيرة السعي نحو السلام في زمن الخطر , عبدالله الثاني بن الحسين , دار الساقي بيروت , 2011 , ص 38 .

الفلسطيني اجتماع في القاهرة (15نيسان/ 1972) و طلب من الدول العربية قطع علاقاتها مع الاردن , وفعلا بداءت المقاطعة من مصر ثم سوريا وافشل المشروع . ([331])

وفي بداية عام 1973 فتحت الحدود السورية الاردنية وبدءت العلاقات تتحسن تدريجيا , و بدءت بعدها بيومين حرب اوكتوبر او ما تسمى حرب رمضان او الغفران , والتي لم يكن الاردن على علم بها . وفي اليوم الثالث من الحرب طلب السادات من الاردن الاشتراك في الحرب حيث شاركت القوات البرية الاردنية عبر الجبهة السورية .

وفي عام 1974 وفي مؤتمر الرباط اذعن الاردن لطلب منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينين بعد ضغوطات منها من الدول العربية ([332]).

اذا نتيجة هذة الاحوال السياسية والظروف العصيبة والامواج العاتية توقف العمل السياسي في مجلس النواب الاردني , حيث اصيبت الحياة البرلمانية بنكستين الاولى هي خارج ارادته وهي الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية سنة 1967 , والثانية مجبر عليها وهي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينين سنة 1974 , وبالتالي تعذر اجراء انتخابات في الضفة الغربية ([333]).

في عام 1978 تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري بطريقة التعيين وتكون مدته سنتين ويعاد تشكيله بعد انتهاء مدته , ولم يعتبر هذا المجلس بديلا عن مجلس النواب . ولكن تم انشاءه لابداء الراي والمشوره ومناقشة السياسة العامة للدولة , وكان له كثير من الصلاحيات التي تعتبر للمجلس النيابي . الا انه لم يكن يمنح او يمنع الثقة عن الحكومة ([334]).

وما ان بدء الاردن يتعافى من المعارك الداخلية والخارجية الا و انور السادات يزور اسرائيل كاول زعيم عربي في هذا الوقت (1978) , وبعدها بشهور يوقع كامب ديفيد , ويعترف باسرائيل كاول دولة عربية في 1979 . ([335])

في (9/1/1984) تم تعديل الدستور وحل المجلس الاستشاري وجرت انتخابات في الضفة الشرقية - الاردن - لملء مقاعد كانت خاوية شغرت بموت اصحابها منذ اخر مجلس نواب منتخب قبل حرب عام 1967 .

وفي عام 1988 تم فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية وكان الهدف كما يقول جلالة الملك الحسين هو ابراز الهوية الشخصية الفلسطينية , وبناء على رغبة الفلسطينين لاتاحة المساحة لمنظمة التحرير الفلسطينية النهوض بالمسؤولية ([336]).

---

[331] . تاريخ الارن السياسي المعاصر (1995-1967) , سليمان الموسى , منشورات لجنة تاريخ الاردن , 1998, من صفحة 123-120.
[332] . الاستراتيجية الوطني الشاملة الاردن اقوى , زيد منير عبوي . دار الراية للنشر والتوزيع , 2006, ص 26
[333] سليمان الموسى , المرجع السابق . صفحة 136
[334] . زيد منير عبوي , مرجع سابق , صفحة 27 .
[335] . الملك عبد الله الثاني , فرصتنا الاخيرة , مرجع سابق , صفحة 38.
[336] . دور الهاشميين في بناء الاردن الحديث , احمد موسى حسن بكار , خطاب الملك الحسين في (25/5/1989) حوض الزيتون للنشر والتوزيع , 1999, ص 282 .

في عام 1989 اجريت الانتخابات البرلمانية وعادة الحياة البرلمانية الى سابق عهدها , وسمح بتأسيس الاحزاب السياسية حيث وصل عددها اكثر من 40 حزب , وفي هذة الفترة وتحديدا عام 1991 احتلت العراق الكويت فكان لها ما كان من اثر على الاردن من هجرة موجة سكان جدد من الكويت وحرب الخليج الثانية او التحالف . والتي لم يبقى للعراق منفذ مفتوح الا الاردن بحكم موقف الحسين والالتفاف الشعبي في ذلك الوقت من عدم مناصرة التحالف ضد العراق .

فاغلقت الكثير من المنافذ في وجه وكان لها الاثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السلبي على الاردن حيث نزح ما يزيد ع 300 الف مواطن وادى الى خلل ديموغرافي وسكاني في المملكة , وارباك لجميع الخطط التنموية والاقتصادية . [337] وما زال الاردن يعاني من حرب الخليج وموقفه لغاية يومنا هذا .

وفي اثناء هذة الضغوطات الدولية والتوجه الى ساحة التصالح الفلسطيني المصري الاسرائيلي دخل الاردن معركة معاهدة السلام في عام 1994 , وكان من اهم مبادئها السلام مقابل الارض ويقصد اراضي 1967 وعدم تهويد القدس .

ومن اهم مقولاته الشهيرة - الحسين - ان العرب لهم الحق في الاختلاف على كل شيء الا على القدس وانه لن يتخلى عن دوره التاريخي والعقائدي في حماية القدس والمقدسات ورعايتها واعمارها [338]

هذا مجمل الدور السياسي الاردني في الفترة ما بين تأسيس الامارة واستقلال المملكة وبشكل مختضب وبالاضافة الى الادوار الاخرى المرتبطة بالدور السياسي من توسيع العلاقات العربية وتوطيدها من خلال الكثير من محاولات الاتحاد مع الدول العربية سواء من حيث توحيد الانظمة الى توحيد الاراء والمواقف . الى توسيع العلاقات الاردنية الاسلامية مع دول العالم الاسلامي مثل ماليزيا واندونسيا وغيرها . والمساهمة في تعزيز الدور الاردني في الحفاظ عل المقدسات الاسلامية . وكذلك الدور الاردني الدولي من خلال ايجاد شركات وتحالفات سياسية اقتصادية عسكرية مع كثير من الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والاتحاد الاوروبي .

كما ساهم الحسين بن طلال خلال فترة حكمه في محو الامية ومحاربة الجهل والاهتمام بالتعليم وليس ادل من ذلك الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة وغيرها من الكليات والمدارس , وهذا هو في احد حوارته يقول ان " هدفنا الفوري هو اعداد الشباب وتأهليهم في ميدان الخبرات الفنية والاساليب التقنية "

كما اهتم بالجانب الصحي من خلال الصروح الصحية المنتشرة في كل المملكة المدنية والعسكرية والتي يشهد لها القاصي والداني , ويعتبر التأمين الصحي في ذلك العهد وصل الى ما يقارب (80%) مجاني , وكان له اهتمام في المرأة فدخلت الاحزاب والعملية السياسية ونجحت في اول برلمان منتخب بعيدا عن الكوتا النسائية في عام 1989 . اما

---

337 . زيد منير عبوي , مرجع سابق , صفحة 28 .
338 . دور الهاشميين في بناء الاردن الحديث , احمد موسى حسن بكار ص 282 .

الاسكان فكان في نمو مضطرد وله في ذلك الحسين " انها دوائر ثلاث وهي التعليم والصحة والاسكان اعلق عليها اهمية كبرى .([339])

كما كان هناك مكافحة للفساد ضمن الاصلاحات الادارية واقامة حكومة فاعلة تقوم على الديمقراطية الحقة والنسبية . ([340])

4. الأفعال الاحتجاجية في جامعة اليرموك

تم اخذ هذا المثال الواقعي للافعال الاحتجاجية التي قد تبدأ بفعل او ردة فعل على فعل معين ومن ثم تتدحرج كرة الثلج وما تحويه في داخلها ليصعب السيطرة عليها لتسبب كارثة ما كان عاقل او غيره لحسبانها .

كما ذكرت انفا بأن الامة العربية والإسلامية في قلب كل اردني ولا ينسلخ عن مجتمعه او امته لانه عضو في الجسد ويتأثر بما يصيب أي عضو اخر .

شهدت الامة العربية والإسلامية خلال أعوام 1985+1986 مجموعة من الاحداث تفاعل معها الجسم الطلابي العربي ومنهم طلبة جامعة اليرموك الأردنية , لما للجسم الطلابي من تعاطف مع القضايا الحساسة فهي معقل الثورين وشرارتها , وكان منها على سبيل المثال

- ما يحدث على الأراضي الفلسطينية المحتلة من تنكيل وترويع للفلسطينيين وما رافقها من احداث , وقد تقدم الطلبة لادارة الجامعة لاحياء يوم الأرض في نهاية شهر مارس لعام 1986
- الغارة الامريكية على الأراضي الليبية وهو ما استفز مشاعر الطلبة أيضا فعبروا عن غضبهم عبر الهتاف والتجمع لاستنكار هذه الهجمات .
- تعطيل الجميعات والأنشطة الطلابية خلال هذه الفترة مما استشعر معه الطلبه بتهميشهم وعرقة انشطتهم
- رفع رسوم تخصص الهندسة الذين يتدربون في العطلة الصيفية في المصانع والشركات .

بدأت الأفعال الاحتجاجية على القرار الأخير لرفع الرسوم الطلابية , وللاحساس بعدم وجود العدالة الاجتماعية والسياسية بدأت بالتوسع لتطال جميع الواجهات الطلابية .

شعور المسؤول بالحرج دفعه لاتخاذ معالجة سلبية بايقاع العقوبات على الطلبة بدبل من الحوار مع مستقبل الامة ومصدر الهامها . فعمدت رئاسة الجامعة الى تكسير ذهنيات ونفسيات الطلبة بقسوة من خلال ضرب زعامات ان صح القول الجسم الطلابي بفرض عثوبات قاسية لعدد كبير تراوحت بين التنبيه والانذار والفصل الجزئي ثم الكلي .

---

[339] . مهنتي كملك , الحسين بن طلال , غازي غزيل ,نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم , 1975 , ص 205

[340] . مهنتي كملك , الحسين بن طلال , مرجع سابق , ص 208 .

أيضا طالت العقوبات وحسب كتاب العلامة الأستاذ كامل العجلوني وهو كتاب حديث نشر بعد ثلاثون عاماً من الاحداث طلابا لاعلاقة لهم بالاحتجاجات وأيضا طالت موظفين اداريين وأعضاء هيئة تدريس تعاطفوا مع الاحداث .[341]

بدأ الخطأ في معالجة الاحتجاج ان السياسة المتبعة من قبل الحكومة ورئاسة الجامعة كانت في تجميع العقوبات لعدد كبير من الطلبة من كافة الانتماءات السياسية والتوجهات الفكرية على اعتبار ان ما تم ويتم هو امر ضد الدولة وسياستها في تقرير ما ترى انه مناسب للشعب ولافرادها برفع رسم مالي ليس الا .

وكما يرى العجلوني في كتابه ان الامر ان تهويل الامر وتكبير الاحداث والفزعات بحجة الامن والأمان الاجتماعي للبلد لا مبرر لها . وان ما حدث ما هو الا تراكم وارث قديم مستمر لحينه كان انفجار ذلك بتاريخ 1986/5/14 وان ما حدث على هول ما حدث درس استفيد منه في الربيع العربي لتطور إدارة وأدوات الدولة والقيادة الشابة للنظام .([342])

اذا نتيجة تغول السلطة على افراد المجتمع الأقل قوة لابل الأضعف نتجت مفردات التفرد والسلطوية ومصطلح هيبة الدولة وعدم التراجع وان كان التراجع هو الاصح او الاسلم .

استمرت الأفعال الاحتجاجية الى اليوم الرابع الذي اقصى ثلاثة أرواح ومئات الجرحى بعد اهدرت الكرامة الإنسانية والطلابية في السكنات الطلابية حتى وصل الامر الى اقتحام غرف الطالبات في السكن الجامعي واقتحمت بيوت الأساتذة أيضا .

كما هو العادة في السياسة الأردنية عندما تخفق السياسة العامة في السيطرة على امر ما يتدخل الملك الحسين صاحب الحضوة لدى الجميع والذي يقف على مسافة واحدة بين المسؤول والمواطن لينهي الامر بعد ان كانت الرسائل اليومية تصله بأن الامر احتجاج طلابي ليس الا لا يمكن ان يتعدى مجموعة طلبة ينظر في امرهم .

كلف الملك ذوقان الهنداوي برئاسة لجنة التقصي والتحقيق بهذا الامر وقد اقصي رئيس الجامعة على اثرها ومجموعة من أعضاء هيئة التدريس . وتم انهاء الملف المفتوح بارسال رسالة من الاكاديمين الى الملك لشكره على تفضله بانهاء الاحداث ومعتذرين عن الطلبة الذين انتجوا هذا الحادث بعد ان رفض الطلبة ادانتهم بكتابة هذا الخطاب .

الغي الفصل الصيفي في تلك السنة بعد ان انهيت خدمات رئيس الجامعة وعدد من الاكاديمين الذين حوله وبعض الإداريين لاسيما المتصور انهم ذو توجه إسلامي .

ومع ذلك أصدرت الأجهزة الأمنية مذكرات اعتقال لبعض الطلبة المتزعمين للحركة الاحتجاجية غير أولئك الذين فصلوا أصلا .

---

[341] . تاريخ جامعة اليرموك وأحداثها (1976-1986) , كامل محمد صالح العجلوني , دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع , 2016 .

[342] تاريخ جامعة اليرموك وأحداثها (1976-1986) , كامل محمد صالح العجلوني ,ص 615-616.

هذا ملخص الأفعال الاحتجاجية اليرموكية بدون تفصيل وللاستزادة لابد من رجوع لكتاب الأستاذ العجلوني والذي يوضح فيه شهادات جميع الأطراف ن دولة رئيس الوزراء آنذاك الى مجموعة الطلبة الذين واكبوا وشاركوا في الحدث .

نعود الى ان المثال الحالي ما هو الا نتاج حركة اجتماعية إنسانية ليس لها علاقة محصورة بجسم طلابي ومشاكل طلابية في مفهوم الطالب الجامعي الداخلي وانما هي منظومة مجتمعية مصغرة تعكس افق وتصور وعقلية العقل العربي والإسلامي اتجاه قضاياه , ولا يجوز ان يتم التعامل معها على أساس ضيق وان تنحصر السلطة بيد القوة بدون حوار منفتح لا سيما ان هذا الصرح يحوي مجموعة من نواة الفكر الأردني والمتعلق بقضيته وهويته العروبية الإسلامية .

وهذا لا ينفي أيضا ان هناك جهات خارجية يمكن ان تستغل الموقف وتؤزم الاحداث في طريق مخالف للمطلوب , وهذا يؤكد ان اللاجالامني للثورات الطلابية والحركات الاحتجاجية لا تكون مجدية في كل المواقع ولابد من فتح الحوار مع اهله وهم مثقفي البلد من خلال أيضا القوة الهائلة التي يتمتع بها المجتمع من خلال شبابه .

في هذه الحالة وبعد درساتها كان رئيس الجامعة هو الكتور عدنان بدران والمسؤول عن الجامعة هو اخوه الأكبر مضر بدران وهذا يعني عندما تتجمع السلطة والقوة في يد واحد فأن الفساد يمكن ايتصور ان يكون اكبر ولا فائدة من حوار مع شخص لايستجيب للحوار وهذا ما حدث في انسلاخ الرئيس عن من حوله .

خاتمة المحور الأول

خلاصة أقول ان الفعل الاحتجاجي السلمي الذي صدر عن فئة متعلمة مارست بطريقة إيجابية تحول الى سلوك عدواني عالجه الامن بفعل سلبي سلطوي غير مسؤول بقيادة تعسفية ولم يفرق بين واجب الاستماع وتشجيع الطلبة على سلمية المطالب وبين حق له في التساهل مع الجهاز الأمني في اختراق حدود الجامعة مما أدى الى مالت صعبة وغير مدروسه .

المحور الثاني : مرتكزات القيادة الحكيمة وصناعة الواقع .

يعتبر الملك عبد الله الثاني من الجيل الثالث والاربعين من احفاد النبي محمد صلى الله عليه وسلم , وقد تسلم سلطاته الدستورية ملكا للمملكة الاردنية الهاشمية في السابع من شهر شباط لعام 1999 , وهو يوم وفاة والده الملك حسين بن طلال ([343])

وبطبيعة الحال هذا الانتقال يتم وفق للبروتوكول الدستوري كون الحكم في المملكة الاردنية الهاشمية نيابي , ملكي , وراثي .([344])

وبحكم ان الملك عبدالله الثاني كان ولي للعهد قبل وفاة والده الملك الحسين فأن الحكم انتقل اليه حسب الدستور مباشرة

وسيتم الحديث عن المرتكزات بشقين الاول : المشهد العام في عهد جلالة الملك عبدالله , والثاني الاصلاحات الدستورية في ضل الأفعال الاحتجاجية .

1. المشهد العام في عهد جلالة الملك عبدالله

تعتبر تجربة الملك عبدالله الثاني في الحكم من التجارب الناجحة والواعدة والمثيرة للاعجاب , كيف لا وهو اثبت من اول يوم تسلم به سلطاته الدستورية بأنه ملتزم بالثوابت الوطنية والاردنية التي ميزت بلدنا الاردن ومسيرته في عهد الراحل الباني الحسين بن طلال , وستبقى تشكل عنوان المسيرة الاردنية الطاهرة في عهد ابنه الملك عبدالله الثاني .

فبكل وضوح وعزيمة خاطب الملك عبدالله الثاني بن الحسين ابناء الاردن وبناته من الاصول والمنابت العرب في كل مكان في يوم (22/3/1999) وأكد لهم على الالتزام بالثوابت وهي الايمان بالله تعالى والاخلاص للوطن واحترام الدستور وحماية المسيرة الديمقراطية وتعميق جذورها واستكمال بناء دولة المؤسسات والقانون هي ثوابتنا الوطنية التي لا نحيد عنها . وتشكل منظومة الاهداف والغايات التي نعمل جميعنا من اجلها وتحت رايتها سعيا

---

[343] . عبدالله الثاني الملك المعزز , عيسى موسى ابو شيخة , دار المنهاج للنشر والتوزيع 2010 , ص 11 .

[344] . الدستور الاردني , المادة الاولى " المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزء , ولا ينزل عن شيء منه . والشعب الاردني جزء من الامة العربي. ونظام الحكم نيابي ملكي وراثي "

لتحقيقها وانجاز تنمية شاملة وفاء لرسالة الثورة العربية الكبرى التي قامت من اجل العرب , ولحقهم في الحرية والاستقلال والحياة الافضل ([345]).

نعم اقسم امام مجلس الامة العهد الرابع للمملكة , بأن يحافظ على الدستور وان يخلص للامة ([346])وفعلا بدء يطبق على ارض الواقع فهو يؤمن كما والده المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، بأن ثروة الأردن الحقيقية هي الإنسان الأردني، وأن الاستثمار في الإنسان هو أفضل استثمار في بلد مثل الأردن يعاني من شحّ الموارد والمصادر الطبيعية.

وانطلاقاً من هذه القناعة بدأ جلالته، ومنذ اليوم الأول لتسلم سلطاته الدستورية عام 1999، مرحلة جديدة في إدارة الدولة، وقيادة مسيرة التنمية الشاملة، التي تتطلب اتخاذ خطوات كبيرة وعديدة، من اجل التحديث والتطوير والتغيير. ولأن الإنسان هو العامل الرئيسي في عملية التنمية، وهو هدفها ووسيلتها، فقد أكد جلالته ضرورة إعادة تأهيل الإنسان الأردني من خلال إعادة النظر في برامج ومناهج التعليم في مختلف مراحله ومستوياته، ووضع برامج التأهيل والتدريب، التي تؤهل المواطن لدخول سوق العمل والإفادة من ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي تميز هذا العصر.

السياسة

يؤمن جلالة الملك عبدالله الثاني بأن الأردن هو وارث رسالة الثورة العربية الكبرى، ولذلك يجب أن يظل الأكثر انتماء لأمته العربية والأكثر حرصاً على القيام بواجبه تجاه قضايا هذه الأمة، وتطلعات أبنائها المستقبلية. وعلى رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية، التي هي قضية الأمة العربية الأولى. ومن هنا فقد سار جلالته على طريق والده وأجداده في الدفاع عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، والوقوف إلى جانبهم بكل ما للأردن من إمكانيات وعلاقات مع العالم.

كما استمر جلالته في العمل من أجل توحيد الصف العربي وتعزيز علاقات الأردن بأشقائه العرب، وبمختلف الدول الصديقة في أرجاء العالم.

أما على الصعيد الداخلي، فإن جلالته يعطي أولوية قصوى لتعزيز مسيرة الأردن الإصلاحية والديمقراطية في مختلف المجالات وحماية التعددية الفكرية والسياسية، ورفع سقف الحريات وحمايتها، وتشجيع الحركة الحزبية، واحترام كرامة الإنسان وحرياته في المعتقد والتفكير والتعبير والعمل السياسي.([347])

---

[345] . جلالة الملك عبدالله الثاني حاضر ومستقبل الاردن , بمناسبة مرور عشر سنوات على تولي جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية , كفاية محمود حماد , 2009, غير معروف دار النشر , ص 21

[346] . الدستور الاردني , المادة 29" يقسم الملك اثر تبوئه العرش امام مجلس الام الذي يلتئم برئاسة مجلس الاعيان ان يحافظ على الدستوروان يخلص للامة . "

[347] . موقع جلالة الملك عبدالله ابن الحسين , http://www.kingabdullah.jo/

اما عن محكاة الشباب : وعلى الصعيد الوطني، يدرك الملك عبدالله الثاني عظيم مسؤوليته، ويلخص رسالته الوطنية بالشعار التالي: "تنمية مستدامة، عدالة التخطيط والتنفيذ، وتمكين الشباب لأجل مستقبل أفضل."

ترسيخا لهذا النهج، فإن جلالة الملك يزرع هذه المبادئ في شباب الأردن، الذين يمثلون أكبر القوى في المجتمع، لترسيخ هذا النهج لديهم، ولتمكينهم سياسيا ومعرفيا واقتصاديا، لأنهم "فرسان التغيير" في الأردن كما وصفهم جلالته في أكثر من مناسبة

وهذه العلاقة بين الملك والشباب، لها طابع خاص، وبصمة حقيقية، جعلت من غالبية الشباب تحاكي الملك عبدالله الثاني في حكمته ونشاطه، متخذينه قدوة لهم في التصميم على الإنجاز والعمل على جميع الأصعدة، لتكون المحصلة ثورة علمية ومعرفية، توازن بين الأصالة والحداثة، وتترسخ كثقافة عمل تحترم الفرد المنتج.[348]

نعم هذا الشاب الذي ما فتىء يحاور الشباب والمجتمع وكان له العديد من المبادرات ومنها :

1. منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

يعد تحويل منطقة العقبة، المنفذ البحري الوحيد للاردن، إلى منطقة اقتصادية خاصة أحد أبرز الإنجازات الاقتصادية في المملكة. فحتى نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين، كانت العقبة ميناءا صغيرا هادئا فيه القليل من النشاط، مُقسّم ما بين قطاع السياحة الذي يحتاج إلى التنمية والتطوير، وبين المدينة الصغيرة التي تعاني من نسبة البطالة العالية المستمرة. وقد كانت بحاجة إلى صناعات جديدة ومصادر جديدة للوظائف.

أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني مطلع العام 2000 مبادرة لتطوير العقبة لتغدو ملتقى ذا مستوى عالمي للأعمال، يوفر الوظائف للمجتمعات المحلية، ويعمل على تطوير مهارات القوة العاملة، ويشجّع الاستثمار الأجنبي، ويصبح قوة اقتصادية دافعة للبلاد بمجموعها.([349])

نعم انها العقبة التي منذ ان 18/1/2001 كان لها نصيب الاسد من تخفيض حصص البطالة حيث استوعبت منذ هذا التاريخ اكثر من 1000 وظيفة ويتوقع من خلال الفنادق والمصانع والمنشأت السياحية والاقتصادية والتجارية ان توظف لغاية عام 2020 اضعاف هذة الارقام , احد مبادرات الملك الشاب وفي ظل اشهر تحولت الى حقيقة وقيمة الاستثمارات تعدت ما رسم لعشرين سنة قادمة داخل اسوار هذة المدينة .

2. صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

"صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية عام 2001م، وبمقتضى هذا القانون أنشىء الصندوق ليعمل بوصفه منظمة غير حكومية، تسعى إلى تحقيق التنمية في مختلف محافظات المملكة ومناطقها، وليسهم بدعم الجهود التنمويّة الاجتماعيّة والتعليميّة، بإقامة مشروعات

[348] موقع جلالة الملك عبدالله ابن الحسين , http://www.kingabdullah.jo/

[349] . موقع جلالة الملك عبدالله ابن الحسين , المبادرات الملكية , منطقة العقبة , http://www.kingabdullah.jo/

وطنيّة تنمويّة؛ تهدف إلى توزيع مكاسب التنمية المستدامة، عبر الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بما يحسّن مستوى معيشة المواطن.

وكان من ابرز الإنجازات في المشاريع الاستثمارية

البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

أنشىء البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لمساعدة الفقراء، وللسير قُدُماً بالرؤية الملكية لصاحبي الجلالة الملك عبدالله الثاني والملكة رانيا العبدالله لمكافحة الفقر. واستناداً إلى الاستراتيجيات الرائدة التي طوّرها محمد يونس الحائز على جائزة نوبل ومؤسس بنك جرامين في بنغلاديش اول بنك للفقراء في العالم، يوفر البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة قروضاً وخدمات مالية صغيرة لقطاعات الدخل المتدني في المجتمع، ويساعد المستفيدين منها للاستفادة من هذه الموارد لتوفير النقود، وإنشاء أعمال جديدة، والتخلّص من الفقر.

شركة منتجات الزيتون المتكاملة

نحو 60 بالمئة من دخل محافظة عجلون من زراعة أشجار الزيتون. وللمساعدة في تعظيم طاقات وربحية هذه الصناعة المحلية، قام صندوق الملك عبدالله الثاني بدورٍ في إيجاد مشروع زراعي رائد يربط ما بين القطاعين العام والخاص، لإنتاج، وتعبئة، وتوزيع زيت الزيتون تحت اسم تجاري هو "كنز الأردن". وعلى الصعيد المحلي، عمل المشروع على إيجاد وظائف وتشجيع التنمية والتطوير، بينما عمل عالمياً على المساعدة في تطوير قطاع زيت الزيتون في الأردن وتعزيز قدرته التنافسية في أسواق ما وراء البحار.

مجموعة تكنولوجيا التدريب في الأردن (روبيكون)

شراكة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية مع الشركة المساهمة الخاصة روبيكون ناجحة على عدة أصعدة. فقد ساعدت على إيجاد فرص غير مسبوقة للأردنيين في مجال برامج الكمبيوتر والصور المتحركة. وقد عملت روبيكون على إيجاد برامج كومبيوتر تعليمية باللغة العربية، عالمية وذات مستوى دولي، تُستعمل حالياً في المدارس الأردنية، وخاصة كأحد مكوّنات مبادرة التعليم الأردنية. وتواصل الشركة عملها في الإبداع وإيجاد أسواق جديدة للمنتجات الأردنية على النطاق العالمي. وأبرز هذه المنتجات هي سلسلة (بن وإزي) للصور المتحركة، التي حظيت بالتوزيع العالمي من استوديوهات مترو جولدوين ماير. ويقوم المختصون بالصور المتحركة في روبيكون حالياً بالعمل على المشاركة في إنتاج السلسلة الجديدة لمترو جولدوين ماير والمسماة النمر الوردي وأصدقاؤه.

مراكز تكنولوجيا المعلومات (محطات المعرفة)

مع انتشار الإنترنت في البيوت في الأردن بنسبة تقارب حوالي الثلاثة بالمئة، فإن محطات المعرفة توفر للمقيمين الذين قد لا يكون لديهم إمكانية جاهزة للوصول إلى أجهزة الكومبيوتر، إمكانية تعلّم مهارات التكنولوجيا الأساسية والمرور بتجربة تلمّس مزايا العيش في عالم يتواصل من خلال تكنولوجيا المعلومات. وقد أُنشئت أول محطة معرفة في منطقة الصفاوي في تشرين الأول/اكتوبر عام 2000. واليوم، هناك أكثر من مئة محطة معرفة

في أرجاء البلاد. وعشرات الآلاف من الأردنيين من جميع الأعمار ومختلف المشارب جرى تدريبهم في هذه المرافق بحيث يتعلمون كل شيء من كيفية استعمال فأرة الكومبيوتر إلى الاستراتيجيات المتقدمة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز أعمالهم التجارية، أو الحصول على معلومات حول الرعاية الصحية، أو المشاركة في الحكومة الإلكترونية. وخدمات محطات المعرفة التي يحصل عليها مَنْ يدخلها توفر أيضاً إمكانية الوصول إلى الإنترنت بكُلْفة يمكن تحملها، وخدمات أخرى مثل الاستنساخ وإرسال الرسائل بالفاكس، لجميع الأردنيين.

مبادرة التعليم الأردنية

مبادرة التعليم الأردنية جزء رئيسي من رؤية الأردن لمستقبل التعليم، التي تعتبر الأولوية الأولى فيها تهيئة الطلاب للعيش والعمل في اقتصاد عالمي يستند إلى المعرفة ويتّصف بالتنافسية الشديدة. ومع وجود مائة مدرسة استكشافية الآن في أرجاء البلاد، غدت مبادرة التعليم الأردنية برنامجاً مُعترفاً به دولياً لإدماج التكنولوجيا في التعليم بطرائق تساعد الطلاب على تعلّم المزيد بصورة أسرع، وعلى الخروج بتجربة أوسع في مدى علاقتهم واتصالهم بالعالم من حولهم. وقد أُطلق البرنامج في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد عام 2003، باعتباره شراكة تضم القطاعين العام والخاص بين المملكة وأنظمة سيسكو. واليوم يُنتظر أن يصبح منهاج التعليم الإلكتروني الطموح الذي أوجدته المبادرة أنموذجاً تعليمياً للمنطقة بأجمعها.([350])

3. حقوق الإنسان :

أولى جلالة الملك عبدالله الثاني تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة وحمايتهما جلّ عنايته. ولتحقيق رؤية جلالته في هذا المجال أمر في عام 2000 بتشكيل هيئة ملكية تعمل على تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأردن. وتأسس المركز الوطني لحقوق الإنسان عام 2002، بموجب قانون، ليعمل على تحقيق الرؤية الملكية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة في الأردن وتعزيزهما ارتكازا على رسالة الإسلام السمحة وما تضمنه التراث العربي والإسلامي من قيم، وما نص عليه الدستور من حقوق، وما أكدته العهود والمواثيق الدولية من مبادىء.

وتضمنت استراتيجية المركز العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة ضمن محاور، أبرزها: التربية والتعليم لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية. وتعزيز العدالة وتطوير التشريعات لحماية حقوق الإنسان المكفولة بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. وتوفير الدعم والحماية للفئات الاكثر عُرضة للانتهاكات لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية. وتعزيز مرتكزات التنمية السياسية والديمقراطية

[350] . موقع جلالة الملك عبدالله ابن الحسين , المبادرات الملكية , صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية . , http://www.kingabdullah.jo

لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار ومراقبة تنفيذه. وتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعزيز قدرة المواطنين على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للمعايير الدولية.

إضافة إلى إعداد تقارير على درجة عالية من المهنية والمصداقية وتعزيز مصداقية المركز ومساءلته في رصد ومعالجة أوضاع حقوق الإنسان في المملكة.([351])

4. الأردن أولا

في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002، أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني مفهوم (الأردن أولا)، لتعزيز أسس الدولة الديمقراطية العصرية. وهي خطة عمل تهدف إلى ترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، حيث يعمل الجميع شركاء في بناء الأردن وتطويره.

ويؤكد مفهوم "الأردن أولا" تغليب مصلحة الأردن على غيرها من المصالح، ويهدف الى نشر ثقافة الاحترام والتسامح، وتقوية مفاهيم الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون والحرية العامة والمحاسبة والشفافية والعدالة والمساواة.

5. الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية

أسس الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية بمبادرة من جلالة الملك عقب زيارة جلالته لمناطق البادية الثلاث في منتصف عام 2003 بهدف جعل البادية منطقة جاذبة للسكان ومؤهلة للاستثمار، عبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بما يرفع المستوى المعيشي للسكان والحد من الفقر والبطالة.

6. كلنا الأردن

اطلق جلالة الملك عبدالله الثاني مبادرة "كلنا الأردن" في تموز/يوليو عام 2006، بهدف تأسيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤى مشتركة بين مكونات المجتمع الأردني، عبر مشاركة واسعة وفاعلة، ليس في صياغة بنية القرارات العامة ذات العلاقة بالحراك الوطني فحسب، ولكن أيضا وبالمقدار نفسه، تنفيذ هذه القرارات ومتابعتها.

7. تدريب وتشغيل الشباب

استخدام مدنيين في القوات المسلحة الأردنية للعمل في قطاع الإنشاءات

[351] . موقع جلالة الملك عبدالله ابن الحسين , المبادرات الملكية , حقوق الانسان , http://www.kingabdullah.jo

في رسالة وجهها جلالة الملك الى رئيس الوزراء في 25 أيار/مايو 2007 بمناسبة الذكرى الحادية والستين لعيد استقلال المملكة ، أعلن جلالته عن إطلاق برنامج استخدام مدنيين في القوات المسلحة الأردنية للعمل في قطاع الإنشاءات بهدف إعداد وتدريب قوى عاملة أردنية ذات مهارات وكفاءات عالية للحد من الفقر والبطالة، وتعزيز روح الانتماء الوطني والانضباط والالتزام لدى جميع المشاركين في المشروع.

8. برنامج التمكين الديمقراطي

في 10 كانون الأول/ديسمبر 2012، وجه جلالة الملك عبدالله الثاني صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية لتنفيذ مبادرة التمكين الديمقراطي، وجاء ذلك خلال زيارة جلالته للجامعة الأردنية وإلقائه خطاباً في مناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأم.

ويهدف البرنامج إلى بلورة وتنفيذ مبادرات ونشاطات تكرّس الثقافة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وأخلاقيات الحوار الهادف، وثقافة العمل التطوعي، والمسؤولية الاجتماعية، من خلال دعم الرياديين الاجتماعيين.

وتعبر انطلاقة البرنامج عن القناعة بأن التحول الديمقراطي ليس مجموعة من التشريعات فحسب، إنما هو أيضاً ثقافة قيمية وسلوكية وتعليمية تتجذر بشكل تراكمي وبالممارسة، وتعمل المنظومتان التشريعية والقيمية كمسارين متلازمين.

كما يعوّل على برنامج التمكين الديمقراطي للحد من ظواهر سلبية مثل التطاول على القانون، وإقصاء وتخوين الآخر، والتهرب من المسؤولية، والتهويل والتعميم بعيداً عن الموضوعية، والمجادلة بعيداً عن الاستماع.

حيث من المؤمّل أن يساهم البرنامج في توعية المواطن خاصة فئة الشباب من طلبة المدارس والجامعات بحقيقة الديمقراطية وقوتها كأداة يمتلكها المواطن لإحداث التغيير الإيجابي، ورسم المستقبل.

وغيرها من المبادرات الكثيرة للاستزادة يراجع موقع جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ([352])

كما ان جلالة الملك لم يكتفي بالمبادرات الداخلية مخاطبة المجتمع الداخلي بل عمد الى الخروج الى العالم والانفتاح علية فكانت من اعظم ما خرج به هو رسالة عمان

ونعطي مختصر رسالة عمان الحاضنة لكثير من الافكار الايجابية

" اطلقت" رسالة عمان "في ليلة القدر المباركة في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر 2004 قبل إعلان الأردن عزمه على عقد المؤتمر الإسلامي الدولي في عمان عام 2005، وجاءت الرسالة للتوعية بجوهر الدين الإسلامي الحنيف

[352] . http://www.kingabdullah.jo

وحقيقته، الذي قدم للمجتمع الإنساني أنصع صور العدل والاعتدال والتسامح وقبول الآخر ورفض التعصب والانغلاق.

الرسالة وليدة فكرة هاشمية، تجمعت أركانها ليتبنى الأردن خلالها الكثير من المؤتمرات والندوات، وكذلك المبادرات الهادفة إلى صياغة موقف إسلامي عقلاني بحثي فقهي سياسي يعرض على الأمم والشعوب كلها، وإسلام ما يزال يشكل في اعتداله وتسامحه ورقيه ثقلا حفظ الحياة الإنسانية، ويحفظها، من صدامات وانحرافات خطيرة.

وصدرت الرسالة بمباركة جلالة الملك عبدالله الثاني الذي خاض بنفسه تجربة التحدث إلى المجتمعات الغربية وبلغتها، ولمس، مثلما لمس الكثيرون، الأثر الطيب الذي تركته خطاباته، التي كانت نموذجا في المعاصرة والصدق والصراحة، في الأوساط السياسية والإعلامية في هذه المجتمعات.

هذه الأوساط الفكرية والثقافية والإعلامية والسياسية رفيعة المستوى، أظهرت إعجابها بالأفكار التي عبر عنها جلالته وهو يصحح الصورة ويحذر من الوقوع في التزييف والتشويه الذي يستهدف تدمير جسور العلاقة بين الشعوب وتضر بالعلاقات الدولية ضررا بالغا لما تبثه من ريبة وضغينة وشكوك لا يستفيد منها سوى أعداء السلام والأمن والازدهار، وغيرهم ممن يجنحون للتطرف والتعصب والإرهاب.

الرسالة أكدت أن الأردن تبنى نهجا يحرص على إبراز الصورة الحقيقية للإسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه بحكم المسؤولية الدينية والتاريخية الموروثة التي تحملها قيادته الهاشمية بشرعية موصولة بالمصطفى صلى الله عليه وسلم.

وجاءت "رسالة عمان" في وقت أحوج ما تكون الأمة الإسلامية إلى من يصارحها بما نهضت إليه عبر تاريخها من إنجازات وما تضمنته حضارتها من منجزات، لتحمل، وفق رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني، على عاتقها أمانة الدفاع عن قيم الدين الحنيف ومبادئه وأخلاق الأمة التي تدين بها، لفك الحصار عن عقلها والخروج من العزلة التي اختارتها والعودة إلى مقاصد شريعتها التي انتدبت لها من بين الأمم.

وأرادت "رسالة عمان" أن توحد رؤية العالم الإسلامي وتجمعه على خطاب واضح المعالم محدد الأطر، لا يسمح بترك المفاهيم العامة تتحول إلى مساحات رمادية يلعب فيها ويعبث بها منتسبون ضعفاء العقل والضمير عابثون بمصير الأمة، لا يقيمون وزنا لشرعة الله وسنة النبي، يلتقون في نهاية المطاف بالقوى التي دأبت منذ عقود على محاولة عزل الأمة الإسلامية عن المجتمع البشري والحضارة الإنسانية المعاصرة، وليس حماية لها كما يدعون.

والإسلام العظيم، حسب ما شددت عليه الرسالة، يدعو إلى الانخراط والمشاركة في المجتمع الإنساني المعاصر والإسهام في رقيه وتقدمه متعاوناً مع كل قوى الخير والتعقل ومحبي العدل عند الشعوب، إبرازا أمينا لحقيقته وتعبيرا صادقا عن سلامة الإيمان والعقيدة بدعوة الحق سبحانه وتعالى للتآلف والتقوى.

اما العلماء، فدعتهم الرسالة الى الإسهام في تفعيل مسيرة وتحقيق أولوية أن يكون المسلمون هم القدوة والمثل في الدين والخلق والسلوك والخطاب الراشد المستنير، يقدمون للأمة دينها السمح الميسر وقانونه العملي الذي فيه نهضتها وسعادتها، ويبثون بين أفراد الأمة وفي أرجاء العالم الخير والسلامة والمحبة.

والإسلام، كما أكدت الرسالة، دين أخلاقي الغايات والوسائل يسعى لخير الناس وسعادتهم في الدنيا والآخرة. والدفاع عنه لا يكون الا بوسائل أخلاقية فالغاية، لا تبرر الوسيلة في هذا الدين والأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم.. فلا قتال حيث لا عدوان، وإنما المودة والعدل والإحسان.

وترجمت رسالة عمان إلى عدة لغات ليصار إلى توزيعها بشتى أنحاء العالم لتتمكن الشعوب من الإطلاع على حقيقة الإسلام وجوهره الحقيقي.

كما ذهب الملك عبد الله الثاني لمخاطبة العالم بلغته ايضا واعطاء الصورة الناصعة عن الاردن والعرب والاسلام من خلال مقالات متعددة في صحف اجنبية ومنها

* الصوت الحقيقي للإسلام" , صحيفة الواشنطن بوست, 7 كانون الأول 2002 .

* الإرهابيون يخونون قيمنا" صحيفة لوس انجيلوس تايمز 14أيلول 2003 .

* لإصلاح أولويتنا" صحيفة وول ستريت 16نيسان 2004 .

* الطريق إلى الإصلاح , مجلة السياسة الخارجية, 1 تشرين الثاني 2004

* الطريق من هنا , صحيفة النيويورك تايمز , 12 تشرين الثاني 2004.

* "أمل السلام في الشرق الأوسط , صحيفة لو موند الفرنسية , 22 شباط 2005

* الصدام بين الحضارات والمتطرفين , صحيفة كوريري ديلا سيرا الايطالية ,12 أيلول 2005 .

* مسؤولية صنع السلام , إنترناشونال هيرالد تربيون , 21 حزيران 2006

* النزاع المحوري الرئيسي والقيم المحورية الرئيسية: الملك عبدالله الثاني حول الشباب واحتمالات السلام , مجلة أكسفورد بيزنس جروب, 1 كانون الثاني 2007

* ليس الفقراء وحدهم بحاجة للمساعدة , إنترناشونال هيرالد تربيون , 21أيار 2007

* لا يمكن استمرار الوضع الراهن في الشرق الأوسط , صحيفة ذا هيل , 27 نيسان 2010

* فلسطين والربيع العربي.. حق الفلسطينيين في الدولة يبقى القضية الأهم للشعب العربي ,

صحيفة وول ستريت 19 كانون الثاني 2012 .

* التعددية والوحدة الوطنية: العمود الفقري لأمن الأردن , مجلة وورلد بوليسي جورنال

21 أيلول 2013.([353])

اذا نحن اما نموذج غريب في التطلع نادر في الاداء وحريص على المحافظة على الهوية الاسلامية ولمن يقراء هذة المقابلات والحوارات ورسالة عمان يتيقن من ايمان الملك عبدالله الثاني ومساعية الجادة بالتفريج عن الامة الاسلامية ومخاطبة الغرب واستخدام جميع الوسائل المتاحة لتقريب وجهات النظر ولجذب الراي العام العالمي لتصويب وفهم سماحة الاسلام ولتغيير المفهوم الخاطىء لدى الغرب اتجاه التطرف الغير مقبول .

كما كان له عدة مقابلات مع محطات عالمية لا يتسع المجال للخوض فيها ولكن هي موجود على الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني المشلار اليه انفا .

2 . الاصلاحات الدستورية في ضل الأفعال الاحتجاجية

دخل الملك عبد الله الثاني الربيع العربي متسلحا بحماسة الشباب في التغيير لانه ما برح ينظم ويناظر في هذا المضمار منذ توليه سلطاته الدستورية وراح يحارب الارهاب والفكر المتطرف . سواء من خلال ايجاد بيئة حاضنة للاسلام المعتدل , وكذلك تحصين البيت الداخلي بالعلم والنشاط الغير مسبوق والمعهود له .

وبدءت الاصلاحات منذ تولية السلطة ولم يفتر ولم يهدء ومازال يحاول ما استطاع ويعترف ان الاردن له من الحقوق ما يجب ان نقدسه فيها فالاردن بالنسبة للاردنيين سجادة صلاة وطهر مقدس . وكانت بداية الاصلاحات بانشاء هيئة مكافحة الفساد عام 2006 , وديوان المظالم .

[353] . http://www.kingabdullah.jo

وخلال الفترة تم تعديل قانون الانتخاب لاكثر من مرة بداية بقانون الانتخاب رقم (34/2001) وكان قانون مؤقت ومن ثم تعديله بقانون انتخاب اخر لعام (2003) . وابرز ما جاء في هذا القانون من تعديلات هو محاولة تمكين المرأة في الانتخابات بأن ادخلت الكوتا , وزيادة عدد اعضاء مجلس النواب .

كما كان خلال هذه الفترة اخراج قانون الاحزاب الى حيز الوجود في عام (2007) ومعدلا في جوهر القانون القديم الذي كان عام (1992).

وخلال هذه الفترة كانت الحرب على الارهاب وتفجيرات عمان في عام (2005) ومقاومة التطرف . وخلال هذه الفترة ولغاية عام (2011) لم يهدء الملك عبدالله الثاني في شرح مفهوم الدين المعتدل من خلال رسالة عمان وكتابته المذكورة انفا ومقابلاته التلفزيونية ورحلاته الى كل بلاد العالم ومن خلال الامم المتحدة وجامعة الدول العربية.

اما عن الفترة الاستثنائية وهي فترة الربيع العربي والتي بدأت في اواخر عام (2010) في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين وسوريا . فكان للاردن نصيب من هذا الربيع العربي في المطالبة بإصلاح النظام من خلال المطالبة بالتعديلات الدستورية فكان حراك المتقاعدين العسكريين , والمعلمين , والعمال , وحركة الاخوان .

وبطبيعة الحال انقسمت دول الربيع العربي الى عدة اقسام فمنها لم يسمع لشعبه ولم يلتفت اليه كما كان البداية في تونس ومصر وليبيا واليمن فكان تغيير القادة , ومنهم من قاوم وما زال يقاوم شعبه ويقتل مثل سوريا , ومنهم من استفاد وحركت الشعوب لديه ما كان يفترض ان يكون واستفاد منها وهي الممالك العربية مثل المغرب والاردن والبحرين والسعودية .

فعلى سبيل المثال الاردن اعلن الملك عبدالله الثاني عن مبادرة في نيسان من عام (2011) بتشكيل لجنة ملكية لتعديل الدستور برئاسة احمد اللوزي لمراجعة نصوص الدستور الاردني , كما راى الملك ان هناك فجوة واضحة بين النخب السياسية وعموم المجتمع بمكوناته , ولا سيما حالة عدم الثقة بين الطرفين ([354]) .

وقد جاءت توصيات اللجنة الملكية لتعديل الدستور معمقة في إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية للدولة، والتأكيد على الفصل المرن بين السلطات وعدم تغول سلطة على اخرى وكذلك التوسع في الحريات العامة وحقوق المواطنين وهو ما جاء في الفصل الثاني من الدستور، حيث اضيفت فقرتان للمادة السادسة وهما التأكيد على الدفاع عن الوطن وارضه ووحدة شعبه والحفاظ على السلم الاجتماعي كواجب مقدس على كل اردني، والتأكيد على ان الاسرة اساس المجتمع وقوامها الدين والاخلاق وحب الوطن ويحافظ القانون على كيانها الشرعي ويقوي أواصرها ونجد هناك تحصينا والزاما وحسما لهاتين القضيتين "الوطن والاسرة"، وتم

[354] . اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية من 1999ولغاية 2012, جامعة الشرق الاوسط , رسالة ماستر , هشام الخلالية , 2012 , ص من 65-50.

التأكيد على حق ممارسة الحريات العامة وحرمة الحياة الخاصة واي اعتداء عليهما يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون والحفاظ على كرامة الانسان ومنع الاعتداء عليه او ايذائه جسديا او معنويا كما ورد في نص المادة الثامنة، والتأكيد على حرية التملك ومنع المصادرة الا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل

وتم تحصين حرية الرأي وحرية البحث العلمي والصحافة والطباعة ضمن حدود القانون , وفي ما يتعلق بالسلطة التنفيذية فقد اضيفت للمادة 42 لا يحمل جنسية دولة اخرى، اي لا يلي منصب الوزارة الا الاردني ولا يحمل جنسية دولة اخرى

واكد التعديل على مبدأ الولاية العامة لمجلس الوزراء على شؤون الدولة الداخلية والخارجية وعدم الجواز بتفويض اي من الصلاحيات ومهام مجلس الوزراء بموجب القوانين العادية وهذا ما ورد في المادة 45 منه، اما في موضوع محاكمة الوزراء بعد الاتهام فقد تمت احالتها الى محكمة الاستئناف النظامية في العاصمة بدلا من المحاكمة امام المجلس العالي كما كان في السابق على كافة الجرائم التي ترتكب اثناء تأدية الوظيفة العامة للوزير وبذلك الغيت حالة التميز للوزراء او المعاملة الخاصة لهم.

واعطي مجلس النواب الحق في احالة الوزراء الى النيابة العامة مع ابداء الاسباب ولا يصدر قرار الاحالة الا بأكثرية الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب وهذا يقوي مبدأ الرقابة والمساءلة البرلمانية وتطبق محكمة الاستئناف النظامية لمحاكمة الوزراء قانون العقوبات المعمول به في الجرائم المنصوص عليها فيه ولا يوقف الوزير عن العمل الذي تتهمه النيابة العامة الا بعد صدور قرار قطعي بادانته ولا تمنع استقالته من اقامة الدعوى عليه.
المحكمة الدستورية

وتمت اضافة فصل جديد هو الفصل الخامس وهو ما يتعلق بالمحكمة الدستورية التي تنشأ بقانون وهي هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها , وتختص المحكمة بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة واحكامها نهائية ولها حق تفسير نصوص الدستور اذا طلبت منها السلطة التنفيذية او التشريعية فقط، وقد حصرت حق الطعن في دستورية القوانين والانظمة النافذة لدى المحكمة في مجلس الوزراء والاعيان والنواب وللقضاء ممثلا بمحكمة الاستئناف اذا اثير الدفع بعدم الدستورية امام اي محكمة ويحق لرئيس محكمة الاستئناف احالة الموضوع الى المحكمة الدستورية، ويعتبر انشاء المحكمة الدستورية تطورا مهما في مجال الديمقراطية وبما يحافظ على مبدأ المشروعية وفصل السلطات ومنع سيطرة سلطة على اخرى وحماية حريات وحقوق المواطنين ومنع الاستبداد وتحقيق مبدأ سيادة القانون والمساواة امامه.

هيئة مستقلة لانتخابات النيابية

تم انشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات النيابية دون تدخل اي جهة وايجاد الضمانات العادلة والنزيهة والشفافة لعملية اجراء الانتخابات النيابية العامة، ويتطلب هذا انشاء قانون ينظم عمل وآليات واجراءات وكيفية تشكيل هذه الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات ومن الممكن ان يكون القانون ضمن قانون الانتخاب او بقانون مستقل يحقق الاهداف والغايات لهذه الهيئة.
واخيرا التقاضي في محكمة العدل العليا يكون على درجتين والان رأت النور المحاكم الادارية على درجتين وتم تشكيلها فعلا .

واخيرا فان جلالة الملك عبدالله الثاني استمر في الاصلاح من خلال التشاركية المجتمعية فمنذ بدء الربيع العربي وهو يبحث مع افراد مجتمعة الطريقة المناسبة والصحيحة والحقيقة لإخراج البلاد افضل من الاول ونستفيد من الظروف المحيطة .

وكان هناك تفاعل مع هذه المشاركة الفاعلة والحقيقية والغير مسبوقة من خلال طرح اوراق نقاشية اخرجها الملك على موقعه الالكتروني ونشرها الديوان الملكي وهي بمثابة تصويت على المشاركة البناءة في الاصلاح . وهذه الاوراق هي :

1. مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة":

2. تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"

3. "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة"

4. نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة"

5 . تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية"

ويمكن قراءة هذه الاوراق من موقع الديوان الملكي الاردني او موقع جلالة الملك المعروض في هذا البحث .

الخاتمة :

ان ما مرت به الدولة الاردنية منذ تأسيها لغاية اليوم لم يكن بالشيء السهل ولولا وجود دولة حقيقية واركان ثابتة لما استمرت هذة الدولة .

كما ان الربيع العربي ازهر في المملكة الاردنية الهاشمية بالتعديلات الدستورية التي تمت في عام (2011) . وان الاردن زادت صلابة وتماسكا اكثر من الاول . لاسيما ان الشعب يلتف حول القيادة باستمرار .
المدارس الملكية اثبتت موجوديتها بقربهم من الشعب ومن هموم المواطنين ولاسيما ان البيعة الاولى التي تمت بينهم كانت عن اعتقاد اكثر منها انتخابات غير حقيقية في الدول الرئاسية .

وبدوري هنا لا بد من ايضاح ان الاصلاح لم يكتمل ولن يكتمل ويجب ان يستمر الاصلاح ما دام مطلوب واوجب , وهناك بعض المطالب الدستورية التي لا زالت بحاجة الى تعديل وهناك مطالب بها .

الأفعال الاحتجاجية في الاغلب تعبر عن مضامين مجتمعية يجب ان لا يكون علاجها امني بحجة الامن والأمان ذر الرماد في العيون .

ان جل مشاكل الثورات والحركات الاحتجاجية تقوم على غياب العدالة بداية مما يمكن العدو من اختراق الصفوف , وبالتالي لابد من الحوار حتى تستمر المسيرة ولابد من انتاج عدالة اجتماعية تحافظ على كرامة الامة .

الحركات الاحتجاجية بالعالم العربي:من البحث عن السيادة الشعبية إلى اختراق السيادة الوطنية

الدكتور محمد ابوالقاسم
باحث في العلوم السياسية
كليةالعلوم القانونية والاقتصاديةوالاجتماعية
عين الشق-الدارالبيضاء
المغرب

تقديم:

لقد برزت الحركات الاحتجاجية بالعالم العربي التي اندلعت بداية العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين في سياق تاريخي خاص، إلا أن هذا لا يجعل منها ظاهرة منفردة في التاريخ الإنساني، فقد شهد هذا التاريخ الكثير من الحركات الاجتماعية منذ ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد سلطة روما إلى الثورة الانكليزية سنة 1698 والثورة الأمريكية سنة 1776 والثورة الفرنسية سنة 1789 والثورة البلشفية سنة 1917 إلى ثورات دول شرق أوربا التي أدت إلى انهيار المعسكر الشرقي و نهاية ما عرف بالحرب الباردة، هذه الأحداث ساهمت فى تكريس الفعل الاحتجاجى وتطوير أشكاله وممارساته، ولهذا لا يمكن إخراج الحركات التي عرفها العالم العربي عن هذا السياق، و مهما اختلفت الظروف و العوامل التي أفرزت هذه الحركات الاحتجاجية، فإنها تشترك في الخصائص المميزة للفعل الاحتجاجي، كتعبير عن سعي الشعوب لوضع بلدانها في طريق الحداثة و التنمية و بناء دولة المواطنة و الأمن الاجتماعي، و تكريس قيم مثل الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية. إلا أن خصوصية المجتمعات و الأنظمة العربية و موقع المنطقة كمسرح لمصالح و صراعات القوى الدولية أدى إلى نتوع مسارات هذه الحركات، مما يفسح المجال لتساؤلات تتعلق بمدى تمكنها من تحقيق أهدافها وتطلعاتها، و إلى أي حد فسحت المجال في الكثير من الأحيان للتدخلات الأجنبية بذرائع و أشكال مختلفة، بعدما فقدت في بعض الحالات طابعها السلمي و تحولت إلى نزاعات مسلحة.

فكيف يمكن فهم هذه الحركات الاجتماعية؟ و ما هي العوامل السياسية لقيامها و التي ساعدت على تطورها؟ و إلى أي حد استطاعت بلورة شعاراتها السياسية و الاجتماعية؟ وهل كانت هذه الحركات احتجاجات عفوية وواعية تعبر عن سعي الشعوب لاسترداد أو تأسيس سيادتها؟ أم أنها فتحت المجال بذلك للتدخلات المخترقة للسيادة الوطنية كأحد أهم مكونات الدولة الثلاث؟ و كيف تحولت دول الربيع العربي من ساحات للآمال و التطلعات إلى حقل للصراعات الدولية و الإقليمية؟

أولا: العوامل السياسية لقيام الاحتجاجات و الثورات العربية

لقد كانت العوامل المباشرة لقيام الثورات و الحركات الاحتجاجية العربية تختلف باختلاف البلدان و الأنظمة العربية، و لكن هذا لا يمنع من أن هناك الكثير من نقط التشابه في هذه الأسباب، ففي غياب إصلاحات حقيقية، وفي ظل فساد النخب الحاكمة و القمع و انتهاك حقوق الإنسان، تدهورت الأوضاع الاقتصادية، خاصة مع ضعف الأحزاب السياسية و النقابات و منظمات المجتمع المدني و سيطرة الدولة عليها، الأمر الذي خلق وضعا يتسم بانسداد الأفق و انعدام الأمل لدى فئة عريضة من الشعوب العربية، فكانت شعاراتها تنطلق من قيم كونية من قبيل المواطنة و المساواة و المشاركة و العدالة الاجتماعية و الكرامة و الحرية[355]، مستفيدة من الإمكانيات التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي، التي استطاعت أن تحقق تعبئة واسعة في صفوف الشباب، في وقت قياسي، انتشرت معه شعارات الحراك في وقت وجيز بأرجاء العالم العربي.

1- ضعف المشاركة السياسية و انتهاك السيادة لشعبية

كان الحكم المطلق يجد مصادر شرعيته في نظريات الحق الإلهي المباشر وغير المباشر، وهي نظريات تهدف إلى تكريس مبدأ طاعة الحكام، وانتشرت في فترة كانت خلالها الملكية في حاجة إلى تبرير سلطتها المطلقة أمام المحكومين، وكذلك في مواجهة نفوذ الكنيسة، وهي الفكرة التي لوحظت في خطاب الملوك خلال القرن السابع عشر والثامن عشر والذين اعتبروا أن سلطتهم المطلقة منبثقة مباشرة من الله، وهي لذلك مستوجبة للطاعة، كما نجد هذه المصادر في ربطها بشخص الحاكم من خلال النظرية الباتريمونيالية التي بقيت معتمدة في فرنسا حتى الثورة، فالملك كان مالك السيادة، فأصبح مؤسسة فعلية، مما جعل دوما (DUMAT) يقول "المكان الأول الذي تستقر فيه قوة سلطة العاهل داخل الدولة ومنه تمتد إلى كل الجسم، هو شخصه بالذات" [356] ، إلا أن هذه التصورات تم تجاوزها من خلال مفاهيم السيادة الشعبية و التمثيلية و المشاركة السياسية.

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مؤشرات شرعية الأنظمة السياسية، وهي العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن تكون مشاركة المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وان يعتقد كل فرد ان لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع إنها الممارسة التي تجعل المواطن قادرا على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين- الذين يمارسون السلطة فعليا بتفويض من الشعب- وتولي المواقع العامة، والتأثير في صنع السياسات العامة ومساءلة السلطة التنفيذية. وذلك من خلال مقومات كتنظيم الانتخابات

[355] . Antoiy GALABOV, Jamil SAYAH(Sous dir.). Participations et citoyennetés depuis le printemps arabe. L'Harmttan. Paris. 2012. P 7

[356] -J.BURDEAU. op cit p. 298-299

النزيهة و سيادة القانون و الشفافية ووجود أحزاب سياسية تعكس تعددية حقيقة وفعالة[357]، و هي عناصر كانت غائبة كما سنوضح لاحقا في الكثير من الحالات مع التركيز على الحالة التونسية و المصرية.

تحيلنا هذه الأفكار إلى تصورات نجد لها صدى في الأفكار السياسية المرتبطة بالثورة، لدى منظرين من أمثال سييس بأفكاره عن "السيادة الوطنية" في العام الأول من الثورة الفرنسية، و التي بفضلها عرفت فرنسا تحولا في مركز السيادة وذلك عن طريق المشاركة السياسية و التمثيلية، فالأمة بالنسبة لسييس هي أصل السيادة ومصدر للقانون، ولهذا يجب النظر إلى الأمم كالأفراد خارج العلاقة الاجتماعية، أي في حالة الطبيعية، فهي حرة في ممارسة إرادتها في استقلال عن كل الأشكال المدنية، وإرادتها هي القانون الأسمى، فهي مصدر كل قانون وضعي، وبمعنى أدق الأمة جهاز تأسيسي ومصدر للدستور، وهكذا انضم سييس لبودان وروسو في اعتبار السيادة هي الإرادة العامة، وهي ذات طبيعة سامية وتوجد في قمة الهرم السياسي، وهي مصدر كل السلطات و المراقبة لها، ولتصدر الأمة القانون يكفي أن تكون ممثلة، ولا يمكن للحكومة أن تمارس مهامها إلا إن كانت دستورية، وهي ملزمة باحترام القانون[358]. وبهذا يصبح الأفراد مواطنين لا أحد منهم يحتكر السيادة التي هي في ملك الأمة برمتها، وبالتالي ننتقل من رعايا إلى مواطنين[359]، وهذا هو الهدف الأسمى الذي تكرر في خطابات المحتجين و الثوار.

ولعل أهم ما كان يميز النظام السياسي المصري و التونسي قبيل الثورة هو التناقض بين الطابع الجمهوري التعددي للنظام مع ما يستوجبه من شراكة حقيقية في السلطة بين عناصر المجتمع من جهة، وبين الإقصاء والتهميش السياسي على مستوى الممارسة من جهة أخرى، وهذا التناقض تشترك فيه معظم الأنظمة العربية الجمهورية، مما أدى إلى إفراغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات صورية و تقليص دائرة المشاركين في القرار، بما في ذلك داخل قوى النظام نفسه وزيادة في احتكار السلطة وحصر القرار الفعلي بيد الشخص الواحد والدائرة الضيقة من النخبة القريبة من مركز السلطة، والاستبعاد المتزايد لفئات كانت لوقت قريب تشارك نسبياً في القرار وفي المنافع. فلم يعد أمام الناس إلا الخروج إلى الشوارع دون أن تستطيع الأنظمة السيطرة عليها، في غياب أية صلة بين النظام ومواطنيه و غياب القدرة على الاستجابة لأي مطالب، فكان شعار "ارحل" تعبيرا عن رفض الشعوب الاستمرار في الخضوع لهذه الأنظمة الفاقدة للشرعية[360].

. [357]. حمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد،**السياسة بين النظرية والتطبيق**)بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985) ص 60

[358] - G.MAIRET. MAIRET (G), Le principe de souveraineté, Histoire et Fondement du pouvoir moderne. Editions Gallimard paris. 1997. p. 95-101

[359] - TOUCHARD (J), Histoire des idées politiques,. Presse Universitaires de France. Paris.1983. p. 458

[360] . Antoiy GALABOV, Jamil SAYAH(Sous dir.). .). Participations et citoyennetés depuis le printemps arabe .op cit. p. 8

لقد كانت السيادة مفهوما هيمن أكثر من غيره في دراسة الحياة السياسية الداخلية والدولية، كما أن تاريخ هذا المصطلح هو تاريخ مواز لتاريخ الدولة الحديثة، تاريخ يعكس بشكل أكثر وضوحا تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بين الحاكم والمحكوم، وهي لهذا كانت موضوعا للنقاش في جميع مراحل تطورها، وأثبتت عبر التاريخ قدرتها كنظرية على التأقلم و الإجابة عن مختلف الأسئلة المتعلقة بوجود الدولة وبتبرير سلطتها، لذلك فإن تطورها جاء صدى لمختلف الإشكاليات التي واجهت ممارسة السلطة داخل الدولة، كما أجابت من جهة ثانية عن إشكالية قانونية تفرضها تراتبية مصادر القانون: إنها الحاجة إلى مصدر أسمى للقانون، و السيادة الشعبية تعني أن هذا المصدر هو الإرادة الشعبية، و التي تترجمها المشاركة السياسية، و قد استمرت هذه الأنظمة العربية في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية جاعلة من الانتخابات مجرد عملية صورية متحكم في نتائجها، ففقدت المؤسسات الناتجة عن هذه الانتخابات شرعيتها و فعاليتها، و أضحت مجرد أداة تتحكم فيها السلطة التنفيذية، وتحولت المعارضة إلى مجرد واجهة لنظام تعددي زائف، مع قمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت الحفاظ على استقلاليتها و التحكم في الحركة النقابية فتحول الإتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامر الرئيس التونسى السابق بن علي وتنفذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له و لأجهزته الأمنية وإدارته، لا إلى قواعد التنظيمات التي يفترض أن تمثلها.

لهذه الأسباب كان هذا الحراك برهانا على قدرة الشعوب على استعادة سيادتها الكاملة، و الانتفاضة باسم القيم الكونية[361]، والمرتبطة على الخصوص بالديمقراطية و حقوق الإنسان و التنمية المستدامة، لتحويل مستوى مصادر الشرعية التي كانت تتعايش مع الخصوصية الثقافية، لتجد هويتها في فضاء مرجعي أوسع: الكونية[362]، حيث إن الاختلافات و التناقضات الإيديولوجية بين التيارات المشكلة للحركات الاحتجاجية لم تظهر إلا بعد ذلك، كما ساعد في ذلك استعمال شباب الثورات و الحركات الاحتجاجية العربية - وهم شباب ينتمون بالأساس للمجتمع المدني- لوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، مما دفع البعض لتسمية هذه الحركات الاحتجاجية "بثورات تويتر و الفيس بوك" كما استعملت التحليلات مصطلحات مثل "الديموقراطية الرقمية"، حيث صارت هذه المواقع الالكترونية مجالا افتراضياً يتمكن فيه الأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها من إبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية ، واستطاعت هذه المواقع أن توفر للمواطنين قنوات جديدة للمشاركة في الأنشطة السياسية، الأمر الذي جعل من السياسة شأناً عاماً يمارسه معظم أفراد الشعب دون أن يكون مقتصراً على فئة معينة، وذلك لأن الإعلام الاجتماعى يشجع الأفراد غير

[361] . Beligh NABLI. Arabe et revolution. Liberation. 30-12-2011

[362] . Jamil SEYAH. Au ceour de la tragedie arabe : La crise du constitutionnalisme. ED. Phénoména. Paris . 2009

الناشطين أو الفاعلين سياسياً على المشاركة في الفعاليات السياسية[363]، مما يبرر الدور الذي لعبته هذه الوسائط في إيصال رسائل المحتجين على أوسع نطاق و في وقت وجيز، و ممارسة حقهم في الرفض و الاحتجاج.

2- انتهاك حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية:

تتشابه إذن ظروف قيام هذه الحركات، فنحن أمام أنظمة تغيب فيها الديمقراطية أو تشوبها نقائص، و لا تحترم فيها حقوق الإنسان، أما خيرات البلاد فمتركزة لدى نخبة محدودة، و في اقتصاد ذي طابع ريعي، و في غياب العدالة الاجتماعية، انتشر الفقر و البطالة[364]، كما عانت الأنظمة السياسية في الوطن العربي من التضييق على المعارضة و منظمات المجتمع المدني و صودر حقها في تعبير السلمي عن الرأي، و قد تزايد الضغط السياسي على الحريات العامة والشخصية وتقييد العمل السياسي والنقابي وانتهاك الحقوق والإحساس بالتمييز، و لجأت الأنظمة في الكثير من الحالات إلى قمع النشطاء والكتاب والصحف والأحزاب والمنظمات المدنية، دون أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي حركت الاحتجاجات، حيث أشارت التقارير الصادرة قبيل الحراك[365] إلى ارتفاع نسبة الانتهاكات للحريات الفردية والعامة ولحقوق الإنسان في تونس و مصر خلال العامين الذين سبقا الربيع التونسي. و التي شملت الكثير من المظاهر كالاعتداء على النشطاء الحقوقيين والسياسيين والصحفيين وتصاعد وتيرة المحاكمات السياسية ومحاكمات الرأي ومضايقة المساجين السياسيين المفرج عنهم.

إن حديثنا عن ارتباط الحركات الاحتجاجية بالديمقراطية وحقوق الإنسان يحيلنا إلى مسألة هامة، و هي الطابع الكوني لهذه القيم و الذي نستخلصه من الشعارات المرفوعة خلال الاحتجاجات، ولعل الانفتاح على وسائط الاتصال الاجتماعي يفسر بشكل ما هذا الارتباط، و يجدر بنا أن نسجل هنا أن السيادة - في تصور العديد من منظري حقوق الإنسان- تعيش في صراع عميق و دائم مع حقوق الإنسان، حيث إن هذه الأخيرة تحد من مجال السيادة، فانتشار ثقافة حقوق الإنسان جعل الدولة غير قادرة على التصرف بحرية مطلقة، فهي ملزمة باحترام المعاهدات و القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان حتى في شؤونها الداخلية، و أي تجاوز لها يمكن أن يعرض المسؤولين للمساءلة الجنائية الدولية، و للاحتجاج و الرفض الداخلي، وقد وجدنا أن مجموعة من الدول كانت تنادي بضرورة احترام الخصوصيات الثقافية و الحضارية أو باحترام أولوياتها في التعامل مع مكونات النسق الحقوقي العالمي، إلا أن ذلك لم يمنع تبني مقاربة كونية لمبادئ حقوق الإنسان تجلت على الخصوص في مؤتمر فيينا خلال الفترة بين 14و25 يونيو سنة 1993[366]، الذي أقر مبادئ من قبيل عالمية

363. حمدي بشير.ظاهرة الإعلام الإجتماعي وأبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية في العالم العربي. أمواج للنشر و التوزيع. عمان الأردن . 2014. ص 100

364 . Jawad Kerdoudi. Printemps ou hiver arabe ? ed. l Hamattan. Paris 2015. P 11

365- جذور الثورة: حقوق الإنسان في العالم العربي : التقرير السنوي 2010. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. القاهرة . 2011

366 - Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. Geneva, Switzerland W.site

حقوق الإنسان و التكامل وعدم القابلية للتجزيء، هنالك أيضا التركيز على مسألة الديمقراطية كفلسفة حكم قائمة على تحقيق شروط المشاركة السياسية للمواطن من خلال إقرار مبدأ قداسة المواطنة كمصدر للمشروعية، ومن هنا أصبحت المشروعية السياسية مهمة في تقييم الأنظمة السياسية على أساس مرجعيات داخلية وهي المواطنة و خارجية وهي المنظومة الحقوقية العالمية، و لتحقيق الديمقراطية بهذا المنظور تم الربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية و التنمية المستدامة، ربط برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره الصادر سنة 1994[367] بين هذه القيم و الحكامة السياسية كفلسفة للتسيير العقلاني و الشفاف للبرامج التنموية الوطنية، هذه المعطيات استفادت منها الحركات الاحتجاجية في العالم العربي في حشد التأييد و القبول لدى الرأي العام الدولي، خاصة أن الأنظمة السياسية للدول المعنية لا تستجيب للمعايير المذكورة كما تؤكد التقارير السنوية المنظمات ذات الاختصاص.

ففي حالة تونس استمر النظام فى قمع الحركة الإسلامية خاصة عقب حرب الخليج الأولى وإعلان الحركة موقفا مناقضا لموقف النظام المساند للكويت و تأييدها للنظام العراقي، فقام النظام باعتقال عدد كبير من نشطاء الحركة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى سيطرة الدولة على المجتمع المدنى، وتعليق نشاط العديد من مؤسساته مقابل تضخم نفوذ وزارة الداخلية حيث سميت رأس وزراة السلطة التنفيذية، وزاد عدد موظفي هذه الوزارة على عدد جنود الجيش، وبالتالي كان هناك تضخم كبير لهيكل وزارة الداخلية في عهد بن علي، كما سيطر نظام بن علي على الإعلام المكتوب و السمعي البصري الذي تم استغلاله للترويج لأطروحات و توجهات النظام.

لقد سارت هذه العوامل بالموازاة مع غياب العدالة الاجتماعية، فقد أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بتنفيذ شروط صندوق النقد والبنك الدوليين إلى تراجع دور الدولة الاجتماعي (الحماية الاجتماعية- الدعم - فرص العمل ...) فتفاقم الفقر و التفاوتات الطبقية بين الأغنياء والفقراء، وبين الريف والمدن، كما زادت البطالة، و تأثرت الطبقة الوسطى. و لم تستطع هذه السياسات الاستجابة الفعلية لمقتضيات النهوض بالبلاد في مختلف المجالات وإخراجها من دائرة التبعية للدول والاحتكارات الامبريالية، كما عجزت عن تلبية حاجات الشعب الأساسية المادية والمعنوية ثانيا ، واكتفت بتوفير منافع لأصحاب رأس المال المحليين والأجانب، وفي الحالة التونسية، كما فشلت سياسة الخوصصة وأدت سياسة الإصلاح الهيكلي إلى تراجع القطاعات الاجتماعية، وتفاقم التسيير البيروقراطي للحياة الاقتصادية. و استشرى الفساد و الرشوة و البطالة والتهميش و الإقصاء وغابت العدالة الاجتماعية.

إن الديمقراطية كمذهب تجعل أصل السلطة السياسية في الإرادة الجماعية للمجتمع المعني بهذه السلطة، ويقيم شرعيتها على كونها مستمدة من الجماعة المحكومة[368]. فالسيادة الديمقراطية هي السيادة الجماعية التي ترتبط بوجود إرادة جماعية و هي إرادة الشعوب، و قد ظلت النظرية الديمقراطية سواء كانت

http://www.unhchr.ch

[367] - Site officiel des nations unies: http://www.un.org

[368]- عبد الهادي بوطالب. المرجع في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية . دار الكتاب. الدار البيضاء. 1980

تعبيرا عن إرادة الأغلبية أو الإرادة الجماعية – حاضرة بقوة كأساس للسيادة، وكمصدر للشرعية، فكانت هذه القيم هي المحرك للحركات الاجتماعية[369]، و هي قيم لا يمكن ترجمتها إلا بتحقق مبادئ المشاركة و العدالة و المساواة، كما أنها تجاوزت المفهوم الضيق للحقوق و الحريات باقتصارها على الحقوق و الحريات المدنية و السياسية، المرتبطة بفكرة المواطنة و حقوق الإنسان، إلى كل ما يحط من الكرامة الإنسانية كالجوع و الفقر و المرض و الجهل، أو بلغة المنظومة الحقوقية اتساع مجال الحقوق ليشمل الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية[370]، التي بغيابها تراكمت الضغوط في نفوس الشعوب العربية، وفي اللحظة الحاسمة خرجت لتعبر عن غضبها وسخطها على النظام وسياساته.

ثانيا: مآل الحركات الاحتجاجية العربية:

كما سبق و أشرنا تتشابه الحركات الاحتجاجية العربية في الأسباب المحركة لهذه الحركات و في الأهداف المعلنة، كما تتشابه في التيارات السياسية المحركة للاحتجاجات و تشكيلاتها الاجتماعية، لكنها تختلف في المسارات التي سلكتها هذه الحركات في كل بلد، متأثرة بالتكوين السياسي و الاجتماعي للمشاركين، و خصائص الفاعلين الداخليين و الخارجيين في كل حالة و توازن الأدوار بينهم، مع العلم أن الموقع الجيوستراتيجي له دوره البارز، نفس الأمر يمكن أن يقال على التكوين الاجتماعي و السياسي ودرجة التجانس[371]، أما الوضع الاقتصادي فيعطي للنظام هامشا للتحرك يكبر ويصغر حسب الحالات، يضاف إلى هذا خبرة النظام في التعامل مع الحركات الاحتجاجية، وفق مقاربات تمزج بين التصدي و الاحتواء، و قدرة الحركات على حشد التحالفات و التضامن الدولي.

1- مسارات الحركات الاحتجاجية: بين القطيعة و الإصلاح

لا يمكن الحديث عن مآل الحركات الاحتجاجية العربية بقدر ما يمكن الحديث عن مآلات، فقد تم إسقاط الأنظمة القائمة في كل من تونس و مصر وليبيا و اليمن، فيما أدت الاحتجاجات لإصلاحات سياسية في دول مثل المغرب و الأردن و موريطانيا و الجزائر، مما أدى لمزيد من الانفتاح في هذه لأنظمة و لو بشكل متفاوت، كما أجريت انتخابات أكثر حرية و شفافية، و تم توسيع مجال الحريات الفردية وحرية الصحافة و التجمعات،

---

[369] . Antoiy GALABOV, Jamil SAYAH(Sous dir.). .). Participations et citoyennetés depuis le printemps arabe .op cit. p .11

370. عبد العظيم محمود حنفي. لثورة والشرعية: عوامل سقوط النظام السياسي في سوريا. منشورات إي كتب. 2011 . ص 3

[371] أديب نعمة. الدولة الغنائمية والربيع العربي. دار الفرابي للنشر.لبنان. بيروت 2014.ص 84-85

و تشكلت حكومات ناجمة عن نتائج الانتخابات، و هي إصلاحات اعتبرها البعض مهمة و اعتبرها البعض الآخر إصلاحات شكلية، تهدف لضمان استمرار الأنظمة، لكن هذا لا يمنع من اختلاف المسارات حسب الدول.

لعل أول ملاحظة يمكن أن نسجلها في الدول المعنية بالحركات الاحتجاجية هو بروز التيارات الإسلامية، ففي تونس و مصر و المغرب صعدت حكومات مشكلة من أحزاب إسلامية، استطاع منها حزب العدالة و التنمية في المغرب الصمود من خلال التحالف مع أحزاب أخرى بعد انتخابات تشريعية و جماعية حملته لقيادة الحكومة، كما عرفت سنة 2011 إصلاحا دستوريا حمل بعض المكتسبات السياسية و الحقوقية، فاستطاع النظام من خلال هذه الخطوات احتواء الحركة الاحتجاجية، أما التجربة التونسية فظلت صامدة في مسار الانتقال الديمقراطي رغم الصعوبات، حيث تم فتح حوار وطني أفضى إلى تبني دستور جديد، فيما عرفت مصر ما أسماه البعض بالثورة المضادة، فقد وصل التيار الإسلامي للحكم في انتخابات تشريعية و رئاسية، لكن تجربته لم تستمر طويلا، حيث أنهتها عودة الجيش للسلطة من خلال عبد الفتاح السيسي، أما في الدول التي تتوفر على موارد مالية –خاصة دول الخليج- فقد تمكنت من تفادي الكثير آثار من الربيع العربي من خلال تمويل السلم الاجتماعي، فيما عرفت دول أخرى- ليبيا و اليمن و سوريا- مسارا دمويا للحراك[372]. الأمر الذي جعل الكثيرين يستنتجون فشل هذه الثورات.

لقد سعت الحركات الاحتجاجية في العالم العربي إلي إحداث تغيرات دون أن تقدم بديلا للنظام القائم يتفق عليه الجميع، وعلى الرغم من كون تلك الحركات أثارت انتباها إعلاميا واسع إلا أنها ارتكزت على ائتلافات سياسية هشة ولم تستطع أن تجذب قطاعا واسعا من الشباب، مما لم يمكنها من تحقيق انجازات ملموسة علي أرض الواقع[373]. فظهرت نزاعات ذات طبيعة قبلية و إثنية، و حضرت المصالح و الانقسامات، و فسح المجال للتطرف و الإرهاب، و هو المسار الذي جعل دول ما سمي بالربيع العربي تصبح مسرحا للتدخلات الأجنبية.

1- التدخلات الأجنبية في دول الربيع العربي:

يجيب مفهوم السيادة في بعده المرتبط بالعلاقات الدولية عن إشكالية ذات علاقة بتنظيم قواعد اللعبة في الوسط الدولي، حيث ترسم للدول-ولو شكليا- موقعا متميزا في هذا الوسط، فهي فاعل أساسي في المجتمع الدولي تتمتع بسيادة متساوية، ولهذا فإننا نصادف هذا المبدأ في الميثاق الأممي، وفي التوصيات و القرارات الأممية، كما نجده في الخطاب القانوني و السياسي الدولي بشكل عام، وإن كان على مستوى الواقع يواجه بتحديات استوجبت وضع قواعد جديدة للعبة، تحاول إيجاد توازن بين متطلبات السيادة و تحديات

---

[372] . Jawad Kerdoudi. Printemps ou hiver arabe ? op cit. p. 14

[373]. سامح فوزي (محرر), حركات التغير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي, الطبعة الأولي, القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان , 2007

المصالح و التعاون والشراكة و المسؤولية، ولهذا صار التدخل في الشؤون الداخلية للدول ممارسة اعتيادية في العلاقات الدولية، يكتسب شرعيته بالاستناد إلى مجموعة من الذرائع، تارة من أجل حماية حقوق الإنسان، وتارة لمحاربة الإرهاب، وتارة لاستعادة الديمقراطية، وتارة بحجة المساعدة الاقتصادية، و لدينا الكثير من الأمثلة على هذه التدخلات سواء في أفغانستان أو العراق أو ليبيا أو الصومال، وهكذا كانت الأوضاع التي نجمت عن الثورات في بعض الدول العربية فرصة سانحة لتدخلات أطراف إقليمية و دولية في ليبيا و اليمن و سوريا.

لقد تميزت المواقف الغربية و خاصة الولايات المتحدة من الحركات الاحتجاجية وخاصة من تغيير الأنظمة في العالم العربي بالغموض، كما هو الشأن في الحالة التونسية، لكنه اتجه شيئا فشيئا نحو الوضوح، في سعي لإيجاد توازن بين المصالح الاستراتيجية الأمريكية و الرغبة في تجنب الفوضى العارمة، في ظل لجوء أنظمة الدول المعنية لأساليب دموية في التصدي للحراك، و هذا يتماشى مع تغير مواقف الولايات المتحدة من التغيير في أنظمة المنطقة و الذي عبر عنه براك أوباما في خطاب القاهرة مباشرة بعد انتخابه، خاصة وأن الكثير من الأنظمة الحليفة صارت تشكل عبئا على الإدارة الأمريكية، وسيتضح هذا التردد بشكل جلي في الحالة المصرية[374]. مما يؤكد أن المحرك الأول لهذه المواقف و التدخلات هو المصالح أكثر من أي شيء آخر، أما دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان و محاربة التطرف و غيرها من الذرائع فتبقى مجرد مبررات تمهد لشرعنة هذه التدخلات، و التي تراوحت بين الدعم غير المباشر لبعض الأطراف و التدخلات العسكرية المباشرة،كما سنلاحظ في الحالة الليبية.

فبعد اندلاع الثورة الليبية التي انطلقت في أولى مراحلها على شكل احتجاجات شعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي شهر فبراير 2011 متأثرة حينذاك بما حدث بتونس ومصر، سرعان ما تدخلت الدول الغربية عسكريا في ليبيا عبر حلف الناتو لحسم المعركة بين الثوار الليبيين وبين القوات الموالية للقذافي لصالح الطرف الأول، مستندة في ذلك إلى قواعد وإجراءات القانون الدولي من خلال استصدارها لقرارات أممية توفر لها مظلة شرعية. فلكي تتمكن أوروبا وأمريكا من التدخل العسكري في ليبيا وإسقاط القذافي بعد تدهور الأوضاع الداخلية و تحول الثورة الليبية إلى حرب أهلية بين الثوار وبين كتائب النظام، أصدر مجلس الأمن قرار رقم (19.70) يقضي بإحالة المتورطين في الأزمة الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتجميد الأصول الليبية في البلدان الغربية، ثم قرار رقم (19.73) يقضي بفرض حظر على الأجواء الليبية كمنطقة آمنة حتى لا يتسنى للطائرات العسكرية الليبية التحليق وقصف المتظاهرين والمدنيين، وقد أعلن الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي أواخر شهر مارس 2011 عن بدء تنفيذ قرار مجلس الأمن 19.73 من خلال استئناف عمليات التدخل العسكري لمنظمة حلف الناتو في ليبيا[375]، إلا أن هذا الحلف تجاوز مهامه وأدواره المحددة له في مضامين قرارات مجلس الأمن، حيث تورط في عمليات حربية بقصفه لمواقع مدنية وعسكرية ليبية، فتبين أن الغرب بتدخله العسكري في ليبيا لم يكن يقصد مساعدة الشعب الليبي وحمايته من نظام القذافي ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في

[374]. عصام عبد الشافي. السياسة الأمريكية و الثورة المصرية. دار البشير للثقافة. 2014. ص 77

[375] . Jawad Kerdoudi. Op cit. p 22

ليبيا كما أعلن في التبريرات المقدمة للرأي العام الدولي، وإنما كان نابعا من أهمية ليبيا كبلد غني بالنفط والغاز، وتصفية إرث القذافي في علاقته بالغرب، و هو الأمر الذي يمكن أن يقال على سوريا و اليمن التي دفعت ثمن موقعها الجيوستراتيجي، فصارت مسرحا لصراع القوى الإقليمية و الدولية.

تمثل الأزمة السورية نموذجا لاختراق السيادة الوطنية، من خلال تدويل أزمة داخلية لتصبح شأنا إقليميا و دوليا و ميدانا لنزاع القوى و المصالح، سواء من خلال تحالفات أطراف النزاع مع قوى خارجية، أو من خلال مسارعة هذه القوى إلى التموقع حماية لمصالحها. فقد بدأ الأمر في سوريا بحراك في صورة سلمية يدعو للكرامة و الحرية و الديمقراطية، فتحول لمطالبة بإسقاط نظام بشار الأسد، قبل أن يصير نزاعا مسلحا بعد التعامل العنيف للنظام مع المحتجين و المدنيين، إلا أن استفادة أطراف النزاع الذي نشب من دعم مالي و لوجيستي خارجي فسح المجال للحضور الخارجي، وتدخل أطراف خارجية في مقدمتها إيران و الصين و روسيا التي استغلت الفرصة لاستعادة موقع تدافع به عن مصالحها في المنطقة، حتى لا يتكرر ما وقع في ليبيا من استئثار للغرب بالتدخل[376]، و ذلك من خلال تدخلها العسكري المباشر برا و بحرا و جوا دعما لنظام بشار الأسد، كما تدخلت الدول الغربية وتركيا-التي وجدت الأمر فرصة للتعامل مع المسألة الكردية بمساعدة موقعها الجغرافي- و دول الخليج وهي أطراف دعمت المعارضة في سعيها لإسقاط نظام الأسد[377]، لكن النتائج كانت كارثية على المستوى الإنساني و السياسي، فصارت سوريا مرتعا للتنظيمات المتطرفة و الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش، و رهينة للصراعات و التوازنات الدولية و الإقليمية ومحاولات التقسيم ، لتجد نفسها أمام خيارات تصعب الخروج من الأزمة.

أما في اليمن و البحرين فقد كان التدخل الخليجي نابعا من سعي هذه الدول لحماية مصالحها و أنظمتها من الخطر، ففي البحرين تحركت دول الخليج لحماية النظام و قمع الحراك من خلال قوات درع الخليج، خاصة أن هذه الدول قرأت الاحتجاجات كصراع طائفي تحركه إيران. أما في اليمن فقد رسمت هذه الدول خطة تقضي باستيعاب الحراك من خلال تنحي الرئيس علي عبد الله صالح، و تسليم السلطة إلى نائبه، على أن تكون هناك فترة انتقالية تؤدي لعودة الأمور لما كانت عليه[378]، إلا أن الأمور أخذت منحى آخر و تطورت لتأخذ شكل التدخل العسكري المباشر للتحالف الخليجي العربي بقيادة السعودية في النزاع اليمني، ليصير اليمن ميدانا للحرب بين السنة و الشيعة، أو حربا ضد المد الإيراني في المنطقة، بعد أن كان مطالبات سلمية بالديمقراطية و الحرية و العدالة الاجتماعية، وهو الوضع الذي استفادت منه مجموعة من الأطراف كتلك المنتمية لما يسمى بالإسلام

376. جميل مطر. قوس الأزمات الإقليمية. دار الفارابي للنشر . 2014. ص 60- 61

377. فؤاد خليل. الثورة العربية، مقالات فلسفية و سوسيولوجية. دار الفارابي. 2014 . ص 108- 109

378. فؤاد خليل. نفس المرجع. ص 110

الراديكالي و المجموعات الإرهابية[379]، التي رغم القضاء عليها في سوريا و العراق، لازالت تسجل حضورها في مناطق كمصر و ليبيا و اليمن.

و الخلاصة أن الاحتجاجات و الثورات العربية كانت تعبيرا عن توق الشعوب العربية ذات الأغلبية من الشباب لاسترداد سيادتها، و إقامة أنظمة سياسية أكثر انفتاحا تحترم فيها الحقوق و تتحقق فيها سيادة القانون و المساواة و العدالة الاجتماعية، إلا أن الكثير من العوامل أثرت على مساراتها، لتتراوح نتائجها بين صمود محفوف بالصعوبات للمرحلة الانتقالية كما هو الحال في تونس، و الإصلاحات و التنازلات غير المؤثرة على النظام كما هو شأن المغرب، و الارتداد على الثورة في الحالة المصرية، و النزاعات الأهلية كحالة ليبيا و اليمن و سوريا، و إذا كانت التدخلات الأجنبية لم تكن جلية في الحالات الأولى فإنها في أوضاع عدم الاستقرار تصبح أكثر وضوحا، لنجد أنفسنا نتحول من حالة البحث عن السيادة الشعبية إلى حالة السعي لاستعادة الأمن و السيادة الوطنية.

[379]. Yves Aubin de La Messuzière . Printemps arabe : de la transition tunisienne à la tragédie syrienne. Jeune AfriqueMagazine. Publié le 27 décembre 2017 à 08h52 .
http://www.jeuneafrique.com/mag/502332/politique/printemps-arabe-de-la-transition-tunisienne-a-la-tragedie-syrienne/

الثورات العربية ربيع أم خريف؟ أي دور للولايات المتحدة الأمريكية؟

حامدين حامد
باحث في سلك الدكتوراه

كلية الاداب والعلوم الإنسانية

الدار البيضاء -المغرب

مقدمة:

قد يبدو الطرح الذي أطرحه هنا غريبا أو مختلفا أو حتى متناقضا مع شكل الواقع العالمي الراهن، لكن اتجاه الأحداث ومحركاتها ونتائجها تتجه إلى جهة عقائدية بعينها وهي التي تحكم العالم هذه الأيام، هذه الجهة هي عقيدة "المخلص" ووقوع معركة "هرمجدون". إن خروج المخلص برأي اغلب الساسة الأمريكيين أمر واقع لا محال، ومع أن هذه العقيدة لا تعدو أن تكون مجرد أفكار في مخيلة الإنسان، إلا أنه وبإصراره عليها والعمل بوحيها لا بد أن يدفع الأحداث باتجاه وقوعها في زمن ما، فتبدو وكأنها واقعة بإرادة السماء ووفق النبوءة الكتابية، وليس نتيجة إصرار وعمل المؤمنين بها، ولا أدل على إيمان ساسة الولايات المتحدة الأمريكية بهذه العقيدة والدفع نحو تحقيقها، هو إقامة دولة إسرائيل في فلسطين كمقدمة لتحقيق "الخلاص" بل امتد الأمر إلى مستوى المطالبة بالتغيير السياسي وإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق خارطة جيوسياسية جديدة حملت عناوين عدة بمضمون واحد كالشرق الأوسط الكبير، أو الشرق الأوسط الجديد، وغيرها من المشاريع التي كان الغرض منها إعادة تقسيم المنطقة العربية إلى كيانات سياسية ومكونات اجتماعية، عرقية، طائفية. إن هذا التوجه في تحديد أولويات الأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية حيال المنطقة العربية تم التعبير عنها بمشاريع حملت معها مضامين على مستوى عالٍ من الخطورة لواقع ومستقبل المنطقة العربية ومنها مشروع برنارد لويس، مشروع ريتشارد بيرل، مشروع الشرق الأوسط الكبير، نظرية الفوضى الخلاقة وثورات الربيع العربي.

هذه المشاريع والحال في المنطقة العربية تدفعنا للقول بأن الأحداث العربية الراهنة المتمثلة بالثورات والاحتجاجات والتظاهرات وإسقاط الحكام، إنما جاءت بتخطيط دقيق وواع ومتقن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا أصحاب القرار فيها لغرض خلق أجواء فوضوية وتقاتل وصراع محلي دموي في المنطقة العربية حتى تتحقق العقيدة اليهومسيحية القائلة بالخلاص.

متى إذن تحدث الثورة؟ وكيف يتطور الحراك الشعبي من الاحتجاج إلى ثورة تستهدف الأنظمة؟ وهل ينطبق تاريخ التنظير الثوري على الثورات العربية؟ وهل للولايات المتحدة الأمريكية دور في الحراك الشعبي بالدول العربية؟

المحور الأول: الثورات العربية أصل المصطلح:

لم تكن أحوال الوطن العربي قبل اندلاع الثورات العربية على ما يرام، فقد عان المواطنون من شتى أنواع الإهانة من قبل حكام وحكومات دكتاتورية. وبالنظر بتمعن للأحداث العربية الراهنة ودراسة بواعثها وأسبابها الحقيقية، سوف نجد أن الأسباب المعلنة لهذه الأحداث أي الدكتاتوريات وظلمها والتخلف الذي جلبته لمجتمعاتها، مع أنها أسباب منطقية جدا لكنها ليست حقيقية، وهي أسباب شكلية فقط، فمن يؤمن بطاعة الحاكم ولو كان ظالما، ومن يؤمن بولاية الفقيه وطاعته المطلقة، ليس مؤهلا لان يثور عليه كما هو الحال في الدول العربية. وعليه يتوجب علينا البحث عن أسباب لهذه الأحداث غير التي رأيناها وسمعناها في وسائل الإعلام التي هي جزء من تغيب الأسباب الحقيقية. وقبل الخوض في أسباب ومسببات اندلاع هذه الثورات نعرج أولا على أصل مصطلحي الثورة والربيع العربي حتى يتسنى لنا فهم مكنون هذه الظاهرة، والبحث عن أسبابها ومحاولة فهمها من خلال المداخل المفسرة لها والأسباب والمسببات وراء تسميتها بـ" ثورات الربيع العربي"... ومن أين أتت هذه التسمية ومَن أذاعها على الملأ ؟... هل هي من صنع أعمالنا وأيادينا، أم تجارة خارجية استوردناها لمصالح أنانية، أم كتبها وصاغها لنا آخرون كي نتبناها.

1- تعريف الثورة

1.1- الثورة لغة:

جاء في معجم لسان العرب[380]:

ثأر: الثأر والثؤرة: الذحل. ابن سيده: الثأر الطلب بالدم، وقيل: الدم نفسه، والجمع أثآر وآثار، على القلب؛ حكاه يعقوب . وقيل: الثأر قاتل حميمك، والاسم الثؤرة. الأصمعي: أدرك فلان ثؤرته إذا أدرك من يطلب ثأره. والثؤرة : كالثؤرة هذه عن اللحياني. ويقال : ثأرت القتيل وبالقتيل ثأرا وثؤرة، فأنا ثائر،أي قتلت قاتله.

والثائر: الذي لا يبقي على شيء حتى يدرك ثأره. وأثأر الرجل واثأر: أدرك ثأره. وثأر به وثأره: طلب دمه. ويقال: ثأرتك بكذا أي: أدركت به ثأري منك. ويقال: ثأرت فلانا واثأرت به إذا طلبت قاتله. والثائر: الطالب. والثائر: المطلوب، ويجمع الأثآر؛ والثؤرة المصدر. وثأرت القوم ثأرا إذا طلبت بثأرهم. ابن السكيت : ثأرت فلانا وثأرت بفلان إذا قتلت قاتله. وثأرك: الرجل الذي أصاب حميمك.

والمثئور به: المقتول. وتقول: يا ثارات فلان أي يا قتلة فلان.

ويقال: اثأر فلان من فلان إذا أدرك ثأره، وكذلك إذا قتل قاتل وليه.

يقال : وترته إذا أصبته بوتر ، وأوترته إذا أوجدته وتره ومكنته منه . واثأر : كان الأصل فيه اثتأر فأدغمت في الثاء وشددت وهو افتعال من ثأر . والثأر المنيم : الذي يكون كفؤا لدم وليك.

---

380 - ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 2003م، المجلد الرابع، حرف الراء، فصل الثاء المثلثة، ص 97-98.

وقال الجوهري: الثأر المنيم الذي إذا أصابه الطالب رضي به فنام بعده؛ وقال أبو زيد : استثأر فلان فهو مستثئر إذا استغاث ليثأر بمقتوله.

وقد ورد بالقاموس المحيط[381] في باب الراء فصل الثاء في معنى الثأر:الثائر من لا يبقي على شيء حتى يدرك ثأره، ولا ثارت فلان يداه لا نفعتاه.

والثورة: الهيجان والوَثْب، والسُّطوع.

مما سبق، نلاحظ أنه على الرغم من وجود جذور كلمة "ثورة" في المعاجم العربية، إلا أنها تخلو من الإشارة إلى أي مضمون سياسيّ واجتماعي بمعنى التغيير والانقلاب والتمرد وتغيير النظام. لذلك استعار العرب مفهوم الثورة بمضامينه السياسية من الغرب، ومن الخطاب السياسيّ الفرنسيّ على وجه الخصوص.

1.2- الثورة إصطلاحا:

إذا كان من الصعب ضبط تعريف لغوي للثورة بسبب تعدد التعاريف اللغوية واختلافها، فإن ضبط مفهوم الثورة يغدو أمرا صعبا اصطلاحاً، بسبب تنوع الفهم للمصطلح وذلك انطلاقا من الأدبيات المرتبطة بدراسته ونظرياته في منظومته الفكرية المحكومة بشروط ذاتية وموضوعية.

إن استخدام كلمة الثورة كمصطلح سياسي واجتماعي وعلمي بمعنى التغيير الجذري والتحوّل تعود جذوره إلى الكلمة اللاتينية (Evolution) التي تشير إلى النمو والتطور والنشاط والحركة، وبإضافة (Re) أي (Revolution) أصبحت تشير إلى تجدد النمو والتطور والنشاط والحركة وصار المصطلح إشارة إلى حالة تحدث ضد السكون وتوقف الحركة والتطور[382].

وقد استخدم المصطلح للمرة الأولى في عام 1660م، في بريطانيا بهدف استعادة النظام الملكي، وقد عرّف حينها على الشكل التالي: حركة سياسية عنيفة أو محاولة إحداث تغيير مفاجئ في الهيكل السياسي والاجتماعي للدولة. وقد ظهرت الممارسة الثورية في القرن الثامن عشر، لتظهر أكبر ثورتين في هذا القرن، وهما الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية الشمالية.[383]

وكما سبقت الإشارة فمصطلح الثورة محكومة بشروط ذاتية وموضوعية، فهناك من يرى أن الثورة " رفض للوضع القائم فهي تحرك السلوك السياسي وهي فعل اختيار ورفض من خلال عمل عنيف."

وهناك من يرى أن الثورة " تغير يتميز بالعنف كوسيلة ويهدف إلى أهداف عديدة محددة."

---

381 - الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، 2005م، باب الراء فصل الثاء، ص 358- 359.

382 - رجب بو دبوس، محاضرات في علم الثورة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، القاهرة، 2011م، ص 27.

383- منارة دمشق، ما هي الثورة؟ وما تعريفها؟ ،مقال منشور بتاريخ 2016/04/16 على الرابط:

https://www.babonej.com/revolution-642.html، آخر تحديث: بتاريخ 2016/06/18، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/09/02.

والثورة أيضا هي "التغيير الأساسي والسريع والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفى مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادة والنشاط الحكومي والسياسات. أي أنها انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل آخر جديد."[384] وهي حركة إحتجاج عنيفة ضد نظام سياسي للحكم القائم للإطاحة به وتعويضه بنظام آخر، معنى ذلك إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية.

تتميز بعض الثورات السياسية بالأحداث الدامية أي يتم إنتقال السلطة من فئة إلى فئة عن طريق اللجوء إلى العنف وإراقة الدماء بينما تتميز بعضها بالحركات الاحتجاجية السلمية وتنتقل السلطة من فئة إلى أخرى دون إراقة الدماء (تسمى بالثورات البيضاء)[385].

وتختلف الثورة عن الإنقلاب، ففي هذا الأخير يحدث تغيير في طاقم الحكم دون تغيير عميق في الحياة السياسية وتقوم به عادة فئة هي جزء من النظام السابق، بينما الثورة تحدث تغيير عميق في الحياة السياسية وتشارك فيها فئات إجتماعية عريضة من الشعب أو الجماهير[386].

فالثورة السياسية هي ثورة ضد الذات، أي ثورة داخلية هدفها تغيير الوضع السياسي العام في البلاد وتغيير الممارسة السياسية وتغيير الثقافة السياسية، بينما ثورة التحرير تهدف إلى أمر واحد فقط هو طرد المستعمر الأجنبي من البلاذ[387].

إنطلاقا من التعريفات أعلاه، يمكن القول إن العنف يعتبر سببا أساسيا لقيام الثورات، إلا أن هناك من يرى أن هذا المحدد الأساسي بما يعنى من أعمال شغب واضطرابات وتفجيرات واغتيالات سياسية فهو في حد ذاته لا يتنج عنه ما هو شرعي ذو أهمية كبيرة، ومن هؤلاء الدكتور عبد الإله بلقزيز الذي يرى أن الثورة، أو التغيير الثوري، ليس حالة مشهدية، جموعية، يحتشد في نطاقها الناس (الجماهير) ليمارسوا- بالعنف السياسي المدني أو بالعنف المسلّح -عمليةَ تغييرٍ للنخبة السياسية الحاكمة، وإسقاط سلطة حاكمة، ليس بالضرورة ثورةً، أو يفتح طريقاً إلى الثورة، بل قد تُنجز طبقةٌ حاكمة ثورةً، هي نفسُها، أو تشترك مع غيرها من الطبقات والفئات في إنجاز الثورة سلمياً ومن دون قطيعة دموية مع عهد سابق، فالثورة لا تتحدد بوسائلها (أدوات العنف)، هذا تصوّر أداتي أو وسائلي – خاطئ- للثورة، واختزالي لها. وقد تكون ثورةٌ ما – بهذا المعنى الوسائلي السطحي- سبيلاً إلى إنتاج ثورة مضادة، أي عودة بالمجتمع عهوداً سابقةً للحقبة التي ثارت في وجهها «ثورة».

الثورة ليست، حصراً، غضبة "الشارع"، وضغطَه الكثيف، وهزّه أركان سلطة النخبة الحاكمة، وإسقاطَهُ النخبةَ إياها، وقيام سلطة انتقالية تلغي الدستور، وتحلّ البرلمان، وتعزل حزب النخبة الحاكمة السابقة، وتكتب

384 - رشاد الشرقاوى باكينام، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993م, ص1-2.

385 - عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م، ص 158.

386 - عبد المجيد البصيري، موسوعة علم الاجتماع، مفاهيم في السياسة و الاقتصاد و الثقافة العامة، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 181.

387 - المرجع نفسه، ص 182.

دستوراً جديداً، وتنظّم انتخابات نيابية ورئاسية على مقتضى قانون انتخاب جديد، وتفتح محاكمات رجالات العهد البائد...الخ.

والثورة ليست قطعاً، امتشاق السلاح ونهج طريق التغيير بالعنف المسلّح، حتى ولو كانت العلة الردّ على عنف النظام المستبد، فالعنف المسلّح لا يُنْتَهج إلا في مواجهة المحتل الأجنبي، أما في الداخل فَتَوَسّله آيلٌ بالبلد إلى الفتنة والحرب الأهلية واستباحة الوطن أمام التدخلات الخارجية.

والثورة في مفهومها النظري هي تغيير شامل للبُنى والعلاقات الاجتماعية-الاقتصادية، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي.

لا ينبغي، إذن، ابتذال معنى الثورة واستخدامه على غير أصوله، أو اشتقاق مفهومه من لفظة (ثَارَ)، وإطلاقه على أيّ تحرّكٍ شعبي لمجرَّد أنه حاشد، أو لمجرَّد أن شكلا ما من أشكال العنف أفصح عن نفسه في ذلك التحرك. الثورة ليست التظاهر الحاشد في الشارع، الثورة هي الإنجاز المادي لمشروعٍ اجتماعي- اقتصادي جديدٍ ونقيضٍ من النظام الاجتماعي- الاقتصادي القائم. من يقول مثلا، إنّ الثورة هي الديمقراطية مجازا؛ علماً أن إنجاز الديمقراطية ممتنعُ الحصول بمعزل عن إنجاز شروطها الاجتماعية – الاقتصادية.[388]

انطلاقا من مجمل التعريفات أعلاه والأوضاع التي تعيشها الدولة العربية الثورية –ليبيا، سوريا، اليمن- أو الرؤية الاستشرافية لمستقبل الأنظمة السياسية العربية لما بعد الثورة – تونس، مصر-، وعلى الرغم من أن المحصلة النهائية للمكاسب والخسائر لم تظهر بعد، بالإضافة إلى قصر المدة الزمنية التي مرت على نشوب هذه الثورات، إذ أنه من السابق لأوانه الحكم على هذه الثورة، لا يسعنا إلا أن نتبنى التعريف الذي ساقه الدكتور عبد الإله بلقزيز والذي يجنح في مضمونه إلى الجانب السلمي، إذ يرى في الثورة أداة تطور تاريخي للمجتمعات الإنسانية، وهي إنجاز مادي لمشروعٍ اجتماعي- اقتصادي وحتى ثقافي جديدٍ نقيضٍ من النظام القائم يستهدف إفراز منظومة تجسد مطالب الثوار وتحققها.

المحور الثاني: الربيع العربي أصل التسمية.

أطلق مصطلح الربيع العربي على حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام2010 م ومطلع2011 م، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي وبأربعة أنظمة حتى الآن.

فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي. وأما الحركات الاحتجاجية فقد وصلت لجميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي الحركة الإحتجاجات في سوريا حيث بلغت الأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان والعراق وعمان وفلسطين مطالبة بإنهاء الإنقسام إضافة إلى الإنتفاضة الثالثة في الكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا[389].

388 - عبد الإله بلقزيز، هل كان الربيع العربي ثورة؟ مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مقال منشور بتاريخ: 18 نونبر 2015 على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/15105 تم تفحص الموقع بتاريخ: 2017/09/02.

389 - موسوعة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title تم تفحص الموقع بتاريخ: 2017/10/30.

ومن المعلوم أن مصطلح الربيع يقترن في المخيال الجَمْعي بدون أدنى شك بالخصب والحياة والبهجة والسرور، إلا أن نسبته إلى كلمة "العربي" أنتج لنا العنف والحرق والتقتيل، ومن هنا يأتي التساؤل لماذا سمي حراك الشارع العربي "رَبِيعاً"، مع أن بدايته لم تكن في فصل الربيع.

فالثورة التونسية انطلقت تحديدا بتاريخ 2010/12/17م أي أواخر فصل الخَريف، والثورة المصرية انطلقت بتاريخ 2011/01/25م أي بداية فصل الشتاء؟ ولماذا الإصرار على وصْفه بـ"العربي" تحديدا وبالتالي قصْره على قومية بعيْنها، وعلى عرق بعينه فحسْبُ؟

1- تعريف الربيع

1.1- الربيع لغة:

ورد بالقاموس المحيط، الربيع ربيعان، ربيع الشهور، فربيع الشهور شهران بعد صفر... وأما ربيع الأزمنة، فربيعان: الربيع الأول الذي يأتي فيه النور والكمأة، والربيع الثاني الذي تدرك فيه الثمار[390].

ورد في المعجم الوسيط، الربيع، هو أحد فصول السنة الأربعة بين الشتاء والصيف، وهو النهر الصغير، الأخضر من كل نبات وكلّ ما ينبت في الربيع من الأعشاب[391].

1.2- الربيع إصطلاحا:

كانت تونس بداية انطلاق موجات الثورات العربيّة حيث عُرفت الثورة التونسيّة بداية بثورة الياسمين ثم شاع بعد ذلك في كلّ بلاد العالم التي بدأت بها الثورات بوصفها بالربيع. وقد تمّ استخدام هذا المصطلح للتعبير عن حالات التغيير في الأنظمة السياسيّة العربيّة من خلال ثورات الشعوب ولهيبها المتأجج ليحل محل الأنظمة القديمة أنظمة تعيد الحياة إلى الشعوب العربيّة.

وقد تم العدول في هذا المصطلح عن معنى الربيع الذي هو فصل النماء والحياة الجديدة ليكسب معنا سياسيّا يعبر عن معنى الثورة والمقاومة التي سيتولد عنها الرخاء والأمن في ظل النظام الجديد.

والسؤال الذي يطرح نفسه –هنا- لماذا سُمّيت الثورات العربية بِـ"الربيع العربي"؟! أو لماذا أُطلق مصطلح الربيع العربي على هذه الأحداث ؟!

يرى البروفسور آشر ساسر أن مصطلح "الربيع" له أصل أوروبي، يستحضر روابط بينه وبين "ربيع الأوطان" 1848م، "ربيع براغ" 1968م، أو ربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات بعد سقوط الشيوعية، عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة مستبدة حكمت لعقود. و "الربيع العربي"، وفقا لهذا التفكير، مماثل للتجربة الأوروبية[392].

---

390 - الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، 2005م، باب العين فصل الراء، ص 718.

391 - إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيّات ، عبد القادر حامد، محمّد علي النجّار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، 1999م، انظر الربيع، ص.325.

392 - ساسر آشر، الربيع العربي أصل التسمية الخاطئة، مقال أعيد نشره على موقع مجموعة الخدمات البحثية بإذن منTel Aviv Notes ، في 26 مارس، 2012، منشورات مركز دايان، على الرابط:

http://www.rsgleb.org/article.php?id=311&cid=25&catidval=0 تم تصفح الموقع بتاريخ : 2017/10/30

إن هذا المصطلح، كما يؤكّد الكاتب الفِلسطيني خيري منصور، "استُعير من أدبيات الحراك الأوروبي في القرن 19، وبالتحديد عام 1848م؛ العام الحاسم في تاريخ القارّة، والذي صدر فيه البيان الشيوعي الماركسي. والمرة الثانية التي استُخدم فيها مصطلح "الربيع" كانت عام 1968م في براغ عندما دخل الجيش السوفييتي إلى غُرف النوم كما يقول أحد مؤرِّخي الحدث (ربيع براغ)". ويرى الكاتب العراقي محمد عبد الشفيع عيسى أن مصطلح "الربيع العربي " (Arab spring) ذو مرجعية غربية، أطلقته وسائل الإعلام والدوائر السياسية في الغرب على الحَراك الجماهيري الذي عرفته المنطقة العربية، منذ اندلاع أحداث تونس التي أطاحت بنظام زين العابدين بنعلي في يناير 2011م، استلهاماً ممّا حدث في أوربا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. ويذهب الباحث المغربي إدريس الكنبوري إلى أن هذا الاصطلاح يعود إلى زمن أسْبق؛ إذ يقول" :عكس ما هو شائع، فإن تسْمية "الربيع العربي" – التي تَعْني قلْب نظام الحُكم، وتغيير النخبة الماسكة بزمام السلطة – تسمية قديمة ظهرت في خمسينيات القرن الماضي، حتى قبل أحداث تشيكوسلوفاكيا. ففي نهاية الخمسينيات، ألّف الباحث والصِّحافي الفرنسي بينواست ميشان كتابا تحت عنوان "الربيع العربي"، تطرق فيه – في حوالي خمسمائة صفحة – إلى التطورات السياسية الكبرى التي همّت الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وتركيا في تلك الفترة، وكأنها إيذانٌ بـ"ربيع عربي" يجرّ معه النهضة والتنمية والتقدم الديمقراطي."[393]

كما يُنسب مصطلح "الربيع" بمفهوم التحرّر من قيود حياة غير محبوبة أو عمل غير مرغوب فيه إلى الفيلسوف الأمريكي والأستاذ الجامعي "جورج سنتيانا" الذي توفي1952م، وكان يحمل الجنسية الإسبانية لكنه لا يعترف بها، ويعتبر نفسه أمريكياً، لذلك اعتبر من الأدباء الأمريكيين!، حيث كان يلقي محاضرته على تلاميذه كعادته، والوقت ربيع. نظر فجأة إلى نافذة الحديقة، ثم سرح بذهنه! وقال لتلاميذه: عفوا لن أستطيع استكمال المحاضرة، لأنني على موعد مع الربيع! ثم جمع أوراقه وكتبه وحمل حقيبته وغادر القاعة مسرعا، ولم يرجع إليها بعد ذلك مرة أخرى بقية حياته! وأصبحت عبارة الفيلسوف الأمريكي تُطلق على من يمتلك الشجاعة التي تُمكّنه من الإقدام على التغيير، ومن لا ترضيه حياته سيقول لها: عفوا إنّني على موعد مع الربيع![394].

ظهر هذا المصطلح، لأول مرة على لسان كبار صناع القرار السياسي الأمريكي، اثر الانتفاضات الشعبية، التي جرت على الساحة العربية، والتي أطاحت ببعض رموز النظام السياسي العربي الراهن. وتم تداوله في معرض وصفهم، للتغيرات الجارية على الساحة العربية، والتي تعكس تغيرا واضحا في موقف الإدارة الأمريكية، من حلفائهما بالأمس، الذين أطاحت بهم الانتفاضة الشعبية، بتخليهما عنهما، ومسايرتهم بشكل جلي للوضع الجديد.

إن مبادرة مراكز صنع القرار الأمريكية، لإطلاق وصف الربيع، كعنوان براق، لحركة التغيير الجارية في الأقطار العربية، يكتنفه الشك والريبة، ليس فقط لأن الإدارات الأمريكية، بسياساتها الامبريالية، هي التي حكمت على

---

393 - فريد أمعضشو، الربيع العربي.. قراءة في المفهوم والمصطلح ، مقال منشور على موقع ناظور ستي بدون تاريخ النشر على الرابط: http://www.nadorcity.com ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/01.

394 - جبران صالح حرمل، ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد: 4068 بتاريخ 2013/04/20 ، على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/01.

العرب، أن يعيشوا في شتاء دام سباتهم فيه، من خلال دعمها للأنظمة المستبدة، طيلة العقود الماضية.. بل لان ترسيخها لحالة التجزئة، والتمادي في تشظية الكيان القطري، بشكل مقصود، والتزامها المطلق بضمان تفوق الكيان الصهيوني على العرب، وضمان أمنه، يلقي بظلال الشك على مصداقية الطرح الأمريكي، مما يعطي الانطباع للرأي العام في الشارع العربي بأن الربيع العربي، المتطلع إلى نقيض الحال الراهن، بكل مشاكله المزمنة يؤرق الاستراتيجيات الدولية، التي ترى ربيعها الحقيقي، في ديمومة شقاء الحال العربي على ما هو عليه من واقع منهك، والذي قد تكون الفوضى الخلاقة بديله المقترح في المرحلة القادمة[395].

المحور الثالث: ثورات الربيع العربي أمر دبر في ليل!!!

منذ بدء أحداث الحراك الشعبي من غضب وثورات وتظاهرات وإعتصامات في جل دول المنطقة العربية، أثيرت أطروحتان: الأولى تذهب إلى أن ما وقع لا يعدو أن يكون ثورة مشروعة تعبر عن مسار طبيعي من التحولات الكبرى، بسبب التحكم والتسلط والقمع، وانتشار الفساد وتغلل الدولة العميقة، وغياب الحريات وتعطيل التنمية بشكل عام، وهي الأطروحة التي كانت سائدة وتم اعتمادها في غالبية المقاربات التحليلية. أما الثانية فقد كانت محتشمة وتتساءل حول طبيعة الدور الأمريكي فيما يحدث في المنطقة ومدى انخراطها في عملية تحريك وإدارة وتوجيه ثورات الربيع العربي، بمعنى أن ما وقع هو من فعل فاعل، وأن رائحة المؤامرة تلوح في الأفق.

وعلى الرغم من أن هذه التساؤلات كانت شرعية ومنطقية، إلا أنه كان من الصعب الإفصاح عن وجهة النظر هاته، فإما يُشَكَّكُ في من يقول بنظرية المؤامرة هاته ويتهم بمعاداة الثورة وشبابها وإما يتم التبخيس من هاته الأطروحة نظرا لعدم كفاية الأدلة والحجج التي تقدم في هذا الاتجاه.

عندما اجتاحت التظاهرات الشعبية أرجاء الوطن العربي أواخر سنة 2010م وبداية 2011م، كان العديد من صناع القرار والمحللين الأمريكيين يأملون أن تكون تلك التظاهرات هي البداية الحقيقية للتغيير في المنطقة العربية حيث وصف الرئيس أوباما التظاهرات بأنها فرصة تاريخية للولايات المتحدة، ونفس الشيء أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون التي عبرت عن ثقتها في تلك التظاهرات وأنه من شانها أن تحقق الأمن والاستقرار والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط[396].

كما نشرت مجلة **نيوزويك** الأمريكية في فاتح فبراير 2011م تقريراً حول مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدوِّنين الثوريين، تناول دور برامج تدريب المدوِّنين في تعبئة الحراك الشبابي في كل من مصر وكولومبيا وفنزويلا. وفي 14 أبريل 2011م نشرت **نيوزويك تايمز** تقريراً حول مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية من خلال برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدّمتها للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية. وفي السياق عينه جاء التقرير الذي نشره مركز بيترسبورغ لدراسات الشرق الأدنى المعاصر في 31 مارس 2011م حول الدور الأمريكي في الثورات العربية، والذي تحدّث عن تعبئة الاحتجاج من خلال الشبكات الاجتماعية، بدليل أن روسيا اعتبرت الحراك العربي منذ بدايته نتاجاً مباشراً للمبادرة

395 - نايف عبوش، مصطلح الربيع العربي في قاموس السياسة الأمريكية، مقال منشور بتاريخ 2011/05/25، على موقع الركن الأخضر على الرابط: http://grenc.com/show_article_main، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/22.

396 - خير الدين حسيب، ثورات الربيع العربي بعد 3 سنوات، مجلة المستقبل العربي، السنة 36، العدد 421، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2014م، ص229-230.

الشرق الأوسطية التي أشرفت على خمس وثلاثين برنامجاً منذ عام 2001م تحت إدارة الخارجية الأمريكية، خضع من خلاله عشرات الآلاف من المواطنين العرب للتدريب والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة[397].

إن موجة التغيير في الوطن العربي، حسب الباحث إيريك دينسي، لا تعبر بالمطلق عن ثورات تلقائية، وإنما تم التدبير لهذه المرحلة منذ 2007م-2008 م، من خلال عقد مؤتمرات ولقاءات برعاية الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات غير الحكومية الأمريكية ك"فريدوم هاوس" و"المعهد الجمهوري الأمريكي"، وذلك بحضور العديد من المدونين وزعماء الحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية والاجتماعية من البلدان العربية، وهو السيناريو نفسه الذي سبق التهيئ لثورات سابقة، كما حصل في السيناريو المماثل لتفكيك الاتحاد السوفياتي السابق، والثورة الصربية، والثورة البرتقالية في أوكرانيا، وثورة الزهور في جورجيا.

لقد تزامنت موجة التغيير الحالية في الوطن العربي، مع الاحتجاجات ذات الصبغة الاجتماعية التي كانت تقمعها السلطات العمومية، لكن هذه المرة حصل توافق ضمني بين هذه الشرائح المشكلة من الطبقات الفقيرة ومن الطبقة المتوسطة والمؤسسة العسكرية، التي رفضت التدخل في كل من تونس ومصر بعد الحصول على ضمانات أمريكية باستمرار التمويل والدعم لهذين النظامين في حالة تغيير وجوه النظام القديمة[398].

إن ما يسمى بالربيع العربي للديمقراطية حسب الكاتب نفسه، ما هو في الحقيقة إلا انقلابات عسكرية بطريقة شعبية عن طريق الاحتجاجات، والدليل على هذا الكلام أنه في ساحة التحرير في مصر لم يرفع شعار واحد يدين إسرائيل ويذكر بقضية العرب المحورية، قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، مما يعني أنها ثورة تعبوية مؤطرة، وخصوصا مع تصريح كل من رئيس هيئة أركان القوات المسلحة ورئيس جهاز المخابرات العامة المصرية بالتزام مصر بالاتفاقيات الدولية، وخصوصا اتفاقية "كامب ديفيد" التي ترفضها قطاعات عريضة من الشعب المصري.

وفي تونس، تم استغلال المعارضة والحركات الاحتجاجية لإحداث التغيير، نتيجة الغضب من فساد العائلة الحاكمة التونسية، فهي ثورة سلمية بمباركة أمريكية وبدور فاعل للمؤسسة العسكرية التي أشرفت بالتنسيق مع واشنطن على استبعاد بن علي واختياره الهروب الاضطراري، مع استغلال حالة الاحتقان الاجتماعي والأزمة الاقتصادية من دون تغيير الشكل العام للنظام السياسي بالإسهام في خلق نخب جديدة خرجت من رحم النخب السابقة، مما قد يعيق مستقبلا العملية الديمقراطية برمتها.

فما حصل في هذين البلدين (مصر وتونس) لا يشبه إطلاقا الثورة الإيرانية لعام 1979م مثلا، التي غيرت طبيعة وشكل النظام السابق، ورفضت كافة الاتفاقيات التي وقعها شاه إيران بعد نجاح الثورة، ووضعت نفسها في مواجهة مباشرة مع الغرب.

بالنسبة إلى واشنطن، فإن التغيير في الوطن العربي يتم داخل الاستمرارية وليس القطيعة، ولا يغير كثيرا في طبيعة التوازن الإقليمي، فدعم أمريكا للمؤسسة العسكرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يهدف إلى جعل

397 - عبد الشافي عصام، تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011م، ص 90.

398 - محمد عصام لعروسي، الحراك السياسي العربي، هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟ مجلة المستقبل العربي،السنة 34، العدد 393، نونبر 2011م، ص 131.

دور هذه الدول شبيها بالنظام التركي، أي التزام الحياد، وعدم التسابق نحو السلطة - إلا في حالة الضرورة القصوى- ويقتصر دورها على ضمان وحماية استقرار وأمن هذه البلدان من خطر التهديد الإسلامي والمساهمة في التوازن الإقليمي وعدم مناصبة العداء لإسرائيل[399].

وفي حالة ليبيا وسورية واليمن، ما زالت الأمور غير واضحة، لكن الإستراتيجية الأمريكية عموما تهدف إلى دعم المعارضة والثوار داخل هذه البلدان بحجة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، والقمع السياسي وخرق الشرعية الدولية، وهذا ما يوضح مدى التدخل الغربي في عملية انتقال السلطة والتغيير في الوطن العربي[400].

صحيح أن قيام الثورات في دول الربيع العربي كانت نتاج عوامل داخلية وأسباب موضوعية دفعت إلى هذا الانفجار ولا يختلف اثنان حول الوضع المأساوي للوطن العربي قبيل اندلاع تلك الثورات على جميع الأصعدة، إلا أن دور العامل الخارجي لا يمكن تجاهله، إذ لا يعقل أن تقوم الثورة في تونس ثم بعدها بأسبوعين في مصر، وبعدها بأسبوعين في بلد ثالث وهو ليبيا وصولا إلى سوريا، فالمسألة تظهر أنها سيناريو محبوك سلفا، هذا المعطى لا نجده عند قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م ضد الملك وإعدامه، إذ لم تقم ثورة في البلدان المجاورة، كذلك الشأن خلال ربيع بودابست سنة 1956م وربيع براغ سنة 1968م إلى غير ذلك، لكن في حالة الدول العربية تتابعت الثورات من بلد إلى آخر، وهذا لا يفسر إلا بأن الفاعل واحد، وهذا الفاعل أطلق كلمة الربيع العربي على القيام الثورة في تونس تمهيدا لقيامها في باقي الدول العربية.

عند بداية الانتفاضة في تونس، تم استغفال معطى التدخل الخارجي وتأثيره على تطور الأحداث بشكل واضح، ليظهر في ليبيا وبحكم طبيعة وتطور الأحداث تنبه العديد من الباحثين إلى وجود معطى مناقض تماما لأدبيات "الانتفاضة أو الثورة"، وهو تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لإطاحة بنظام معمر القدافي.

أما مسار الأحداث في سوريا، فقد أكد صحة أطروحة المؤامرة بشكل واضح، خصوصا بعد أن تم استبعاد التغيير السياسي من الداخل، وتدويل القضية السورية، وحشد الدعم الدولي ضد نظام بشار الأسد، وتسليح حركات الإسلام السياسي المتطرفة والزج بها إلى الميدان، وتقديمها على أساس أنها "الجيش السوري الحر".

خاتمة:

إن الغياب التام للإطار الفكري الذي يبني الثورة، وربط ما يعيشه الوطن العربي والعالم الإسلامي من ثورات بالتدخل الغربي وبوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية في سعي منها لتحقيق النبوءات الكتابية، واستحضار سعي الولايات المتحدة الأمريكية الحثيث لإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعدم تقديم الثورات أية إضافة للمواطن العربي، يدفعنا للقول بأن "الربيع العربي" لم يكن ثورة بالمعنى الكامل وإنما كان خريفا كارثيا خلف من ورائه عدم الاستقرار والفوضى "التي توصف بالخلاقة" والصراعات الطائفية، والحروب الأهلية التي تمخضت عنها ولادة دويلات جديدة في المنطقة، وكما سبقت الإشارة إليه أفضت الثورات العربية إلى حدوث هزات إجتماعية وتوترات في العلاقة بين المكونات الدينية والمذهبية والقومية، من جراء غياب نظام

399 - محمد عصام لعروسي، الحراك السياسي العربي، هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟ المرجع نفسه، ص 132، نقلا عن:

Eric denécé, « Les Révolutions arabes ne sont que des coups d'état Militaires masqué » http:/www.cf2r.org.

400 - محمد عصام لعروسي، الحراك السياسي العربي، هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟ المرجع نفسه، ص 132.

المواطنة بوصفه نظاما متجاوزا للتعبيرات التقليدية التي تحتضنها المجتمعات العربية. ونتيجة لذلك شهدت العلاقات الإسلامية- المسيحية في المجال العربي توترا، وحدثت الصدامات والتوترات وساءت العلاقة في بعض البلدان العربية بين مكوناتها القومية، إذ برزت توترات وأزمات قومية في المجال العربي إضافة إلى توترات مذهبية خطيرة بين السنة والشيعة تهدد الإستقرار السياسي الاجتماعي كما هو الحال في سوريا وما حصل في العراق.

إن سيناريو الأحداث الذي عاشته دول الربيع العربي يعرف محاولة لنقله من المشرق العربي إلى منطقة شمال إفريقيا، الأمر الذي أكده الملك محمد السادس بشكل صريح في خطابه القوي والتاريخي خلال القمة المغربية الخليجية بالرياض والذي قدم تحليلا دقيقا للوضع بالمنطقة العربية.

الشباب العربي و الفعل الاحتجاجي: المغرب نموذجا
قراءة في الوسائل و الخطاب

شدلي عبدالله
طالب باحث في سلك الدكتوراه علوم سياسية
جامعة الحسن الثاني

يقول الباحث الأنثربولوجي عبد الله زارو: "إن السلوك الاحتجاجي ظاهرة صحية وحضارية، صحية لأنها دالة على أن الجسم الاجتماعي لا يزال يشتغل، بما يعنيه ذلك من قُدرة على الإحساس والتفاعل مع المحيط، وهي حضارية لأنها تكشف عن نفسها وتمارس بالعلن. ويبدو أن الاتجاه في الاحتجاج المرح الذي لا يبحث عن تغيير العالم بقدر بحثه لأصحابه عن موطئ قدم في هذا العالم كما هو في ذاته، أقول هذا الاحتجاج هو الذي بدأ في التبلور ببطء ولكن بثقة في أجندة الاحتجاج الاجتماعي المغربي[401]."

وفق دراسة أجراها المجلس الوطني لحقوق الإنسان:" الاحتجاج هو واحد من وسائل التعبير وإبداء الرأي الأربعة المتمثلة في وسائل فردية ووسائل جماعية ووسائل شفهية وأخرى مكتوبة، وهي وسائل رغم ما يبدو عليها من انفصال عن بعضها فإنها، على الأخص، في حالة الاحتجاج تتداخل بحيث يتم الجمع بين التعبير الشفهي أو التصويري، وذلك بالإضافة إلى أن الاحتجاج يتم مصحوبا بهذه الوسائل التعبيرية في الشارع العام، في شكل وقفة أو اعتصام أو مسيرة أو تجمع خطابي، على مرأى ومسمع ممن حضره."[402]

قد نص عليه الميثاق العالمي لحقوق الإنسان بشكل ضمني بالمادة 19 التي جاء فيها "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي إلتماس الأنباء والأفكار، ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود،" كما أن دستور فاتح يوليوز 2011 ، الذي كان إحدى الأجوبة الرئيسية للنظام على الاحتجاج الذي قاده شباب حركة 20 فبراير، خصص لحرية التعبير أربعة فصول من 25إلى 29 .

وقد تتخذ أشكال الاحتجاج أو الاعتراض عدة صور، حسب كل حالة سواء فردية أو جماعية طلابية، عمالية، نسائية، محلية ، وطنية، ذات مطالب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. و تتنوع وسائلها بين المسيرات و الاعتصام و رفع الشعارات و البيانات و الإعلام و وسائط التواصل الاجتماعية.

و لا يعتبر الاحتجاج بالمغرب معطى جديدا، بل شهد المغرب الحديث عدة احتجاجات في عهد الاستعمار ضدا على سياسته التي لا تخدم مصالح المغرب. و بعد الاستقلال استمرت الحركات الاحتجاجية و التي كان يغذيها الصراع على السلطة و كيفية تدبيرها و ممارستها، و كذا بعض الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي فجرت

[401]- زارو عبدالله، الشيخ والمريد: البنية المارقة ، ص 145 ، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2014 .
[402]- تقديم للدراسة حول الاحتجاج السلمي: http://www.cndh.ma/ar/ldrst/drs-hwl-hry-lhtjj-lslmy

الشارع المغربي في سنوات 1958، 1965، 1973، 1981 و1984 و1990...و حسب دراسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان عرفت هذه الحركات الاحتجاجية تطورا كميا ونوعيا خلال السنوات الأخيرة، إذ تم خلال الفترة الممتدة تسجيل ما بين فاتح يناير و 31 أكتوبر 2008 تنظيم ما مجموعه 5508 تجمعا، بمشاركة حوالي 330 ألف مواطن.

وتتصدر عمالة الرباط قائمة المدن فيما يتعلق بممارسة حرية التجمع والتظاهر، حيث بلغ عدد التجمعات المنظمة بها خلال الفترة المشار إليها 1660 تجمعا، تليها عمالات وأقاليم الدار البيضاء (323 تجمعا)، مكناس (209)، آسفي (197)، طاطا (119)، جرادة (113)، العيون (111)، طنجة- أصيلا (105)، بني ملال (103)، الناظور (100)، وعرفت 48 عمالة وإقليما أخرى تجمعات يقل عددها عن 100 تجمع على صعيد كل منها (التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2008)[403].

و في إطار الحراك العربي قامت أهم حركة احتاجية شهدها عهد حكم محمد السادس تمثلت في حركة 20 فبراير التي كان لها صدى وطني كبير و لازالت تحتفل بتاريخ خروجها للشارع[404] و في الآونة الأخيرة حراك الريف. و لقد اتسمت هذه الحركات بطابعها السلمي و اعتمادها على وسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب الاعتصام و المسيرات و الشعارات.

و في ضوء ذلك نطرح تساءلين رئيسين:

ما هي الوسائل التي اعتمدها الشباب المغربي للاحتجاج (المطلب الأول)

ما هي مضامين الخطاب الاحتجاجي (المطلب الثاني)

<u>المطلب الأول: استعمل الشباب المغربي وسائل متنوعة للتعبير عن احتجاجه و إسماع صوته:</u>

بعدما فشلت كل القنوات الرسمية و التقليدية في إسماع صوت الشباب و إشراكه و دمجه في الحياة السياسية، و جعله فاعلا حقيقيا في السياسيات العمومية استغلت هذه الفئة الاجتماعية المهمة الطفرة النوعية التي عرفتها وسائل تكنولوجيا الاتصال، خاصة الشبكات العنكبوتية و ما منحته من خيارات الهروب من الرقابة على حرية رأيه. كما استعمل الشارع كفضاء عام لعرض مطالبه و آرائه.

---

[403] http://www.cndh.ma/ar/ldrst/drs-hwl-hry-lhtjj-lslmy

[404]-العلاوي، إبراهيم: الربيع العربي بالمغرب : حالة "20 فبراير" مجلة القانون المغربي، - ع. 32، 2016، ص - .183-169 .: مطبعة دار السلام، الرباط. 2016.

الفقرة الأولى: مواقع التواصل الاجتماعي

كثرت التحاليل والتفسيرات في العالم العربي بخصوص دور شبكات التواصل الاجتماعي، كأدوات فعالة ساهمت في التغييرات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية. وبناء على هذه المعطيات، فقد ساهمت هذه الشبكات الاجتماعية في تحفيز المواطنين على أخذ زمام المبادرة في عملية التغيير السياسي، بدلا من الحركات العمالية والأحزاب السياسية التي فشلت في خلق وإدارة عملية التغيير السياسي ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية.

من زاوية التحليل السياسي، فإن المراقب والمتتبع لمجريات الأحداث في بلدان "الربيع العربي" يجد نفسه محاطا بمجموعة من التساؤلات المشروعة، حول الدور السياسي الذي قامت و ما تزال تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في بعض البلدان العربية، خاصة وأننا سمعنا هنا وهناك تسميات من قبيل "ثورة الفيسبوك" و"ثورة تويتر".

لا يخفى على أحد أن نتائج التطور التقني والتقدم العلمي الذي تعرفه البشرية، حولت العالم إلى قرية صغيرة ذات أبعاد كونية عابرة للجغرافيا والثقافة والتاريخ. عالم تتداخل فيه العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلى درجة أن الحديث عن مسألة السيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، لم تعدو كونها تنتمي إلى الماضي القريب. ومن بين عوامل تثبيت أواصر مكونات هذه القرية الكونية نجد الشبكة العنكبوتية المعروفة باسم "الانترنت"، بأدواتها المتنوعة، والتي تتطور أشكالها يوما بعد يوم، ومساهمتها في جعل العالم مسطح على حد تعبير "توماس فريدمان". وفي قلب هذه الشبكة العنكبوتية شبكات التواصل الاجتماعي (خاصة الفيسبوك facebook و تويتر twitter) التي يعتبرها البعض كتجسيد واقعي للمواطنة العالمية، لأنها تعمل على ترسيخ فلسفة حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. تطور نظر إليه البعض، بأن له انعكاسات مهمة لكونه بدأ يتدخل في هندسة الشؤون السياسية، كسلطة خامسة تتنافس مع الإعلام التقليدي والسلطات السياسية، في عملية إدارة و توجيه الرأي العام، سلطة جديدة تتجاوز الآليات السياسية التقليدية، وتخلق بالمقابل أرضية ديمقراطية على شاكلة ساحة الأغورا Agora عند قدماء اليونان. كما تستطيع هذه السلطة الهروب من عقال الرقابة والتضييق .

أكيد، أن هذا الواقع الإلكتروني وقوامه شبكات التواصل الاجتماعي، قد أحدث تغييرا في موازين القوى بين المواطن والسلطة، عبر تقوية فاعلية الفرد في مواجهة السلطة، وهذه الفاعلية أخذت شكلين رئيسي.

الشكل الأول، يكمن في القدرة على الولوج إلى المعلومة، فمن يملك المعلومة يملك قدرا من السلطة، لأنه يكون قادراً على إحداث تأثير معين. ففي حين، كانت السلطة السياسية للدولة تملك المعلومة وتتحكم في تدفقها، وبالتالي تصب في اتجاه تكريس سلطتها وتسويق إيديولوجيتها. أتاحت الشبكات الاجتماعية، للأفراد العاديين الوصول إلى المعلومات بشتى أنواعها، إلى الدرجة التي لا يمكن للدولة تجاهلها أو التحكم فيها. بل أهم من ذلك، جعلت من المواطن العادي مناضلا سياسيا عبر إبداء الرأي في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. اليوم، أصبحت الدولة تواجه باستمرار ضغط الرأي العام المدعوم من سلطة العالم

الافتراضي. و بالتالي، أصبح الفرد عبر وسائل التواصل الاجتماعي أداة رقابية وتوجيهية مؤثرة في سياسات وقرارات المؤسسة السياسية.

الشكل الثاني، يتمثل في القدرة على الحشد؛ إذ دفعت هذه الوسائل بالأفراد العاديين إلى المشاركة في الحراك السياسي عبر تبادل وتشارك الأفكار و المعلومات، وهو ما أدى إلى مراكمة عناصر القوة لدى الأفراد في مواجهة السلطة السياسية القائمة. و الحقيقة، أن تجاوز الفرد لحواجز الخوف من السلطة والقيود التي فرضت عليه من قبل، تعني حدوث تغير نوعي في الحالة النفسية للفرد، نقلته من حالة اليأس والخوف إلى حالة الفاعلية والأمل في تحسين هذه الوضعية[405].

و المغرب لم يشد على هذا المسار التطوري لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، فلقد بلغ عدد المشتركين المغاربة في شبكة الإنترنت 10,32 مليون مشترك، ويزداد هذا العدد نموًا بنسبة 61,4% سنويًا، بحسب ما جاء في تقرير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات خلال ماي2015.

فالعديد من الدراسات تشير إلى أن موقع الفيسبوك أو ما يعرف "بالمارد الأزرق" لعبا دوراً هاماً في عملية تحريك الحركات الاحتجاجية. ففي أحداث سيدي ايفني و الحسيمية مؤخرا كان للفيسبوك بشكل خاص وظيفة فعالة في تسريع الأحداث و تطورها، و تعبئة الرأي العام، و الشباب خاصة حول ما يقع، وكسبت تعاطفا وطنيا، تمثل في تنظيم مسيرة تضامنية مع المحتجين في الريف، شاركت فيها كل الأطياف الحزبية و النقابية و المدنية و الحقوقية.

لقد تحولت مواقع التواصل الاجتماعي من كونها مواقع للتواصل الاجتماعي وبناء العلاقات وتكوين الصداقات، وتبادل الطرائف والأحاديث الجانبية، إلى مواقع يستغلها مرتادوها ونشطاؤها للتداول السياسي بغية التعبير عن واقع حياتهم، وظروف معيشتهم وهمومهم المشتركة. و هكذا تحولت هذه المواقع وبالأخص "الفيسبوك" من الطابع الاجتماعي البحث، الذي من أجله أنشئت، إلى الطابع السياسي المؤثر، وترصد كيف تحول نشطاء الانترنت ممن اعتادوا على قضاء معظم أوقاتهم خلف شاشات الكمبيوتر و في غرف الشات والدردشة والفيسبوك، إلى موج بشري هادر في الشوارع والطرقات والميادين يهتفون بأعلى صوتهم ويرددون بصوت واحد "الشعب يريد إسقاط النظام" أو " ارحل".

لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه لولا الإعلام الاجتماعي لما كان الحراك سواء العربي أو المغربي. إلا أنه كان من الممكن أن ما حدث سيتأخر لسنوات أخرى.

[405] Bensalah, Mounir "Réseaux sociaux et révolutions arabes ?" éd.Michalon paris 2012.

في البداية أتاحت الشبكات الافتراضية تحركاً احتجاجياً ضمن حيزضيق جداً. لكن هذا التحرك تنامى بشدة خلال فترة وجيزة. وفي الفترة التي سبقت موجة الاحتجاجات على وجه الخصوص، ازداد عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية بشكل كبير. تقريرالإعلام الاجتماعي العربي يستعرض هذا النمو من حيث العدد بشكل واضح.

لقد ساهمت الصور والفيديوهات على وجه التحديد بوضوح في ذروة الاحتجاج الذي اتخذ الشارع مسرحا له بخاصة بعض الصور، التي تظهر التدخل المفرط إلى حد التعسف في كثير من الفترات لقوات الأمن وانتشرت عبر الفيسبوك ومواقع أخرى مثل يوتيوبYoutube ، في خلق تعاطف محلي و وطني و دولي، كما كان لتلك الصور تأثيرعلى استعداد الناس للنزول إلى الشارع غيرآبهين بأن يصابوا أويُقتلوا حتى. و إلى جانب السخط المتزايد تلاشى حاجز الخوف لدى المواطنين في نهاية المطاف.

بالمجمل العام أدى الإعلام الاجتماعي إلى أن يشعر الناس أنهم جزء من حركة الاحتجاجات، فاختاروا الخروج ككتلة جماعية من العالم الافتراضي إلى العالم الحقيقي من خلال النزول إلى الشوارع والساحات العامة.

ونظرا لخطورة الدور الذي يلعبه الفضاء الافتراضي، لجأت السلطات في كثير من المناسبات إلى ممارسة التعتيم على شبكة الإنترنت و فرملة صبيبها من اجل قطع الطريق على النشطاء لنقل أو تتبع ما يجري .

ختاما يمكن التأكيد، على أن دينامية الحراك السياسي، ونسمات القيم الديمقراطية التي تهب على المنطقة، لم تكن صنيعة شبكات التواصل الاجتماعي، بل إن هناك عوامل أخرى داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية، ساهمت بقوة في تغيير الواقع السياسي. لكن بالمقابل، فان هذا لا يقصي الدور المهم الذي لعبته وسائط التواصل الالكتروني في نقل الأحداث وبلورة الأشكال النضالية و تحريض الشارع[406].

<u>الفقرة الثانية: الوقفات، المسيرات، الاعتصام و الإضراب عن الطعام:</u>

عندما ينزل المحتجون إلى الشارع للتعبير عن موقفهم المعارض تجاه قضية ما قد يختارون بين القيام بمسيرات في شارع ذي رمزية معينة، إما لارتباطه بحدث تاريخي ما أو شخصية ما أو أنه حاضن لمؤسسة حكومية ما "مثل شارع محمد الخامس الذي يحتضن البرلمان" أو أمام وزارة العدل أو أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان... ساحة الشهداء بالحسيمة أو مقر العمالة أو الولاية بالأقاليم أو الاكتفاء بتنظيم وقفة لمدة معينة ترفع فيها الشعارات أو تقرأ فيها البيانات أو يتم فيها عرض التطورات التي تشهدها الساحة

[406] Bensalah, Mounir op cite p35

بخصوص القضية موضوع الاحتجاج. وقد يختار المحتجون الإعتصام إما في الشارع العام أوفي ساحة معينة أو بإدراة معينة بعد اقتحامها، كما كان الحال مع الأطر العليا المعطلة التي كانت تقدم على اقتحام الأمانة العامة للحكومة و ذلك لتسجيل الاعتراف بها من قبل السلطات عن طريق محضر يثبت الواقعة يتم توقيعه من قبل المكتب التنسيقي للمجموعة من جهة، و ممثل السلطة من جهة ثانية. وكذا واقعة الاعتصام بالمقر المركزي لحزب الاستقلال يوليوز 2011 و الذي دام عدة أيام، وتم اختيار المقر حزب الاستقلال لأنه هو الذي كان يقود الأغلبية الحكومية أنذاك برئاسة عباس الفاسي. والاعتصام الذي كان مسرحه ملحق وزارة التربية الوطنية بشارع بن تومرت و الذي انتهى بوفاة أحد المعتصين" المدعو عبدالوهاب زيدون الذي كان منتميا لمجموعة الأطر العليا "المقصية من محضر 20 يوليوز.." بعدما أن حاول فك الحصار عن رفقائه بالتهديد باحراق الذات إلا أن مآله كان مأسويا[407].

و قد يختار المحتجون أو بعض منهم الإضراب عن الطعام و يطلق عليها إعلاميا معركة الأمعاء الخاوية ... هو الامتناع طوعية عن الأكل، ويستخدم هذا النوع من الإضراب غالباً في السجون كشكل للاحتجاج السياسي، وكذلك كوسيلة من المقاومة السلمية أو الضغط، حيث يكون المساهمون فيه صائمين ممتنعين عن الطعام، أو ربما لإشعار الآخرين بالذنب وما يصاحبه من غاية لتحقيق هدف معين، ومعظم المضربين عن الطعام لا يضربون عن السوائل بل يضربون عن الطعام الصلب فقط. وقد أُستخدم الإضراب كوسيلة من وسائل الاحتجاج في من قبل المعتقلين على خلفية حراك الريف كادت أن تؤدي بحياة أحدهم " ربيع *الأبلق* ".

و الملاحظ أن الحركات الاحتجاجية بالمغرب منذ احداث فاس 1990 قطعت مع العنف. فلم يعد العنف بالضرورة أحد ميكانيزمات الحركات الاحتجاجية، يتسم الاحتجاج اليوم بالمغرب بقيم جديدة لا تخلو من إبداع، وتدل على وجود تنظيم اجتماعي أكثر عقلانية، بعد تخلصه من غرائز العنف والهدم والتدمير التي قد تؤدي إلى انزلاقات كثيرة. و هو ما يتجلى في حمل الشارات، و إشعال الشموع وحمل الورود وارتداء ملابس خاصة للتعبير عن مطالب محددة، إلى تكميم الأفواه و المشي حفاة في الشارع و قرع الأواني المنزلية و رفع اللافتات و الشعارات التي تغذي حماس المحتجين و تذكرهم بغاية و أهداف خروجهم و احتجاجهم.

<u>الفقرة الثالثة: الشعارات</u> :

- "واخا تعيى ما تطفي**** غاتشعل غاتشعل"
- "سوا اليوم سوا غدا**** المطالب ولا بد"
- "هز قدم حط قدم****شوارع عامرة بالدم"
- "قتلوهم، عدموهم **** ولاد الشعب يخلفوهم"
- "واكواك على شوهة الفيلا و البراكة **** و البرلمان و الهرماكة"

[407]- http://www.hespress.com/faits-divers/46170.html

- "الحوار الاجتماعي واش هو هو هدا **** العطالة العطالة العطالة بالشهادة"
- يا شعبي كانبغيك، وبدمي غانفديك.. عيشت الذل ما رضيتها لـــيك !!
- مغاربة فكل مكان ****كرامتهم ما تهان
- "مسيرة شعبية مكاين لا حزب ولا جمعية"
- "الشعب يرفض دستور العبيد."
- "الشعب يريد إسقاط الفساد"
- "عاش الشعب عاش عاش ****المغاربة ماشي أوباش"
- "المخزن يا جبان المغربي لا يهان"
- "الحسيمة أرضي حرة والمخزن يطلع برا"
- "والعدالة اللي بغينا**** والمخزن طاغي علينا."

تلك بعض نماذج الشعارات التي رفعت من قبل المحتجين في شوارع الرباط و الحسيمة و الدارالبيضاء و بعض المدن الأخرى .

يعد الشعار من الناحية السياسية مضمونا يلخص مطلبا أو يعبر عن موقف أو حاجة، يريد الذين يرفعونه أن يبلغوها للطرف الآخر، الذي عليه أن يستوعب هذا المضمون ويستجيب لهذا المطلب ويعي هذا الموقف. ومن الناحية الوظيفية هو شكل من أشكال التعبئة والتحريض، إضافة إلى ذلك هو آلية من آليات التوعية السياسية والتعبئة الاجتماعية لا يستغني عنها أي شكل من أشكال التظاهر والاحتجاج. ليست الشعارات المرفوعة في الوقفات الاحتجاجية والمسيرات السلمية للجموع الغاضبة مجرد صوت فيزيائي، إنها تثمل صرخة الغاضبين ذات حمولة تعبيرية و تواصلية تحمل رسالة إلى من يعنيهم الأمر... إنها الوقود الأساسي لجمع الحشود والأتباع كما قال أحمد كوكاس؛ وهي طقس جماعي.. في كل شعار لا بد من قائد أوركسترا كما في أيّ سمفونية، يحرص على انتظام الأداء الجماعي المصاحب لأيّ حراك..

الشعار هو اختزال لطموح، تجسيد لشحنات انفعالية تتجه نحو المستقبل؛ فهو يحمل قيما، ويعتبر أيقونة دالة عليها، وهو رمز للتحدي واستعادة الأفراد ثقتهم في القدرة على إحداث التغيير في مجريات الواقع، مثل الشعار الذي رفعه أوباما في حملته الانتخابية: "نعم نستطيع، "yes we can" ، وهو ذاته الشعار الذي رفعته الحركة الجديدة بإسبانيا البيديموس التي تعني "نستطيع"، أو الشعار الذي رفعه المناضل الزنجي مارتن لوثر كينغ "لدي حلم.."i have a dream

الشعارات هي إنجيل الاحتجاج، جورنال الشارع العام، وهي ذات طابع خلاصي، مطعمة بروح التحدي .."

الشعارات أداة حشد الجماعة[408]، تجمع، تذكي الحماس، مع كل هدير للغاضبين بالشعارات يقشعر جلد المتظاهر أو المحتج أو المتفرج على الحشود العامة، الشعارات تمحي الفوارق وسط الجموع المحتشدة، توحدها، حين ترتفع الحناجر بصوت واحد وعلى إيقاع شعار موزون/ مقفى، يجعل المرء يخرج كل طاقته الفيزيائية للصراخ بأعلى حنجرته؛ لأن الذي يجب أن تبلغه الرسالة، يُفترض دوما أنه موجود هنا.. حاضر في جهة ما. لذلك هناك من يحرص على وحدة الشعارات، وتوحيد أصوات الجماعات على شعار واحد، يريد للصراخ الغاضب أن يكون حدثا جللا، ذا وقع الآن وهنا، فأصبح مكبر الصوت أداة ضرورية في كل احتجاج جماعي...

في قلب هذا الاحتجاج تنتعش الشعارات المكتوبة على شكل لافتات، أو المرسومة على أقمصة المتظاهرين بإيجاز وتكثيف لغوي محمل بدلالات كثيرة، أو شفهيا يتردد على لسان الجموع المحتشدة، منه من يحمل مطالب فئوية لمجموعات القضايا بعد خفوت صوت الأحزاب التي استكانت لأدوار تقليدية وتخلت عن امتدادها الاجتماعي، ومنه من يحمل مطالب وطنية تتوخى رفع الظلم والتهميش والمطالبة بالحق في الكرامة والإنصاف..

في الحقل الدلالي العام، هناك شعارات لا تموت، تظل لصيقة بوجدان الجماعة، كل جيل يمنح الحياة لذات الشعار، وهناك شعارات لا تتجاوز دائرة الجماعة الصغيرة التي رفعتها وتستسلم بعدها للنسيان، برمزيتها وإيقاعها الموسيقي، بسهولة انتقالها بين الجموع والأجيال، وقدرتها على التعبير عن مطالب أعم لا تفنى، تتأثر الشعارات بالخيال الجمعي للأمة المنتجة لها والصادحة بها، وهو ما يمدها بصيرورة الحياة.

إن الاحتجاج هنا آلية للممارسة السياسية الشعبية أكثر تأثيرا من النشاط الانتخابي ومن التصويت الذي لم يعد يؤثر على صناعة القرار السياسي أو في تمثيل المواطنين... فاحتلال المحتجين بشكل يومي في المغرب لمساحات واسعة من الفضاء العام وأمام أمكنة ذات رمزية سياسية: عمالة أوولاية، برلمان، وزارة أو مؤسسة عمومية، هو الذي يسهم الآن في ترسيخ ثقافة المواطنة، وينزع عن الاحتجاجات الاجتماعية الطابع الغرائزي والدموي ..وتستهدف الشعارات هنا توحيد الجماعة حول قضية "جماهير شاركونا مصيركم مصيرنا".

<u>الفقرة الرابعة: التفاوض و المذكرات المطلبية</u>

---

408 Yasser ABDELAZIZ : Etude linguistique du slogan révolutionnaire égyptienne (La révolution d'Egypte du 25 janvier 2011) Master en science de langage *soutenu à l'*Université Mentouri de Constantine- Algérie - 2011

بعد ما تشعر الدولة بأن الحركة الاحتجاجية تتمتع بزخم و نفس و قوة تعبوية، و ذكاء في تصريف الجهد، و شد انتباه الرأي العام الوطني و الدولي، و تحسن استغلال وسائل الإعلام الحديثة تبدأ في إطلاق مسار للتفاوض و الحوار مع من تعتبرهم قياديين ميدانيين للحركة الاحتجاجية. النضال صراع داخل المجتمع. حرب مفتوحة بين طالب الحق وبين محتكره أو منتهكه ومن بين وسائل تدبير ذلك الصراع هو التفاوض.

لذلك فإن مفاهيم التكتيك والإستراتيجية ضرورية للدخول في التفاوض و ضبطها يساعد على تحقيق المكتسبات و المطالب التي حركت الاحتجاج. و إذا كان التكتيك يعني مجموع طرائق عمل معينة لكسب هدف آني معين وملموس في ظرفية سياسية معينة، و تحقيق مطالب محددة، فإن الإستراتيجية: هي الاهتمام بتوافق التكتيك مع مجمل الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، وتحديد اتجاه الوسائط النضالية وتأمين توافقها مع الوسائط الأخرى، الاقتصادية والسياسية والمعنوية. باختصار التكتيك طريقة لربح المعركة بينما الإستراتيجية تكثف مجمل الخطة العامة لربح الحرب. فمثلا النضال لمنع إجراء مباراة توظيف وإقناع المعطلين بلا جدوى المباريات ذات المناصب المحدودة يدخل من باب التكتيك، بينما مجمل النضال العام من أجل الوظيفة العمومية يعتبر إستراتيجية حركات النضال ضد البطالة.

كخلاصة لهذا المطلب يمكن القول بأن الفعل الاحتجاجي لدى الشباب المغربي أصبح وسيلة لا غنى عنها لإسماع صوته و التعبير عن مواقفه مستعملا كل الوسائل السلمية، خاصة وسائل تكنولوجيا الاتصال الحديثة متجاوزا كل القنوات التقليدية التي تعاني من التحفظ و الرقابة. و ما يميز أيضا الفعل الاحتجاجي الشبابي بالمغرب هو خطاباته و مضمون شعاراته التي تحمل دلالات كبيرة عن تغيير حقيقي في الثقافة السياسية لدى الشباب و عن وعي قوي بما يجري حوله من تحولات كبيرة يرفض أن يكون موضوعا لها فقط؛ فهو يبحث دائما ان يكون فاعلا محركا للتغيير. و هو ما سوف نعرض له في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: قراءة في مضامين خطاب الاحتجاج : الترأجح بين التشخيص و اقتراح الإصلاح و المشاركة فيه:

يعد تحليل الخطاب من الحقول المعرفية التي استفادت منها العلوم السياسية و الاجتماعية لفهم مجموعة من الظواهر و سلوكيات الفاعلين في حقل سياسي معين[409]. من هنا تأتي أهمية تسليط الضوء على

[409] Alpha Ousmane Barry, Les bases théoriques en analyse du discours : https://depot.erudit.org/bitstream/002331dd/1/me

مضامين خطاب الاحتجاج و الرسائل التي يحملها و يريد التسويق لها. و إذا ما أردنا تصنيف تلك الرسائل يمكن وضعها تحت عنوانين أو محورين. الأول هدفه تشخيص الوضع المتأزم الذي أدى إلى الاحتجاج من خلال رفع شعارات رافضة له و مستنكرة إياه (الفقرة الأولى). أما المحور الثاني يندرج فيه شعارات تحمل مطالب إصلاحية تنوعت بين السياسي و الاجتماعي (الفقرة الثانية).

<u>الفقرة الأولى: استنكار و رفض الواقع:</u>

- "واكواك على شوهة الفيلا و البراكة **** و البرلمان و الهرماكة"
- "الحوار الاجتماعي واش هو هو هدا **** العطالة العطالة العطالة بالشهادة"
- سجل سجل يا مخبر و ارفع تقرير **** النظام في المغرب حاضي الفقير.

من خلال هذه الشعارات يتضح أن المحتجين يرفضون الفوارق الصارخة بين الطبقات الاجتماعية: ففي المغرب هناك طبقة غنية جدا و تزداد غنى و هي قلة و التي يرمزلها هنا بالسكن في فيلا، التي هي مؤشر مادي ملموس على اليسر، و في المقابل هناك طبقة فقيرة رمزلها بالبراكة التي تعد مؤشرا على الفقر و الحرمان. و سبل الارتقاء الاجتماعي مغلقة في وجه الشباب الطموح. فالتعليم في المغرب مثلا يكرس تلك الفوارق حيث أن الأسر الغنية و الميسورة تنفق على أبناءها في مدارس خصوصية ذات جودة عالية من أجل الحصول على شهادات تسهل ولوجها لسوق الأعمال و الشغل و الحصول مناصب سامية في الوظيفة العمومية، أما الطبقة الفقيرة فلا تجد أمامها إلا المدارس العمومية التي تعاني من عدة مشاكل بنيوية على كافة المستويات مما يؤثر سلبا على جودة تعليمها و تكوينها، مما يصعب ولوج خريجها إلى سوق الشغل، فتفقد الأسر المغربية ثقتها في المنظومة التربوية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك الغالبية من المغاربة لا يستطيعون امتلاك منزل خاص إلا عن طريق قروض تنهك الميزانية الأسرية و تضيق من خياراتها على مستوى الغذاء و التعليم و الصحة لعقود عديدة.

الشباب في الحركات الاحتجاجية يستنكرون من خلال شعاراتهم الأوضاع الاجتماعية التي يعيشونها و تعيشها أسرهم و الغالبية الكبرى من المغاربة. فهم يستنكرون العديد من ظواهر و مؤشرات تلك الأوضاع و العوامل المسببة لها. و بسبب تلك الفوارق تساءل محمد السادس في خطاب العرش 2014 "أين الثروة؟"[410] فهو يعلم بأن الهوة بين الطبقات الاجتماعية التي تزداد اتساعا تهدد السلم الاجتماعي.

يستنكر الشباب من خلال شعارات الاحتجاج رداءة و سوء جودة الخدمات الاجتماعية على رأسها الصحة و التعليم. شهدت العديد من المناطق النائية بالمغرب خروج مسيرات احتجاجية للساكنة المحلية بسبب وفاة العديد من النساء الحوامل أو عدم توفير الشروط الضرورية لهن. كثرت حالات الأمهات التي يضعن

[410] خطاب العرش 30 يوليوز 2014. البوابة الرسمية للمغرب *www.maroc.ma/ar*

مواليدهن أمام المستشفيات و المراكز الصحية. و هي الأخبار التي كانت تتناقلها العديد من المواقع و الصحف الالكترونية و حتى الورقية.[411]

بالإضافة إلى عدم توفر العديد من الجهات و الجماعات الترابية على المرافق الصحية و التعليمية. فأحد الأسباب القوية التي كانت وراء حراك الريف هو ضعف البنية التحية في هذين القطاعين الحساسين.

و ضع تؤكده كذلك التقارير الوطنية حيث أعلن " التقرير الوطني حول السياسة السكانية " قبل أن تصل حكومة عبد الإله بنكيران إلى السلطة، أن نسبة الفقر بالمغرب وصلت إلى تسعة عشرة في المائة (19 %) وإن سبعمائة وثمانين ألف (780000) أسرة تعيش فقرها المدقع في تجمعات سكنية غير لائقة، بأحياء الصفيح وبمساكين هامشية. وأن تراجع نسبة نمو الدخل الفردي بالمغرب متواصلة، وتعود أساسا إلى السياسات الفاشلة/ إلى الجفاف وفقدان العمل والبطالة طويلة الأمد والمرض المزمن والترمل والطلاق وغيرها. وأن سكان العالم القروي، أكثر فقرا من سكان العالم الحضري، وأن جهات في وسط وشرق وغرب المغرب هي الأكثر تضررا من الفقر. كما أن الأسر التي تعيلها النساء والأطفال تعد الأكثر فقرا.

وتقدر مصادر مغربية شبه رسمية، أن عدد السكان الفقراء الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، قد يتراوح في المغرب الراهن ما بين سبع ملايين نسمة، يمثل سكان العالم القروي منهم حوالي سبعين في المائة(70 %).

وتفيد العديد من البحوث العلمية حول الفقر في المغرب الراهن، أن الدخل الفردي للمغاربة تطور بوثيرة منخفضة خلال التسعينات من القرن الماضي. ويمكن اعتبار ارتفاع البطالة في المدن خلال الفترة الراهنة إشارة واضحة لانخفاض دخل الأسر المغربية، خاصة تلك التي يكون الراتب الشهري هو المورد الوحيد الذي تعتمد عليه الأسرة في تلبية حاجياتها الأساسية.

وضع يمس بحقوق الإنسان الأساسية و بالتالي تمس بحقه في الكرامة. فيتولد الإحساس بالاهانة و الاحتقار و هو ما عبر عنه الشباب المحتج برفعهم و ترديد شعار:

- يا شعبي كانبغيك، و بدمي غانفديك.. عيشت الذل ما رضيتها لـــيك !!
- مغاربة فكل مكان ****كرامتهم ما تهان

[411] فظيع.. امرأة أخرى تلد أمام باب المستشفى في العرائش والمسؤولون غائبون ..https://www.youtube.com/watch?v=2Y4Z6T-BvAo، فضيحة سيدة تضع مولودها أمام باب مستشفى "لالة مريم بالعرائش"
...https://www.youtube.com/watch?v=ByfaDYBs08Mسيدة تضع مولودها على الأرض في مستشفى بالدار البيضاء - hibapress.com/details-24685.html)

الشباب يستنكرون "الحكرة" و التي ترمز كما يقول سعيد بنيس:" في العربية المغربية إلى الاحتقار و الاستعلاء من قبيل "حنا لمغاربة حكارة"، "كُنس حكار"، "حكرتيني" ... انتقل معنى المفردة إلى معنى "اللامساواة الاجتماعية" و "الظلم الاجتماعي" عبر انزلاق دلالي ("glissement sémantique")هم قنوات التداول الخاصة ("sociolecte") داخل شبكة المجتمع المدني. يرمز مفهوم الحكرة في هذا الحقل الدلالي إلى الحقوق المدنية و الاجتماعية التي تجمع بين بالمطالب المادية والمعنوية مثل الحق في الصحة، في الشغل، في التمدرس، في اللغة، في المساواة، في الاحترام، في الكرامة...

و يشكل مفهوم الحكرة النقيض الأمثل لمفهوم "الكرامة" و "الاحترام" وكذلك لمفهوم المساواة المرتكز على مبدأ المواطنة بدون تمييز أو إقصاء بالنظر إلى اللون أو العقيدة أو العرق أو اللغة أو الجنس أو المستوى التعليمي أو التراب ..."[412]

هذا الوضع و الإحساس الذي يعيشه الشباب المغربي هو الذي جعل من حقوق الإنسان خاصة الحق في الكرامة إحدى تمثلاتهم و تصوراتهم لمفهوم الديمقراطية، و بأن إحدى مداخل التحول الديمقراطي في تصورهم هو تكريم الإنسان و رفض أي احتقار سواء كان لفظي أو مادي. و هو ما يعكسه رفع شباب الريف شعار:

"عاش الشعب عاش عاش ****المغاربة ماشي أوباش"

و هي إحالة على العبارة التي استعملها الحسن الثاني ناعتا بها أهل الريف عقب الاحتجاجات التي عرفتها مدن الشمال و مراكش 1984، و المعروفة أيضا بانتفاضة الخبز أو انتفاضة الجوع أو انتفاضة التلاميذ، هي مجموعة من الحركات الاحتجاجية اندلعت في 19 يناير 1984 في مجموعة من المدن المغربية، و بلغت ذروتها في مدن الحسيمة و الناضور و تطوان و القصر الكبير و مراكش .اندلعت الأحداث في البداية عبر مظاهرات تلاميذية، قبل أن تنخرط فيها شرائح اجتماعية أخرى. جاءت الاحتجاجات في سياق اقتصادي تميز ببداية تطبيق المغرب لسياسة التقويم الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي بسبب عجز المغرب عن سداد أقساط الديون التي بدمته لصالح الصندوق، و التي كان من تداعياتها ارتفاع كلفة المعيشة و تطبيق رسوم إضافية على التعليم. ووجهت الاحتجاجات بعنف أمني كبير و اعتقالات واسعة. و هي كلمات بقيت موشومة في الذاكرة الجماعية لأهل الريف انتقلت إلى شبابه اليوم، الذي أعلن رفضه و استنكاره لهذا النعت لأنه يمس بالكرامة و عزة النفس.

[412]- بنيس سعيد، الأنساق المفاهيمية الجديدة لمفهوم "الحكرة" *www.cerss-ma.org/cerss/2014-01*

و لم يكتفي الشباب فقط بتشخيص الوضع و رفضه و استنكاره، بل حاول من خلال شعار:" الشعب يريد اسقاط الفساد" لفت انتباه الرأي العام و المسؤولين إلى وعي الشباب بأنهم يعرفون أن وراء ما يعيشونه من أوضاع معيشية مزرية و الحكرة و غياب احترام حقوق الإنسان هو استشراء الفساد على كافة المستويات. و لقد اقترن شعار "الشعب يريد إسقاط الفساد" بشعار "الشعب يريد إسقاط الاستبداد"، لأنهما وجهان لعملة واحدة. فالاستبداد ينتج الفساد ويحميه؛ والفساد يكرس الاستبداد ويعمل على تأبيده. و من مظاهر هذا الفساد هو غياب الشفافية في الصفقات العمومية و استفحال ظاهرة الرشوة في جميع القطاعات و في غياب الحكامة الرشيدة في صرف الميزانيات و تدبير المؤسسات العمومية الاقتصادية الكبرى، كثرة قضايا الاختلاسات المالية و تبديد المال العام و تفشي اقتصاد الريع ، و هو ما تعكسه المرتبة 90 التي يحتلها من بين 180 دولة وفق تقرير "منظمة الشفافية الدولية"[413] و تقارير المجلس الأعلى للحسابات و تقارير لجان تقصي الحقائق.

و بما أن التشخيص لا يكون له معنى دون تحديد المسؤولين و محاسبتهم فقد طالب شباب الحركات الاحتجاجية بضرورة محاسبة من كان سببا في تفشي الفساد و إعاقة التنمية البشرية المستدامة.

<u>الفقرة الثانية: المطالبة بمحاسبة المسؤول عن تردي الواقع:</u>

يعيش المغرب مفارقة كبيرة على مستوى ربط المسؤولية بالمحاسبة فرغم أنه يتوفر على مجموعة من القوانين لتكريس مبادئ المساءلة والشفافية في إطار حماية المال العام مثل القانون الإجباري للتصريح بالممتلكات ومدونة المحاكم المالية وقانون مناهضة جرائم غسل الأموال، كما أن القانون الجنائي الحالي الذي يتضمن بابا مستقلا يهم زجر الجرائم المالية واستغلال النفوذ والرشوة و العديد من المؤسسات الوطنية لتخليق الحياة العامة، مثل الهيئة المركزية لمناهضة الرشوة ومجلس المنافسة، دون إغفال الدور الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات في الكشف عن الإختلالات في العديد من المؤسسات الوطنية و المجالس الجماعية.

لا زال السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه في هذا السياق، ما هي القيمة الحقيقية لهذه الترسانة التشريعية والمؤسسات الوطنية في ظل غياب سيادة القانون و مناهضة الإفلات من العقاب. الشيء الذي جعل الشباب المغربي يفقد الثقة في شعار ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي رفعته العديد من الأحزاب السياسية.
من بين المشاهد التي أثارت انتباه المتتبع للاحتجاجات التي عرفها المغرب سواء مع حركة 20 فبراير أو حراك الريف هو حمل المحتجين لبعض صور المسؤولين الكبار في الدولة، يعتبرونهم الشباب بأنهم يتحملون المسؤولية كاملة عن الوضع المتأزم الذي يعيشع المغرب، خاصة توقف مسلسل الدمقرطة و بناء دولة الحق و القانون. فرفعت شعارات قوية تطالب برحيل رموز الفساد و مناهضة الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم نهب المال العام والحق في الكرامة، والانتفاع من ثروات البلاد ومواردها الطبيعية، وهو ما أثر على الوعي

[413] Rapport Transparency MAROCttps://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016#

الحقوقي بمسألة حماية المال العام لدى الشباب المغربي و تشبته بتخليق الحياة العامة وتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة في تدبير الشأن العام وإعمال مبدأي الشفافية والنزاهة في الصفقات العمومية و تدبير المال العام، وتحريك المتابعة الجنائية في حق رموز الفساد الاقتصادي الذين يستفيدون من ثقافة الريع. فرفعت عبارات معبرة تحمل دلالات عميقة سواء باللغة العربية مثل "ارحل" أو باللغة الانجليزية مثل go » « out أو باللغة الفرنسية مثل « Dégage » . فإذا كان الشباب في مصر و تونس و سوريا قد طالب باسقاط النظام ورفعوا شعار ارحل في وجه الرؤساء، الشباب المغربي اكتفى بطلب الرحيل من بعض من يظنهم رؤوس و رموز الفساد و الاستبداد. لأنهم يعتقدون بأن رحيل هؤلاء و محاسبتهم هي الخطوة الأولى على مسار إصلاح الوضع، و هو ما عبر عنه من خلال بعض شعاراته.

<u>الفقرة الثالثة: دعوات الإصلاح:</u>

إذا كان الهدف الرئيسي نظريا من التحول الديمقراطي هو إصلاح وضع يتميز بعدة اختلالات على كافة المستويات، فإن الحركات الاحتجاجية الشبابية عكست من خلال الشعارات التي رفعتها هذه المعادلة أو العلاقة التي تربط بين الإصلاح و التحول الديمقراطي. ففي مواجهة الاحتكار و استغلال النفوذ من اجل الاغتناء طالب الشباب بضرورة فصل السلطة عن الثروة.

فأغلب المجتمعات الديكتاتورية التي كانت تجمع ما بين المال و السلطة احتكرت السلطة السياسية و المالية و هذا الذي أدى إلى الاحتكار الاقتصادي، فالأشخاص الذين يتوفرون على احتكار السياسي و يريدون ترجمته إلى احتكار اقتصادي يبحثون على المجالات التي يتوفرون فيها على امتياز القرابة من السلطة من أجل تحقيق الأرباح و الخروج من القطاعات التنافسية، و هذا يفسر بالسلطوية و ليس العكس.

هذا الوضع انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد و ترتب عنه الفقر و مجتمع غير عادل و هشة لحمته، مما يرفع من المخاطر التي تهدد السلم الاجتماعي به.
تاريخيا كانت أغلب الثورات تطالب بإعادة توزيع الثروات و إعادة توزيع فرص خلق الثروات، فالمطالب الشعبية جراء الحراك الشعبي ليس فقط بالمغرب بل في جل الدول العربية تونس و مصر ...الخ ، كان لها بعد كبير حتى من الجانب النظري. و كأن الشباب قد اطلعوا على ما لاحظه و سجله ابن خلدون في مقدمته حيث أكد على أن الذي يجمع بين المال والجاه أكثر ثروة من ذلك الذي يفتقر إلي الجاه والنفوذ ، ويري أن صاحب النفوذ يتقرب إليه الناس المحتاجون إلي جاهه، ويقدمون له الأموال والخدمات ، ويكتفي ذاتيا بجميع حاجاته الضرورية وكمالياته بدون أن يدفع مقابلا ماديا لما يؤخذ ، والناس يستفيدون في المقابل من نفوذه وجاهه وسلطته، وهو لا يكتفي بأن يعيش بلا مقابل ومجانا ويوفر نفقاته، بل يضيف إلي ذلك استخدام نفوذه في أعمال تدر عليه دخلا إضافيا ، ويستخدم نفوذه في رواج تلك الأعمال وتزداد مكاسبه في أسرع وقت[414].و بعد تحول الاقتصاد إلى مجال المبني على المعرفة **knowledge economy**، الذي ساهم في

[414]- صبحي منصور، آحمد :"ابن خلدون في مقدمته العلاقة بين السلطة والثرو" http://www.ahl-alquran.com

بنائه إبداعات و ابتكارات الشباب .bill Gates, [415]Steve Jobs, Mark Zuckerberg، لا يمكن فيه جعل اقتصاد مبني على المعرفة منتج بوجود السلطوية و الاستبداد و الاحتكار في جل المجالات، و هذا ما أكدته أطروحة أمارتيا صن التي دافع فيها على فكرة مركزية مفادها أن الحرية و الديمقراطية هما اللتان تساهمان في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل، يتحول بفضل الحكامة الرشيدة و المقاربة الإنسانية إلى تنمية بشرية مستدامة توسع من خيارات الناس[416].

هذه الخيارات هي التي لم يستطع الاقتصاد الوطني توسيعها في وجه الشباب، فعندما يتخرجون هؤلاء من الجامعات و المدارس العليا لا يجدون فرص كثيرة بسبب ضعف التنافسية للاقتصاد الوطني و عدم قدرته على خلق فرص الشغل للشباب. هذا الوضع دفع الشباب إلى المطالبة بالفصل بين السلطة و الثروة و رفع الاحتكار و العمل على إرساء ضمانات التنافسية و تشجيع المبادرات المقاولتية الشبابية.

في مواجهة الاستبداد و غياب مبدأ فصل للسطات حقيقي رفع الشباب مطلب "ملكية برلمانية" حيث يقوم النظام على فصل السلطات، وإن كان هناك تداخل قوي وتكامل حيوي بين الحكومة والبرلمان، فهي منبثقة عنه، أيْ أنَّها تُعبر عن موقف الأغلبية داخل البرلمان لكنَّها في الوقت نفسه مسؤولة أمامه وتخضع للمساءلة عن برنامجها السياسي، كما يمكن للبرلمان أنْ يَحجب ثقته عن الحكومة إذا ما تحققَ النصاب القانوني لذلك.

من ميزات الملكية البرلمانية أيضا الفصل الكامل للسلطات، إذ تتمتع الحكومة والبرلمان باستقلال ذاتي لكل واحد عن الآخر، أما الملك فيتمتع بمكانته الرمزية والقيمية، بوصفه ممثل الدولة وضامن الدستور، وهو من يُكلف زعيم الأغلبية (حزب أو ائتلاف سياسي) بتشكيل الحكومة ويُصادق على تسمية الوزراء وتعيين الحكومة، لكنَّ صلاحياته في هذا الصدد تتوقف عند هذه الحدود[417].

فليس للملك فيه قرارُ إعلان الحرب أو التدخل في تدبير الشأن الحكومي أو التأثير في التوجهات الحكومية، حتى وإنْ لم يرضَ عنها، بحكم أنَّ القرارات المصيرية تهم مستقبلَ الأمة بأسرها، وبالتالي لا يُمكن الحسم فيها إلا من قبل الحكومة المفوضة شعبيا عبر الاقتراع العام المباشر. وتحريم الخوض في الشأن السياسي على العاهل تُمليه أولا طبيعة النظام البرلماني، ثم دور العاهل كحَكم بين القوى السياسية، مما يَمنع عليه تنبني

[415]- Vers les sociétés du savoir, rapport mondial de l'unesco, http://unesdoc.unesco.org/

[416] أمارتيا صن: "التنمية حرية" مجلة عالم المعرفة ص 15 ترجمة: شوقي جلال، ، العدد 303ماي 2004 ، الكويت،2004

[417] - Villiers, Michel de « Dictionnaire de droit constitutionnel » p 147 Paris: A. Colin, 1999

أي موقف قد يُفهم منه تصريحا أو تلميحا دعما معينا لجهةٍ سياسية على حساب أخرى، أي أن يكون محايدا بين الفرقاء السياسيين.

يقر دستور فاتح يوليوز في فصله الأول في بابه الأول المخصص للأحكام العامة بأن "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية" إلا أنه لم يصل بعد إلى الملكية البرلمانية كما تم تعريفها سابقا. فالنظام الملكي البرلماني هو في الواقع مرحلة متقدمة من "دمقرطة" الملكية الدستورية بإخضاعها أكثر لمفهوم السيادة الشعبية المعبر عنها بالاقتراع العام المباشر. فرغم أن الملك يمارس عدة اختصاصات بصفته رئيسا للدولة أو أميرا للمؤمنين فهو لا يخضع للمساءلة، بل أن خطاباته غير قابلة للمناقشة في البرلمان، فهي تلعب دور الموجه و المرجع للفاعلين الآخرين. فلا يخلو خطاب أو تصريح أي فاعل من القول: "تبعا للتوجيهات أو الخطابات السامية للجلالة الملك" و أصبحت هذه المقولة كتكتيك لشرعنة الأفعال و المبادرات جعلت الملك في خطاب العرش الأخير أن يلفت انتباه المسؤولين لهذا المعطى و بأنه لا يجب عليهم التخفي وراء الملك للتهرب من المسؤولية، حيث قال:" فعندما تكون النتائج إيجابية، تتسابق الأحزاب والطبقة السياسية والمسؤولون، إلى الواجهة، للإستفادة سياسيا وإعلاميا، من المكاسب المحققة.

أما عندما لا تسير الأمور كما ينبغي، يتم الاختباء وراء القصر الملكي، وإرجاع كل الأمور إليه."[418]

الشباب ليس لديهم أي اعتراض على النظام الملكي بالمغرب، مطلبهم هو أن تكون جميع المؤسسات و الفاعلين السياسيين خاضعين للإرادة الشعبية و مساءلة البرلمان الذي يمثل تلك الإرادة. فهو يريد دولة للقانون لا دولة قانونية يكون فيها القانون في خدمة المواطنين لا خادما طيعا في يد الدولة و يريد أيضا دولة المؤسسات لا دولة تتكاثر فيها المؤسسات[419]، بمفهوم المنشآت.

و في ظل غياب ديمقراطية حقيقية طالب الشباب بضرورة إرساء قواعد نظام ديمقراطي حقيقي من خلال رفعهم شعار:" الديمقراطية هنا و الآن"و"الديمقراطية اليوم وليس غدا"[420] إن الشباب المغربي مؤمن بقوة بالديمقراطية و بضرورتها، و بأنها النظام الوحيد الكفيل بأن يجيب عل انتظاراتهم و تطلعاتهم، و الذي بمقدوره تحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تجعل من الإنسان المغربي في قلب السياسات التنموية. و يعتبر الشباب مطلب الإصلاح السياسي و دمقرطة الحياة السياسية مطلبا لا يقبل التأخير و التعجيل و

---

[418] خطاب الملك بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لعيد العرش 30 يوليوز 2017 البوابة الرسمية للمغرب http://www.maroc.ma

[419]- طارق حسن:"في الدستورانية العربية الجديدة: أسئلة الهوية، المواطنة، مدنية الدولة و نظام الحكم"ص 19 مجلة حوارات : النخب المغاربية و أسئلة الإصلاح. سلسلة ندوات و منتديات العدد 3-4 سنة 2015.

[420]- مونشيح محمد:" الاصلاح الدستوري: بين النخبة الحزبية و شباب حركة 20 فبراير" ص 34 مجلة حوارات : النخب المغاربية و أسئلة الإصلاح. سلسلة ندوات و منتديات العدد 3-4 سنة 2015.

التسويف، فلا وقت للانتظار و الالتفاف على القيام بإجراءات إصلاحية حقيقية لإخراج المغرب من الاختلالات التي يعيشها على كافة المستويات: التعليم ، القضاء، الصحة، الحكامة، الإدارة، ...

في ختام هذه الفقرة، يمكن التأكيد على أن الشباب المغربي المؤمن بالديمقراطية كخيار استراتجي لم يكن يسوق من خلال شعاراته الاحتجاجية لخطاب تشخيصي يروم التنديد بالأوضاع و المسؤولين عنها فقط، و إنما كان يحمل أيضا مبادرات و مقترحات إصلاحية جعلها منها مداخل ضرورية ليساهم بقوة في مسار التحول الديمقراطي بالمغرب.

و كخلاصة لهذا المساهمة الذي خصصناه للوقوف على وسائل الاحتجاج لدى الشباب المغربي و تحليل الشعارات التي رفعها في فعله الاحتجاجي، يمكن أن نؤكد بان الاحتجاج كسلوك مدني جعل الباحثين و حتى المسؤولين ان يعيدوا النظر في مقارباتهم للتعاطي مع السياسة العامة التي تهم الشباب و كذا تجاوز حصر مشاركة الشباب في الحياة السياسية في ظاهرة العزوف. لقد أظهر الشباب من خلال الفعل الاحتجاجي بأنه كائن سياسي و بأن واع بوضعه و شروط عيشه و عدم رضاه عنها، و بأنه يحاول أن يساهم في تغييرها إلى الأحسن من خلال تحقيق الديمقراطية التي تتأسس على المشاركة المواطنة و حقوق الإنسان.

و أمام ضعف دور الوسائط و المؤسسات التقليدية للمشاركة و التأطير و التنشئة و جد الشباب المغربي في تكنولوجيا الإعلام و التواصل الجديدة بديلا لخلق نوع جديد من المشاركة، و استطاع أن يوظفها لإسماع صوته، و التعبير عن رأيه في مجموعة من القضايا التي تهمه. فالكل يعتقد جازما بأن وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت بشكل كبير و ملموس في الحراك الذي عرفه المغرب و غيره من الدول العربية. خاصة في التعبئة للاحتجاج و رفع المطالب و إيصالها بشكل مباشر لمن يهمه الأمر، من خلال النزول إلى الشارع الحاضن للديمقراطية في مهدها.

و أخيرا وليس آخرا يبقى الاحتجاج ظاهرة صحية و إحدى خيارات مشاركة القوى الشبابية كمكون أساسي للمجتمع المدني في المدينة السياسية، التي تؤمن بمقولة :" أنا أحتج إذن أنا موجود".

الحركات الاحتجاجية وحقوق الإنسان

دراسة سوسيولوجية للخطاب الحقوقي عند الحركات الاحتجاجية بالمغرب

يونس الحياني
باحث بسلك الدكتوراه في علم الاجتماع،
جامعة محمد الخامس الرباط

تمهيد:

ارتبط سياق إنجاز هذا البحث* بدينامية "الحراك السياسي والاجتماعي" الذي انطلق سنة 2011 في بعض البلدان العربية والمغاربية (تونس ومصر وليبيا...)، والذي عرف إعلاميا ب"ثورات الربيع العربي"** أو الربيع الديمقراطي". وقد كانت مشاركتنا في أغلب خرجات حركة المُعَطَّلين* وخَرَجات "حركة 20 فبراير" المغربية***، فرصة مهمة للإشتغال العلمي على منتوج كمي ونوعي من شعارات ونقاشات وخطابات حقوقية، تجمع بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، عبّر عنها الشباب المحتج رغم الاختلاف والتعدد المميز لمكونات حركة 20 فبراير (يساريين، ليبراليين، إسلاميين...).

---

* يعد هذا المقال جزء من بحث أنجزناه حول الثقافة الحقوقية، وقد تعمدنا تقديم إشارات محددة لكي نبقى مرتبطين بموضوعنا هنا.

** تعمدنا وضع عبارة "الثورات العربية" بين مزدوجتين، وعيا منا بأن ما حدث من حراك يحتاج إلى حذر منهجي ومفاهيمي للحكم عليه أو تقييمه، وأن استخدام التوصيفات السياسية المنتشرة يعبر عن موقف قيمي من الأحداث، لهذا على الباحث الملاحظ أن يستعمل مصطلحات وصفية حيادية أكثر.

* أتحدث هنا عن ما يعرف بحركة الأطر العليا المعطلة 2011، الذي جمع تنسيقا ميدانيا، بين عدد من المجموعات المكونة من طلبة حاصلين على ماستر في تخصصات مختلفة، خرجت للاحتجاج في ظرفية الحراك السياسي الذي شهدته كل من تونس ومصر. خصوصا بعد أن وظفت الدولة المغربية كل الأطر العليا التي كانت تحتج في الفضاء العمومي في تلك المرحلة، والذي كان محاولة من الدولة لإحتواء المعطلين لأنهم هددوا بالنزول للاحتجاج مع حركة 20 فبراير

*** هي حركة احتجاجية مغربية، تشكلت في تفاعل مع الحراك الذي عرفته بلدان عربية ومغاربية مثل تونس ومصر وليبيا، وتحمل هذه الحركة إسم تاريخ الذي تم اختياره للإعلان عن موعد التظاهر في الشارع العام تحث شعارات التغيير وإسقاط الاستبداد، وتغيير الدستور، وقد تشكلت من مجموعات متفرقة هي "حرية وديمقراطية الآن"، "مجموعة حركة الشعب يريد التغيير"، حركة باركا" و20 فبراير من أجل الكرامة، الانتفاضة هي الحل".

يمكن القول بداية، إن فكرة "حقوق الإنسان" قد عرفت تطورا ملحوظا، ارتبط أساسا بما عرفته البشرية من تطور على المستوى الفكري والتنظيمي والتشريعي. ولعل الأحداث والانجازات البارزة التي طبعت المرحلة الحديثة والمعاصرة وصولا إلى الزمن الراهن، جعلتها عصور "حقوق الإنسان" بامتياز**، نظرا للأولوية المتزايدة التي منحت لها، منذ ما قبل الثورة الفرنسية وصولا إلى الحرب العالمية الثانية، التي فرضت تأسيس الأمم المتحدة وإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، إلى غير ذلك من الاعلانات والمواثيق التي رافقت صراعات الحرب الباردة وما بعدها. وصولا إلى ما يعرف بالحرب على الإرهاب**، وأخيرا وليس آخرا، نتائج الحراك السياسي والاجتماعي الذي رافق آثار ما يعرف بـ"الثورات العربية". ساهمت كل هذه الأحداث في تطور فكرة "حقوق الإنسان"، وخلق المزيد من النقاش حول أسسها وكيفية التعامل معها فلسفيا، مؤسساتيا وقانونيا واجتماعيا.

سنحاول التركيز في هذه الدراسة على الخطابات الحقوقية المنتجة من طرف جزء من الشباب الذين شاركوا في احتجاجات حركة 20 فبراير وغيرها، ويعتبرون أنفسهم متضررين من غياب حقوق الإنسان، والمدافعين والمطالبين بتحقيقها بشكل فردي أو جماعي، لإبراز جزء من مميزات هذا الخطاب وترابطاته وتعبيراته الافتراضية والواقعية التي تشكل جزءا من الثقافة الحقوقية. وذلك بدل الانشغال فقط بالترسانات القانونية والإمكانيات والآليات اللازم توفرها لضمان تطبيق هذه الحقوق، أو الصعوبات التقنية أو المؤسساتية التي تحول دون الوصول إلى تلك الوضعيات الحقوقية المطلوبة*. ومن هنا تتجلى أهمية دراستنا للتمثلات الإجتماعية لحقوق الإنسان، أولا من حيث أهمية فكرة "حقوق الإنسان" نفسها، باعتبارها ترتكز على مبادئ تنظم حياة الأفراد والمجموعات في حياتهم اليومية، في سياق تفاعلهم مع بعضهم البعض أو مع مؤسساتهم

** تعتبر المحطات أو الأحداث التاريخية التي شهدتها هذه الفترة الطويلة، الأكثر تأثيرا في تطور الخطاب القانوني والحقوقي العالمي، والتعامل معها، نظرا، من جهة، للانتهاكات الحقوقية التي عاشتها بلدان العالم (ثورات، الحروب العالمية، اغتيالات، اعدامات لمعارضين سياسيين، قمع الاحتجاجات...)، أو، من جهة أخرى، كمية ونوعية الانجازات التشريعية والقانونية التي أصدرت عبر إعلانات ومواثيق دولية للدفاع عن حقوق الإنسان وترسيخها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، البروتوكولان الاختياريان للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ.

** الحرب على الإرهاب وتسمى أيضاً الحرب العالمية على الإرهاب وهي عبارة عن حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة بعض الدول المتحالفة معها وتهدف حسب تصريحات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى "القضاء على الإرهاب" والدول التي تدعم الإرهاب. بدأت هذه الحملة عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 التي كان "لتنظيم القاعدة" دور فيها.

* تقدم الاعلانات أو المواثيق الدولية تقريرات تدعو إلى تحقيق أو ضمان أو توفير وضعيات حقوقية مطلوبة، وفي المقابل ترفض وضعيات سلبية لحقوق الإنسان، من هذه الصيغ التقريرية نجد :لكل إنسان الحق في.../ لايجوز.../لايمكن../ يجب... الخ، وتدعو في نفس الوقت إلى ضرورة توفير مؤسسات حكومية وغير حكومية أو ضمانات قانونية لتطبيق التزمات حقوق الإنسان.

الاجتماعية والسـياسـية. كما أن تغير الوعي الحقوقي*** الذي تعرفه المجتمعات بالمنطقة (المغاربية، العربية والإسلامية) بشكل عام، والمجتمع المغربي بشكل أخص بفعل الحراك الاجتماعي/ السياسي، ساهم في توسيع هامش النقاش حول حقوق الإنسـان والمزيد من المطالبة بترسـيخها في الحياة اليومية، وهو ما سـيسـمح بفهم أعمق لهذه السيرورة وتمظهراتها.

وفي محاولة لدراسة الثقافة الحقوقية ورصد الخطابات المنتجة حول حقوق الإنسان بشكل عام، عمدنا إلى إنجاز دراسة ميدانية مع فئة من الشباب الطلبة المنتمين إلى ثلاث جامعات في المغرب: جامعة محمد الخامس بالرباط، وجامعة القاضي عياض بمراكش، وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان، وهم فئة من الطلبة الذين شاركوا في احتجاجات 20 فبراير أو بقية الحركات الاحتجاجية. ولأجل ذلك اعتمدنا على الجمع بين تقنية الإستمارة التي شملة 296 من الطلبة، و15 من المقابلات نصف الموجهة من بين هؤلاء الطلبة. ولكي لا نتفرع في إشكالات أخرى، سنحاول تقديم جزء من النتائج مع ملاحظاتنا حولها بدون الدخول في التفاصيل التي تحتاج إلى مساحة أخرى لعرضها.

1- ملامح وضعية حقوق الإنسان بالمغرب:

عرفت وضعية حقوق الإنسان بالمغرب تطورا ملحوظا421، ليس فقط على مستوى التشريعات والقوانين والمؤسسات، وإنما أيضا على مستوى النقاش العمومي، الذي يمكن ملاحظته في خطاب الحركات الإحتجاجية في الشارع العام أو في الندوات والمحاضرات المنظمة حول قضايا حقوقية، أو ما يتم فتحه في وسائل الإعلام والفضاءات الافتراضية وشبكات التواصل الاجتماعي (فايس بوك، تويتر...).

إذا رجعنا إلى السياق السوسيو-سياسي الذي تعيشه بعض البلدان العربية والمغاربية منذ سنوات، بسبب هذا الحراك، الذي عبر عن نفسه بأشكال متعددة وبدرجات مختلفة، وصلت إلى حدود "إسقاط رؤساء دول"* استمروا في الحكم لمدة طويلة، سنجد أن القاسم المشترك، بين جل هذه المجتمعات، أنها تتميز ب"هامش

*** يمكن رصد هذا التغير في نظرنا من خلال ارتفاع منسوب النقاش السياسي والاجتماعي حول حقوق الإنسان وبروز ظواهر جديدة تعتمد على الاعلام البديل (صفحات الفايسبوك، جرائد الكترونية، قنوات يوتيبية..)، تتخصص في نقد الوضع السياسي والحقوقي وتكشف (بالصور والفيديوهات) الانتهاكات الحقوقية وتستطيع خلق جدل على المستوى الوطني، حتى وإن تعلق الأمر برئيس الدولة (كما حدث في قضية العفو الملكي عن مغتصب الأطفال الاسباني كالفن).

421 كتب محمد السعدي عن مسار حقوق الإنسان في المغرب وأبرز أهم المراحل والصراعات السياسية والانجازات التي طبعت كل مرحلة، و بشكل عام مخاض تطور الوضع الحقوقي بالمغرب منذ الاستقلال، أنظر:

Mohamed, Saadi, LE DIFFICILE CHEMIN DES DROITS DE L'HOMME AU MAROC, Du déni à la - reconnaissance, Histoire et perspectives méditerranéennes, L'harmattan, Octobre 2009.

* من المفارقات التي يمكن ملاحظتها بخصوص طبيعة السلطة السياسية في العالم العربي، أنها تبدو مترابطة ومتشابكة مع شخص الحاكم، كضامن لاستمرار الدولة نفسها. فيصبح الحاكم هو النظام، ولهذا رأينا كيف تم اعتبار إسقاط الحكام في مصر أو تونس هو تغيير للنظام السياسي ولكن ما حصل فيما بعد يبرز أنه على الرغم من "إزالتهم" من الحكم إلا أن النظام

ضعيف"** من الديمقراطية، لا يسمح بانتقال سلس وسلمي للسلطة السياسية عبر الانتخابات، وأيضا ارتفاع حدة الصراعات الثقافية والعرقية والدينية، وأزمات اقتصادية ومديونية خارجية مرتفعة، بالإضافة إلى وضعية حقوقية "هشة"***. وقد منحت هذه الوضعية المتشابكة للحراك الاجتماعي "مشروعيته" وقوته، سواء العددية، أو بالنظر إلى طموحاته، التي طالبت بإسقاط "الأنظمة السياسية" (شعار: الشعب يريد إسقاط النظام) ومحاكمة المسؤولين عنها، أو على الأقل، تغيير دساتيرها وقواعد اللعبة السياسية فيها (شعار: الشعب يريد دستورا جديدا).

2- حقوق الإنسان كمعاني اجتماعية دينامية:

يجب أن نشير في البداية أن المعاني التي يحملها الأفراد حول أنفسهم وحول العالم هي نتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي، كما يقول التفاعليون الرمزيون422، وهذا يعني أننا نخلق عالمنا بما نطفي عليه من معاني، وبما أن تلك المعاني تتغير وتتطور فإن العالَم الاجتماعي(social le monde) يتغير أيضا معها ويتطور، فالمعنى

السلطوي ككل لم يتغير، لأن ما يميز هذا الأنظمة من سلطوية استمر بصور جديدة وتم إنتاج حاكم قديم بشكل جديد (بعد إسقاط رئيس مصر حسني مبارك سيعود الجيش المصري للحكم مع السيسي بدون انتخابات..). وهنا يمكن استحضار عبارة ميشيل فوكو بأن السلطة هي "شبكة من العلاقات المتشعبة".

** لكي لا نقول انعدام، وهذا التوصيف نابع من النظر إلى تعبيرات الديمقراطية نفسها، فما يلاحظ أن أغلب عناصرها غائبة في البلدان العربية، إذا ما قارناها مع ما ينبغي أن يكون أو ما هو كائن في بلدان أوروبية مثلا (انتخابات دورية ونزيهة، التقطيع الانتخابي، استقلالية القضاء، ربط المسؤولية بالمحاسبة..إلخ).

*** استعمالنا هنا لعبارة "هشة" مبني على تقارير دولية، لمؤسسات غير حكومية بشأن الأوضاع الحقوقية بالبلدان العربية والمغرب بشكل خاص، سواء قبل الحراك أو بعده، ولعل ذلك ما يفسر حدة الاحتجاج في هذه المناطق. انظر على سبيل المثال تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت عنوان: سقوط الحواجز: حقوق الإنسان في العالم العربي" التقرير السنوي 2011 على الرابط: **انظر رابط التقرير (تاريخ التصفح: 01-02-2017)**

http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2012/06/the-report-a.pdf

422 -Voir : - BERGER Peter, LUCKMANN Thomas, La construction de la réalité sociale, Paris, Armand Colin, 2006.

-Lacaze Lionel, L'interactionnisme symbolique de Blumer revisité, Sociétés, 2013/3 (n° 121), p. 41-52. DOI : 10.3917/soc.121.0041. URL : https://www.cairn.info/revue-societes-2013-3-page-41.htm

بناء اجتماعي يتم عبر تواصل الأفراد داخل المجتمع423. كما أن المعرفة الاجتماعية –كما تقول كرسيتينا تيليغا- ليست مركزة أو موزعة "في القمة" فقط، فهي، بالأحرى، تمثل شبكة من العلاقات الاجتماعية، والممارسات، والمؤسسات، والجماعات المتشابكة، وتقوم عليها. وهي تمتد عبر متتالية تمضي من الحقائق العلمية عند العلماء، والمعرفة السياسية المحددة عند النخب السياسية، وصولا إلى الكيفية التي تنتج بها جماعات أخرى (من صنع الدلالات) معرفتها وتمثلاتها (الخاصة بها)424. وفي هذا السياق درس هيجيت Huguet أثر التواصل في نسق التمثلات الاجتماعية كما فعل لاطاني: ففي دراسته حول أثر الدينامية الاجتماعية أكّد على أن الظواهر الماكرو-اجتماعية تبرز من التواصل اليومي عبر عمليات تفاعلية تبادلية متكررة لسيرورة تأثيرات المستويات الميكرو-الاجتماعية، وفقا لهذه النظرية فواحدة من النتائج المترتبة عن التواصل بين أفراد مجتمعين مع بعضهم وأفراد متفرقين عن بعضهم وأيضا مجتمعين ويتواصلون مع بعضهم هو: بروز ترابط يرجع إلى وجود اتجاه لمختلف المعتقدات والقيم، أو الممارسات لتصبح مرتبطة بقوة أكبر مع تقدم النقاش".425

من هذا المنطلق نقول إن التعامل مع الحق وعبره ينبني، في نظرنا، إنطلاقا من تصور الأساس الذي ينطلق منه أو الذي يجب أن يقوم عليه، فإذا كان التأطير التاريخي لمفهوم الحقوق يسيطر عليه هاجس التأصيل والمعيارية في تعريف الحقوق سواء فلسفيا أو قانونيا، فإن التعريفات الاجتماعية هي تعريفات ذاتية، يستحود عليها بداية: هاجس "الواقعية". وقد توصلنا إلى هذا التأكيد إنطلاقا من سؤال العينة حول معنى الحق بالنسبة إليهم: ماذا يعني الحق بالنسبة إليك؟ وذلك من أجل الوقوف عند المعنى الذي يعطيه الطالب للحق، والأساس الذي ينبني عليه ليجعله مقبولا أو مرفوضا، ضروريا أو ثانويا. وقد انطلقنا في صياغة الأجوبة المفترضة من خلال ما تراكم نظريا في هذا السياق، وهو ما يعكس اختلاف الأسس التي تمنح الحقوق تلك القيمة المعيارية وضرورة الوجود.

423 Lalli Pina, Représentations sociales et communication , Hermès, La Revue, 2005/1 (n° 41), p. 59-64. URL : https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2005-1-page-59.htm

424 كريستيان تيليغا، علم النفس السياسي، رؤية نقدية، ترجمة أسامة الغزولي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 436، ماي 2016.، ص 90.

425 Willem Doise, Human rights as social representations, London ; New York : Routledge, 2003, Op.cit. p68.

المبيان 1: معنى الحق بالنسبة لمجموع العينة

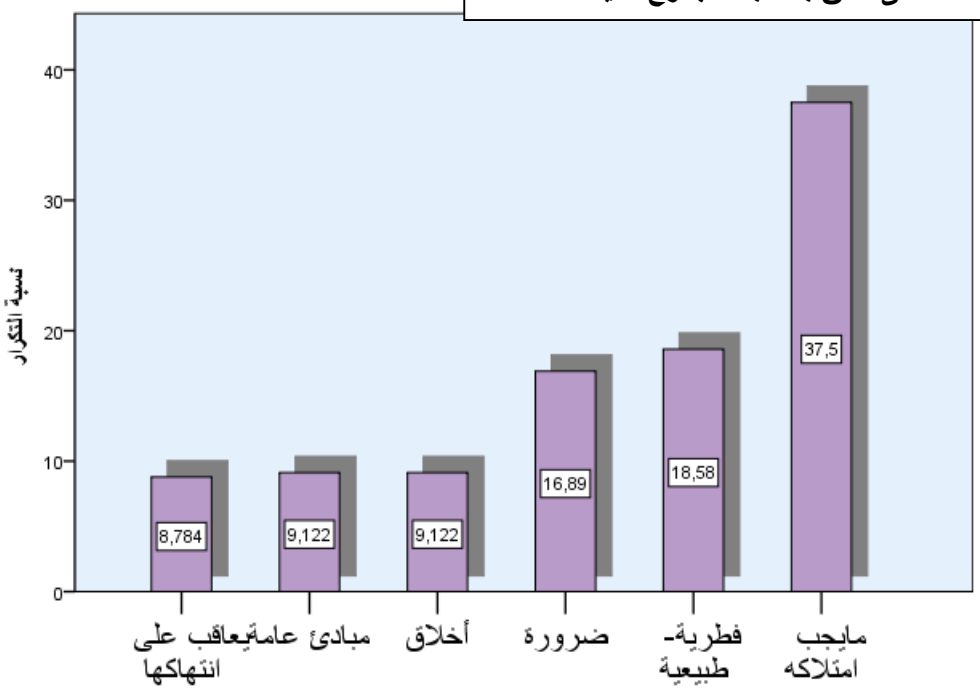

المصدر: البحث الميداني

نلاحظ في هذا المبيان أن 37,5% من مجموع المبحوثين اعتبروا الحق هو ما يجب امتلاكه، ويليهم 18,58% ممن اعتبروها حقوقا فطرية وطبيعية. ثم نجد نسبة 16،89% ممن اعتبروا الحق "ضرورة". في حين تساوت الإجابات المتعلقة بكون الحقوق "مبادئ عامة" وكونها "أخلاق" ب 9،12%. وأخيرا وصلت نسبة من ركزوا على العقاب المترتب عن انتهاك الحق فقط 8،78%.

يمكن القول إن ارتفاع نسبة ربط الحق بامتلاكه يعود إلى طبيعة التفكير الاجتماعي الذي يميل – خصوصا في حالتنا هنا- إلى ربط المبادئ والأفكار بالواقع المعيش، بمعنى أن الحق بصرف النظر عن أصوله أو أسسه (طبيعي، إلهي، إنساني..)، هو بالنسبة إلى هذه العينة ما يمكن ملاحظته وما يجب امتلاكه والعيش به، وكأن لسان حالهم يقول: الحق هو ما يصبح واقعا معيشا. ويمكن أيضا القول إن هذا التصور يعود إلى فقدان الحق واقعيا، فلو أن الحقوق كانت متوفرة ومحصل عليها لكان من الممكن أن ينشغل التفكير فيها بمستواها النظري مثلا، على اعتبار أن الواقع المادي يحدد أنماط التفكير ويوجهه، وكأن النقاش النظري في غياب الحقوق واقعيا يصبح ترفا ليس إلا.

يمكن رصد وتبرير هذه الاختيارات من خلال تصريحات المبحوثين: "الحق كل ما يجب أن امتلكه وأمارسه باعتباري إنسانا" (مقابلة 7) "أفهم أن أي الإنسان لديه الحق في مجموعة من الحقوق يجب أن توفرها الدولة

.." (مقابلة 2) "الحقوق ما امتلكه باعتباري كانسان ومايمنحني القدرة على ان نجسد انسانيتنا. (مقابلة 4)، "الحق هو مفهوم لايمكن لمسه أو الإحساس به إلا حين يتم أجرأته في أرض الواقع....الشعوب تتطور ولهذا الحقوق تتطور مع الوعي الانساني لهذا لا يمكن أن تكون مطلقة" (المقابلة 5)، "الحق ما هو متوفر في الواقع لكل فرد لكي يحفظ كرامته ويخلق لديه اطار من الممكن في وسطه أن يختار أي نموذج يمكن يعيش فيه.. (المقابلة 1).

3- حين تتحول الحقوق إلى" أحلام":

لاحظنا أن التفكير في الحقوق من منطلق واقعي قد ينتج خطابا يعتبر الحق مجرد "حُلم" من الصعب تحويله إلى واقع معيش : إذا قرأت الإعلان وتعرفت على حقوقك سوف تحس بالحسرة لأنك سترى أن الواقع بعيد كل البعد عن تلك الأحلام...."(مقابلة 2). "الحقوق في العالم العربي أشبه بالحلم الذي لن يتحقق" (مقابلة 4). وقد انتهينا إلى ما يشبه نكتة سياسية يتم تداولها في مواقع التواصل الاجتماعي لوصف واقع حال الحقوق في العالم العربي، يقال: سأل أمريكي رجلا عربيا عن أحلامه فقال العربي: أحلم ببيت أسكن فيه، وعمل يضمن كرامتي فقال الأمريكي، هذه حقوقك أنا أسألك عن أحلامك؟؟" يتضح من خلال هذا المثال إلى أي حد تحولت الحقوق الأساسية (من مسكن وعمل وبيت..)، إلى أحلام نظرا لصعوبة الوصول إليها: إن مواد الإعلان أشبه بحلم في عالم اليوتوبيا... إنه لا يعبر عني لأنني أحس أنني بشر وليس إنسان (....) في العالم الثالث نحن بشر ولسنا إنسان" (المقابلة 5).

في هذا السياق، وجد كل من كلير كالاجيرو ووملیوسكا بيير، في دراستهم لتمثلات حقوق الإنسان، أنفسهم أمام سجل من الحقوق: المتخيلة imaginaires، حقوق يحلم بها révés، مرغوب فيها souhaités مثالية idéaux. كما أن الشباب الممثلين للعينة يجعلون من الحاجة والحق مرادفا واحد (حاجتي Mon besoin = حقي Mon droit)[426].

4- الكرامة كأولوية في سلسلة الحقوق:

[426] Claire Calagiro, Malewska-Peyre Hanna, Représentation de droits de l'homme chez les jeunes. Droits et Société 23/24-1993. Consulte le 01/09/2016 http://www.reds.msh-paris.fr/publications/revue/pdf/ds23-24/ds023024-13.pdf .p69.

من الملاحظ أن عملية ترتيب الحقوق يحكمها وعي مسبق بأهمية أو أولوية حق على حق آخر، والذي يبدو متعلقا بأكثر الحقوق انتهاكا أو باعتباره مدخلا لبقية الحقوق. فحين نتفحص متن المقابلات نجد أن "الكرامة" هي الأولوية بالنسبة لمجموع عينة البحث، وهو ما يفسر أيضا رمزية ما سميناه الثالوث المقدس في الحقوق: "حرية، كرامة وعدالة اجتماعية" وهو شعار رفع بشدة خلال احتجاجات 20 فبراير أو الحركات الأخرى، سواء أكانت ذات مطالب اجتماعية، اقتصادية أو سياسية، "فإحساس المغربي بأنه بدون كرامة يجعله يحس بأنه ليس إنسانا" (مقابلة 6) "الكرامة درجة للوصول للعدالة الاجتماعية ثم الحرية هي الخطوة واللبنة الأولى"(مقابلة 5). وقد اعتبرها أحد المستجوبين "ماء الوجه"، في إشارة إلى "كينونة" الشخص نفسه، فالعيش بدون كرامة أشبه بمن يقتات على نفسه: الكرامة عند المغربي هي "ماء الوجه" لايمكن التعبير عنها الا باللغة اليومية (...) الانسان المغربي يعيش وهو يقتات على كرامته لدرجة أنه فقدها (المقابلة5).

هناك العديد من الوقائع اليومية التي تضع الأفراد أمام الإحساس بفقدان الكرامة وخصوصا عند ولوج المؤسسات العمومية لقضاء مصالح إدارية، حيث يتعرض الفرد للإهانة أو الحيف أو يواجه عائق المحسوبية: تهان كرامتك بشكل يومي في الإدارات المغربية (...) من أجل حصولك على أبسط حقوقك كمواطن" (مقابلة 10) أو في المستشفيات : المريض في المستفسيات مجرد رقم ولا حساب بنكي " " حين تذهب إلى المستشفى العمومي تحس بأنك مواطن من الدرجة الثالثة أو العاشرة (...) لا أحد يهتم بك أو يتعامل معك بانسانية، المستشفى مكان لإنتظار الموت"(مقابلة 9) "يحس المواطن أن هناك حقوق لكنها موزعة بشكل غير عادل، بحيث تستفيد منها فئة قليلة ومعروفة، أما البقية فإن غياب أبسط الحقوق يجعلها تحس بأنها بدون كرامة" (مقابلة 17). إن هذه الممارسات اليومية التي أصبحت في نظر العينة "جزء من تعامل السلطة السياسية أو الادارة العمومية مع المواطنين" كل يوم، هو ما يجعل الكرامة كأولوية يضمن تحقيقها الإحساس بالمواطنة الحقيقية.

يحيل غياب الكرامة إلى غياب المساواة في توزيع الحقوق أو المساواة أمام القانون (وهي الحقوق التي تكرر ذكرها بشدة سواء داخل الإستمارات أو المقابلات) والتي ترتبط بشكل مباشر مع فكرة العدالة : "حين تغيب العدالة لايمكن أن تجد مساواة أو حقوق وبالتالي لا وجود لكرامة ..."(مقابلة 16). إن تكرار الحديث عن العدالة كضامنة للكرامة يضعنا أمام العلاقة التكاملية بينهما، فحين تغيب العدالة تنتهك الكرامة فتنتفي المواطنة بل حتى الإنسانية.

إن ما كتب من طرف الفلاسفة والمفكرين السياسيين والاجتماعيين حول قضية العدالة، سواء في علاقتها بالمساواة أو الإنصاف، يفسر لنا قوة حضور فكرة العدالة والوعي بأهميتها في توزيع الحقوق في التفكير العامي أيضا، الذي يعكس في نفس الوقت مدى غيابها في تفاصيل الحياة اليومية بالنسبة للعينة: " تحس بأنه لا وجود للعدالة في كل تفاصيل الحياة اليومية، ومنذ صغرك في المدرسة ثم في الجامعة ثم في العمل وربما لن تجدها حتى في المكان الذي ستدفن فيه"(مقابلة 22).

يمكن أن يجعل واقع "غياب العدالة" من الفرد متمركزا حول ما وصفه أحد الطلبة ب"الحقوق البيولوجية" مثل الحق في المأكل والمشرب والعمل، أو ما عبّر عنه مجموعة منهم بعبارة توفير "الحياة اللائقة" : الأولية عندي هي الحق في ممارسة الحياة بشكل عادي بدون مانع أو حاجز، الحق في الحياة بمعناها العام: الشرب الأكل الدراسة التنقل الحقوق العادية البسيطة الضرورية (...) لن نستطع أن نصل إلى مستوى آخر من الحقوق لأننا لازلنا نتخبط في الجانب البيولوجي عكس الغرب (...) الحق الأول هو الحق البيولوجي كإنسان عادي المأكل والمشرب (...) نحن مازلنا نتصارع من أجل البيولوجي (...) الحق في الحرية مستوى بعيد لأننا لم نحسم بعد في البيولوجي لأنه غائب (مقابلة 2).

نجد إشارات تبرز أهمية الحقوق السياسية كمدخل لضمان تسلسل بقية الحقوق وعلى رأسها الحياة الكريم، وهو ما يتم التعبير عنه عادة بعبارة "الإرادة السياسية": "شخصيا أعتبر أن حقوق الإنسان في شقها السياسي تسبق كل الحقوق الأخرى لأن الدولة ككيان مؤطر وكيان يفرض سلطته بالقوة..إذا لم يبدأ في منح الحقوق عبر الإرادة لترسيخ الحقوق بشكل عمودي لا يمكن تحقيق باقي مقتضيات حقوق الإنسان (...) من الصعب الحديث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرقية وأنت تعيش في كيان يضغط على حقوقك السياسية (...) إنفراج حقوق الإنسان السياسية ربما يجعلنا نحقق انفراج في باقي مجالات حقوق الإنسان". (مقابلة 10)

إن التفكير الطبيعي –كما أشارت إلى ذلك إيفانا مراكوفا- هو التفكير في الحياة اليومية، التي تهيأ لها كل البشر، إنه التفكير الذي يتسخدم المعرفة التي تتقاسمها الجماعات الاجتماعية؛ يركز على التفاعلات والعلاقات البشرية، وبالتالي فهو يتخد أشكالا متباينة. ولأسباب تعود إلى ظروف إجتماعية، فهو يرغم البشر أن يتخدوا المواقع الخاصة بهم ويدافعوا عنها[427]. ومن هنا تبرز مجموعة من المحددات التي تفرض التعامل مع الحقوق بمنطق الأولوية، ولعل هذا ما يلاحظ في طبيعة المطالب التي ترفع من طرف الحركات الاحتجاجية: فهناك مطالب فئوية وهي تلك التي تعبر عن حاجيات مهنية أو اقتصادية مثل حركات المعطلين التي ترفع مطلب الشغل كأولوية، أو محتجين ضد غلاء فواتير الماء والكهرباء، أو مطالبين بمستشفيات عمومية أو متخصصة، إلى غير ذلك من الحالات التي تعكس بالوضوح أولوية وتركيز مرحلي على الحاجات الأساسية في المطالبة بالحقوق (الشغل، السكن، الصحة...).

ولعل هذا لا يلغي وجود حركات ذات مطالب إثنية أو لغوية كما هو الشأن بالنسبة للحركة الأمازيغية*، كما يمكن أن نجد مطالب فئوية من ناحية الانشغالات الاديولوجية، مثل جمعيات تركز على الحقوق فردية كحرية العقيدة أو حرية الجسد. لكن كثيرا ما يتم رفض أو انتقاد مثل هذه المطالب التي تعتبر "تعاليا" عن واقع المواطنين البسطاء المحرومين من حاجيات أولية متعلق بالعيش، وهو ما يعني- بالنسبة إلى فئة من الطلبة- أن الحقوق

[427] كريستيان، تيليغا، علم النفس السياسي، مصدر سابق، ص 91-92.

* حركة مدنية تدافع عن الهوية الامازيغية وتطالب بتحسين واقعها على مستوى اللغة الأمازيغية، الأعياد الأمازيغية، الرموز والأسماء.

الفردية مطالب ثانوية مستبعدة في المرحلة الحالية: تحديد الأولويات مرتبطة بالظروف المتوفرة لكل واحد (...) لايمكن أن أترافع أو أدافع عن الحق في المعتقد أو التعبير أو المتعلقة بالحريات الفردية، لأنها بعيدة جدا عن الشعب، من الممكن بالنسبة لأناس آخرين غير مرتبطين بالشعب يناضلون في مستوى فكري فقط " (مقابلة3) " لايمكن لأحد جائع أن يفكر في حرية الجسدن لأنها مسألة أكبر منه، هنا يبدو لي أن ترتيب الأولويات في المغرب تحتاج إلى نقاش (مقابلة 1).

إن استحضار الأولوية في الحقوق ينبني على تصور "واقعي" و"برغماتي" يعبر عن نقص في حاجيات أو حقوق معينة يتطلب تلبيتها لأنها مركزية ولا تنتظر التأخير أو التأجيل، في حين يمكن تأجيل حقوق أخرى لايتم استحضارها مرحليا فقط (حرية اللباس، الإفطار في رمضان..). وقد نجد تصريحات لعدد من الطلبة تعتبر أن حقوق الإنسان كلٌ متكامل لا يقبل التجزيء، كما ترفض التعامل مع الحقوق بمنطق الأولوية، على اعتبار أن: الأولوية لكل الحقوق (...) لأن كل الحقوق في ارتباط مع بعضها البعض (...) الأمر كلعبة الدومينو إذا نزعت ورقة سقطت باقي الأوراق تباعا" (مقابلة 10) "ما قد يبدو لك غير مهم، قد يكون مصيريا بالنسبة للآخر (...) لأن الذي أخر المنظومة الحقوقية في العالم العربي لعقود عدة هو الإجهاز على الحرية بدعوى الأولوية الاقتصادية و الأمنية (...) التعاطي مع منظومة الحقوق يجب أن يكون شموليا، لو أخرنا مطلب الحرية من أجل الحقوق الاقتصادية فإننا قد نرى الوطن يباع و نصمت (...) لأن تأخيرنا لمطلب يتولد عنه عقوبة عند محاولة ممارسته (...) لهذا فسؤال الأولوية يجعل الحق الذي في ذيل اللائحة ممارسة معاقب عليها (...) أنا أرى في تجزيئها أشكالية خصوصا في العالم العربي، فما أن نهمش حقا من الحقوق حتى و يتم مصادرته من طرف الأنظمة (المقابلة 3).

5- حول الدفاع عن حقوق الإنسان:

بما أن حقوق الإنسان لا توجد ولا تتحقق بالشكل المطلوب غالبا، فإن مسألة الدفاع عنها والمطالبة بها يبقى مشروعا مستمرا ومبررا لوجود أي حركة احتجاجية. وانطلاقا من اعتقاد كل فرد أو مجموعة في من عليه تحمل مسؤولية وضمان توفير الحقوق تبرز أشكال نضالية مدافعة عن حقوق الإنسان، وتدخل في صراع مستمر مع المسؤول عن سلب وانتهاك هذه الحقوق.

المبيان رقم 2 : تكرار المسؤول عن الدفاع عن حقوق الإنسان بالنسبة لمجموع العينة

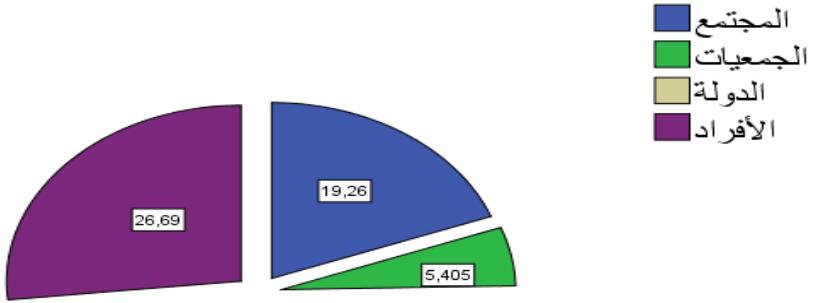

المصدر: البحث الميداني

.

يلاحظ في هذا المبيان ارتفاع نسبة الاعتقاد بأن الدولة هي المسؤول الأول عن الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك بحوالي 49%، يليها اعتبار الأفراد أنفسهم المسؤولين بنسبة 25%، بعد ذلك نجد مسؤولية المجتمع بنسبة 19%، وأخيرا مسؤولية الجمعيات الحقوقية بنسبة 5%. فهل يمكن تفسير ذلك بتراجع دور الجمعيات الحقوقية في الدفاع عن حقوق الإنسان؟ أم إحساس العينة بعدم قدرتها على ذلك؟ وكيف يمكن الجمع بين فكرة أن الدولة هي المسؤولة عن تراجع أو عدم منح الحقوق وفي نفس الوقت هي المسؤولة عن الدفاع عنها؟

يبدو أن النظر إلى الدولة كسالبة للحقوق لا يلغي اعتبارها – بالنسبة لعدد كبير من العينة – القادرة على منح الحقوق والمحافظة عليها، لأنها تمتلك مؤسسات وهيئات، إلا أن ما ينقص هو "الإرادة السياسية" : إذا لم تكن هناك إرادة سياسية للدولة لكي تحمي حقوق الإنسان فإنه لايمكن أن تتحقق فعليا، وستستمر الانتهاكات" (مقابلة 10). هكذا تصبح "الإرادة السياسية" أشبح ما تكون ب"العصا السحرية" التي بامكانها أن تغير الواقع الحقوقي السلبي إلى واقع إيجابي.

1.4- الخطاب النضالي وأشكال الدفاع عن حقوق الإنسان:

سبق أن قلنا إن دينامية الحراك الجديد ساهم في تطوير استراتيجيات بديلة للمشاركة السياسية الرامية إلى إحداث تغييرات أكثر إيجابية وفعالية، عبر آليات وأساليب تحقق رغبة الشباب في المشاركة كما يرغبون فيها، ولكن بطرق غير تقليدية: المشاركة عبر الفضاء الإلكتروني، أو في الحركات السياسية الشبابية غير الحزبية أو

عبر رسوم الحيطان، الأغاني السياسية أو الأفلام القصيرة428 وهي ما سماها الباحث في الاجتماع السياسي آصف بيات بـ"اللاحركات الاجتماعية" قاصدا به الحراك ذات الطبيعة السائلة للفاعلين الاجتماعيين، التي لا يمكن اعتبارها "حركات اجتماعية" بالمعنى التقليدي للكلمة، فهي تعكس النضال الصامت للشرائح الأكثر تهميشا في المجتمع من أجل توسيع مساحتها الخاصة في الحركة والعمل وكسب أرضيات جديدة في المجتمع429.

إذا انطلقنا من ملاحظات بخصوص تراجع الثقة في المؤسسات الرسمية عموما كما يشير الجدول التالي430:

جدول: نسبة الناس الذين لا يثقون في المؤسسات السياسية حسب العمر

العمر	29-15	49-30	50 فما فوق
الأحزاب السياسية	66,2%	63,2%	60,1%
البرلمان	61,6%	54,6%	44,3%
الحكومة	50,4%	44,5%	36,3%

مصدر: *Jeunes, culture et insertion*

سنلاحظ إذن تراجع الثقة بخصوص المؤسسات الرسمية وهو ما يفسر بروز وتطور أشكال من النضال الحقوقي في المغرب خلال السنوات الماضية؛ والتي تتأطر بشكل مستقل وذاتي، في حدود كبيرة، لتجاوز التنظيمات التقليدية (أحزاب، جمعيات، نقابات..)، أو عبر تكتلات وتنسيقيات محلية من أجل الدفاع عن قضايا ذات أولوية معيشية. وقد لاحظنا كيف وصل نضال هذه الحركات إلى النقاش الدستوري* كما حدث مع حركة 20 فبراير. هكذا أصبح من المعروف اليوم أن الفاعلين في الحركات الاجتماعية يشاركون بقوة في اللعبة السياسية.

---

428 حبيبة محسن، نوران أحمد، معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب، دراسة حالة لحركة 20 فبراير، في: جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية، من المجال الافتراضي إلى الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعة من الباحثين، إشراف محمد العجاتي، بيروت، الطبعة الأولى أبريل 2013، ص 120.

429 عاصف، بيات، ضمن حبيبة محسن، نوران أحمد، نفس المصدر.

430 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدماج الشباب عن طريق الثقافة، إحالة ذاتية رقم 2012/3، ص 30، انظر:

www.ces.com

* رفضت 20 فبراير التعديلات الدستورية واعتبرته دستورا ممنوحا، لأنه تشكل بنوع من السلطوية لا تناسب تطلعاتها نحو الديمقراطية.

فهم منتجون لساحة سياسية موازية وغير رسمية، ويطالبون بقوة بتوسيع الساحة السياسية المتعارف عليها، وذلك من خلال المزاوجة بين استراتيجيات غير مؤسساتية للعمل وأشكال الفعل المميزة لمجموعات الضغط. فالمطالب التي تحملها هذه الحركات تختلف وتتميز من تلك التي تحملها الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين الرسميين"[431]. وقد لاحظنا كيف أن حراك الريف** جعل من الأحزاب مجرد "دكاكين سياسية"** يرفض التعامل معها لتحقيق المطالب الحقوقية في المنطقة.

نشير هنا أيضا إلى بروز ما نعتبره تغيرا في الوعي بمسألة الدفاع عن الحقوق، أي باعتبارها مسألة ليست فقط خارج إطار ما هو مؤسساتي، بل مسألة فردية: فلا يمكن ضمان الحقوق وتحقيقها بالاعتماد على الدولة لأنها المسؤول الأول عن انتهاك هذه الحقوق، ولا يمكن الاعتماد على الجمعيات الحقوقية لأنها إما "مجرد مؤسسات لاحول لها ولا قوة" وإما أنها "تتلاعب بالملفات وتحقق مصالحها الخاصة على حساب القضايا التي تدعي أنها تدافع عنها" كما أشار عدد من المبحوثين. وقد لاحظنا ميلاً كبيرا عند أغلبهم إلى التقليل من قيمة الجمعيات أو التشكيك فيها، وهو تعبير نابع عن وعي حقوقي بالمطلوب تحقيقه فعليا وكيفية الاشتغال للوصول إليه.

وقد أفرزت هذه المواقف أشكالا فردية في الدفاع عن الحقوق: يمكن هنا أن نعطي مثال لعدد من الطلبة الذين خاضوا احتجاجات فردية لتحقيق مطالب تعتبر في الأصل جماعية مثل المنحة الدراسية أو بسبب الحرمان من التسجيل في بعض التخصصات أو الأسلاك التعليمية الجامعية، يقول أحد الطلبة*: "اخترت النضال الفردي.. أنا لا أسميه النضال وإنما (الصراع) لأن لديك عدوا تاريخيا (...) فأنت حين تتحدث عن حقك كمجموعة أكثر من 10 أشخاص من الممكن تفريقكم وتشتيتكم من خلال شراء ذمم الآخرين" "ولكن حين تدافع عن حقك لوحدك تعرف ما تريد وتعرف الحدود التي يجب ان تصل اليها – يمكن للناس أن يساعدوك عبر دعم نفسي- ولكن بتفكيرك أنت لوحدك لأنه حقي.. والحق في الذاكرة العالمية ينتزع ولا يعطى" " (مقابلة 2).

---

[431] محمد، مداني، ضمن، أسماء فلحي، معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب، دراسة حالة لحركة 20 فبراير، في: جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية، مصدر سبق ذكره، ص 168.

** عرفت منطقة الريف بالمغرب حركة احتجاجية استمرت لأشهر طويلة بمعدل كبير من الخرجات للشارع العام، وكم الفديوهات والنقاش الكبير الذي طرح في وسائل التواصل الاجتماعي وطرق متنوعة من السلوك الاحتجاجي (مسيرات، تطبيل فوق أسطح المنازل، اغلاق محلات تجارية..)، وقد انطلقت شرارة هذه الاحتجاجات بعد تعرض "محسن فكري" بائع السمع للطحن داخل حاويات القمامة وهو يحاول منع طحن أسماكه المصادرة من طرف السلطات المحلية بحجة أنها غير مرخصة. وقد كانت مطالب حراك الريف مرتبطة ب: رفع العسكرة، وتوفير مستشفى متخصص، وتوفير مناصب شغل للشباب.. إلى غير ذلك من المطالب الاجتماعية.

** استعمل هذا التوصيف ناصر الزفزافي وهو واحد من قيادات حراك الريف وأكثرهم شهرة نظرا لتأثيره في بقية المحتجين.

* خاض الطالب المسمى ياسير موسوي أكثر من احتجاج واعتصام لوحده، بحيث يعمد إلى مكان احتجاجه ويحضر أمتعته ويكتب شعاراته ويقرر الاعتصام والمبيت أمام مؤسسة رسمية (سبق أن اعتصم أمام عمالة مدينة وزان شمال المغرب) أو اعتصام داخل بناية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمدينة مارتيل (شمال المغرب). ويعتبر هذا الطالب أن الاحتجاج الفردي هو الكفيل بتحقيق المطالب لأنك تتحمل فيه مسؤوليتك كاملة أمام المسؤولين وتستعد لكل الاحتمالات ولا تتوقع خيانة من طرف محتجين معه، أو تلاعب بملفه من طرف الجمعيات.

يلاحظ أيضا، وارتباطا بالتطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي، بروز ما يعرف ب"المواطن الصحفي"، الذي أصبح متابعا للوضع السياسي والحقوقي، يحتج عبر نقل فيديوهات أو صور أو وقائع لإنتهاكات حقوق الإنسان في مختلف المناطق وفي لحظتها، خصوصا مع خاصية النقل المباشر (live) الذي جعل العالم متابعا لما يحدث وبالتالي تزداد درجة التفاعل أكثر. بذلك فالشبكات الاجتماعية مثل "الفايسبوك" و"تويتر" والهواتف النقالة المستعملة ككاميرات ومسجلات صوتية ورقمية، المرتبطة بالعالم في حينها، لا يمكن التعامل معها كأدوات رابطة لأفراد في عالم افتراضي، بل كوسائط تجعل افرادا فعليين لهم مطالب فعلية ملحة يستبقون الزمن، ويضغطون على الفعليين السياسيين بقدرتهم على أن يجتمعوا، دونما حاجة إلى ترخيص مسبق، وأن يتكاثروا بمجرد الاستجابة العفوية لنداء الشبكة"[432].

6- علاقة الدفاع عن الحقوق بالمشاركة السياسية.

يقودنا هذا الواقع للحديث عن ضعف التأطير في المجال السياسي عموما، الذي يُبرز بشكل قوي في ما يعرف بـ"العزوف السياسي" عند الشباب، ليس فقط عن الانتخابات وإنما عن كل أشكال الممارسة السياسية والمدنية التقليدية**، وهو الأمر الذي أضحى "من ضمن أبرز الاختلالات العميقة التي تعتري المشهد السياسي المغربي بشكل لافت في السنوات الأخيرة، سواء علي مستوى الانتماء للأحزاب السياسية أو الاهتمام بالشأن السياسي أو المشاركة في الانتخابات"[433]؛ فهذا الواقع بحسب باحثين يعبر عن "تجريد للمجتمع من السياسة أو التسيس Dépolitisation وهو واقع يجعلنا أمام مجتمع مستقيل أو مقال من المشاركة الساسية، غير مسؤول عنها، وغير مدرك لفعاليتها وقيمها ونجاعتها الاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن ينجم عنه – في غياب تأطير سياسي أو نقابي تشاركي إدماجي للمواطنين موجه وهادف- تبعات وآثار سلبية على مستوى ومستقبل النظام الاجتماعي

[432] إدريس، كسيكس" الظاهر والباطن في ثورة الشباب' في: المودن، السبتي وكسيكس، أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، ضمن: أسماء فلحي، معادلة المجال الافتراضي والمجال الواقعي في المغرب، مصدر سبق ذكره، ص 178.

** نقصد هنا الممارسات السياسية التقليدية من انخراط في أحزاب ونقابات، وإن كان الحديث اليوم عن أنماط جديدة من المشاركة السياسية برزت في زمن الفضاءات والوسائط الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي.

[433] فاطمة غلمان ود.إدريس لكريني، إشكالية العزوف السياسي في المغرب الانتخابات التشريعية نموذجا، مجلة الديمقراطية، رابط المقال:

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=204

برمته".434 ومن الملاحظ جدا في البحث الوطني للقيم لسنة 2005 أن الشباب هي الفئة الأقل اهتماما بالسياسة، حيث النسبة الأقل للتسجيل في اللوائح الإنتخابية (50%) والمشاركة في الانتخابات (38%)، كما سجل معدل ضعيفة جدا بالنسبة للانخراط في منظمات سياسية ونقابية وجمعوية، ويبقى العمل الجمعوي أكثر جاذبية من العمل في الأطر التقليدية للفعل السياسي. ليس العمل السياسي فقط، بل الاهتمام بالسياسة عموما ضعيفة. وقد لوحظ أيضا أن التصنيفات الأخلاقية تغلب على المصطلحات السياسية التي تجد صدى أقل بالنسبة للساكنة435، و على هذا الأساس خلص التقرير بفكرة "أن النتيجة الأساسية لهذا السياق، حيث ضعف الاهتمام بالسياسة، هو عجز جزء كبير من الساكنة على تقييم بيئتهم السياسية، على اعتبار أن الحكم أو التقييم أو انتقاد الوضع السياسي يتطلب من الأفراد حد أدنى من الحس المشترك من السياسة والتي لا يمكن أن تتغذى إلا على اتساع مجال الرأي العام.436

رغم اعترافنا بوجاهة هذه التحليلات واستمرار معقوليتها بشكل كبير، إلا أنه إذا ما قارناها مع وقائع ما بعد الحراك السياسي ل2011، فإننا سنقف على عودة ملحوظة إلى الإهتمام بالقضايا والمستجدات السياسية، برز خصوصا مع شباب 20 فبراير التي لم تكتف بمقاطعة الإنتخابات بل دعت إلى مقاطعت الاستفتاء على الدستور إلى غير ذلك من الأشكال الاحتجاجية، وهي مشاركة لم تعد عفوية بل أصبحت منظمة ومدعومة بحجج ومعبر عنها في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

تركيب:

نخلص للقول إذن إن تجربة حركة 20 فبراير إلى جانب بقية الحركات الاحتجاجية، قد ساهمت بدرجات متفاوتة، في عملية بناء وتعديل وتحيين تمثلات وخطابات حقوق الإنسان عند الشباب، بما فرضه السياق من انخراط في الممارسة الاحتجاجية الواقعية أو الافتراضية، ساهمت في خلق حركية سياسية وثقافية وفنية وحقوقية عكس رغبة الأفراد -الشباب بالخصوص- في تغيير واقعهم، وسمحت ببروز وتطور أشكال جديدة من السلوكات والممارسات والتواصل بين المواطن/ الأفراد/التنظيمات وبين السلطة السياسية/ الدولة/ المخزن، رافق بروز وتطور الفضاءات الافتراضية ومواقع التواصل الاجتماعي، مما ساهم في إعادت الاهتمام لدى هذه الفئة بضرورة التتبع أو المساهمة في النقاشات العمومية حول قضايا سياسية وحقوقية ولو بدرجات متفاوتة.

---

434 مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، شتاء 2008، ص 13.

435 Rahma BOURQIA, Abdellatif BENCHERIFA, Hassan RACHIK, Mohamed TOZY, Mohamed ABDEREBBI, Rapport de synthèse de l'enquête nationale sur les valeurs, 50 ans de développement humain & perspectives 2025, lundi 30 janvier 2006, par Collecté par H.S. P56-57.
http://www.rdh50.ma/fr/pdf/rapports_transversaux/valeura474pages.pdf

436 ibid.

الفهرس

استراتيجية المصالحة الوطنية وأثرها على التعايش السلمي في العراق
راجي يوسف محمود البياتي

الربيع العربي والملكيات: نموذج مملكة البحرين
عبد الله بن علي آل خليفة

الفعل الإحتجاجي العربي : قراءة لاديكارتية
إبراهيم العلاوي

انعكاسات الثورات والحركات السياسية علي الدساتيروالقوانين المصرية
هشام عبد السيد الصافي محمد بدرالدين

فئات مخيم اكديم ايزيك:نموذج لقدرة الحركات على التحول والانصهار.
محمد سالم باداد

الأفعال الاحتجاجية واثرها على الشأن العام في الأردن بين المقدس والمسلوب
ياسر أحمد العجلوني

الحركات الاحتجاجية بالعالم العربي:من البحث عن السيادة الشعبية إلى اختراق السيادة الوطنية
محمد ابوالقاسم
الثورات العربية ربيع أم خريف؟ أي دور للولايات المتحدة الأمريكية؟
حامدين حامد

الشباب العربي و الفعل الاحتجاجي: المغرب نموذجا قراءة في الوسائل و الخطاب
شدلي عبدالله

الحركات الاحتجاجية وحقوق الإنسان:دراسة سوسيولوجية للخطاب الحقوقي عند الحركات الاحتجاجية بالمغرب
يونس الحياني